

محسن محمد

أوراق سقطت من التاريخ



أوراق سقطت من التاريخ

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بيئتي جشتوق الطنج محشوقة

دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جوان حسي - هـ : ٢٢٤٨١٤ - ٢٢٤٨١٥
رويا - شروق - كس : ٥٥٥١ ٥٥٥٢ ٥٥٥٣
توت : ص. ب : ٨٠١٤ - كس : ٢١٨٨٩ - ٢١٨٩٠ - ٢١٨٩١
رويا : كس - كس : ٥٥٥٢ ٥٥٥٣ ٥٥٥٤

محسن محمد

أوراق سقطت من التاريخ

دار الشروق

الحياة الشخصية لرئيس الوزراء

كتب التاريخ التي قرأناها في المدارس لا تتكلم عن الحياة الشخصية لزعماء الغرب الذين غيرت قراراتهم مصير هذه المنطقة .

ولكن البحث في الحياة الشخصية ضروري وهام لأنه يبين أن بعض القرارات لا تتخذ لدوافع سياسية فحسب ، بل ان عوامل لا علاقة لها بالسياسة كانت وراء أحداث كثيرة . ومعرفة هذه العوامل تجعل الجيل الجديد يرى الأمور بنظرة أخرى . فلم يكن الزعماء في أية دولة عمالقة كما نظن . بل تعصف بهم ، وتؤثر فيهم أمور أخرى لا تخطر لنا على بال !



تلقى وزير الخارجية اللورد جورج جرانفيل برقية من القنصل البريطاني في الاسكندرية تشارلز كوكسون يقول فيها إن قتالا نشب بين المصريين والاجانب في المدينة وأن القتلى والمصابين من الجانبين كثيرون والحالة تتدر بالخطر ولا بد من تدخل الاسطول البريطاني .

وكان الاسطول البريطاني والفرنسي في ميناء الاسكندرية أثناء الازمات المتلاحقة بين الخديو توفيق وأحمد عرابي باشا وزير الحربية المصرية . وطالب القنصل البريطاني بسفینتين حربيتين إضافيتين لأن الخطر كبير .



وكان قد وقع شجار بين مالطي ، بريطاني الجنسية ، ومصري هو السيد العجان الذي يملك حمارا استأجره المالطي يوما كاملا ، ولم يدفع سوى قرش واحد كأجرة . اعترض السيد العجان على الثمن فطعنه المالطي بسكين ثم فر واحتسب بأحد البيوت . أسرع رفاق العجان يحاولون الإمساك بالقاتل فأطلق المالطيون واليونانيون النار على المصريين ، فسقط قتلى وجرحى .

وبدأت المعارك رغبة في الانتقام . وتحرك الغوغاء يضربون ويقتلون ويسرقون .
وانتهى اليوم بتدخل الجيش المصرى ..

وقال الاطباء إن عدد الجرحى ٧١ منهم ٢٦ أجنبيا .
هذه هي القصة الحقيقية لما عرف ، بعد ذلك ، باسم مذبحة الاسكندرية .
ولكن القنصل البريطانى كوكسون ذكر في برقيته رواية أخرى مفزعة ، ومختلفة
تماما .

قال : إن مظاهرات خطيرة قامت في الاسكندرية أدت إلى خسائر في الأرواح وتدمير
الممتلكات .

فقد وجهت هجمات الغوغاء إلى الأوربيين .
وقتل ستة من الرعايا البريطانيين بينهم ضابط وجنديان من رجال البحرية
البريطانية ..

وأصيب ضابط بريطانى آخر .
وقتل مترجم فرنسى بالقنصلية الفرنسية ، وجندى أو جنديان من الاسطول
الفرنسى ، وعدد من رعايا فرنسا .
وقد جرونى من عربتى وضربونى فأصبحت .
وعومل القنصل اليونانى معاملة سيئة .

ولم يعرف على وجه التحديد عدد القتلى الأوربيين . ولكن المستشفيات تؤكد أن العدد
لا يقل عن خمسين شخصا . وتقول تقارير أخرى إن الرقم يرتفع إلى ثلاثة أو أربعة
أضعاف هذا العدد .

أسرع وزير الخارجية البريطانى يستدعى زملاءه الوزراء وتوجهوا جميعا إلى مقر
رئاسة الوزارة - ١٠ داوننج سترىت - في لندن لعرض الأمر على رئيس الوزراء واتخاذ
قرار بضرب حصون الاسكندرية وقلاعها واحتلال الميناء .

كان الوقت ليلا . وتوقع الوزراء أن يكون رئيس الوزراء في بيته ولكنه لم يكن هناك .
لم يستطع الوزراء مغادرة البيت ، فالأمر عاجل لا يحتمل التأجيل .
انتظروا ساعة وساعتين ثم ظلوا ساهرين في البيت يساورهم قلق على أحوال الأجانب
في مصر ، ويعصف بهم قلق أكبر على رئيس الوزراء الذى لا تعرف زوجته ، أو أولاده
السبعة ، أين يوجد طوال الليل .

وفي الصباح عاد رئيس الوزراء فالتف حوله الجميع يسألونه عن ظروف اختفائه ،
ولكنه طلب منهم الصلاة أولا ولما سمع منهم القصة قال لهم :
- سنناقشها بعد ساعة .

واستمر يصل !

وأثناء تناول الإفطار شرح وزير الخارجية الموقف في مصر في اليوم السابق - ١١
يونيه ١٨٨٢ - خلال أحداث الثورة العراقية .

لم يتخذ رئيس الوزراء قرارا حاسما في ذلك اليوم فالنوم يداعب جفونه ، ولذلك تأجل
غزو مصر شهرا كاملا حتى ١١ يوليو ١٨٨٢ .

وعرف الوزراء سر الغياب الغامض لرئيس الوزراء الذي كان يسير في شوارع لندن
يحاول أن يهدي الفانيات إلى طريق التوبة بعيدا عن الضلال !!

ولم تذكر كتب التاريخ المصري ، ومعظم كتب التاريخ البريطاني ، هذه الحقائق
ولكنها توجد في مركز الوثائق العامة في ضاحية حدائق « كيو » قرب لندن وفي أوراق
خاصة كتبها رئيس الوزراء نفسه « وليم ايوارث جلادستون » الذي كان يومذاك في
الثانية والسبعين من عمره !

كانت أمنية جلادستون بعد اتمام دراسته في جامعة اكسفورد أن يصبح من رجال
الدين . ولكن أسرته أقنعتة بأنه يستطيع خدمة البشرية عن طريق السياسة .

في سن الثالثة والعشرين أصبح نائبا في مجلس العموم .

وبعد عام ألقى أول خطبة له في المجلس فطالب بإلغاء الرق في الامبراطورية
البريطانية.

اعترض والده الذي يملك العبيد العاملين في مزارع السكر التي يملكها .

وألّف كتابا عن علاقة الدولة بالكنيسة .

وكان يرفض أن يعين في منصب الوزير رجل طلق زوجته .. وجعل الحد الاعلى

للمنصب الذي يشغله المطلق وكيل وزارة ، أو وكيل وزارة برلماني !

وافقت نظر رئيس الوزراء فاختاره وكيلًا لوزارة المستعمرات ثم أصبح وزيراً لها .

وتولى بعد ذلك وزارة المالية .

اختير زعيما لحزب الأحرار وأصبح رئيسا للوزارة وعمره ٥٩ سنة .

مُعرض على مجلس العموم مشروع قانون بتخفيف قيود الطلاق لجعله أرخص وأسرع
بعد أن أعدته في سبع سنوات لجنة ملكية .

وكانت أقل قضية للطلاق تتكلف ٨٠٠ جنيه ، وفي حالات أخرى ترتفع المصروفات
القضائية إلى ألوف الجنيهات .

وقف جلادستون يعارض المشروع في خطبة استمرت ساعتين ونصف الساعة
لأنه يرى أن الزواج لا ينتهي إلا بالموت !

وشكل وهو رئيس للوزارة لجنة ملكية لبحث وسائل انتشار البغاء بين الأطفال .
وكانت في بريطانيا في ذلك الوقت ٥٠ ألفا من بائعات الهوى يعرفهن رجال الشرطة ،
غير ألوف أخريات لا تعرف الشرطة شيئا عنهن .

وعندما صدر قانون يلزم وضعهن تحت الإشراف الطبي في المدن التي توجد بها
حاميات عسكرية أو بحرية ، اعترض البعض بأن ذلك لا يلغى البغاء بل يجعله تحت
إشراف الدولة !

تزوج عندما كان في الثلاثين بفتاة ثرية رأها في مصيف الماني تريد أن تنسى خطيبها
السابق وهو يريد أن ينسى موت أمه .

أنجبت له ثمانية أطفال ، وماتت إحدى بناته .
وعندما توفيت شقيقته تركت له ١٢ طفلا تبنتهم زوجته وهكذا أصبح في مقر رئاسة
الوزراء ١٩ ابنا وبناتا !

تعهد في الجامعة بأن يخصص بعض وقته لعمل الخير فاختار هداية بائعات الهوى ،
وشاركته زوجته هذه الرغبة الإنسانية وتعاونتا معا على إنشاء بيوت لذلك . ولكن زوجته
اكتفت بنصيبتها أما هو فكان يمارس الهداية فيمشي في شوارع لندن يلتقي بالغاتيات
ليلا ينصحنهن بالتوبة !

وأصبح أسلوبه معروفا .
الغاتية القديمة تقول لزميلاتها الجديدة عندما تراه يقترب :
... لا تكلميه .

أما هو فيبدأ حديثه قائلا :
... إن تأسفى يا عصفورتى المغنية . أؤكد لك أن هذا المساء قد يكون نقطة تحول في
حياتك .

تظن الغانية أن هذا أسلوبه في التعامل فتقبل عليه ، وعندما ترى أنه ليس زبونا جديدا بل يريد منها التوبة ترفض وتبتعد عنه فيقول لها :
- ستأسفين يوما . ولكن لا تقولى إنى لم أحذرك .

وإذا أبدت إستعدادا لتغيير حياتها يصحبها إلى مقر رئاسة الوزارة لتناول وجبة ساخنة في الدور الأرضى ، ثم يصعد بها إلى الدور العلوى ، غرفة الضيوف ، لإقناعها بالهداية !

واعتاد الوزراء الذين يجيئون ليلا للتشاور مع رئيس الوزراء شم عطر البغايا الرخيص ، ويرون أحدهن والخام يقودها إلى حجرة الطعام .

حدث يوما أن ظل وزير الخارجية اللورد جرانفيل طول الليل ينتظر أن يفرغ جلادستون من مهمته وهى هداية غانيتين .
وجد الوزير رئيس وزرائه يصل قائلا :

- يا الهى أغفر لى فشلى . واعطنى القوة لاستئناف عملى !

ولم يكن يقصد بذلك مهمته كرئيس للوزارة ، بل مهمته كواعظ دينى لهذا اللون من النساء !

ولما فرغ من صلاته دخل عليه وزير الخارجية يعلن أنه تلقى برقية باندلاع مظاهرات العنف في دبلن عاصمة أيرلندا .

وفي ليلة أخرى ذهب مع إحدى الغانيات إلى بيتها لإقناعها فتبعه كاتب شاب أراد تهديده وابتزازه وأهانته بكلمات نابية .

لم يرد رئيس الوزراء بل استمر في سيره حتى وجد أحد رجال الشرطة فقدم نفسه ، إليه ، شاكيا .

قبض على الشاب وقدم للمحاكمة بتهمة الابتزاز وإهانة رئيس الوزراء وصدر الحكم بسجنه عاما مع الأشغال الشاقة . ولكن رئيس الوزراء التمس من وزير الداخلية العفو عنه بعد قضاء نصف مدة العقوبة .

استجاب وزير الداخلية فأفرج عن المتهم .

وسمعت سيدة نائبا يروى أنه شاهد جلادستون يتحدث ليلا إلى إحدى الغانيات في حى سوهو الشهير فكتبت اليه قائلة :

... لقد ظلت مثل الاعلى في السياسة طول حياتي .

تردد السكرتير في عرض الخطاب على رئيس الوزراء ثم قدمه في النهاية فكتب رئيس الوزراء إلى السيدة يقول :

« ربما يكون عضو مجلس العموم المحترم قد رأى حقيقة ، وأنا أتحدث إلى السيدة ولكن الموضوع لم يكن كما تفضيله ، أو كما تمناه » !

كان جلاستون ينادى بحق الشعوب الصغير - وبالذات ايرلندا - في أن تحكم نفسها.

ومع ذلك ففي عهد جلاستون احتلت بريطانيا مصر وسحقت ثورة عرابي ، وكان من رأى جلاستون إعدام عرابي -

وقد استقال أقرب الوزراء إليه السير جون برايت احتجاجا على احتلال مصر لأنه رأى في ذلك خرقا للقانون الدولي والاخلاقي .

ويبقى السؤال :

... ما الذي جعل جلاستون يتغير إلى هذا الحد ؟

والاجابة السياسية معروفة وهي تشمل المطامع السياسية ، ومحاولة تمزيق الامبراطورية التركية ووراثة فقد ظل ربع قرن يمدى تركيا و ... الخ .

ولكن لابد أن يبرز العامل الشخصي أيضا وهو أن رئيس الوزراء كان مشغولا عن مثله العليا السياسية ، بما يقول ، إنها مثله الاجتماعية والدينية وهو هداية الخاطئات اللاتي يتجولن في شوارع لندن !

* * *

خلال الفترة من يونيه ١٨٨٢ إلى يولييه ١٨٨٢ جاءت خادمة جديدة لتعمل في بيت جلاستون.

قيل للخادمة :

... ستدخلين بيت أهم رجل في بريطانيا .

وجاء جلاستون مساء ومعه غانيتان .. وكانت هذه أول مرة تراه الخادمة فصرخت وحاولت مغادرة البيت لإبلاغ رجال الشرطة فقد ظنت أنها في بيت مشبوه ولكن تدخل حراس البيت ليقولوا للخادمة :

... هذا أهم رجل في البلاد .. بعد فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى .

وجاءت زوجته - كاترين - على صرخات الخادمة تؤيد زوجها قائلة :
- واجبتا في الحياة مساعدة هؤلاء التعيسات وهذا ما يحاول القيام به . وأعاونه على ذلك !

وعرف الوزراء أن رئيس الوزراء يمشى وحده ليلا هائما في الطرقات يستوقف الخاطئات وينصحنهن فقال له وزير الداخلية السير وايم هاركورت :
- يا سيدى قتل كافنديش الوزير المسئول عن شئون أيرلندا وهو قريب لزوجتك .
إنك تثير القلق بين مؤيديك وأنصارك والمعجبين بك .
وفرض وزير الداخلية حراسة سرية على رئيسه فكان يتفقد في طريقة الهرب من رجال الشرطة السريين الذين يتبعونه في ملابسهم المدنية . وكان يلعب معهم لعبة القط والفأر فيهرب منهم .

واعتاد « جلادستون » أن يأتى بالغانيات إلى مقر رئاسة الوزارة لإطعامهن . ولم يستطع الخدم الامتناع عن أداء مهمة يأمرهم بها رئيس وزراء بريطانيا !

وأخيرا رأى الوزراء مخاطبته في ذلك ولكن كلا منهم تراجع وخشى مغبة المواجهة فانفقوا على إجراء قرعة بينهم - بقطعة نقود - والخاسر يفاجئ رئيس الوزراء .
وكان وزير الخارجية هو الخاسر فرأى أن يكلم نجل « جلادستون » وهو رجل دين .
ولكن الابن قال :

- هذا موضوع شديد الحساسية . وإذا ناقشته فيه فمعنى ذلك أنى أنهم .
بدأ الوزير الحديث مع رئيسه فشرح حكاية القرعة فقال جلادستون في دهشة :
- قرعة ! هل أنا مخيف إلى هذا الحد .

اعتذر الوزير وقال :

- إنك تعرض الحزب للخطر .

أجاب جلادستون :

- أنا الحزب قدته في الانتخابات لنجح رغم ضعف رجاله . بات الناس ساهرين يحملون المشاعل وهم يهتفون لفوزى . ودوى صوتهم كالرعد .

وأضاف :

- بماذا تتهموننى !

بدأ الوزير يتكلم :

- الغانيات يكتبن إليك ، بالطريقة الشفوية ، التى توضع على « الطرف » الخارجى فلا تمر رسائلهن على السكرتارية .

وفى خلال ثلاث سنوات لم تكتب إلا عشر خاطئات ، فهل تضيع جهود رئيس الوزراء ٣ سنوات من أجل عشر خاطئات .

وكثيرون يقولون :

- نحن على يقين من أنك رجل متدين . ولكن لم تحاول هداية الجميلات .. وحدثن ..
إننا لم نسمع عن سيدة قبيحة جئت بها لتطعمها أو تحاول توجيهها إلى طريق .
القضية؟؟

تخلص جلادستون من الإجابة على هذا السؤال المحير ، واكتفى بقوله :
- منذ ٣٥ سنة وأنا أحاول هداية الخاطئات ولم أواجه خطرا . إنهن خائفات من
التوبة فحسب . ولم يقدمن لى إلا كل ود !

قال الوزير فى جرأة :

- أنت تضرب رأسك فى الحائط وتريد هداية من لا يهتدين .

كرر جلاد ستون كلماته قائلا :

- إنهن خائفات من العودة إلى الطريق المستقيم .

- ماذا سيقول خصومك :

لم يهتم رئيس الوزراء بالرد .

وقال لزملائه :

- لقد أقسمت مع زملايى أثناء الدراسة فى اكسفورد بأن يكون لكل منا هدف
أخلاقي نحققه . وكان الهدف الذى اخترته إصلاح وهداية الغانيات . وإن أتخل عن هذه
المهمة أبدا .

وقال :

- زوجتى أيضا عضو فى جمعية دينية تسعى لتحقيق نفس الرسالة .
وآمنت زوجها كاترين على ما يقول .



يوم غزو السوفييت لافغانستان ذهب وزير الخارجية يبلغ النبا لرئيس الوزراء فلم يجده ولم يعد طوال الليل .

في الصباح قال الوزير :

.. لم تتم في قرأشك ؟

قال رئيس الوزراء :

.. هذا ليس من اختصاص وزرائى !

وأضاف :

.. سأشرح كل الأمور لولدى .

واستدعى ابنه فعلا وخلا اليه وتقدم ليعترف بوصف الابن من رجال الدين .

ولم يتكلم الابن ولم يذكر ما قاله أبوه لأن الاعتراف يظل سرا في قلب رجل الدين !

* * *

تولى جلادستون رئاسة الوزارة ٤ مرات .

وكانت الملكة فيكتوريا تسمع قصص جولاته الليلية في الشوارع فتكرهه . وعندما

يفوز حزبه في الانتخابات تضطر لاستدعائه لتولى الوزارة قائلة في غضب :

.. أفضل أن اعتزل العرش ولا استدعى المجنون .. جلادستون .. لاسند إليه المنصب

إنه سيحطم كل شيء . فهو متعصب عجوز خطر .

وعندما توجه للقائها ، لأخر مرة ، وهو في الخامسة والثمانين ليقيم استقالته .

قبلت الاستقالة قبل أن يقدمها ! ورفضت أن تبعث إليه بخطاب شكر على خدماته لها

والامبراطورية !

وعاش بعد ذلك أربع سنوات ، يحفظ ملغا لكل حالة من حالات بائعات الهوى اللاشى

قابلهن وحاول هدايتهن .

وبعد وفاته بتسع وعشرين سنة نشر أحد الصحفيين مقالا عنه جاء فيه أنه « يتابع

ويمتلك بطريقة سرية كل أنواع النساء » ! فاقام ولدا عام ١٩٢٧ قضية قذف ضد

الصحفى لحكم لهما لأن القضاء رأى أنه لم يخن زوجته أبدا !

* * *

ورغم ذلك لم يخجل جلادستون بل وقف في مجلس العموم يوم ١٢ فبراير ١٨٨٤

يعلن :

—إن ما عملناه في مصر تم نيابة عن البشرية المتمدينة المتحضرة !



وتكررت القصة بطريقة أخرى وفي يوم حاسم من أيام التاريخ المصري أيضا .
في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توجه سعد زغلول وعبد
فهمى وعلى شعراوي إلى السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطاني في مصر يد
الاستقلال التام وإنهاء الحماية على مصر والسماح لهم بالسفر إلى لندن ليد
مطالبهم إلى الحكومة البريطانية .

حذرهم ونصحهم بالصبر لأن على الحكومة البريطانية التزامات كثيرة . قال :
— على مصر أن تنتظر إلى أجل غير مسمى ، وليس لها بعد طول الانتظار أن تطه
الاستقلال .

أبرق وينجت بذلك إلى وزير خارجيته — آرثر بلفور — في لندن يصف التطور ال
في مصر ويطلب الرأي .

طلعت وزارة الخارجية البريطانية بانه لا فائدة ترجى من حضور الزعماء إلى لندن
وزير الخارجية البريطاني وكبار موظفيه يشغلهم الاستعداد لؤتمر الصلح والتحض
وليس عندهم وقت اضافي لبحث مطالب المصريين أو النظر في مستقبل مصر .
وانتقدت الوزارة السير وينجت لأنه ارتكب عملا جانبا بالتوفيق باستقباله ال
المصريين الثلاثة ولم يعاملهم بطريقة حازمة .

وقال وكيل وزارة الخارجية البريطانية إن السير وينجت « ضعيف إلى حد مخز ،
توجه بلفور إلى مقر رئيس الوزراء ، لويد جورج — ٥٦ سنة — ورئيس حزب الأ
ليبحث معه أحداث مصر وما يجب أن يكون عليه رد فعل الحكومة البريطانية إزاء ما
سعد زغلول والأزمة الوزارية الناشئة عن ذلك .

كان لويد جورج سعيدا غاية السعادة فقد أعلنت شروط الهدنة يوم ١٠ نوف
واستسلمت ألمانيا يوم ١١ نوفمبر وعاد رئيس الوزراء من مجلس العموم يوم ١٣ نو
سعيدا بانتصاره فوجد زوجته « مرجريت » وقد جمعت كل ملابسها ، وملابس أط
أيضا وقررت العودة إلى أسرتها في الريف .

وقالت للسياسي الكبير الذي يهتف له المتظاهرون في الشوارع « عاش الرجل ،
انتصر في الحرب » :

..لن ترانا كثيرا بعد اليوم .

احتج رئيس الوزراء . ولكن الزوجة استعرت تصرخ قائلة :

..استمع مرة واحدة في حياتك فربما كان هذا يهمك .

خلال نصف سنوات حياتنا معا عاملتني في مستوى الكلاب ، وتظن أنك عاملتني باحترام . أنت خبيث . والجميع تعاونوا معك ضدي . ولكن الكل يعرفون أنك جعلتني أكره لنفسي . لا شيء أستطيع القيام به هنا أما في « ويلز » فلست أرى ما أنا مضطرة لمشاهدته هنا .

احتج رئيس الوزراء مرة أخرى ودفق عن نفسه بغير جدوى فتركته الزوجة ومعها أطفالها .

وكانت الزوجة تعلم عن علاقة زوجها بسكرتيرته فرانسيس التي تزوجها بعد وفاة زوجته !

وحقد رئيس الوزراء على السير ريجنالد وينجت لسبب شخصي وهو أنه اختار ذلك اليوم بالذات للقاء سعد زغلول وزميليه ومن هنا جاء بلفور إلى بيت رئيس الوزراء ليراه في شغل عن الأزمة المصرية بالأزمة الزوجية !

وراث الخارجية البريطانية من تاحيتها أن لقاء وينجت بسعد زغلول وزميليه خطأ من حيث المبدأ .

وكانت النتيجة أن روناك وينجت عوامل أسوأ معاملة لقيها ممثل لبريطانيا في مصر . وكانت ثلاثة من البريطانيين قد وصلوا إلى مصر في عام ١٨٨٢ وهم كرومر وكتشنر ووينجت ، وقد درسوا جميعا في الأكاديمية الملكية العسكرية في وولويتش . كرومر أمضى ٢٤ سنة في مصر قنصلا عاما لبلاده ، منح لقب لورد ومكافأة قدرها ٥٠ ألف جنيه .

وكتشنر خدم في مصر ١٧ سنة ضابطا ثم سرادر للجيش .. أي قائدا .. للجيش المصري وفتح السودان وعين حاكما عاما له ابتعد عن مصر عشر سنوات ثم عاد قنصلا عاما ثلاث سنوات أخرى . منح لقب لورد ومكافأة : ٥٠ ألف جنيه ثم ثلاثين ألفا أخرى . أما وينجت الذي خدم ٣٦ سنة متصلة في مصر فقد بدأ حياته ، مثل كتشنر ضابطا وسردارا للجيش المصري ، ١٧ سنة حاكما للسودان و ٣ سنوات ومندوبا ساميا

لبريطانيا وكان الوحيد من الثلاثة الذى يجيد اللغة العربية .

استدعى وينجت إلى لندن يوم ٢١ يناير ١٩١٩ ورفضت الحكومة البريطانية السماح له بالعودة إلى مصر ثم خفضت مرتبه - وهو في الثالثة والخمسين من عمره - إلى النصف كجنرال باعتبار أنه لم يفقد منصبه في الجيش بعد أن كان مرتبه يدفع من وزارة الخارجية .

ورشح وزير الخارجية الجديد كيرزون ليكون عضواً بمجلس إدارة شركة قناة السويس فلما عرض الأمر على رئيس الوزراء لويد جورج ، أعطى المنصب ، لأحد سكرتيريه .

وأحيل وينجت إلى المعاش ومنح ٦٠٠ جنيه سنوياً وبعد تدخل كثيرون رفع إلى ١٣٠٠ جنيه فأصبح - رغم الزيادة - يقل عن معاش الجنرالات بمائة جنيه ! لم يزل مكافأة: ولم يحصل إلا على لقب « سير » !

ومات وينجت وعمره ٩٢ سنة والحكومة البريطانية تلومه باعتباره مسئولاً عن ثورة عام ١٩١٩ ، لأنه لم يلفت النظر إلى العوامل التى تفور تحت سطح الحياة السياسية المصرية في ذلك الوقت .

ولكن من المؤكد أنه كان لدى رئيس وزراء بريطانيا عامل آخر .. شخصى .

* * *

إن كتابة التاريخ لا يجب أن تقتصر على الأيام والأحداث السياسية ، بل ينبغى أن تشمل ظروف وأحوال أولئك الذين يقررون .

وربما يلقى ذلك أضواء أخرى اجتماعية على أيام حاسمة في التاريخ .

فهل يفعل ذلك المؤرخون الجدد لنقرأ التاريخ بأسلوب آخر أو لنعرف علماً جديداً يطلقون عليه الآن « أدب التاريخ » !

أول مؤامرة على السد العالي

أعلن في القاهرة أن المعهد المصري سيعقد اجتماعا غير عادي في الثالثة من بعد ظهر ٣٠ من يناير ١٨٩٣ لسماع محاضرة لمهندس الري الفرنسي فيكتور برومبت الذي يعمل بوزارة الأشغال المصرية .

حضر الاجتماع كبار الفرنسيين في القاهرة يتقدمهم لي شيفالييه المندوب الفرنسي في صندوق الدين العام وبيرونيير رئيس المحاكم المختلطة ، كما حضره يعقوب ارتين باشا رئيس المعهد ووكيل وزارة المعارف .

أخذ المتحدث يقدم احصاءات عديدة عن الأمطار المكعبة لمياه النيل التي تجئ نتيجة سقوط الأمطار في أوغندا ، وتصب في النيل الأبيض ، ومياه الفيضان على جبال الحبشة ويأتي بها النيل الأزرق إلى مصر .

قال إن موسم الجفاف في مصر يتوقف ، أساسا ، على مستوى المياه في النيل الأبيض والتي تتجمع في منطقة البحيرات الكبرى .

وقال إن الفوائد التي يحملها النيل كل عام إلى مصر يمكن أن تتحول إلى كوارث إذا تحول النهر في موسم الجفاف إلى مجرد مجرى رقيق ، أو إذا زاد في موسم الأمطار إلى فيضان .

وشرح وجهة نظره قائلا إن هذين الموقفين قد يتحققان بعدة طرق :

● أحداث مناخية ، أي نتيجة المناخ ، بمطر غزير جدا كفيضان ، أو بمياه قليلة جدا في حالة الجفاف .

● طرح كميات كثيرة من المياه في فروع النيل أو حجبها بالتخزين .

وأخيرا قال إنه يمكن أحداث الجفاف والفيضان صناعيا وبسوء النية مثل إقامة سد عال عند نقطة استراتيجية على النيل الأبيض ، تؤدي ، بطريق العمد أو عدم الاكتراث ، إلى تخفيض تدفق مياه النيل إلى مستوى يحقق : الخراب العام لمصر ، في موسم الجفاف ، أو إغراق البلاد بكميات كبيرة في حالة الفيضان لتدمير المدن والقنوات والجسور

والقناطر، وبذلك يموت أغلب السكان نتيجة الفيضان أو نقص المياه .
وقال إن فكرة تنظيم تدفق النيل بوسائل صناعية ليست جديدة فقد دعا مدير
الاشغال العامة في مصر ، سكوت مونكريف البريطاني ، وهو مهندس مدنى له خبرة
طويلة في الري والسدود في الهند إلى بناء سد قرب أسوان .
ولكن الجديد فيما قاله برومبت هو تصور سوء النية في بناء السد فقد عاشت مصر
قرونا طويلة في ظل الخوف من أن مياه الفيضان التى تجى من الحبشة يمكن وقفها أو
تحويلها إلى البحر الأحمر .
ولكن برومبت لم يتكلم عن مياه الحبشة وإقامة سد على النيل الأزرق بل إن ما يفكر
فيه هو إقامة سد جنوب الخرطوم بتكاليف لا تزيد على نصف مليون جنيه .
وقال ان هناك موقعين للسد : الأول في منطقة البحيرات الكبرى ، عند بحيرة فيكتوريا
نيانزا أو البرت والتي توجد في أيدي البريطانيين وهناك منطقة ثالثة لم تحطها أية دولة
أخرى وهي تبعد أربع مائة ميل جنوب الخرطوم قرب مكان التقاء النيل الأبيض بنهر
السوبات القادم من الشرق .
ولم يحدد برومبت اسم بلدة أو قرية ، ولكن من ينظر إلى الخريطة يعرف على الفور
أنه يقصد قرية صغيرة اسمها « فاشودة » تقع شمال ملكال .
كان بين المستمعين رجل انجليزى اسمه كوب هوايتهاوس تبادل الملاحظات والحوار
مع برومبت . لم تشر الصحف الانجليزية والعربية إلى المحاضرة بشئ ، كما لم يتعرض
لها قنصل بريطانيا العام اللورد كرومر ، في تقاريره الرسمية إلى لندن .
ولم يهتم الرأى العام المصرى بالنتائج المثيرة التى أشار اليها المحاضر عن سد يؤدى
إلى تدمير مصر وخرابها فإن المستمعين بعد خروجهم من دار المعهد المصرى صادفتهم
جماهير مصرية غفيرة تهتف للخديو عباس حلمى الثانى وتنادى بسقوط الانجليز .
وكان الخديو قد أقال مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء لأنه موال للانجليز وعين
حسين فخري باشا بدلا منه ولكن كرومر احتج وأيدته وزارة الخارجية البريطانية فأرغم
الخديو على التراجع وروى كهل وسط أن تسند رئاسة الوزارة إلى مصطفى رياض
باشا .
ولم تستمر وزارة فخري باشا في الحكم سوى ثلاثة أيام فقط حتى استقالت في ١٩
يناير عام ١٨٩٢ .



اهتمت فرنسا وحدها بالمحاضرة فقد أرسلت نسخ منها إلى وزارات الحكومة في باريس وكذلك نسخ شخصية إلى ثيوفيل ديلكاسيه وزير المستعمرات وسانى كارنو رئيس الجمهورية وهو عالم طبيعة سابق .

كان كارنو زميلا في الدراسة لبرومبت الذى أقنعه بأن المهندسين الفرنسيين الذين حفروا قناة السويس ، وبدأوا حفر قناة بنما ، يمكنهم إقامة سد عال على مياه النيل محولين المجرى المائى حسب هواهم كمن يتحكم في سدادة أنبوية .

أما ديلكاسيه فكان صحفيا وعين نائبا لوزير المستعمرات ثم وزيرا لها . وصفه الكاتب الفرنسى أناتول فرانس في إحدى رواياته « جزيرة طائر البطريق » فقال :

« حضر القزم اجتماع مجلس الوزراء وهو يحمل حافظة تقارير أكبر من حجمه ، وكانت مملوءة بالأوراق .

ظل صامتا ولم يجب عن أى سؤال طرح عليه حتى السؤال الذى تلقاه من رئيس الجمهورية الموقر .

وفجأة ، وبعد مضى وقت طويل ، سقط نائما بعد أن تداركه التعب من العمل المتواصل .

ولم يعد في مقدور الحاضرين بعد ذلك سوى مشاهدة خصلة صغيرة من الشعر على المائدة الخضراء . »

.. يقصد رأس القزم !



كانت مصر قد أقامت محطة لمقاومة الرق في فايشودة عام ١٨٥٥ . وعين أمين باشا حاكما على الولاية الاستوائية في يوليه عام ١٨٧٨ في عصر اسماعيل ..

واحتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ وقررت بريطانيا في ٧ يناير عام ١٨٨٤ انسحاب القوات المصرية من السودان بعد انتشار ثورة المهدي وهزيمة الجيش المصرى ضده بقيادة الضباط الانجليز فاستقال شريف باشا رئيس الوزراء احتجاجا .

سقطت مدينة الخرطوم وقتل القائد البريطانى شارلس جوردون على أيدي المهديين في ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ .

وخلال تلك السنوات تسابقت الدول الأوروبية لتحتل أفريقيا .
في ديسمبر ١٨٨٢ رفع الرحالة ستانلي علم بلجيكا في الكونغو . واعترف مؤتمر برلين
الذي أنهى أعماله في فبراير ١٨٨٥ بدولة الكونغو الحرة التي يملكها صاحب الجلالة
ليوبولد الثاني ملك بلجيكا !

ومن بين ما أخذته ألمانيا الكاميرون وتوجو .
واستولت إيطاليا على مدينة مصوع في الحبشة في فبراير ١٨٨٦ .
ومنح وليم ماكينون وشركته البريطانية الامبراطورية لأفريقيا الشرقية امتياز
استقلال أوغندا .

وقائمة المستعمرات الأفريقية طويلة .. طويلة .
وجدت فرنسا أن من مصلحتها دخول هذا السباق والحصول على أية أرض لا مالك
لها في أفريقيا ، قبل أن يسبقها إليها الألمان أو الانجليز أو الروس .
وإذا كانت بريطانيا تريد مد نفوذها في خط يمتد من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح
فإن على فرنسا أن تعد حزاما عرضيا لنفوذها من غرب أفريقيا إلى شرقها عبر البحر
الأحمر من دكاكر إلى جيبوتي ، ومن لاجوس إلى ممباسا يلتقى مع الخط البريطاني في
حوض أعالي النيل !

وأخيرا فإن فرنسا أرادت إرغام بريطانيا على عقد مؤتمر دولي يعيد فتح المسألة
المصرية واقتسام مصر مع بريطانيا أو تقديم تنازلات لفرنسا في مراكش .
وأرسلت فرنسا في مايو ١٨٩٤ بعثة برئاسة المناجور « مونتى » إلى غرب أفريقيا كان
هدفها فاشودة لم تستطع أن تحقق أهدافها وألغيت مهمتها بعد ٣ شهور في ١٥
أغسطس .

وأخيرا وجدت فرنسا الضابط الذي يستطيع الوصول إلى فاشودة واحتلالها وتحقيق
ما نادى به مهندس الري بروميت !
اسمه جان باتيست مارشان .
عمره ٣١ سنة .
أبوه نجار .

التحق مارشان بالبحرية كجندي ليرى العالم . وقد خدم في الصحراء وفي السودان
الفرنسي . ودفق إلى رتبة ما جور .

يشبه بدو الصحراء الجوالين وفرسان القرون الوسطى . وأمله أن يؤسس لفرنسا دولة على شفتى النيل الأبيض .

يحب المغامرات ويأمل الوصول سرا إلى فاشودة قبل أن يصلها الانجليز . وكان الفارق بين مارشان وغيره من المغامرين يتركز في روحه وأسلوبه وشخصيته فهو رجل عمل وخيال ، لديه رؤية بعيدة وعاطفية أيضا .

تقدم مارشان إلى وزير الخارجية الفرنسي ، ثم إلى وزير المستعمرات يوم ١١ سبتمبر عام ١٨٩٥ بمشروعه الذى سجله كتابه في ٢١ صفحة مع خريطة تفصيلية لطريقه إلى فاشودة .

وافقت وزارة المستعمرات الفرنسية في ٣٠ نوفمبر على مشروع مارشان وبعثته التى تضم ٧ ضباط و ٤ فنيين و ١٥٠ جنديا سنغاليا وتعهدت الوزارة أن تدفع المرتبات لمدة ٣٠ شهرا .

كان متوسط عمر الضابط الفرنسي في هذه المهمة ٢٩ عاما . حملت البعثة موادا تموينية تكفيها ستة شهور و ١٧٠ بندقية و ١٦ طنا من العقود والسبج و ٧٠ ألف متر من الأقمشة كنوع من العملة تشتري بها ما تحتاج اليه من الأفرقة ، وهدايا من الحرير ، والعطور والصناديق الموسيقية والأسلحة والملابس الرسمية تهديها لزعماء القبائل وكان مجموع الحمولة ٩٠ طنا يفترض أن يحملها ٢٠٠٠ حمال بمعدل ٦٠ كيلو جراما تقريبا لكل منهم أو أقل من هذا العدد .

ولم يقتصر مارشان في مشترياته على السوق الفرنسي بل توجه إلى فينيسيا ومانشستر وليفربول يختار أجود أصناف الأقمشة .



غادر مارشان ميناء مارسيليا يوم ٢٥ يونيو عام ١٨٩٦ فوصل إلى الكونغو الفرنسى في الشهر التالى ليبدأ رحلة الـ ٣٠٠٠ ميل عبر أفريقيا .

وكان مارشان يتوقع وصوله إلى فاشودة في أواخر عام ١٨٩٧ ولكن رحلته استغرقت عامين قطعها مع رجاله سيرا على الأقدام ، وفوق الجمال ، وفي زوارق وقوارب تتعطل أحيانا ستة شهور انتظارا لسقوط الأمطار وتلك قطعة صغيرة لتحمل على الأكتاف في المناطق الضحلة .

في مذكراته ورسائله الخاصة قال :

« هذا النهر الملعون لا يفيض بما فيه الكفاية من الماء نحن هنا معزولون على الرمال مثل سمكة واهنة ، قذفتها المياه إلى الشاطئ الرملى وهى تبحث عن ٤٠ سنتيمترا من الماء لا عن سحابة فى السماء .

أجد نفسى هنا ومعى قارب بخارى جديد تماما قادر على السير بسرعة ١٤ عقدة بحرية فى الساعة و ٨ قوارب صنعت من الحديد والصلب ، و ٤٠ قاربا مصنوعا من جذوع الأشجار المجوفة التى قطعت بعد السيف فى ستين يوما بجهد جهيد .
إن لدى ألوقا من مطلقات الذخيرة وقافلة ضخمة من الإمدادات وأنا موجود فى قلب الأحداث ..

آه فاشودة .. فاشودة .. يا إلهى إلى متى تستمر هذه الآلام .
ويصل مارشان إلى فاشودة يوم ١٠ من يولييه ١٨٩٨ فيرفع عليها العلم الفرنسى ويعقد معاهدة مع زعيم قبائل الشك يضع بها بلاده تحت الحماية الفرنسية .



وجدت بريطانيا أن فرنسا ستسبقها إلى فاشودة ، ورأت أن تخفف الضغط العسكرى الأثيوبي على إيطاليا التى هزمها الأحباش فى معركة « العدوى » فى أول مارس عام ١٨٩٦ فقررت بعد ١١ يوما إعادة فتح السودان بأموال مصرية وبقوات مصرية وبريطانية يقودها سرदार الجيش المصرى هربرت كتشنر وذلك دون استئذان الخديو الذى وافق بعد ذلك على القرار البريطانى !

وقد تكلفت حملة السودان ٢,٢٤٥,٠٠٠ جنيه دفعت منها بريطانيا مبلغا يقل عن ٨٠٠ ألف جنيه وتحملت مصر الباقي .

احتل كتشنر دنقلة فى ٢٤ سبتمبر ١٨٩٦ وهزم الخليفة بثمانية آلاف جندي بريطانى و ١٨ ألفا من المصريين .

واستولى كتشنر على أم درمان بعد ذلك بعامين فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ بعد ١٥ سنة من حكم المهدي للسودان .

وكان مارشان يظن أنه سيعقد اتفاقا مع الخليفة عبد الله التعايشى الذى خلف المهدي فى السودان . ولكن جاءت الأمور على غير ما يبغي . يشتبك مع الدراويش فيقتادلان إطلاق النيران يوم ٢٥ من أغسطس . ويعود الدراويش إلى أم درمان يطلبون النجدة فيجدون كتشنر بدلا من الخليفة عبد الله الذى يقرر الزحف إلى فاشودة .

وكان مجلس الوزراء البريطانى قد قرر يوم ٢٥ يولييه فى اجتماع حضره اللورد كرومر الإجراءات التى تتبع عند احتلال السودان ، وفى حالة المواجهة مع البعثة الفرنسية فى فاشودة .

قرر المجلس رفع العلمين البريطانى والمصرى على الخرطوم وعلى كل منطقة سودانية أخرى بل وعلى أسوان أيضا !! لأن السيطرة على النيل أصبحت مسألة انجليزية أكثر مما هى مصرية ، وعلى القوات البريطانية الدفاع عن نفسها ضد الفرنسيين إذا هوجمت . ولكنها لا يجب أن تبدأ بالهجوم وتتجنب إثارة القوات الفرنسية أو القيام بأى تصرف يؤدى إلى الهجوم على البريطانيين .

وترك القرار لكتشنر للتصرف حسب الظروف والموقف .

وتقرر أيضا بناء على اقتراح كرومر ألا يرافق القوات البريطانية فى زحفها جنوبا أى صحفي يوجد فى الخرطوم .

وكان صحفيون بريطانيون يرافقون حملة كتشنر منهم ونستون تشرشل الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لوزراء بريطانيا .

وقد أدى منع الصحفيين إلى نتيجة هامة وهى أن لندن وباريس لم تعرف لفترة طويلة ما جرى فى فاشودة . إلا من تقارير كتشنر وحده !

وبعث اللورد سولسبرى يوم ٢ أغسطس بتعليماته إلى كرومر وافقت عليها الملكة فيكتوريا ، بخط مرتعش ، على مسئوليتها الشخصية .

قالت :

« من المحتمل أن تجدوا قوة فرنسية تحتل جزءا من وادى النيل .

وإذا تم ذلك فعلا فإن أسلوب العمل الذى يتعين اتباعه يجب أن يعتمد إلى حد كبير على الظروف المحلية السائدة . لأنه من غير الضرورى ، ومن غير المرغوب فيه أيضا أن نرود السير هربرت كتشنر بتعليمات مفصلة ، فحكومة جلالة الملكة تولى ثقها الكاملة لأسلوب كتشنر فى تقييم الأمور وقدرته على التصرف .

وهى على ثقة من أنه سيسعى إلى اقناع القوة الفرنسية التى قد يتصل بها فى مثل هذه الأحوال بأن وجودها فى منطقة وادى النيل يعد انتهاكا لحقوق كل من بريطانيا العظمى والخديو ..



غادر كتشنر أم درمان يوم ١٠ سبتمبر في قافلة تضم خمس سفن مسلحة تحمل قوة من جنود الكامبيون وكتيبتى مشاة سودانية وبطارية مدفعية مصرية متخذين طريقهم في النيل الأبيض .

وفي صباح يوم ١٥ سبتمبر وصلت القوة إلى معسكر الدراويش في رانكة على بعد ٣٠٠ ميل جنوبى الخرطوم .

وبعد مقاومة قصيرة تم الاستيلاء على الموقع وأسرت الباخرة « الصافية » وأحد عشر قاريا كبيرا تحت قيادة الأمير سعيد الصغير الذى أخذ أسيرا .

قال الأمير سعيد لكتشنر « أنه تقدم إلى منطقة « الشلك » بباخرتين وخمسائة رجل لجمع الغلال بناء على أوامر الخليفة .

وقد اشتبك يوم ٢٥ أغسطس مع مجموعة من الأوربيين الذين اتخذوا لأنفسهم موقعا حصينا حول مبانى المحافظة القديمة في فاشودة والذى يترقب عليه علم غير معروف وقد أرسل إحدى سفنه يطلب تعزيزات من الخليفة لطرد الأوربيين من المنطقة . وقد تراجع إلى رانكة انتظارا لوصول التعزيزات .

في نفس اليوم غادر كتشنر رانكة وتوقف ليلة ١٨ سبتمبر في قرية « بابيو » على بعد ١٢ ميلا تقريبا من فاشودة حيث قويل بأعداد كبيرة من « الشلك » .

سألهم عن الأوربيين الموجودين في فاشودة وعرف أن الشلك اعتقدوا أن هؤلاء مجموعة من القوات البريطانية الحكومية قدمت من الغرب .

وتظروا لأن هذه الجماعة لم يكن معها مترجم للغة « الشلك » ولم يخرجوا من مبانى المديرية المصرية لذلك لم يعرفوا عنهم إلا أقل القليل . وقد أخذت الدهشة الشلك حينما عرفوا أنهم ليسوا من القوات البريطانية ودهشوا عندما أعلنوا أنهم ليسوا موظفين حكوميين .

تداول كتشنر طويلا مع مدير مخابراته العسكرية وبنجت فيما يفعله مع مارشان . قال كتشنر :

« سأرفع العلم العلمين البريطانى والمصرى على فاشودة ، كما فعلت في الخرطوم . حذره وبنجت قائلا :

« سنتنشا أزمة حادة مباشرة بين بريطانيا وفرنسا إذا رفعت العلمين . وأرى أن ترفع العلم المصرى وحده فذلك يعنى أن مصر قد استعادت سيادتها على السودان من الخليفة

عبد الله . وفي هذه الحالة يمكن التفاوض بين باريس ولندن لحل المشكلة .
وافق كتشنر وتقرر أن يرتدى الاثنان ملابس ضباط الجيش المصري ، وأن يضع كل
منهما فوق رأسه الطربوش !

ارتفع العلم المصري .. وهو العلم التركي الأحمر .. في مقدمة سفن السردار .
ومن قرية بابيو أرسل كتشنر خطابا إلى فاشودة تحت عنوان « إلى قائد الحملة
الأوربية في فاشودة » .

في هذه الرسالة أبلغ كتشنر مارشان بانتصاره على الخليفة .
قال :

« هجمت على الخليفة في أم درمان وبددت جيشه واسترجعت البلاد ... ووجدت من
واجبى أن أرسل هذا الخطاب اليكم لإعلانكم بما وقع وبأنى ساحضر قريبا » .
في الصباح التالي ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ تقدمت قافلة كتشنر ببطء تجاه فاشودة فلمحت
من بعيد قاريا صغيرا بمجداف يرفرف على مقدمته علم فرنسي ضخم .
تقدم القارب حتى صار في مواجهة كتشنر .
شاهد رقيب أسود على ظهر القارب .

قدم لكتشنر رد مارشان الذى يقول فيه أنه وصل فاشودة يوم ١٠ يولييه وأنه تلقى
أوامر من الحكومة الفرنسية باحتلال بحر الغزال وفاشودة . وقد أنجز ذلك بالفعل .
وقال أيضا إنه تعرض للهجوم من جانب الدراويش وأنه كان في انتظار هجوم آخر ،
حال وصول كتشنر ، دون وقوعه .

وقال أيضا إن من دواعى سروره أن يرحب بالسردار لدى وصوله باسم فرنسا . وأن
يكون أول مهنئ فرنسي إلى الجنرال كتشنر المشهور اسمه من مدة طويلة .
وأشار أيضا إلى أنه توصل إلى اتفاق يوم ٣ من سبتمبر مع ملك « الشك » وضع
الآخر بمقتضاه بلاده كلها تحت الحماية الفرنسية .
وقال إنه أرسل عدة صور من هذه المعاهدة إلى حكومته عن طريق الحبشة من خلال
بحر الغزال .

وقال إنه سيكون سعيدا باستقبال السردار باسم فرنسا .
عرف السردار أن اللقاء مع رئيس البعثة الفرنسية لن يبدأ بطلقات المدافع بعد الرسالة
المهذبة التى تلقاها والتى أصابت كتشنر بالحيرة ، فتشاور مع وينجت فيما ينوي قوله .
طلب منه وينجت أن يكون حازما وأن يتمسك بما سبق الاتفاق عليه بينهما .
رأى كتشنر ، من بعيد ، مقر المحافظة القديم والعلم الفرنسي يرفرف عليها .

زار مارشان بصحبة الكابتن جرمان باخرة القيادة - وال - التي رست أمام مبنى المحافظة واجتمعا بكتشنر ووينجت لمناقشة الموقف .

كان لقاء تاريخيا بين اثنين من المستعمرين الأوروبيين فوق نهر النيل يعرفان خطورة الموقف وتعقيداته .

وكان كتشنر رجلا عسكريا طوال حياته ، يملك القوة اللازمة لضرب البيعة الفرنسية ولكنه يعرف أن ذلك قد يؤدي إلى حرب بين فرنسا وبريطانيا لأن كرامة وكبرياء البلدين ستكون في خطر .

وأدرك السردار أنه غير مدرب على السياسة وهذه أول مهمة دبلوماسية يمارسها في حياته ، وهي شديدة الحساسية فكل كلمة أو خطوة خاطئة تؤدي إلى أحياء الحروب القديمة التي اشتعلت خلال أزمنة متعددة بين البلدين .

بدأ كتشنر بتهنئة مارشان على رحلته الطويلة الشاقة .

رد مارشان بتهنئته على انتصاره في أم درمان .

وكتشنر يجيد اللغة الفرنسية يتكلمها بطلاقة مما جعل الحديث سلسا ومباشرا .

قال لمارشان :

- لقد خولت السلطة بأن التواجد الفرنسي في فاشودة ووادي النيل يعد بمثابة انتهاك مباشر لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وطبقا لما لدى من تعليمات فإنني أعترض بشدة على احتلال فاشودة وعلى رفع العلم الفرنسي على أملاك سمو خديو مصر .

رد مارشان :

- إنني أطيع الأوامر كجندي وتعليمات حكومتى تقضى باحتلال منطقة بحر الغزال ومديرية فاشودة بالذات . وهذا الجزء من السودان لم يكن ملكا لمصر عندما وصلت هنا ، ولن اتخلى عنه أنتظارا لأوامر حكومتى بالنسبة للتحركات القادمة .

قال كتشنر :

- التعليمات الصادرة لي تقضى بإعادة النفوذ المصرى والسلطة المصرية على مديرية فاشودة وهي جزء من السودان عاد لمصر بعد هزيمة الخليفة .

وسأل مارشان :

- هل يستطيع أن يوقف تنفيذ هذه الأوامر نيابة عن الحكومة الفرنسية . وهل ستقاوم استعادة مصر لحقها في ممتلكاتها .

وأضاف :

- القوة المصرية البريطانية أقوى كثيرا من القوة الموضوعة تحت تصرفك . ولكنى فى نفس الوقت ضد خلق موقف قد يؤدى إلى حدوث اشتباك .
ورجا مارشان أن يكون حريصا فى اتخاذ قراره الأخير لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب حرب بين فرنسا وإنجلترا .

وأضاف :

- أرجح أنك ستقدر الموقف بمثل تقديرى له .
وسأكون سعيدا بوضع احدى سفنى تحت تصرفك لنقلك وحملتك شمالا إلى الخرطوم .
اعترف مارشان بتفوق القوات الموجودة تحت تصرف السردار وعدم قدرته على توفير مقاومة مسلحة فعالة ضده .

وأضاف :

- إذا اضطررت إلى اتخاذ مثل هذا التصرف فإن ذلك سيكون خضوعا للأمر الواقع .
وسأمويت ورجالى فى مواقعنا وعليك أن تقدر موقفى وتسمع بترك الإجابة على سؤال بقائى فى فاشودة للحكومة الفرنسية فلا أستطيع ترك موقعى أو إنزال العلم الفرنسى دون أوامر من حكومتى . أنى جندى أطيع الأوامر .
قال كتشنر :

- هل أفهم من ذلك أن الحكومة الفرنسية خولت لك سلطة منع مصر من رفع علمها ومقاومة سلطاتها على ممتلكاتها مثل مديرية فاشودة ، وهل تنوى مقاومة حقوق مصر المؤكدة .

أجاب بعد تردد :

- لا أملك منع رفع العلم المصرى .
.. يشير بذلك إلى أنه لا يملك القوة الكافية فإن عدد ضباطه وجنوده ١٢٨ فردا بما فيهم مارشان نفسه .

عرض كتشنر موقفه قائلا :

- لن أحاول إنزال العلم الفرنسى .

وسأل :

- التعليمات الصادرة لى تقضى برفع العلم المصرى على فاشودة هل هناك

مكان في فاشودة يمكن أن يكون مناسباً لذلك .

وعلى الفور قام الكولونيل وينجت بصحبة الكابتن جيرمان بتفقد المنطقة وتحديد موقع فرنسى .

وبالنهاية وافق كتشنر على اختيار حصن مهجور في الجزء الجنوبي من الاستحكامات القديمة في فاشودة يقع على بعد ٥٠٠ ياردة من المكان الذى ارتفع فوقه العلم الفرنسى .

وقد تم رفع العلم المصرى - وهو العلم التركى الاحمر - على الموقع فى الواحدة بعد الظهر خلال احتفال ضخم ضم القوات البريطانية والمصرية وأطلقت إحدى وعشرون طلقة مدفعية تحية للعلم .

وترك الرجلان للندن وباريس الاتفاق بالوسائل الدبلوماسية على أى العلمين سيقى فوق سارى المحافظ !

.. وكان رفع العلم التركى وحده اعترافاً من مارشان بأن السودان لمصر ولا تستطيع فرنسا أن تتنازع فى أسره !

وقبل أن ينصرف كتشنر سلم مارشان احتجاجاً مكتوباً على بقاء القوات الفرنسية فى فاشودة .

قال كتشنر :

« لم يخرج أحد من الضباط الفرنسيين خلال هذا كله عن اللياقة والأدب » .

وعين المأجور جاكسون رسمياً قائداً لمنطقة فاشودة وترك معه ٢٠٠ جندي من كتية مشاة وأربعة مدافع وزورقاً مسلحاً .

تبادل الرجلان بعد ذلك الهدايا !

قدم الانجليز للفرنسيين آخر مجموعة من الصحف البريطانية وصلتهم وتاريخها ٢٠ أغسطس ١٨٩٨ وفيها أنباء محاكمة الضابط الفرنسى اليهودى تريفوس الذى اتهم بالجاسوسية وتسليم أسرار عسكرية للألمان وهى القضية التى هزت فرنسا ومزقتها .

وقدم الفرنسيون صحف باريس للصادرة فى يناير ١٨٩٨ .. فإن الرسائل بين باريس وواشودة : تستغرق تسعة شهور .



رسم كتشنر فى برقياته إلى لندن صورة يائسة لظروف مارشان . قال :

« إن الوضع الذي يجد كابتن مارشان نفسه فيه في فاشودة وضع غير محتمل وسخيف في آن واحد .

فهو يدرك جيدا أن جهوده غير مجدية على الإطلاق ويبدو مشتاقا للعودة إلى وطنه ونحن في نفس الوقت سنسهل عودته .

إذا بعثت الحكومة الفرنسية بتعليمات برقية إلى مارشان للعودة إلى منصب النيل أستطيع في الوقت الحالي أن أبعث إليهم بقارب بخارى لالتقاطهم .

وإن يكون هناك من هو أكثر سرورا من مارشان وضباطه حيث سيكونون وقتها قد ضمنوا الخروج سالمين من موقفهم غير السار ..

وجاء في البرقية أن « مارشان يعيش على قطاع ضيق من الأرض تحيط به المستنقعات ولا يمكن الوصول عن طريقه إلى داخل البلاد » .

وقد اختار الجنرال جوردون موقع حصن فاشودة بعد دراسة متأنية عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للسودان المصري .

وجاء هذا الاختيار على وجه الدقة لأن المنطقة محمية بالمستنقعات من ناحية الأرض . ويمكن الوصول إليها بسهولة عن طريق النهر سواء من شمال النيل أو من الجنوب في جميع فصول السنة » .

قال وينجت في تقريره كمدير للمخابرات الحربية :

« أصبح أصدقاؤنا الفرنسيون الساكنين أسرى لنا من الناحية الفعلية .. فلا يستطيعون التحرك خطوة واحدة وليس لديهم سوى ٣ قوارب بمجذاف ، لقد أرسلوا قاربهم البخارى الصغير تجاه الجنوب للحصول على تعزيزات عندما كانوا يتوقعون هجوم الدراويش الثانى .

وهم يعملون ليلا ونهارا لإقامة تحصيناتهم غير الفعالة والتي لا تستطيع أن تصمد لأكثر من ١٠ دقائق أمام أى هجوم قوى من الدراويش .

إننا بصدد حملة صغيرة قوامها ١٢٠ رجلا و ٨ من الأوربيين محاصرين في موقع يبعد مئات الأميال عن أقرب مكان يمكن أن يطلقوا العون منه . ويحتاجون لعدة أشهر للاتصال ولا يملكون أية ذخيرة تقريبا أو أية إمدادات .

وهو يعاني نقصا في الذخائر والإمدادات كما حل الإجهاد باتباعه من جراء المصاعب المستمرة التي لا قوها .

وهذه القوات كما قال لي قاشدا في موقع لا يمكنها من الصمود أمام هجوم ثان للدراويش ، أو أن تتراجع في مواجهتهم .

وهم في حالة مؤسفة للغاية بينما آلت إلينا حماية البلاد وإداراتها ولذلك عاملناهم بعطف ملحوظ .

وهم يدركون أن جهودهم لا طائل منها وسيكونون مسرورين إذا تم استدعاؤهم .
وهم ، مثلنا ، يعرفون أن الحكومة الفرنسية لن تتردد في استدعائهم إذا علمت بحقائق الموقف .

ولا يستطيع المرء من الناحية الشخصية أن يمد يد العون إلى هؤلاء الرجال في محنتهم فهم يواجهون عقبات طبيعية مخيفة بعد أن وصلت إلى حكومتهم المجنونة أنباء عن المحنة التي يعيشها هؤلاء ، وهي التي أمرتهم ببناء هذه للمعة .

وما لم تكن قد حطمتنا قوة الدراويش قبل ذلك بأسبوعين في أم درمان فلا شيء ينقذهم من الانهيار .

وقد وضعنا قيودا تمنع نقل أية مواد ومعدات حربية إلى وادي النيل .
وعندما أنهينا العمل الرسمي قمنا بزيارتهم وشرينا الشمبانيا اللذيذة معهم . وقد قاموا بعمل حديقة صغيرة جميلة كما قدموا لنا بعض الخضروات ويمكن لهذه الحديقة أن تصبح حديقة رائعة في المستقبل .

ومن المستحيل ألا نبدي احترامنا لما أبدته بعثة مارشان من شجاعة وإخلاص وروح معنوية مرتفعة لا تعرف اليأس أو الهزيمة . ولكن الانطباع العام الذي تكون لدينا هو الشعور بالدهشة البالغة بسبب إقدام دولة كبيرة مثل فرنسا على تنفيذ طموحات بهذا القدر من الفخامة . ثم تخاطر في سبيل ذلك بتجريد قوة صغيرة للغاية ومسلحة تسليحا رديئا .

إن ادعاءات مارشان بأنه أقدم على احتلال بحر الغزال وفاشودة مستعينا بالقوات الموجودة تحت إمرته ادعاءات مضحكة تتجاهل المعاناة والحرمان اللذين لاقتهما بعثته خلال هذه الرحلة الشاقة التي استمرت عامين وجعلت جهودهم غير مجدية بشكل يثير الشفقة .

وهو يهدف إلى الحصول على منصب مفوض أعالي النيل وبحر الغزال وكل ذلك لا يصلح إلا ضمن أوروبا كوميديا أكثر من نتائج خطة متأنية وضعتها حكومة كبيرة .



كان ككتشنر يكذب وهو يقول ان مارشان ليست لديه سوى ثلاثة قوارب صغيرة بدون مجاديف أو أشرعة وقارب بخارى غير صالح للعمل بشكل كامل فقد كانت لدى مارشان خمس قوارب صغيرة مزودة بالمجاديف والأشرعة والمجاديف الطويلة التي تمكنهم من الإبحار في الأماكن الضحلة .

وربما كانت الأشرعة مستهلكة ولكنها قادرة على الإمساك بالرياح . ورغم أن المجاديف الطويلة غير متقنة الصنع وغريبة الشكل إلا أنها عبارة عن أدوات فعالة في الأيدي الخبيرة لقائدى القوارب من قبيلة الياكوما الإفريقية .

وكان ككتشنر يكذب أيضا عندما ذكر أن مارشان أبلغه أنه غير قادر على مقاومة هجوم آخر قد يقوم به الدراويش وغير قادر أيضا على التراجع .

وما قاله مارشان ورجاله بالضبط أنهم سمعوا من الشك أن الدراويش قادمون عبر النهر بجنودهم وزوارقهم المسلحة لشن هجوم آخر وأنهم تراجعوا عندما علموا أن القوة كانت بريطانية .

وكان مارشان وضباطه وجنوده السنغاليون واثقين تماما من قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ضد أى هجوم يقوم به أتباع المهدي .

ولم يذكر مارشان أبدا أنه فكر في الانسحاب والهرب من فاشودة .

والحقيقة أن النقص الوحيد لدى مارشان كان في اللحم الطازج بعد امتناع الشك عن بيعه لهم . وتوفر لدى مارشان ١٥ طنا من الدقيق سلمها عند رحيله إلى جاكسون !

وقد نشر قائد القوة البريطانية الماجور جاكسون ، بعد سنوات ، مقالا في صحيفة شبه رسمية وهي « سودان نوتس أند ريكوردز » وصف فيها بصدق حال القوات الفرنسية . قال :

« احتلت القوة الفرنسية المدينة المحطمة وقلعة فاشودة اللتين قامتا على هضبة صغيرة كانت الأرض المرتفعة الوحيدة في المناطق المجاورة .

وكان المعسكر البريطاني المصرى يبعد حوالى ٢٠٠ ياردة جنوب المعسكر الفرنسى . أما الأرض المنخفضة التي يقع عليها فكانت مغطاة بالأعشاب الوفيرة وأصبحت مستنقعا حقيقيا بعد الأمطار الغزيرة التي تسقط مساء كل يوم وتستمر معظم ساعات الليل .

وكان الفرنسيون في حالة أفضل تساعدهم على الصمود في وجه المتاعب الناشئة عن وجودهم في فصل استوائي ممطر .

تم توفير نوع ممتاز من الملاءات الأرضية المقاومة للماء لكل جندي ويمكن للجندي نفسه أن يستخدمها كحقيبة للنوم إذا رغب .

وحمل معه « ناموسية » صغيرة نافعة جلبت له مزيدا من الراحة .

أما أمتعته الشخصية فقد وضعت في حقيبة تقيها من الماء .

وتم وضع المواد المخزونة والإمدادات في أوان من القصدير مغلقة بإحكام وتم صفها بطريقة تساعد الحمالين على حملها فوق رؤسهم من حيث الوزن والشكل .

ووضعت البنادق في أكياس لا يتسرب إليها الماء وكانت أحزمة وأطواق المعدات مجدولة من حبال القنب القوية .

وبالنسبة للقوات البريطانية والمصرية كان يصرف للجندي غطاء واحد فقط لحمايته من تقلبات الطقس . ولم تكن هناك خيام أو ملاءات ويبدو أن قادة هذه القوات لم يسمعوا عن شيء اسمه « الناموسية » .

ولم يكن متاحا لهؤلاء سوى قدر ضئيل من الراحة بين غروب الشمس وشرورها وفيما عدا ذلك يقاسون من الأمطار الغزيرة وأسراب الذباب التي تهاجمهم ، وكانوا يضعون أمتعته في حوافظ من القنب غير محكمة الغلق أو النسيج . ويمكن أن يقال عنها أي شيء إلا أنها ضد المطر .

أما الملابس العسكرية التي صنعت من الجلد فقد صار ارتداؤها صعبا وغير مريح بسبب تعرضها المستمر للندى والحرارة .

وكانت المواد الغذائية مخزونة في أجولة غير محاطة بملاءات خاصة لحمايتها من الماء .

أصبحت كل الأطعمة القابلة للتلف في حالة انتقالية . شرائح الخبز تحولت إلى عجين . والدقيق تحول إلى كعك . بينما الخضروات والبقول مثل العدس والبصل والفول نبتت لها جذور امتدت داخل الأجولة !

وقصارى القول إنه يجب الاعتراف بأن الفرنسيين تم تزويدهم بمعدات مواد مناسبة للحياة في المناخ الاستوائي .

وفي الوقت نفسه حرمت القوات البريطانية والمصرية من كافة وسائل الإعاشة التي تخفف من الظروف القاسية للخدمة في مثل هذا البلد .

فإن الماء كان يتسرب إلى جلودنا عبر الملابس وإلى الأكواخ التي نقيم فيها وقد غرق المعسكر في الطين والماء اللذين يخوض فيهما الشخص حتى كاحليه .
وشهد الرجال وهم يخوضون الأوحال للخروج من بقايا الأكواخ المحطمة .
هذا عن المطر .

أما إذا نجوت من المطر فلن تنجو من اسراب الذباب التي تهاجمك في المساء فإن قرص الذباب ينفذ إليك بين ثنانيا معطفك وملابسك ولك أن تتخيل ما يعانيه المرء وقتئذ .

ولم يجد الرجل هناك امرأة تؤنس وحدته .
على أية حال قدر للخصوم من العسكريين الانجليز والفرنسيين البقاء معا في فاشودة ثلاثة شهور في هدوء ودون أية اشتباكات بل بمعاملات مهذبة !



بعث كتشنر برقيتين إلى لندن يصف فيهما لقاءه بمارشان وما جرى فيه . الأولى أرسلها من أم درمان وصلت لندن يوم ٢٤ سبتمبر . والثانية من القاهرة بعد عودته إليها وقد تسلمتها وزارة الخارجية يوم ٢٩ سبتمبر .

وقال مارشان في تقريره :

« إن موقفنا السياسي ممتاز لكنه سيتدهور مع مرور الوقت إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قوة خصمنا تفوق قوتنا بمراحل .

خصومنا يملكون كميات كبيرة من الذخيرة والإمدادات إلا أن الحالة الصحية لضباطهم ورجالهم تدعو للقلق ومن الضروري استبدالهم في أسرع وقت ممكن .

نحن محاصرون من جميع الجوانب لذلك لا يمكننا المقاومة أكثر من ذلك في ظل ظروف العزلة والحصار التي يفرضها علينا الانجليز هنا .

وإذا لم أتلق أية أوامر عن طريق النيل خلال ١٢ يوما فساكون مضطرا إلى المخاطرة بركوب قارب إلى الخرطوم لأطلب الاتصال ببائيس . »

وقال مارشان :

« أننا معزولون من جميع الجهات .. ومن المستحيل أن نبقى في هذا المكان أكثر من

ذلك في ظل ظروف العزلة والسجن التي يفرضها علينا البريطانيون هنا كما أنني لم أحصل على أية أوامر جديدة عن طريق النيل » .

ولكن تقرير مارشان لم يصل باريس إلا يوم ٢٢ أكتوبر !
وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية اعتمدت على تقرير كتشنر بأن مارشان في وضع مؤلم في فاشودة .

وفي الوقت نفسه أبلغ اللورد سولسبوري رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها سفيره في باريس السير آدموند مونسون برقيتي كتشنر وطلب منه اطلاع ديلاكاسيه وزير خارجية فرنسا عليها حتى يعرف الوزير أن بعثة مارشان في أسوأ حال ولا تستطيع الصمود أو مقاومة القوات البريطانية .

ومن هنا فإن سياسة فرنسا بالنسبة لفاشودة اعتمدت على ماقاله السردار وهو أن مارشان يعاني من نقص الذخيرة والامدادات ولولا وصول كتشنر لكانت حملة مارشان قد دمرت تماما من « الدراويش » !

اجتمع ديلاكاسيه ثماني مرات بالسفير البريطاني آدموند مونسون في باريس كما التقى سولسبوري بالبارون دي كورسيل السفير الفرنسي في لندن مرتين لمحاولة

الوصول إلى حل للأزمة .

تمسكت فرنسا بالقانون الدولي .

وكانت وجهة نظر فرنسا أن هذا القانون ينص على أنه ما دام حوض النيل الأعلى أرضا مباحة مشاعة بلا مالك ، أو صاحب ، ولا حق لأحد فيه . ولذلك فإن من يصل إليه أولا يصبح مالكا له . وأن لاحتلال فرنسا لبحر النزال يعطى لها نفس حقوق بريطانيا في واد لاى والبلجيك في لاسو .

وكانت وجهة نظر بريطانيا رفض التفاوض وضرورة انسحاب مارشان من فاشودة لأسباب متباينة ومتناقضة !

حصلت بريطانيا على « توكيل » للتفاوض مع فرنسا نيابة عن مصر وذلك في كتاب وجهه بطرس غالي وزير خارجية مصر إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ من أكتوبر قال فيه :
« تعلم الحكومة المصرية أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتفاوضان الآن في مسألة

فاشودة وقد فوض الى أن أعلن جنابكم مساعدتنا لدى لورد سولسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي تنازع فيها وترد إليها جميع المديرية التي كانت محتلة لها قبل ثورة محمد أحمد المهدي .

وكانت مصر مرغمة وهي تكتب هذا التوكيل فإن بطرس غالي باشا أبلغ ممثل فرنسا في القاهرة سعادة المصريين باحتلال مارشان لبحر الغزال .
وثوق رجال الخديو أن ترغم البعثة البريطانية على عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية .

ولكن بريطانيا تفاوضت لحسابها لا لحساب مصر وإن كانت قد استغلت اسم مصر . قالت للفرنسيين أن وادي النيل لا يزال ينتمي لمصر وليس هناك مجال للدعاء بأن المنطقة مفتوحة أو متاحة للمشروعات أو لاحتلال قوة ثالثة . وإذا كان هذا الحق قد تعرض للضياع مؤقتاً أثناء حركة المهدي فقد قضى عليه انتصار الجيش البريطاني يوم ٢ من سبتمبر في أم درمان .. ولم يكن ممكناً لمارشان وحملته السرية الصغيرة الحصول على حق الاحتلال ، عبر أرض معروفة ومكتشفة ، على مسافة بعيدة من الحدود الفرنسية . وقال الانجليز أن السودان ملك للخليفة العثماني ، الذي منح الولاية عليه للخديو المصري ، وأن حق الملكية قد عطل أو جمد مؤقتاً بعد انسحاب مصر من السودان . وبزوال الدراويش عاد هذا الحق إلى مصر .

وقالوا إن من يستولي على عاصمة دولة فإن كل الأراضي التي تتبع هذه العاصمة تصبح حقاً شرعياً للغازي الفاتح . ومادام كتشنر قد استولى على أم درمان فإن كل أراضي السودان بما فيها فاشودة أصبحت تتبع بريطانيا ومصر .

وأشاروا إلى تصريحات إدوارد جراي وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلاني في ٢٨ مارس عام ١٨٩٥ بأن « زحفاً تقوم به حملة فرنسية في أفريقيا ضد حقوق مصر في وادي النيل عمل تراه بريطانيا غير ودي » وأن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن لاية دولة أوربية أخرى حقاً في امتلاك أي جزء من وادي النيل » .
وفي كل الأحوال استندت بريطانيا إلى منطق القوة وحدها .

كانت البحرية البريطانية قوة مرعبة بما تملكه من قواعد في جبل طارق ومالطة والاسكندرية ومتفوقة من حيث العدد والتشكيلات . أما البحرية الفرنسية فتمر بمرحلة انتقالية هشة وتضم مزيجاً من الطراز القديم وسفن الإنزال في مرحلة الاختبار مما جعل البعض يطلق عليه اسم « أسطول العيئات » .

ومن هنا كان ديلكاسيه يرى أن أية معركة بحرية مع بريطانيا كغيلة بأن تجعل الاسطول الفرنسي في قاع البحر بين عشية وضحاها .
وكان ضعف البحرية الفرنسية عاملا حاسما في هذا الصدد ولكن لا يستطيع أى سياسى فرنسى الاعتراف بذلك أو استخدامه كمبرر للانسحاب من فاشودة !
ولم تبحث الحكومة الفرنسية بشكل جدى امكانية استخدام القوة لمعالجة الموقف في فاشودة !

في رسالة خاصة بعث بها ديلكاسيه إلى زوجته قال :
« ليس لدينا سلاح سوى الجدل والنقاش بينما لديهم جنودهم في الموقع مستعدون للتدخل السريع » .

وفي ظل هذه الظروف رأى ديلكاسيه أن يعيد تقييم الموقف .
وجد أنه عندما اقترحت بعثة أو حملة فاشودة عام ١٨٩٥ كان الهدف منها إرغام بريطانيا على الانسحاب من مصر بإحالة المسألة المصرية كلها إلى مؤتمر دولي تحضره فرنسا وتأخذ فيه تصيبا من المقائم والمستعمرات ، ولكن هذه الآمال تبخرت للسرعة التي تقدم بها كتشنر نحو جنوب السودان وفي حوض أعالي النيل .
أبلغ ديلكاسيه مجلس الوزراء الفرنسي - يوم ٣ من أكتوبر - أنه لابد من تسليم فاشودة كبديل وحيد عن حرب لا طائل من ورائها وأن ذلك يمكن أن يتم دون جرح الكرامة الوطنية إذا استطاعت فرنسا الحصول على ترصية بقطعة أرض في بحر الغزال ومنفذ على النيل .

ولم ييأس ديلكاسيه من الحصول على بعض المغنم إذا لعب بالورقة الوحيدة الباقية لديه وهي وجود مارشان في فاشودة ولذلك أراد الاحتفاظ بجزء من بحر الغزال أو ميناء على نهر النيل مقابل انسحاب مارشان .

تظاهر ديلكاسيه في البداية أمام السفير البريطانى السير آدموند مونسون بأن مارشان توجه إلى فاشودة من تلقاء نفسه وتحت تأثير الحماس البالغ !
وتحدث الوزير عن الاحتلال الفرنسي لبحر الغزال وأكد أهمية احتلال فرنسا لأحد المخرج لتجاريتها في أفريقيا . ومن الظلم استبعادها من النيل الذي يعتبر نهرا دوليا .
ولمح إلى أنه إذا تلقى تنازلا فلن يتشدد بخصوص انسحاب حملة مارشان من فاشودة .

وقال :

.. سأطلب ألا يواكب ذلك الانسحاب أية حوادث مهينة .

أشار السفير إلى استحالة مناقشة الحقوق المصرية في السودان وقال :

.. لن يكون هناك أى تغيير في سلوكنا الذى اتخذناه في هذا الموضوع منذ البداية .

ولم يخف ديلكاسيه الضيق الذى أحسه لأسلوب الصحافة الانجليزية .

وقال :

.. كانت الصحافة الفرنسية معتدلة للغاية ولكن التحرشات التى تتبناها الصحف

اليومية اللندنية ستجد صدئ في فرنسا . وأية حرب صحفية لن تجعل الأمور أفضل بين البلدين .

وشكا من أن لهجة الصحافة البريطانية جعلت موقفه حرجا للغاية وألح أنه قد يضطر إلى الاعتزال لأنه ليست لديه الرغبة القتالية .

اعترف السفير بذلك في أسف وقال :

.. على ضفتي بحر المانش لم تكن هناك سيطرة على الأعصاب من جانب الصحفيين

ولكن انفعال الصحف يبدأ سريعا ، وقد بدأ ذلك يظهر في لندن بالفعل .

أعاد الوزير شكواه وقال أكثر من مرة :

.. أى وزير بديل لى بصرف النظر عن شخصيته لن يكون بنفس القدر من المرونة .

ولكن السفير أصر على الامتناع عن مناقشة مسألة فاشودة مع الوزير قائلا :

.. ليس لبريطانيا أى هدف في الوقت الحاضر سوى الإصرار على أن الفرنسيين

معتدون ويجب أن ينسحبوا من أرض تم احتلالها بطريق غير شرعى .

في مذكراته قال ديلكاسيه :

« المشكلة هي : كيف نوفق بين متطلبات الكرامة الوطنية وبين ضرورة تجنب

الدخول في معركة بحرية نحن غير قادرين على خوضها حتى إذا حصلنا على مساعدة

مصر وروسيا » .

ومع ذلك حاول الوزير اقناع بريطانيا بأن روسيا ستؤيد فرنسا إذا أهدت الأزمة

وتطورت إلى مواجهة عسكرية .

قال ديلكاسيه لمونسون :

.. أفضل أن أكون صديق إنجلترا على أن أكون صديقا لروسيا ولكن ينبغي ألا أواجه

بمطالب غير معقولة فقد يكون هناك انفجار في مشاعر التذمر الفرنسية أعجز عن السيطرة عليها .

وأضاف:

.. هل ستختلفون معنا حول فاشودة .

رد السفير قائلا :

.. ذلك بالضبط هو ما أخشاه ، فإن موقف بريطانيا هو عدم المساومة .

قال الوزير :

.. في هذه الحالة لن نقف وحدنا . وأكرر لك أنني أفضل إنجلترا كحليفة عن روسيا .

وحاول ديلكاسيه اقناع السفير البريطاني بأنه حريص على صداقة بريطانيا وأن الروس شجعوها على الدخول في نزاع مع إنجلترا وأن السفير الروسي في باريس سلمه رسالة بذلك .

أبلغ سولسبورى نص الحديث للسفير سكوت السفير البريطاني في العاصمة الروسية سان بطرسبرج الذى رد معربا عن الرغبة الأكيدة لأمبراطور روسيا وكذلك رغبة وزرائه في تجنب أية تعقيدات مع إنجلترا ، واقتناعه بالأهمية القصوى للتوصل إلى تفاهم صريح وأخوى معها في كل المسائل .

قال للسفير سكوت :

.. لا أعطى أية أهمية لما نقل عن موقف حكومة روسيا من المسألة المصرية .

قال السفير البريطاني للوزير :

.. تستطيع أن تتخيل مدى التأثير المتوقع حدوثه للرأي العام الانجليزي إذا اعتقد أن فرنسا تسلمت أى تشجيع أو دعما من روسيا في صدامها مع إنجلترا في مسألة لا تحمل أية أهمية مباشرة لروسيا .

ويتحدث السفير والوزير بأسف عن الرغبة في دفع الدولتين للشك وعدم الثقة وكذلك الرغبة المخلصة لكل من الحكومتين في عدم السماح بوجود أية أسباب لخلق هذا الشك !

وعبر الوزير عن تأكيده الواضح بأنه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد ساورتها فكرة أن روسيا تساندها أو تشجعها في حالة نزاع حقيقى مع إنجلترا بخصوص المسألة المصرية فلا يمكن إلا أن يكون ذلك قد نتج عن سوء فهم أو سوء تفسير خطير لبعض التصريحات !

* * *

قطعت بريطانيا جميع الامدادات عن مارشان لإرغامه على التسليم ولكن فرنسا لم تكن تعرف ما يجرى في فاشودة .

طلب ديلكاسيه إلى مونسون الاتصال بمارشان فوافق رئيس وزراء بريطانيا على أن ينقل رسالة « إلى مستثمر فرنسي وجد نفسه في موقف صعب في النيل الأعلى » .

.. أي رفض الاعتراف بالاحتلال الفرنسي لفاشودة !

قالت البرقية الفرنسية :

« تحياتنا .. لن ننسى خدماتكم .. رقيتم إلى رتبة الكولونيل ... أمكننا الحصول على تقرير كتشنر ... نرجو أن توافقونا بتقريركم وتقديركم للأمر إلى القاهرة برسالة خطية » !

* * *

في اللقاء الأول بين سولسبوري رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها بالسفير الفرنسي البارون دي كورسيل يوم ١٢ من أكتوبر أكد رئيس الوزراء موقف بريطانيا ووجهة نظرها وهي أن المنطقة ليست مفتوحة للمغامرة ، أو لاحتلال قوة ثالثة ، وأن مارشان في موقف مستحيل لضعفه أمام قوة كتشنر .

قال سولسبوري :

.. مارشان في موقف مستحيل .

ولا يمكنه العودة والنيل هو الطريق الوحيد المتاح للفرار .

عارض السفير هذا التأكيد وقال :

.. يمكن لمارشان التراجع من الغرب إذا سمحتم له .

قال سولسبوري :

.. لم نضع أي عائق يمنعه .

قال السفير :

.. أجل ولكنه لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة دون طعام وأنتم لن تجعلوننا نمدد

بالطعام .

قال سولسبوري :

.. إذا كان الطعام هو العائق الوحيد الذي يمنعه من العودة إلى الأراضي التي تحكمها

فرنسا ، فإن الحكومة الانجليزية ستعمل على حصوله على الطعام اللازم

قال السفير :

- هذا ليس كافيا فإنه يمر ببلاد معادية ولا يمكن لأحد أن يسافر عبرها إلا اذا كانت لديه حماية ملائمة وكان مسلحا تسليحا كاملا . ومن المرجح أن ذخيرة مارشان قد نفذت .

قال سولسبوري :

- الحكومة الانجليزية على استعداد لمدة بالذخيرة الحربية اللازمة لحمايته وحماية فرقته من القتل على أيدي القبائل المتوحشة خلال عودته ولكن يجب أن يكون ذلك بناء على شرطين :

أولا : أن يلتزم باستخدام تلك الذخيرة لحمايته ضد القبائل من السكان الأصليين .
ثانيا : أن يعود إلى الأراضي التي نعتزف نحن بأنها فرنسية .

ولا يمكننا أن نعين أي حد لتراجعه من هذا الموقع دون أن نفسح المجال للقول بأننا نعتزف بملكية فرنسا لبعض الأجزاء من الأرض التي تمر بها روافد النيل .

ولا اعتقد أن ضررا سيلحق بكم نتيجة لانسحاب مارشان وفقا لهذه الشروط ولكن إذا كان هناك ضرر فسيكون نتيجة لوضعكم مارشان في مثل هذا الوضع المزيف وغير المنطقي .

وأضاف :

- بالنسبة لطريقة عودة مارشان وكذلك أية شروط أخرى تقترحها فسيكون من الصعب دراستها بطريقة مرضية إلا إذا سلمتها مكتوبة .

أبدى دي كورسيل استعداد فرنسا للانسحاب من فاشودة مقابل النشور في نظام للملاحة في النيل .

قال رئيس الوزراء :

- لا أستطيع إجراء مفاوضات حول مسألة الحقوق ولوجود علم فرنسا في مكان لا يخص فرنسا على الإطلاق .

ويمكن إزالة العراقيل أمام المفاوضات حول موضوع الحدود إذا تسلم مارشان تلك الأوامر وستنتهي أية علاقات غير طبيعية بين البلدين مما يفتح الباب أمام الحكومة الفرنسية لمفاوضات حول الحدود في تلك المناطق .

وستنظر الحكومة البريطانية بنفس الروح التي تنظر بها إلى مسألة الحدود بين إنجلترا وأي بلد آخر في أي مكان في العالم .

ويجب بالضرورة أن تركز المفاوضات على معلومات جغرافية وتاريخية لم تكتمل لدينا تماما بعد .

وأضاف :

- حتى ذلك الحين فلا يمكننا إعطاء وعود حول النتيجة التي سنصل إليها .



أظهر سولسبوري رغبة في تقديم بعض التنازلات وطلب من السفير الفرنسي تقديم مذكرة مكتوبة ولكن السفير لخطأ عندما بالغ في مطالب فرنسا ليرضى وزير خارجيته في باريس !

طلب دى كورسيل كل المنطقة التي يحيط بها النيل في بحر الغزال وبحر العرب . وعلى الفور تراجع سولسبوري بعد ما رأى حجم وضخامة المطالب الفرنسية وبذلك ضاعت فرصة التسوية الودية وأصررت بريطانيا على ضرورة انسحاب مارشان على أن ينظر في مسألة التفاوض عندما تهدأ الأعصاب المتوترة !



اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٨ أكتوبر ليتخذ القرارات التالية :

- ١- انسحاب مارشان بدون قيد أو شرط مع عدم حصول فرنسا على وعد أو التزام فيما يتعلق بالوصول إلى النيل أو أماكن أخرى .
 - ٢ - عند انسحاب مارشان يبدأ النظر في هذه الأمور ودراستها بقدر ما تستحقه من أهمية .
 - ٣ - تقديم كافة التسهيلات اللازمة للانسحاب .
 - ٤ - إذا رفض مارشان الانسحاب لا تتدخل بريطانيا في أمر بقائه في قاشودة ولا تحدد موعدا لانسحابه .
 - وفي المقابل لا يسمح بوصول أى تعزيزات إليه ويعامل معاملة كريمة كزائر أجنبى ولا ينظر اليه على أساس أى اعتبار آخر .
 - ٥ - في هذه الحالة يتم اللجوء إلى فرنسا للاتفاق على اجراءات فعالة لمنع وقوع مواجهة .
 - ٦ - تدعيم أسطول البحر المتوسط كإجراء وقائى .
- وتبرق بريطانيا بهذه القرارات إلى اللورد كاتشنر ولكنها لا تبعث اليه بتعليمات

محددة ومفصلة على أساس أن أسلوب العمل الذي يتبعه في هذه الحالة يعتمد إلى حد كبير على الظروف المحلية السائدة .

وقالت البرقية :

« تولى حكومة جلالة الملكة ثقتها الكاملة لحسن تقديركم ورجاحة عقلكم . ونحن واثقون أنك ستسعى إلى اقناع القوة الفرنسية بأن وجودها يعتبر بمثابة اعتداء على حقوق بريطانيا العظمى وخديرو مصر » .

وفي اللقاء الأخير بين سولسبوري ودي كورسيل صرح رئيس الوزراء بأنه من المستحيل إجراء مباحثات مع فرنسا حول الحدود في تلك المنطقة لوجود فرنسا في مكان لا يخصها وأن ذلك يعنى أقرار بريطانيا بشرعية موقف مارشان .

وقال إنه يمكن أزاحة العراقيل أمام المفاوضات إذا تسلم مارشان أوامر الانسحاب . وقال إن بريطانيا ستدرس أى طلب تتقدم به فرنسا بنفس الروح التى تدرس بها أية مسألة من مسائل الحدود تنشأ بين إنجلترا وأية دولة في أى مكان من العالم .

* * *

سارعت بريطانيا بإصدار كتاب أزرق عن الرسائل المتبادلة بينها وبين فرنسا التى ردت بكتاب أصفر .

وساعد الكتابان على زيادة الهوة بين الدولتين .

كان رئيس الجمهورية الفرنسية فليكس فور مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتوسع الاستعماري فهو أحد مؤسسي لجنة افريقيا الفرنسية .

رغم ذلك فإن فور كان يعتبر مغامرة مارشان غلطة حمقاء وأيد الانسحاب من دة .

في باريس حملت صحف اليمين على الحكومة الفرنسية لأنها لم تزود مارشان بالسلاح والرجال ، ومارضت انسحاب مارشان .

قالت صحيفة «لى جولوا» تحت عنوان ضخيم يثير مشاعر الفرنسيين :

« لا يمكن أن ننسى مارشان ولا يمكن أن نستدعيه فقد ولدت ساعة المواجهة .

ان بطولة مارشان وجنوده لا ينبغي أن تضيع هباء » .

ونشرت صحيفة «لى ماتان» الفرنسية الناطقة بلسان ديلاكاسيه في عنوانها الرئيسى:

« الرد الوحيد الذى يتفق ومكانة فرنسا هو » لا » .

.. تقصد لا لانسحاب مارشان .

ولكن الرأى العام الفرنسى بالنسبة لقضية فاشودة ، تميز بصفة عامة بالقنور والهدوء .

وكان سهلا إثارة المشاعر الحادة والمعارك الكلامية الحامية بالحديث عن الكرامة الوطنية والعلم الفرنسى ولكن كان هناك اعتقاد عملى لدى أبناء الطبقة المتوسطة الفرنسية بأنه لا توجد مصلحة مادية حقيقية فى القيام بأية مخاطرة فى منطقة وادى النيل .

قال وزير الخارجية السابق هانوتو :

.. لا أحد يعرف أين تقع فاشودة أو يولى أدنى اهتمام بحملة مارشان .

وتحدث هانوتو بسخرية عن منطقة بحر الغزال فقال انها دولة تسكنها القروء ورجال سود أسوأ من القروء !

ولم يكن هانوتو هو السياسى الوحيد - رغم طموحه - الذى لاحظ وجود معارضة فرنسية قوية للدخول فى حرب مع إنجلترا بسبب فاشودة بل عارضت الحرب أيضا صحف مارسيليا وبوردو وصحف المراكز التجارية القوية مثل ليون وتولوز .

ويوزع ديلكاسيه إلى صحيفة « لى ماتان » الفرنسية بالتراجع .

نشرت مقالا جاء فيه « إن انسحاب القوات الفرنسية من فاشودة يتفق تماما مع الكرامة الوطنية لفرنسا . ومن الحماسة أن نعضى قنما فى السعى لتحقيق سياسات عديمة الجدوى ومنذفة فنصبح كما لو كنا نسعى إلى ضم جبال فى القمر . ومهما كانت قيمتها فإنها على القمر نفسه !

وكان على فرنسا أن تكبح جماح شهوتها للحصول على مزيد من الأراضى الجديدة السوداء يقصد فى أفريقيا ؛ وتحمل مسئولية حكم المزيد من أكلة اللحوم » !

وفى إنجلترا أيضا كانت هناك معارضة للحرب .

قال صحيفة « مانتشستر جارديان » - « الجارديان » حاليا وكانت تصدر حينئذ فى مدينة مانتشستر شمال إنجلترا - « إن منطقة بحر الغزال لا تساوى أن تخوض إنجلترا حربا فى سبيلها ولا ترى سببا يبرر عدم السماح لفرنسا بالاحتفاظ بها » .

وفى النهاية اتفق ديلكاسيه وزملاؤه الوزراء على أن أفضل مخرج من هذا المازق هو

الادعاء بأن انسحاب مارشان وقواته لصالح القوة أو الحملة التي يعاني أفرادها من نقص الطعام والذخيرة كما يعانون أيضا المرض وقواهم خائفة وذلك اعتمادا على الصورة التي قدمها كتشنر بصورة مقنعة ومؤثرة .

* * *

استدعى وزير الخارجية الفرنسية ياراتيه مساعد مارشان على أمل أن يقدم دليلا مباشرا عن نقص الطعام والذخيرة وسوء الحالة الصحية لمارشان وجنوده يؤكد ضرورة الانسحاب .

ولكن تقرير ياراتيه كان مخيبا لآمال الوزير فقد أكد أن مارشان ورجاله لديهم الرسائل للبقاء في فاشودة .

* * *

رأى مارشان أن يترك موقعه ليسافر إلى القاهرة ومنها يبرق بتقرير شامل إلى باريس وأبرق إلى ديلكاسيه يطلب الموافقة على سفره إلى باريس ليقدم بنفسه هذا التقرير .

ولكن مارشان لم ينتظر موافقة الوزارة .

طلب من السلطات البريطانية مساعدته في الوصول إلى الخرطوم فوافقوا واستقل بالخرة بريطانية في النيل إلى القاهرة ليصلها في فترة زمنية قصيرة .. تسعة أيام !

ويفاجئ ديلكاسيه بوصول مارشان إلى القاهرة يوم ٣ نوفمبر فوصف عمله بأنه نة لانسحاب فرنسا .

ويتلقى ديلكاسيه تقريرا من القائم بالأعمال الفرنسي في القاهرة بأن مارشان وصل في صحة جيدة للغاية وقال : أنه ترك فاشودة في أفضل حالة ممكنة من جميع النواحي .

وتشاء المصادفات أن يكون يوم ٣ نوفمبر - يوم وصول مارشان إلى مصر هو نفس اليوم الذي أبرق فيه ديلكاسيه إلى القاهرة يأمر مارشان بالانسحاب ويبلغ سفيره في لندن بذلك .

* * *

علم مارشان في القاهرة بقرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة فكتب برقية بعث بها إلى وزير خارجيته بالشفرة في الساعة الرابعة صباحا .

قال :

« أجد لزاما على القول بأن قرار الانسحاب - ودون انتظار باقى تقاريرى - كان قرارا بالتخلي عن حقوق ثابتة حصلنا عليها وموقع ممتاز » .
وعبر عن غضبه من التصوير الخاطى المتعمد الذى قدمه كتشنر للموقف الحقيقى فى فاشوده وقال :

- كان موقفنا السياسى قويا .

وفىما يتعلق بالإمدادات كانت لدينا ذخائر تكفيها للتعامل مع خمس هجمات للدراويش وكان لدينا طعام يكفى الأوربيين ويقيم أودهم لمدة عام ويكفى جنودنا الأفارقة لمدة شهرين .

أما بالنسبة للإدعاءات القاذبة بأن الحامية البريطانية كانت تحاصرنا فى فاشوده .. فقد كان كل ما احتاجه عشر دقائق لأحطم قوات جاكسون وأسلحته » .
وأضاف :

« إذا كان هناك سؤال حول أى شخص يحتاج إلى مرافق له عندما يتجول فى المنطقة فهؤلاء هم الانجليز وليس أنا . فلانى هنا وسط أفريقيا فى أرضى وبين جنودى » .
واختتم البرقية بنداء مؤثر قال فيه :
« كيف استحق احترام جنودى الأفارقة وطلاعتهم إذا رأوا فرنسا بأعينهم فى نهاية الطريق » .

لم ينجح ديلكاسيه فى تهدئة غضب مارشان عندما حاول القول بأن فرنسا لم تتنازل عن أى من حقوقها .

وقال ديلكاسيه : « كل ما فعلناه هو أننا اتفقنا - كما قلت أنت - على أن فاشوده لا تشكل منفذا معقولا ومرضيا ومقبول المناخ على النيل .

وقبلنا الحقيقة القائمة على تجربتكم الشخصية بأن التعزيزات والامدادات التى قلت أنك تحتاجها ستستغرق وقتا طويلا حتى تصل اليك » .
وقالت برقية سيلكاسيه الطويلة :

« لم يكن ثمة مبرر لتعريض الحملة لمخاطر وصعوبات وصفتها أنت بنفسك . ومن ثم قررت الحكومة أن هذه القاعدة العسكرية الجديدة لم تعد ضرورية » .
أراد مارشان الرد ببرقية غاضبة فرفض القنصل الفرنسى إرسالها ولكن مارشان

هدد بارسالها عن طريق البريد العادي ليطالعتها كل الناس فوافق القنصل .

قال مارشان :

« يتعين علينا قبول هذا القرار الصعب على أنه قرار فرضته علينا الأوضاع الدولية السائدة ، ولكنى أرفض تماما تفسيرك العننى الذى قلت فيه إن الوضع السيئ للحملة هو سبب الانسحاب .

وإذا كنت مصرا على انسحابى فأرسل شخصا آخر لهذا الغرض لانى كن أفعل إلا إذا ذكرت السبب الحقيقى ، أى الموقف السياسى العام . وفيما هنا ذلك أفضل الاستقالة على أن أفعل ما تقول » .

امتنع ديلكاسيه عن الرد على مارشان . ولكن بعد يومين وردت إلى القاهرة برقية من وزارة المستعمرات فيها الرد إلى حد ما مني ملاحظات مارشان .

قالت البرقية فيما يشبه البيان : « إن حكومة فرنسا قررت عدم الاحتفاظ بموقعها في فاشوذة في ضوء مصالح فرنسا بوجه عام » .

وكان هذا البيان بمثابة طعنة قاتلة لأنه جاء من الوزارة التى أصدرت الأوامر بسفر البعثة وكانت أقوى مؤيديها وكان هذا البيان - كما قيل - بمثابة قاتل ينبع ضحيته برفق في الوقت الذى تحرق فيه هذه الضحية على الخازوق !

تبادلت باريس ولندن الرسائل حول انسحاب القوات الفرنسية من فاشوذة وكان حيا أن هذه القوات لا تستطيع البقاء بل إن مارشان ومساعدته باراتيه لا يستطيعان ودة من القاهرة إلى فاشوذة إلا بمساعدة انجلترا .

كانت المشكلة الأولى الطريق الذى تسلكه الحملة عائدة من فاشوذة .

عرضت بريطانيا عودة البعثة عن طريق نهر النيل توافقت الحكومة الفرنسية ولكن مارشان رفض لأن في ذلك إذلالا له إذ سيخضع لاحتقار الأوربيين في القاهرة كما رفض لنفس السبب أن يتخذ طريق الخرطوم وسواكن والبحر الأحمر إلى القاهرة .

وقال مارشان في برقية إلى ديلكاسيه أن جنوده الأفارقة سيقيمون بحركة عصيان إذا أجبروا على العودة عن طريق بحر الغزال والكونغو وهو الطريق الطويل الشاق الذى قطعته الحملة حتى وصلت إلى فاشوذة ... في عامين !

ورأى مارشان ، الذى تركت له باريس حرية اختيار طريق العودة ، أن يستقل السفينة « فيدهيرب » والقوارب من نهر السوبات حتى الحبشة ثم إلى جيبوتى ومنها إلى فرنسا . ولكن كتشنر رأى أن مارشان يريد الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسى فى وادى السوبات وقد يضع العلم الفرنسى فى طريقة أو يوقع معاهدات مع زعماء المناطق . ورأى كتشنر أن يرافق البعثة ، لمنعها من ذلك ، قارب مسلح بقيادة جاكسون لمنع مارشان من ذلك .

وقد وافق امبراطور الحبشة على السماح لمارشان بالعبور . وبعد أن تم الاتفاق على ذلك غادر مارشان وباراتيه القاهرة يوم ١٢ نوفمبر وأمضى عدة أيام فى الخرطوم للاتفاق بصفة نهائية مع وينجت على كل التفاصيل . وكان كرومر قد أصدر أوامره بتعطيل عودة مارشان إلى فاشودة فلم يغادر أم درمان الا يوم ٢٩ نوفمبر ١



انسحب مارشان نهائيا من فاشودة يوم ١٢ ديسمبر بعد خمسة شهور تقريبا من وصوله اليها ومعه سبعة من الضباط الفرنسيين واثنين من ضباط الصف ومائة جندي سنغالي و ٥٠ من البحارة الأفارقة .

وقد أقاموا مأدبة عشاء فى الليلة السابقة تكريما للضباط الانجليز الذى أقاموا لهم بعد ذلك مأدبة غداء وأهداهم الكولونيل جاكسون علم المهدية الذى كان يرفرف على القارب الحربى السودانى « الصافية » .

واحتفل بإنزال العلم الفرنسى من سارية القلعة ، ولم يرفع العلم البريطانى فى نفس الوقت بناء على طلب مارشان ، حتى يتم ابتعاده عن الأنظار .

ورحل مارشان ورجاله وسط حرس شرف من الجنود البريطانيين نظمه لهم جاكسون على ضفتى نهر النيل أمام المعسكر البريطانى .

وضعت القافلة الفرنسية السفينة « فيدهيرب » وخمس زوارق ورفع الضباط الانجليز والفرنسيون سيوفهم تحية بينما عزف الحرس تشيد المارسيين الفرنسى !



وصل السفير الفرنسى الجديد بول كامبون إلى لندن يوم ١٢ ديسمبر يحمل معه

أعمال ديلكاسيه في انتزاع بعض التنازلات من الانجليز عدا قاشودة مما يعطى لفرنسا مخرجاً على النيل .

وعندما أثار السفير هذه النقاط مع رئيس وزراء بريطانيا يوم ١١ يناير عام ١٨٩٩ في حديث عن تسوية الخلافات بين البلدين رد سولسبوري بحزم قائلاً :
- لن تكون لفرنسا حقوق سياسية ولن تتقاسم إنجلترا مع فرنسا حق السيادة على جزء من وادي النيل . وهذا مسألة غير قابلة للنقاش .

أدرك المصريون اليأس من فرنسا واعتبروا قرار الانسحاب « الضربة القاضية » لأمالهم في تدخل الفرنسيين لصالح الحركة الوطنية .

وأخذ الخديو عباس حلمي يتودد للانجليز الذين انتهزوا الفرصة فعقدوا مع مصر اتفاقية قيام الحكم الثنائي المصري - البريطاني للسودان في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ . ولم تحتج فرنسا على هذه الاتفاقية .

وكان دور مصر في هذا الحكم الثنائي قاصراً على سداد العجز في ميزانية السودان فحسب مما جعل دافع الضرائب المصري يتحمل مليوناً ونصف المليون من الجنيهات حتى عام ١٩١٢ عندما تمت موازنة إيرادات ومصروفات السودان .

وكان من بين الأسباب التي استند إليها سولسبوري في إصراره على رفض منح فرنسا أي ميناء على نهر النيل حتى لا تعطى حق الملاحة في النهر ما قاله فيكتور برومت من أنه إذا سمح لفرنسا الاحتفاظ بموقع على النهر فإنها يمكن أن تغير مجرى الماء الذي تعتمد عليه كل من مصر والسودان ..
... أي إقامة سد عال يمنع تدفق المياه .

وتبين لفرنسا في تلك الأزمات أن الدول التي شجعته على مواجهة الأزمة في وادي النيل مثل ألمانيا وروسيا قد تخلت عنها . أي عن فرنسا .

ألمانيا قالت إنها ستؤيد بالكلمات فحسب إلا أنها تخلت فرنسا عن حقوقها في مقاطعتي الألزاس واللورين . وروسيا أثبتت أنها ليست حليفاً يعتمد عليه .

ومن هنا وجدت فرنسا أن البديل الوحيد لهذه الدول - كحليف لها - هم خصومها القدامى أي الانجليز . ومن هنا اتجهت فرنسا إلى إنجلترا فعقدت معها اتفاقاً في ٢١ مارس ١٨٩٩ لتحديد مناطق النفوذ بين البلدين شرق وغرب نهر النيجر ، وعقدت معها الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ الذي أطلق يد الانجليز في مصر . وتخلت فرنسا عن طموحاتها

وأحلامها في نهر النيل وتخلي الانجليز عن مصالحهم التجارية والاقتصادية في شمال أفريقيا وتركوا مراكز فرنسا ، وانضمت فرنسا لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الألمان !



أرسلت فرنسا باخرة إلى جيبوتي لنقل مارشان ورجاله فوصل إلى قاعدة طولون البحرية في ٣٠ مايو عام ١٨٩٩ وبقي بها الجنود السنغاليون ، أما مارشان فقد ظل بالقاعدة يومين ثم استقل القطار الليلي إلى محطة ليون بباريس فوصلها صباح ٢ يونيو فاقب له استقبال رسمي طابعه الحذر كي لا يصبح مارشان بطلا ويستفله المعارضون، وحتى لا تثار مسألة هزيمة الحكومة في فاشودة وضياع أحلام الشعب الفرنسي في نهر النيل .

احتفل باستقباله داخل المحطة ومنع عشرة آلاف من أبناء الشعب احتشدوا خارجها من الدخول ، واقتصر الحفل على مدعوين رسميين وتم فيه منح الميداليات والسيوف للعائدين الذين طافوا بشوارع باريس في موكب سار بسرعة ودون توقف ! ومن ناحيته لم يسمع مارشان لأحد باستقلاله فإنه ظل جندياً مطيعاً يؤدي واجبه ولم ينس أبداً أنه ابن نجار رفعه الجيش !

وسمع صيحات الناس تتردد « يحيا الجيش ويسقط الخونة واليهود » ، فإن قضية الضابط دريفوس اليهودي الذي اتهم ببيع أسرار الجيش كانت مثارة في ذلك الوقت . وقد أقيم في المساء حفل استقبال ضخم في المساء حضره جنرالات وسياسيون وأئصار الملكية وخصوصاً فكان كل ما قاله مارشان :
- لنبقى متحدين .



استقالت الحكومة الفرنسية ورأى رئيس الوزراء الجديد ولديك روسو إقامة عرض لكل أفراد بعثة مارشان في ١٤ يوليو ١٨٩٩ تكريماً لهم .
بعد شهرين أعيد الجنود السنغاليون والبحارة من قبيلة ياكوما إلى أفريقيا ، وبدأ بحث وتحقيق ودراسة طويلة لنفقات البعثة ومراجعة حساباتها .
وكان الاعتماد المقرر لها ٦٠٠ ألف فرنك ولكن تبين للمحققين أن النفقات ارتفعت

إلى ١,١١٤,٠٠٠ ، ورفض مارشان التصديق على هذا الرقم الذى أضيفت إليه اعتمادات قليل إنها كانت لصالح الحملة .

أرسلت الحكومة الفرنسية مارشان ، بعد ذلك في بعثة قليلة الأهمية إلى الصين فلما عاد لم يسند اليه عمل في الجيش وأحيل إلى الاستيداع ليتقاضى نصف مرتبه فتزوج وعاش كمدنى حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى فاستدعى للخدمة مرة ثانية ورقى إلى رتبة الجنرال لشجاعته ومات عام ١٩٢٤ وعمره ٦٨ سنة حزينا مكتئبا وفى نفسه إحساس بالمرارة .

ولكن حرصت كل من بريطانيا وفرنسا على تجاهل بعثة فاشودة ومحاولة نسيانها . عندما أصدر اللورد كرومر القنصل البريطانى العام في مصر مذكراته عام ١٩٠٨ بعد سنة من استقالته بعنوان « مصر الحديثة » قال صراحة إنه تعتمد اغفال كل ما يتصل بحادث فاشودة حتى لا يثير الذكريات القديمة والرأى العام في قضية أصبحت ! - لسعادة الجميع - منسية !

ولا نستطيع الآن العثور على اسم فاشودة في كل الخرائط السودانية لأنها تحولت إلى مديرية أعالي النيل عام ١٩٠٣ واستردت اسمها القديم الذى تعرفها به قبيلة « الشك » وهو « كودوك » فإن بريطانيا حرصت على محو فاشودة من الوجود !

ولم يتحول مجرى النيل ، ولم يتم سد عال في المنطقة أو في غيرها منذ عام ١٨٩٨ . وعندما فكرت مصر في إقامة هذا السد عام ١٩٥٦ اتحدت ضدها كل من بريطانيا ونسا بالاشتراك مع إسرائيل التى نشأت عام ١٩٤٨ بعد نصف قرن من حادث شودة وقامت حرب ١٩٥٦ التى عرفت بحرب أو عدوان السويس .

وإذا كانت بريطانيا وفرنسا على وشك الحرب والقتال عام ١٨٩٨ بسبب فاشودة وفكرة تحويل مجرى النيل ! وإقامة سد عال فإن الدولتين اتحدتا معا وحاربتا مصر عام ١٩٥٦ بسبب السد العالى الذى أقيم في اسوان !

السلطان يعتنى بواجهة المحل !

اختارت بريطانيا الأمير أحمد فؤاد الابن السادس للخديو اسماعيل سلطانا على مصر بينما شقيقه الأكبر السلطان حسين كامل على فراش الموت .
وكان هناك ثلاثة من المرشحين لتولى العرش أولهم الأمير كمال الدين حسين نجل السلطان وقد رفض العرش لأنه ، كما قال ، يرى أنه لا يستطيع الارتفاع إلى مستوى المسئولية ثم تبين أن الأمير يحب . عاشق لسيدة فرنسية ويهتم بالغرام لا بالسلطان .
وكان الثاني هو الأمير أحمد فؤاد .
أما الثالث فهو الأمير يوسف كمال .
وكان من الطبيعي اختيار الأمير فؤاد لأنه شقيق السلطان .



كان أحمد فؤاد في التاسعة والأربعين من عمره .
رافق أباه الخديو اسماعيل إلى منفاه في نابلي بإيطاليا في ٢٠ يناير ١٨٧٩ وكان الأمير في الحادية عشرة من عمره .
تعلم في جنيف وفي الأكاديمية العسكرية الإيطالية في تورينو ، وفي مدرسة المدفعية والهندسة العسكرية الإيطالية أيضا .
وخدم في حامية روما بتكليف من ملك إيطاليا مما أوصله ، وظل في الجيش الإيطالي سن العشرين .
وعاش في منفاه الإيطالي ١٤ عاما متصلة حتى عينه سلطان تركيا ملحقا عسكريا في فيينا عامين .
وبعد وفاة الخديو توفيق وتولى عباس حلمي الثاني عينه ياورا ثلاث سنوات ثم اختلغا معا فاستقال . كافأه الخديو بأن زوجه عام ١٨٩٢ من إحدى الوارثات في العائلة الخديوية .
تم طلاقها فيما بعد وأنجب منها ابنة واحدة في السادسة عشرة من العمر ، ولكن

الخديو السابق جعل وضع عمه في البلاط صعبا فاضطر للاستقالة من منصبه .
وقد سعى لترشيحه ملكا على اليونان عام ١٩١٢ ولكنه فشل في تحقيق هذا الامل .
وخلال ٢٢ عاما عاش أحمد فؤاد على هامش الحياة السياسية في مصر .



وفي حياة أحمد فؤاد قصة غريبة .
كان الامير سيف الدين يحب شقيقة زوجة الامير أحمد فؤاد .
وقيل إنه - الامير سيف الدين - مصاب بخلل في قواه العقلية .
حدث عام ١٨٩٧ أن كان الامير أحمد فؤاد يقرأ في النادي الخديوي بالقاهرة عندما
اندفع نحوه سيف الدين وفي يده مسدس ، والجريمة تطل من عينيه .
اختبأ اثنان من الدبلوماسيين تحت الموائد وتعلق وزير الحربية المصرى بستائر
النافذة واختفى الوزير المفوض الروسى في دورة المياه .
اطلق سيف الدين الرصاص على أحمد فؤاد وهو يجرى بين الموائد فأصابه مرتين .
الإصابة الأولى تافهة أما الثانية فاخترت حلق الامير واستقرت فيه ٤٠ عاما كاملة
وكانت السبب في وفاته بعد ذلك !



جرت المفاوضات مع الامير أحمد فؤاد سرا أثناء مرض السلطان حسين كامل في أول
نوبر عام ١٩١٨ ، وتولاها حسين رشدي باشا رئيس وزراء مصر !
لقد السير ريجنالد وينجت المندوب السامى البريطانى في القاهرة أن يعرض العرش
للامير وحمل إليه شروط توليه العرش وأهمها الولاء لبريطانيا .
وافق الامير على هذا الشرط فوراً بل تطوع بإعلان الولاء قبل أن يطلب منه ذلك .



أعد كل من رئيس الوزراء حسين رشدي باشا صحيفة للخطاب الذى ستوجهه
بريطانيا إلى أحمد فؤاد وفيه تعرض عليه العرش ، كما أعد السير بروتيتت المستشار
القانونى البريطانى للحكومة المصرية صحيفة أخرى .
اعترض الانجليز على صحيفة رئيس الوزراء لأنها لا تتضمن أية إشارة إلى الحكومة
البريطانية .
واعترض رئيس الوزراء على الصحيفة الأخرى لأن بها إشارة إلى تطوير المؤسسات

التي تمثل شعب مصر وهي إشارة محدودة للغاية . تلميحاً لا تصريحاً ، لإقامة نوع من الحكم الديمقراطي في مصر !

ومن البداية تفضلن بريطانيا إلى اتجاهات الأمير فيقول المندوب السامي البريطاني في برقية إلى حكومته :

« من الغريب أن يعرب الأمير فؤاد عن مثل هذه المعارضة لإضافة تنازل شكلي تجاه الأشكال الديمقراطية في الحكم التي لا يشعر نحوها بأى تعاطف .
.. والصيغة المقترحة تعبر عن اتجاه لا عن إجراء محدد » .
وأخيراً تم الاتفاق على الرسالة .

ويستدعى المندوب السامي البريطاني الأمير أحمد فؤاد للقاءه في السابعة من مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩١٧ بينما السلطان حسين كامل يحتضر ..
كان الهدف من اللقاء إبلاغ الأمير مواجهة ، وبصراحة كاملة ، تعليمات وزير خارجية بريطانيا ليعلن موافقته الصريحة الواضحة عليها .
ووصف وينجت هذا اللقاء قائلاً :

« أوضحت للأمير بقوة عن طريق رشدي باشا ضرورة إبقاء نبدأ هذه الزيارة في طي الكتمان . فقد شعرت بأن أى ذكر لها سيكون له بالتأكيد أسوأ أثر ممكن على صحة السلطان .

وأوضحت للأمير السبب الذي جعلني لا أستطيع الاتصال به في وقت سابق وبطريقة أكثر سفوراً فأعرب بحرارة عن موافقته وامتنانه تجاه أية خطوات يمكن أن توفر على السلطان الألم والقلق !
وكانت المقابلة ودية ومرضية من جميع الوجوه » .

لكن الأمير أحمد فؤاد يفاجئ « المندوب السامي البريطاني بمطالب محددة .. قبل وفاة السلطان وقبل أن يجلس على العرش .

لم يطلب السلطان إلغاء الحماية البريطانية ، أو تحقيق مزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال ، بل كانت مطالبه ، وقد أصبحت بعد ذلك محور الحياة السياسية في مصر ، طوال عهد أحمد فؤاد ، شيئاً آخر !

قالت برقية السير رينالد وينجت لحكومته تصف مطالب الأمير :
« تحول حديثنا ..

قلت إننى افترض أن الأمير ليست لديه الرغبة في إجراء تغييرات في الوزارة الحالية .
بدا عليه عدم الارتياح .
وأخيرا أقر بأن شخصية واحدة من أعضاء الوزارة لا أخلاقية ، بشكل فاضح
ومشين ، من المرغوب فيه إبعادها .
وأوضح أن هذا الشخص هو إبراهيم فتحى باشا وكان ضابطا للجيش برتبة لواء ،
عندما اختاره السلطان حسين كامل وزيرا للأوقاف في ٢٠ مايو ١٩١٥ .
قال الأمير بالنفع إن سلوك الوزير في العلن ليس بأفضل من سلوكه الخاص .
قلت إن اللحظة غير ملائمة لإجراء تغييرات ما لم يكن ذلك لأمر عاجل وملح بشكل
حقيقى ولست بحاجة إلى إضافة أنى إن أسمع بأى حال بطرد هذا الوزير دون فحص
دقيق جدا للحقائق .
وفي الوقت نفسه أشعر أن هناك مزايا واضحة في الخط الأخلاقى الرفيع الذى اتخذه
الأمير فجأة ، وعلى غير توقع ، فيما يتعلق بشخصية وزرائه في المستقبل !
ولن يكون من الصعب إقناعه بأن هذه العناية الفائقة بسمعة وزرائه ستكون مقبلة
أكثر وأكثر لو امتدت بشكل متساو لتشمل حاشيته الشخصية .

* * *

في كتاب « السردار أكبر » عن أحمد فؤاد قال : إنه ظل طوال الليل يذرع حجراته ولم
يستطيع النوم انتظارا لموت السلطان وقرار بريطانيا يصارعه الأمل في ولاية العرش
ويخشى أن يتتبدد حلمه الكبير .
ويعود السلطان حسين كامل في الثانية وعشر دقائق من بعد ظهر اليوم التالى ٩
أكتوبر .
ويتوجه السير وينجت إلى قصر عابدين لتعزية الوزراء ثم ينطلق إلى قصر الأمير
أحمد فؤاد .
قرأ السير رينالد وينجت على الأمير أحمد فؤاد بصيغة رسمية الخطاب الذى يبلغه فيه
أنه تم الاعتراف به من جانب الحكومة البريطانية خليفة للسلطان الراحل .
على الفور كرر الأمير للمعتمد البريطانى تأكيده التام بالولاء ورغبته في التعاون مع
الحكومة البريطانية للسير « بدا بيد » .
وأخذ الأمير يكرر هاتين الكلمتين « بدا بيد » كما استخدم عبارات كثيرة مشابهة .

وبعث السير وينجت إلى لندن :

« برقية رقم ١٠٥٧

بتاريخ ، أكتوبر ١٩١٧

طلب إلى الأمير أحمد فؤاد لدى اعتلائه عرش مصر أن أبلغ حكومة جلالته تصميمه على اتباع المثل الأعلى الذي مثله السلطان حسين ، في ولاء وتعاون وثيق ، مع حكومة جلالته من أجل خير مصر » .

وقال المعتمد البريطاني :

« لا أشك أن المشاعر التي أبدتها كانت تعبيراً صادقاً وتلقائياً عن أفكاره » .

كتب السير ريجنالد وينجت إلى أحمد فؤاد بعد وفاة حسين كامل يوم ٩ من أكتوبر عام ١٩١٧ :

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم قبولاً العرش السامي » !
ويكتب السلطان الجديد إلى رئيس وزرائه :

« تولينا ، بالاتفاق مع الدولة الحامية ، عرش السلطنة المصرية » .

وهكذا يصبح أحمد فؤاد الأول سلطاناً على مصر والحرب العالمية الأولى في عنقوانها والهزائم تلاحق بريطانيا العظمى وحلفاءها في كل مكان ، ومصر تحت الحماية البريطانية!

ولا يقدم حسين رشدي باشا رئيس الوزراء استقالته من منصبه للسلطان الجديد ، بل إن السلطان يسارع بالكتابة إلى رئيس الوزراء يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩١٧ قائلاً :
« لما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة » .

ولا ينسى السلطان الإشارة في كتابه إلى الحياة النيابية قائلاً :

« بقي علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكاً يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذي اختطه سلفنا » .

ويرد حسين رشدي الذي عينه الخديو عباس حلمي الثاني رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية في ٥ من أبريل عام ١٩١٤ قائلاً :

« بالرغم من اعتقال صحتي ، لما تحملت من الاجتهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالني من الصدمة العنيفة بفقد سيد كان في آن واحد صديقاً لي ، فإنني ، وقاء إلى النهاية

بالواجب المفروض على بصفتي مصرياً ، أقدم ، في ظل حكم عظمتكم ، لخدمة بلادى ،
القليل الباقي لى ، من القدرة على العمل وأخذ على مهدي تأليف هيئة الوزارة الجديدة
فأعرض على عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت .

ويوافق السلطان ويبقى كل الوزراء المصريون الستة في مناصبهم ، « اسماعيل سرى
باشا وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمى باشا للزراعة ويوسف
وهبه المالية وعدلى يكن باشا للمعارف العمومية وعبد الخالق ثروت باشا للحقانية ..
العدل .. وأخيراً إبراهيم فتحى باشا للأوقاف ... ولكن إلى حين !

قبل وفاة السلطان حسين وأثناء المفاوضات مع الأمير أحمد فؤاد ، بحث البشير
ريجنالد وينجت إلى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية يقول :

« إن ولاية السلطان أحمد فؤاد للعرش قد تكون لحظة مناسبة للغاية تبدو فيها
لسموه أهمية أن يعين أشخاصاً مناسبين تماماً في المناصب الموجودة بقصره .
وانى أتمنى أن يعين سموه سكرتيراً بريطانياً خاصاً له بعد اعتزال الميجور كينى
منصب الياور الانجليزى للسلطان حسين كامل » .

رد اللورد هاردنج قائلاً لوينجت :

« استغل فطنتك في هذه المسألة » .

ولكن هذا الرد يصل بعد وفاة السلطان الراحل وتشيع جنازته .

ويجد وينجت أن الوقت ليس مناسباً لتناول المسألة مباشرة مع السلطان .

ويجىء رئيس الوزراء حسين رشدى باشا إلى مقر المبعوث البريطانى الذي يثير
الموضوع .

قال وينجت :

« سأنبل كل جهدى لاستبدال الميجور كينى بالشخص المناسب .

وينصح رئيس الوزراء أن يقنع بقوة صاحب العظمة أن يعين انجليزياً كواحد من
سكرتيريه الخصوصيين .

ويسأل رئيس الوزراء :

« ما رأيك في اقتراح مجلس الوزراء لبعض إجراءات الرقابة والسيطرة على تعيين
الموظفين بقصر السلطان .

أجاب رشدى باشا :

..إذا ثبت أن هذه الرقابة مرغوب فيها فيجب أن تخوّل لي بدلا من مجلس الوزراء .
وهكذا أراد رئيس الوزراء أن يكون وحده ، بموافقة الانجليز ، رقبيا ومستولا عن
تعيين كل موظف في قصر السلطان !
وبيلغ رئيس الوزراء السلطان بضرورة تعيين انجليزى سكرتيرا خاصا له .
ويلتقى وينجت بالسلطان الذى ياديه قائلا :
.. لقد أشرت على أذى السلطان الراحل بأن يستعين بخدمات شخص بريطانى كفء .
وحتىه ، حين يزور لندن ، أن ينتهز فرصة التشاور مع وزير خارجية بريطانيا ليساعده
في الاختيار المناسب .

ويستنتج وينجت من هذا التلميح أن رئيس الوزراء أبلغ السلطان بالنصيحة وأقنعه
بها وأن عظمته ينوى العمل بالنصيحة التى أشار بها على شقيقه !
قال وينجت :

.. سأقدم كل معاونة لاختيار خليفة مناسب للميجور كينى .
وتبدأ الأزمة الأولى بين السلطان والمعتمد البريطانى حول حق سلطان مصر في تغيير
وزير واحد هو وزير الأوقاف ، فمن اليوم الاول أراد عظمة السلطان أن يسرق أوقاف
مصر ، وهو ما فعله أحمد فؤاد ، ومن بعده أبنة فاروق الأول !

د برقية رقم ١٣٢٠

من المندوب السامى البريطانى

بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩١٧

اقترح رئيس الوزراء بموافقة السلطان أحداث تغييرين في الوزارة .
فهو يؤيد اخراج حلمى باشا وزير الزراعة وفتحى باشا وزير الاوقاف ليحل محلها
سعد باشا زغلول وعبد العزيز بك قهسى .

وقد تكرر الاقتراح بإحالة حلمى للتقاعد فهو لا يضيف أى ثقل للوزارة ولا يساوى
شيئا كإدارى كما يتعرض فتحى للهجوم بسبب سلوكياته الخاصة إضافة إلى اتهامه
بالفساد .

وقد مضى السلطان في حديثه معى إلى حد القول بأنه لا يستطيع حتى مصافحتها .
ويبدو أن الشئون المالية للأوقاف قد تحسنت خلال السنتين والنصف سنة التى
تولى فيها هذه الوزارة . وإذا كانت شخصيته يصعب الدفاع عنها فلا يبدو أنها تغيرت
منذ عين وزيرا .

وسعد زغلول هو المعروف بين المرشحين الجديدين ، وكلاهما صديق شخصي لرشدي باشا .

وقد خرج سعد من وزارة محمد سعيد بعد مشاجرة مع رئيسه .
ثم قاد في سنة ١٩١٤ وهو وكيل الجمعية التشريعية هجوما مريرا ضد المعتمد البريطاني في مصر وزملائه السابقين .

وهو الآن يتقدم في السن .
وقد يكون راغيا في تأمين دخله .
وقد يفضل رشدي باشا ، في الوقت نفسه أن يحمل النصح خطباء الجمعية التشريعية شعورا بالامتنان له .

اما عبد العزيز فهمي وهو محام قوى من قبل منصب نقيب المحامين فيعد وطنيا معتدلا .

وكان عضوا معارضا في الجمعية التشريعية .
وقد اشتهر بالامانة والنزاهة والكفاءة وإن كان يقتدر إلى الخبرة الوظيفية .
ولا توجد لدى اعتراضات قوية على تعيين أى من الشخصين في حد ذاتهما .
ولكننا سوف نلقد بذلك اثنين من المؤيدين الواضحين للنفوذ البريطاني .
كما أن التغيير سيغير لون الوزارة .

ولابد من دراسة هذا الإمكانية دراسة جادة في ضوء الموقف الراهن لرئيس الوزراء .
وسوف اسجل أن هذا الأخير طرح برنامجا متقدما عند قبوله للحماية كان من الممكن في ذلك الوقت تنحيته جانبا بحجة أنه غير عملي .

ولكن رشدي باشا طرح مؤخرا آراء مشابهة في مناقشة مع السيد وليم برونبيث حول بعض التطورات السياسية .

وكمثال على تفسيره للعلاقات بيننا وبين مصر فإنني استشهد بالعبارات التالية من تقرير السير وليم الذي قدمه لي عبر هذه المقابلة وهي :

« لابد من تحديد واضح ومحدود لحقوق بريطانيا العظمى في التدخل على أن تقتصر على الشؤون المالية والعلاقات الخارجية والجيش وربما القضاء .

وإن تدخل حكومة صاحبة الجلالة في اختيار الوزراء عمل « مهين » كما وصفه .
ويجب تخفيض عدد الموظفين البريطانيين وتختارهم الحكومة المصرية على أساس

مؤهلاتهم الفنية وإن كنت قد فهمت أنه سيسمح لحكومة صاحبة الجلالة بإبداء المشورة حول قيمة هذه المؤهلات .

كما يجب أن يكون المستشارون فنيين وتابعين لوزاراتهم ولا علاقة لهم بالسياسة على أن يتم الترتيب لكل هذه الأمور باتفاقية بعد الحرب .

وقد كرر رشدي باشا اقتراحه بتقسيم الرقابة على الشؤون الخارجية المصرية بما في ذلك الإبقاء على الإدارة الحالية التي ينهض باعبائها المصريون .

وهو اقتراح يبدو لي دائما أنه لا يتماشى مع الشروط الأساسية لحالة الحماية ، وغير عملي ، في حد ذاته لأن ممثلي الدول الأجنبية لا يستطيعون التعامل مع سلطاتين .

وقد أدت هذه الفكرة حتى الآن إلى موقف غير مرض من جانب وكيل الوزارة المصري في وزارتي .

ولكن السلطان انتهز فرصة استقباله للسير ميلن شيهام ، السكرتير الأول بدار المعتمد البريطاني لدى عودته من أجازته ليلح على أن تدرس مشروع رئيس الوزراء .

ولهذا أخشى أن يكون من الضروري اعتبار ذلك محاولة لتحدي السيطرة البريطانية في الشؤون الخارجية .

وفي هذه الظروف يصعب على تقديم توصيات بشأن التغيير الوزاري المقترح دون إشارة منكم إلى سياستنا مستقبلا بشكل أكثر تحديدا مما تلقيته حتى الآن ، خاصة وهناك ما يدفعني للظن بأن رشدي ربما يحرکه اعتقاده أنه قد يجد تعاطفا مع طموحاته في لندن أكبر مما يجده في القاهرة .

وسياستنا في الماضي من لورد كرومر حتى الآن هي ، تطوير المؤسسات المصرية ، بزيادة مساهمة المصريين في الحكومة الحالية .

وقد خولت المجالس المحلية سلطات واسعة بمباشرة واضحة في المسائل التعليمية . وتم إنشاء عدد من المجالس البلدية كما أن التعاون الذكي من جانب الوزراء المصريين في مشاريع إعادة التنظيم التشريعي والإداري يعد من الملامح المرضية في اللحظة الراهنة .

وهناك ما يشير إلى أنهم يعترفون بعدم قدرة المصريين على تحمل أعباء الحكم دون مساعدة .

وقد تأثرت بشكل خاص بملاحظات أرباها عدلي باشا يكن مؤخرا فقد زار السير ولیم

برونيت وتطوع بإبداء الرأي بأن الوقت حان لاجراء نوع من الحوار حول هياتنا
التيابية المركزية والمحلية .

وأظهر استعداداه لدراسة مسألة التمثيل الإداري فيها جميعا .
ومن المعتقد أن عدلى يكن أقوى المرشحين لرئاسة مجلس الوزراء إذا شخر ذلك
المنصب .

وآمل أن تحدث تطورات صحية فى المؤسسات البرلمانية والمحلية فى المستقبل القريب
فهذه الإصلاحات تمنح مجالا كافيا للطموحات المصرية لفترة من الوقت .
وتتبع الفرصة لتنفيذ الوعود التى قدمت للأمير حسين كاملا لدى صعوده على
العرش .

ولكنى مقتنع بأنها لن تطبق بنجاح وإن توضع موضع التنفيذ الفعال إلا باستمرار
المستولين البريطانيين فى تقديم النصح والى التدخل .
وينطوى برنامج رشدى باشا على انفصال كامل عن الماضى لما الأساس لسلطتنا على
مصر ، هو « المشورة » من حكومة صاحب الجلالة ، والتى تقدم عند الضرورة من خلال
ممثلها المحليين ، ومن خلال المديرين البريطانيين .

وهو يقترح تمرير الحكومة المصرية من هذه السيطرة إلا من نواح معينة ومحدودة .
وفى رأى أن نظام الحماية البريطانية يكامله سوف يتعرض للخطر بمثل هذا التغيير .
وإذا كان لنا أن نحتفظ بمركزنا ونفى بالتزاماتنا إزاء القوة الأجنبية فسيكون علينا
وضع ضمانات على شكل سلطات اعتراض محددة ورقابة تنفيذية مباشرة .

وإذا نحينا التغييرات الوزارية جانبا فإنى لا أرى أية أهمية لهياج رئيس الوزراء ، كما
الموقف غير محدد فهو يحاول بين فترة وأخرى أن يحتبر موقفنا ، ولكن ردود السير
ونيت عليه وتعبير زميله عدلى وثروت عن أسفهما لموقفه ، كل ذلك جعل محاولته
الحالية تفشل فشلا ذريعا .

وأرى أننا لا نستطيع قبول أى من مرشحيه للوزارة دون تحذير جاد بأننا لسنا
مستعدين لمنح الاستقلال الذاتى كاملا كما يريد .

وإذا كان من حقى أن أتحدث بهذا المعنى وأن اتلقى من رئيس الوزراء ، وأى وزراء
جدد يتم اختيارهم ، تأكيدات مرضية فلا زالت أميل إلى الظن بأن عبد العزيز فهمى
يصلح مؤقنا كوكيل وزارة قبل ترقيته لمنصب وزارى .

واقترح التمهّل في الحكم على مسألة فتحى باشا حتى يتوفّر الوقت اللازم للاستفسار عن قدراته الإدارية .

وآمل أن تحظى هذه البرقية باهتمامكم الفوري لأن اقتراحات التغيير الوزاري هنا يشيع أمرها دائما وتتسبب في خلق الاضطراب .

وإذا رايتم الوقت الراهن غير مناسب لاية تغييرات وزارية فيكفى أن تصدروا إلى تعليمات محددة بهذا المعنى والتزاما بوضع هذه المسألة موضع الدراسة الكاملة من قبل حكومة صاحب الجلالة بعد نهاية الحرب .

وقد استطلعت آراء جميع المستشارين البريطانيين الذين يرون أن اعمال وزارتي الزراعة والاوقاف تمضى على ما يرام وأن الاوضاع الراهنة يمكن أن تستمر حتى نهاية الحرب دون ضرر يذكر .



في اليوم ذاته - ٩ ديسمبر ١٩١٧ - يكرر سلطان مصر مطلبه الاساسى لدى المندوب السامى البريطانى بالموافقة على اخراج وزيرين من منصبيهما وهما أحمد حلمى باشا وزير الزراعة وأبراهيم فتحى باشا وزير الاوقاف .

ولا يستطيع سلطان مصر إخراج الوزيرين دون موافقة ممثل بريطانيا في مصر !
ولا يستطيع المندوب السامى الموافقة دون إذن وزير خارجية بريطانيا آرثر بلغور !
وعندما يتأخر رد لندن يبدأ السلطان نفسه في الإلحاح على وينجت الذى يبرق من جديد إلى حكومته يوم ١٣ ديسمبر :

« طلبت مقابلة السلطان هذا الصباح وقد حدثنى سموه بشدة في الرد على التغييرات الوزارية وهو متأثر كثيرا برشدى باشا .

وأعتقد جزئيا من هذا ، وجزئيا من عدم الخبرة ، أن الدور ، الذى يظن أنه ينبغي أن يلعبه في الأمور السياسية ، مبالغ فيه .

وقد وعدته بأن أبرق طالبا معرفة قراركم بسرعة . »



رد بلغور وزير خارجية بريطانيا في نفس اليوم .

« برقية رقم ١١٩٥

كنت أفضل بقاء الوزارة كما هي حتى نهاية الحرب ، إذا أمكن ذلك ، لأنه يبدو أن الوزارة تؤدي عملها بصورة مرضية .

كما أن مثل هذه التغييرات تؤثر دائما على الاستقرار .

وفي نفس الوقت أعارض الرفض التام للمقترحات الخاصة بالتغيير الوزاري الذي يبدو أن السلطان اقترحها وهو أول ما اقترحه منذ اعتلائه العرش .

ويجب أن تثير انتباه جناب السلطان إلى أثر هذه التغييرات الوزارية المقترحة على الوزارة ، والبلاد ، وأن تلت نظرته أيضا إلى الانطباع المحتمل الذي يمكن أن يفهم في الأوساط البريطانية والمصرية نتيجة التغييرات المقترحة .

وإذا استمر جناب السلطان في الإلحاح لاجراء هذه التغيرات ، فأنت في هذه الحالة مفوض بالموافقة على إجراء وزارى واحد ، إلا أننى اتفق معك في الرأي بشأن حتمية الحكم على وضع فتحى باشا انتظارا لمزيد من التحقيق حوله .

ويلج السلطان فيكون رد لندن :

برقية رقم ١٢٢٦

« من الضروري لفت الانتظار إلى الأثر الذى سيحدث إذا قام سلطان مصر في أول عهده بعد توليه السلطة باستبدال اثنين من الوزراء المشهورين بصداقتهم للإنجليز » !

وتوافق لندن في النهاية على تغيير وزير واحد .

ولكن وينجت لا يريد أن ينتفع السلطان بالانتصار على أحد وزرائه .

وتدور مفاوضات طويلة وصفها وينجت في برقية إلى لندن :

« عند استلام برقيتكم رقم ١٩٥ بتاريخ ١٢ ديسمبر ناقشت النقاط المختلفة مع رشدى باشا .

أشرت له إلى أن حكومة صاحب الجلالة ترغب في بقاء الوزارة كما هي حتى نهاية الحرب وأنهم لا يرغبون في تغيير المظهر العام للحكومة .

وذكرت أن حكومة صاحب الجلالة ليست مقتنعة تماما بالأسباب التى قدمت حول تقاعد الوزيرين المعينين وناقشت تفاصيل هامة بخصوص فتحى باشا .

وصمعت على أنه مهما كانت شخصيته الخاصة فمن الضرورى إذا كانت هناك اتهامات بالفساد في إدارة الأوقاف التابعة له أن تثبت هذه الاتهامات .

وقلت إن الخبراء الإنجليز كانوا أكثر ، أو أقل كراهية للتغيير ، وأنهم فقط أشادوا بما عرفوه عن إدارة الأوقاف في ظل فتحى باشا .

وفي الختام اقترحت على رئيس الوزراء أن يلتقى مع لندن في منتصف الطريق وأن يسحب التغييرات الوزارية المقترحة .

قال إن السلطان سيعتقد أنه حصل على رفض قاس من جانب حكومة صاحب الجلالة ولن يتحمل أن يكون في نفس الحجرة مع ذلك الوزير .

وهنا تدخلت مرة أخرى لأوضح لرشدى باشا أنه ، والسلطان قصرا نفسيهما على خطة التخلص من الوزير على أساس أنه لا أخلاقي .

ومن الأهمية لأسباب دستورية ولصالح العدالة أن يحصل هذا الوزير على الفرصة لتبرئة نفسه من الاتهام .

وأوضحت أن حكومة صاحبة الجلالة لن توافق أبدا على ذلك لأنه يناقض التقاليد البريطانية .

اعترف رشدى باشا أنه في التحقيق الرسمي الذى أجراه ، هو وعبد الخالق ثروت باشا وزير العدل ، لم يكتشف أى دلائل حقيقية لسوء الإدارة على الرغم من أن عملية أو عمليتين كانتا محل شك .

وفي الحقيقة اعترف بأن الموضوع كان شائعا لفترة طويلة وأن السلطان لم ينف آراءه .

ومن الصعب عليه سحبها .

وأكثر من ذلك أثار رشدى باشا حق السلطان في التخلص من وزير لا يوافق عليه . وحق السلطان في ذلك ليس موضع سؤال .

أجبت أنه مهما كانت التقاليد في الماضي فإنه في ظل الحماية فإن حكومة صاحبة الجلالة لها حق استشارتها في كل التغييرات الوزارية سواء كانت بخصوص فصل وزير أو تعيين وزير .

ولكن هذا الرأي لم يكن مستساغا لرئيس الوزراء .

تركنا بعد ساعة من المحادثات وقلت له إننى سأقابل السلطان في اليوم الثانى .

كان اللقاء مع السلطان ذو طابع مثير للخلاف إلى حد ما .

ونقطة الخلاف الرئيسية حقه في فصل وزير لا يوافق عليه .

قلت إنه ليس من المتوقع في ظل أى ظروف أن تجعل الشخصية الاخلاقية شرطا للاحتفاظ به كوزير . ولكن إذا كانت إدارة وزارته أصبحت محل شك ، فإن حكومة

صاحب الجلالة لا يمكن أن يوافق على عزله دون تحقيق .
ثار السلطان وأخذ يتحدث بأعلى صوته ، ويردد بصورة متواصلة ، كلمة مستحيل .
ويعود دائما إلى الإتهام بأن فتحي يجب أن يخرج وأن كل مصر يجب أن تعرف بجرائمه
وشخصيته السيئة وأن التحقيق لا جدوى منه .
اثثناء حديثنا اشرت بصورة متكررة إلى رغبة حكومة صاحب الجلالة في دراسة وجهة
نظره بتعاطف . ولكن من المستحيل أن تتنازل الحكومة البريطانية في قضية مبدأ .
قال السلطان حينئذ أنه قدم تعهدا مقدسا قبل أن يصبح سلطانا ، وبعد ذلك ، بأنه
سيعمل بإخلاص كامل لحكومة صاحب الجلالة وإن رفض رغبته أظهر عدم الثقة في
ولائه وفي تعهداته وفي صدق غايته .

وقال لماذا لا أتخلص من وزير لا أثق فيه ؟
أجبت بأنى تأكدت أن حكومة صاحب الجلالة تثق فيه ثقة كاملة ولكن إذا أصر على
اتخاذ خط عرف أن الحكومة البريطانية لن توافق عليه ، فمن واجبي أن أوضح ذلك له
بمصطلحات واضحة أن نيته في التخلص من وزير ، دون تحقيق عملا استبداديا وغير
دستورى وأن هذا سيكون رأى إنجلترا وخاصة في البرلمان .
كان الجدل بدون فائدة .
طلب منى إرسال برقية إلى وزارة الخارجية بهذا المعنى .
طلبت منه أن يملأ الرسالة التى رغبته في نقلها .
قال :

« اسف أشد الأسف للرد الذى أرسلته الحكومة البريطانية على تغيير الوزراء .
لقد اتضح من ذلك أن الحكومة لا تثق في سياستى ولا في أمانتى ، ولا في استقامتى
وشرفى . وأنه من المستحيل بالنسبة لى العمل مع وزير لا أثق فيه ، بل إنى تحدثت في هذا
عندما اقترحوا أن أكون سلطانا على مصر .
وليس باستطاعتى أبدا أن أعمل مع أشخاص لا أثق فيهم .
قرأت ذلك بدقة ثم قام بعمل نسخة منها بخط يده .
ومرة أخرى طالبته بإعادة دراسة المسألة نظرا لأن الرسالة ستؤدى إلى مشاكل مع
حكومة صاحبة الجلالة . ولكنه كان عنيدا .
وعندما رأى أنى لن أراجع وأنا وصلىنا إلى طريق مسدود اقترح استدعاء رشدى
باشا .

أذعنت لذلك .

وعند وصول الأخير ذكر السلطان ما حدث باختصار ، ثم قرأت حينئذ البرقية المزعجة .

رأى رشدي حث جلالتة على سحب البرقية .

وتلت ذلك مناقشة ثلاثية وأخيرا وافق السلطان على الصيغة التي اقترحها رشدي .

وانتهى اللقاء الأخير بتعليمات متعددة من السلطان إلى رشدي بحيث لا يكون هناك اعتراف كتابي بأن إدارة الأوقاف في ظل فتحي كانت غير مرضية .

قلت إنني سأبذل لحكومة صاحبة الجلالة النسخة المعدلة بآراء السلطان .

وفي رد على سؤال من السلطان بتقاعد حلمي باشا وزير الزراعة ذكرت بوضوح أن ذلك يؤجل في الوقت الراهن .

وكانت هناك مناقشة مركزة هذه الليلة بين الوزراء .

وكان واضحا أنهم أدركوا أن رئيس الوزراء عالج الأمور بدون اتفاق وأنه أدى بالسلطان إلى وضع صعب ودقيق .

وفي اليوم التالي للقائي مع السلطان زارني رشدي وأبلغني أنه ناقش المسائل كلية مع زملائه وقد اقترحوا ضرورة تفويض أحد الوزراء وهو عبد الخالق ثروت وزير العدل، لرؤية فتحي وأن يضع أمامه الحقائق بوضوح وكراهية السلطان له ، وعدم إمكانية استمرار مثل هذا الموقف والاقترح بأنه يجب أن يطلب السماح له بالاستقالة مع ادراك أن تسحب علنا كل الاتهامات الخاصة بسوء الإدارة .

أشار رشدي ، أنه وثروت ، أقنعا نفسيهما ، بالتحقيق الرسمي ، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض المخالفات فإنه سيكون من المستحيل من الناحية العملية توجيه أية اتهامات محددة إليه .

ول توضيح اتفاقي معه في الرأي ذكرت أنه ، في حالة موافقة فتحي على هذا الحل ، لن أصر على بقائه في الوزارة .

عاد إلى رشدي في الصباح ليبلغني بأن فتحي لم يتلق بصدر رحب الاقتراح .. وطلب منه أن يأخذ إجازة ثلاثة أشهر وهو الأمر الذي رفضه السلطان .

وافقت بعد ذلك على رؤية فتحي بنفسى .

وأثناء حديثنا أبلغني بأنه قرر الاستقالة ولكنه أعرب عن رغبته في معرفة آرائي قبل أن يفعل ذلك .

قلت له بوضوح إنى اعتقد أن استمرار الوضع الحال بينه وبين السلطان مستحيل وأن تبادل الرسائل في شخصيته رسميا نقل الأمر إلى مسألة شخصية .
وقلت ليس من شأنى مناقشة مسألة شخصية التى أشار اليها السلطان بصورة واضحة . ولكن إذا كنت فى مكانه كرجل ذو شرف ورجل نبيل لا أقبل ولو للحظة واحدة منصبا لا يريدوننى فيه بوضوح .

اقتنع بذلك وقدم استقالته صباح اليوم التالى ١٩ من ديسمبر عام ١٩١٨ .
ويصر الوزير على أن يسجل حقيقة موقفه للتاريخ ، وهى المرة الأولى والاخيرة فى تاريخ الوزارات المصرية أن يصر وزير على إعلان نزاهته فى كتاب استقالته .
كتب إلى حسين رشدى باشا يقول :

« الآن وقد أكدت لى دولتكم أن التحقيق الذى جرى على أثر الوشائيات التى وصلت إلى علم دولتكم قد تبين منه عدم صحتها ، أقدم لدولتكم استقالتي التى عقدت النية على تقديمها منذ بلغتني خبر الشروع فى هذا التحقيق . ولم أوجلها إلى اليوم إلا خشية ما يخطر على الذهن من أن ذلك كان تفاديا من حصول هذا التحقيق .
وأتى أرفع لدولتكم استقالتي مع رجائى فى قبولها خالص الشكر على التعضيد الذى لقيته من دولتكم أثناء اشتغالى معكم » .

لم يستطع حسين رشدى إلا أن يرد قائلا :

« ان إصرار معاليكم على تقديم استقالتكم بعد الذى أكدت لكم من أن التحقيق الذى أجرىته عن المطاعن التى وصلت إلّ عن تصرفات معاليكم فى بعض مسائل وزارتكم قد أثبتت فساد تلك المطاعن لم يسعنى معه إلا تقديمها مع مزيد الأسف للعتبات السلطانية ، وقد قبلتها .

وانى انتهز هذه الفرصة لإبلاغ معاليكم فائق شكرى على التعضيد الصادق فى مدة هذه السنوات ، وأرجو قبول عظيم احترامى » .

قال وينجت فى برقيته إلى لندن :

« كان اللورد كتشنر هو الذى عين الوزير المستقيل ، وهو مؤيد تماما لبريطانيا ولكن من الصعب بقاءه أمام الرفض الشعبى له »

ولكن إبراهيم فتحى باشا يعود وزيرا للحربية والبحرية عام ٢١ . ويكون أول وزير لهذه الوزارة بعد الاستقلال فى أول مارس ١٩٢٢ لأن الملك لا يستطيع أن يغضب من وزير يرضى الانجليز .

رأى المعتمد البريطاني أن الوزيرين المقترحين وهما سعد زغلول وعبد العزيز فهمي «
ليسوا مرضيين تماما » .

ويضيف في حديث لرئيس وزراء مصر في ذلك الحين حسين رشدي باشا :
« أن تصرف سعد زغلول في مهاجمة سياسة الوزارة ، أثناء حكم اسلافي ، يقصد
كتشنر ، دفع الحكومة البريطانية إلى حرمانه من الاشتراك في الحياة السياسية لمصر ،
وتعيينه ، يعنى تنازلا كبير للمطالب المصرية .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة رشدي باشا فيقرر أغلبية الوزراء أن دخول سعد
زغلول وعبد العزيز فهمي الوزارة يضفى عليها لونا مشكوكا فيه وأنه يجب على رئيس
الوزراء ألا يطالب بدخولهما الوزارة .

ولا يدخل سعد زغلول الوزارة .
وتم التفكير في عدة أسماء لشغل وظيفة الأوقاف وأخيرا وقع الاختيار على أحمد زيور
باشا محافظ الاسكندرية الذى تم اختياره بموافقة الوزراء الإجماعية .
وإذا كانت هناك مشاكل في وزارة الأوقاف فقد اعتقدت أنه من الأفضل أن يعين
الوزير الجديد بموافقة زملائه الوزراء بدلا من موافقتي .

وقد تم تعيينه الآن في منصبه الجديد » .
ويحاول السلطان أن يحصل من وزير الأوقاف الجديد على ما عجز عن الحصول
عليه من الوزير السابق !



وتنشأ أزمة أخرى .

كان السلطان حسين كامل متواضعا يكره حفلات الاستقبال الرسمية لأسباب كثيرة
منها مرضه ، وظروف الحرب .

وبعد جلوسه على عرش مصر رفض استقبال الوزارة وأعضاء السلك الدبلوماسي
في المناسبات الرسمية والأعياد الدينية كما كان يفعل أخوه الخديو عباس . ونشر بيانا
بذلك في صحيفة « الوقائع المصرية » .

جاء رمضان وعيد الأضحى وعيد رأس السنة الهجرية وذكرى جلوسه على العرش
خلال سنوات حكمه الثلاث فلم يستقبل المهنيين إلا مرة واحدة وهى يوم انتقاله من
القاهرة ووصله إلى الاسكندرية في ٢٦ من مايو عام ١٩١٦ . وحتى في تلك المناسبة لم

يدع الدبلوماسيون الأجانب للحضور واقتصرت الدعوة على الوزراء وكبار الموظفين المصريين.

ويتولى السلطان أحمد قواد عرش مصر فيغير هذه السياسة تماما لأنه يؤمن بالمظاهر، ويريد أبهة الحكم ، ويصر على إقامة مراسم الاستقبال الرسمية في مناسبات عديدة : عيد ميلاده وعيد جلوسه وعيد رأس السنة الهجرية وانتقاله من القاهرة إلى مصيفه في الاسكندرية ووصوله إليها ، ، وعودته منها وعيدى الفطر والأضحى ! ويصر السلطان على ضرورة حضور أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى هذه المناسبات وقد ارتقوا الرونجات .

وتجئ احتفالات بريطانية مثل عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا فيقيم المعتمد البريطانى احتفالات في داره بهذه المناسبة ، يتخلف عنها السلطان ويكتفى بإرسال برقية تهنئة شخصية مباشرة إلى ملك الانجليز وإيفاد كبير أمنائه إلى دار المعتمد البريطانى . ويجد السير ريجنالد وينجت في تخلف السلطان عن معاملته بالمثل ، وعدم حضوره احتفالات عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا اهانة له ولجلالة الملك فيكتب إلى وزير خارجيته في ٣١ أغسطس عام ١٩١٨ شاكيا من معاملة السلطان له طالبا تحديد قواعد البروتوكول في علاقته بسلطان مصر لصيانة مكانة المعتمد البريطانى . ويقول :

« في بلد شرقى فإن المظاهر الخارجية يعول عليها بدرجة كبيرة ، ، ويصر السير وينجت على ضرورة أن يقوم السلطان بزيارته يومى عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا العظمى وضرورة توجيه نظره إلى هذه الحقيقة . ويقترح توجيه خطاب من وزير خارجية بريطانيا إلى سلطان مصر لإظهار احترامه لملك بريطانيا العظمى .

ويطلب أيضا إعفاءه من حضور كثير من المناسبات الرسمية المصرية . أحييت هذه الشكاوى إلى السير روناك جراهام المسئول عن الشؤون المصرية في وزارة الخارجية ، وقد عمل مع القنصل البريطانى العتيد كرومر سنوات طويلة في القاهرة ويعرف أمورها تماما .

كتب السير جراهام مذكرة في ٧ من أكتوبر عام ١٨ بعث بها إلى وزير خارجيته آرثر بلفور قال فيها .

« نادرا ما وجود علينا السير وينجت برسائل سياسية حتى أننا عندما نتلقى منه رسائل كهذه نجدها جديرة بالتحليل المتأنى .

وراء الرسائلتين ميل غامض للسخط على موقف السلطان فؤاد .

ولكنى لم أتبين أى سبب ملموس تماما للشكوى من سموه .

والحقيقة أن الرسائلتين تظهران أن بحر السياسة المصرية الهادئ نادرا ما تعكر صفوه ، هبات نسيم قد تكون متغيرة ولكنها لا تنذر أبدا بآية عواصف .

ينظر الوطنيون إلى مسائل الاتيكيت والاهمية الشخصية باهتمام مبالغ فيه .

ولابد من مراعاة الحرص الزائد عند معالجة هذه المسائل فالعلاقات بين الحاكمين الموجودين في القاهرة السلطان والمبعوث السامى لا يمكن أن تكون إلا علاقات دقيقة وتستدعى اللباقة وتبادل حسن النية على الدوام .

ولا شك أن السير وينجت الذى كان حاكما للسودان وسريدارا للجيش المصرى اعتاد السيادة المطلقة في الخرطوم ويجد هذه العلاقات صعبة وباعثة على الضيق .

وهناك شعور يتخلل هذه الرسالة ، يبدو لي أنه بعيدا عن الصواب ، فلا يجب أن يكون هناك بعد الآن وجود لمساواة التنافس الاجتماعى بين القصر ودار المبعوث السامى .

ولا تنافس بينهما من حيث السلطة ، فالسلطان إرادته أى مرتبه ١٥٠ ألف جنيه سنويا عدا القصور التي يملكها .

ويجب أن يكون الرئيس الفعلى للمجتمع في مصر .

ويجب تشجيعه على أن يظهر بمظهر فخم يلفت الأنظار .

وفي رأى أنه كلما اختار الظهور بمظهر الوقار الملكى كلما كان ذلك أفضل .

إن أنشطة كهذه تعطيه الرضا الشخصى وتنفس عن طاقاته كما أن ذلك يجعل النظام شعبيا ويرضى الغرور الوطنى .

وكلما ارتفعت مكانة السلطان ، كلما كانت مساعدته لنا قيمة وفعالة .

وقد كان السلطان حسين كامل الراحل احترام وسلطة حقيقتان .

وكان قادرا على تقديم خدمات عظيمة للغاية .

ويجب أن يسمح للسلطان على الأقل ، وبحكم الظروف الراهنة ، بأن يعتنى بواجهة المحل ما دام المندوب السامى يتولى شئون المحل نفسه فالسلطة الحقيقية مجتمعة في يدي هذا الأخير .

وهذا أمر معروف للجميع .

ويجب أن يكون احترامه وسلطته فوق الشك .

ومن ناحية أخرى فالسلطان يتهدهد دائما خطر الظهور بمظهر الدمية التي نصبناها
بما يتناسب لغراضنا ، كما يصوره الوطنيون ، وتقتضى مكانته السامية أن تكون محل
حماية غيورة .

وإنى أوافق على أن السلطان يجب أن يحذو حذو أخيه وأن يزور دار المبعوث السامى
مرة كل عام .

ومرة واحدة تكفى تماما .

وفكره أن أوجه إشارة للسلطان في خطاب خاص -- وهذا ما يعنيه اقتراح السير وينجت
-- ليست فكرة سيّدة لأنه يستحيل أن أفعل ذلك دون إهانة له .

ومن ناحية أخرى فمن السهل تماما أن ينقل السير وينجت الإشارة اللازمة وما عليه
إلا أن يخبر رشدى بأشأ أو أحدا من وزرائه بأنه لاحظ بشعور من الأسف إنقطاع
السلطان عن الزيارة .

وسوف يكون من واجبه أن يبلغ لندن بذلك وأنه يخشى أن يكون لهذا التقرير أثر
سئ على الملك وحكومة صاحب الجلالة .

وإنى مقتنع بأن السلطان سيقوم بالزيارة في أول فرصة وإذا لم تحقق الإشارة أثرها
يصبح من الضروري الإفصاح عنها مباشرة .

والتقرير الوارد حول ضرورة أن يطلب من السلطان مقابلة المبعوث السامى عند باب
صر ، عندما يزوره ، اقتراح سخيف فما من سلطان يمكن أن يوافق أبدا على ذلك .
وإذا وافق سقطت هيئته .

ولا يمكن أن يكون السلطان قد أظهر لا مبالاة بالسير وينجت أو السير شيتها م --
بل الثانى بعد المعتمد البريطانى أو المستر هاينز الرجل الثالث الذين لا يحبهم بشكل
بص .

ورغم أن التفاصيل المطروحة غامضة تماما فمن المستبعد أن يكون السلطان فؤاد ،
الذى دأب على المبالغة في التأدب مع الموظفين البريطانيين ، وفي الإعراب عن مشاعر الحب
لكل ما هو إنجليزى ، قد فعل ذلك .

وقد يكون السبب إهانة بسيطة تخيلها المندوب السامى أو البريطانيون المقيمون في

مصر الذين يبدون في العادة ، مشاعر غير ودية إطلاقا تجاه القصر والوطنيين .
وهؤلاء الوطنيون حساسون بلا حدود .
ويبدو أن السلطان قد اعتدى على المبعوث السامى بشكل غير معلن في مسألة قصر
انطونيادس بالاسكندرية .
.. وكان المندوب السامى يريد تخصيصه لإقامة ضيوفه من الانجليز الذين يزورون
مصر صيفا .
ولكنى لا أتصور ما كان يمكن ان يفعل بييت وحديقة بهذه الضخامة لاستقبال كبار
الزوار .. في الاسكندرية وهى مقر صيفى .
ولا يمكن لأحد ان يزور مصر في الفترة من مايو إلى سبتمبر كما ان المعتمد البريطانى
سيكون في اجازة معظم هذه الفترة ، عموما عندما يكون السلطان والمعتمد البريطانى
والحكومة بقية الوقت في القاهرة .
وقد يكون مركز المبعوث السامى حرجا ولكن مركز السلطان ليس سهلا أبدا .
فالسلطان الذى يرى ما يراه المبعوث السامى في كل المسائل والذى يفضل من الوزراء ما
يفضلهم المبعوث السامى الضابط ، لا بد وأن يفقد سلطته ويصبح صفرا في نظر الآخرين .
ولم يكن السلطان حسين كامل يتبع هذا الطريق أبدا .
وما يحدث الآن هو أن القصر محاط بالمصايين بسعار المناصب الذى يخطبون ود
السلطان طبعاً لشغل أول منصب وزارى يخلو .
وينظر الوزراء إلى هؤلاء المرشحين الذين يرغبون في اراحتهم ، نظرة السخط .
وكان المقربون من عباس حلمى من الحثالة ، بينما كان المقربون من السلطان حسين
كامل موالين للأتراك في معظمهم ، رغم أن هذا لم يؤثر على مواقف سموه .
لكن في مقدمة مستشارى الملك فؤاد ثلاثة هم سعد زغلول باشا وأمين باشا يحيى
واسماعيل باشا صدقى .
وأول هؤلاء الثلاثة غنى عن التعريف فبعد أن كان واحداً من الوزراء المقربين إلى لورد
كرومر تشاجر مع اللورد كتشنر وسلك مسلكا بالغ السوء خلال الدورة الأخيرة
للجمعية التشريعية .
وهو رجل قدير يحرص رشدى باشا على أن يدخله الوزارة قبل عودة الجمعية
التشريعية للاعتماد .

والاحتمال الاقوى أن هذا سيحدث .

وأمين يحيى باشا رجل محدث وثرى ، جمع أبوه ثروة بأساليب مشكوك فيها .
وهو دائما يدفع نفسه للامام وغير محبوب بالمرّة ولكنه ليس وطنيا بأى شكل ولا معاديا للبريطانيين .

بل إن المستولين البريطانيين يجدون صعوبة بالغة في الهرب من ضيافته الملحة والمقبضة .

وليس اسماعيل صدقى وطنيا أكثر من ثروت باشا صديقه الصدوق .
وهو مرشح متحمس للمنصب الوزارى .

وليس صدقى معاديا لبريطانيا ولدى خطاب ودى منه تلقيته مؤخرا ولكن حفظه جعله مكروها من السير يرونييت المستشار القانونى . وقد استقال من منصبه كوزير للزراعة بعد تورطه فى فضيحة .

كانت سيدة مصرية سيئة السمعة تعاني من سكرات الموت عندما أعطت زوجها قائمة بأسماء عشاقها وعددهم ٢٢ بينهم اسماعيل صدقى باشا ، ولكنه واحد من أشد الناس ذكاء فى مصر .

ومن المؤكد أنه سيحتل منصبا وزاريا ذات يوم بعد أن يتجاوز القضية .
وحاشية السلطان قواد إجمالا قد تكون أفضل من حاشية من سبقوه . ولا شك أن المقربين إليه سيتغيرون من حين لآخر ولن ينالوا رضا المبعوث السامى دائما .
وإذا كان حلمى باشا . وزير الزراعة الذى أراد سموه إزاحته من المنصب فى العام الماضى ، موضع الرضا الآن فلا يجب أن يدهشنا ذلك فمثل هذه التقلبات هى جوهر السياسة المصرية .

ويشكو السير وينجت من أن السلطان قواد ضعيف وليس ذا شأن عظيم فى البلاد .
ولكنه لا يوافق ، فيما يبدو ، على جهود سموه لزيادة هيئته . وتأكيد لسلطته ، بسبب مخاوف لا أساس لها من أن يستخدم ذلك فيما بعد لتحقيق مصالح وطنيه .
ونحن ندرك تماما أن السلطان قواد ليس ندا لشقيقه الراحل ، ولا نأمل أن يلعب نفس الدور فى الحياة العامة لكن نواياه طيبة .

* * *

ويكتب بلغور وزير خارجية بريطانيا إلى معتمده في مصر موافقا على آراء السير روناالدجراهام قائلا :

١ - « تلقيت وقرأت باهتمام برقيتكم بشأن موقف سلطان مصر وعلاقته بوزرائه ، والتين تثيران نقاطا معينة فيما يتعلق بالإجراءات المراسمية .

٢ - أوافق على طريقة التصرف التي تقترح تبنيها فيما يتعلق بحضورك في الاستقبالات الرسمية التي يقيمها السلطان . فبالنظر إلى كونك تشغل منصب وزير الخارجية في مصر ، قد يبدو من المرغوب فيه أن تكون دار المندوب السامي ممثلة في جميع المناسبات التي تكون الهيئة الدبلوماسية كلها مدعوة إليها .

ولا اعتقد أنه من الضروري التدخل فيما يتصل بعدد الاستقبالات الدبلوماسية التي يرغب السلطان في إقامتها لأن مسألة التمثيل الدبلوماسي في مصر بمجملها ستتم مراجعتها في نهاية الحرب .

٣ - أشاركك الرأي فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على سمو منزلة السلطان . ولكنني أتفق مع رأيك في أنه أمر مؤسف أن يقلع السلطان عن العادة التي اتبعها سلفه السلطان حسين بزيارة دار المندوب السامي بنفسه .

ومن المرغوب فيه أن يقوم سموه ، كدليل على الصداقة والاحترام تجاه القوة الحامية ممثلة في شخص ممثل الملك ، بزيارة شخصية لدار المندوب السامي كل سنة سواء في يوم ميلاد الملك أو عيد الجلوس .

ولا اعتقد أن خطابا من وزارة الخارجية هو أصحح طريقة للفت نظر السلطان إلى هذا الأمر .

وأرى أن تلميحاً شفويا ، في أقرب فرصة ممكنة ، عبر قنوات الاتصال المحلية المتاحة لك ، سيكون أفضل على أي الأحوال .

٤ - لا أرى اعتراضا جوهريا على انغماس السلطان في الاستقبالات والحفلات أو محاولة تعزيز موقفه بقدر معين من المباهاة ، فكلما زادت هيبة سموه ، ومكانته ، وكلما اتسعت شعبيته ، كلما زادت قيمة الدعم والمساعدة اللذين يقدمهما ولاقه وتعاونه لك . ولا أقهم من تقاريرك أنه منع عنك هذا التعاون حتى الآن .

وعلى أي حال يهمني أن لاحظ هنا أنه يبدو أن السلطان ربما أظهر مؤخرا عدم مراعاة تجاهك ، فإذا استمر هذا الموقف أو تطور إلى شيء يشبه الغفظة فإنك ستشعر

لا محالة بأنك مضطر إلى أخذ الامر مأخذ الجد . على أى الأحوال ساكون سعيدا لو
أعلمتني بكل ما يتصل بهذه النقطة التى اعلق عليها أهمية كبيرة » !!



قال وينجت لحسين رشدى :

« سمعت شائعات قوية تفيد بأن السلطان ينوى أن يمنح « اسماعيل صدقى باشا »
وه أمين يحيى باشا » مناصب عليا فى قصره .

رد رشدى باشا :

« صدقى باشا رجل كفاء بدرجة تكفى للاحتفاظ بخدماته .

وعلاوة على ذلك فإن الرواية الحالية لفضيحته بعيدة عن الصحة .

قال وينجت :

« من المستحيل النظر بلا مبالاة حين تؤدي الأخلاق الخاصة لمسئول إلى اثاره
فضيحة عامة .

ولهذا السبب يحدونى أمل خاص فى أن تراعى العناية من البداية عند اختيار موظفى
القصر . وسيكون مثيرا للرتاء لو تم تأكيدات الشائعات وتمت تعيينات غير مرغوب فيها .
وبالنسبة لأمين يحيى ..
هناك آراء عديدة .

وقد لا يكون من السهل اعطاء أسباب محددة لرفض اختياره .. ولكن هناك فكرة
عامة بأنه لن يكون مناسبا على الإطلاق .

بعد أيام أبلغ رشدى باشا وينجت بأنه ناقش المسألة مع السلطان .. وأن أيا من
الرجلين لن يعين فى القصر بأى حال من الأحوال فى الوقت الحاضر .
ويكتب وينجت إلى لندن :

« هذه نتيجة طيبة تماما حتى الآن .

ويحدونى الأمل فى أن أستمع فى منع التعيينات غير المناسبة من خلال رئيس الوزراء .
وطالما أن هذا النظام صالح للعمل سيكون من المستحسن توجيه الرقابة عن طريق
مجلس الوزراء أو عن طريقى شخصيا . وموقف السلطان الحال ييسر الأمور » .

ويفهم السلطان أن عليه زيارة دار المندوب السامى مرة فى كل عام .

فإن السلطان كان يعتنى .. كما يقول المندوب السامى - بواجهة المحل أى المشكلات ،
أما المندوب السامى فكان يتولى إدارة المحل !!

الدستور بين اللورد وصاحب الجلالة

٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

عاد البارون اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى القاهرة ليسلم السلطان أحمد فؤاد ، في اليوم ذاته ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ينص على إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، التى تقرر يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ بمناسبة الحرب العالمية الاولى ، وإعلان استقلال مصر مع تحفظات أربع خاصة بتأمين مواصلات الامبراطورية في مصر والدفاع عنها ضد العدوان والتدخل الاجنبى وحماية المصالح الاجنبية وأخيرا السودان . وفي اليوم التالى أسند السلطان إلى عبد الخالق ثروت باشا مهمة تشكيل الوزارة التى ضمت ٨ وزراء أبرزهم اسماعيل صدقى وزير المالية . وتولى ثروت وزارته الداخلية والخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزارة .

كان اللورد اللنبي قد قاد حملتين ضد سوريا وفلسطين ودخل القدس فاتحا . وقد اعتقل اللنبي سعد زغلول باشا زعيم الوفد في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢١ ونفاه إلى جزيرة سيليش مع مجموعة من زملائه أى قبل صدور التصريح . وثررت عمل سكرتيرا للمستشارين القضائيين البريطانيين وتولى القضاء وكان نائبا عاما وتولى مناصب وزارية سبع سنوات متتالية . وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في أواخر عام ١٩٢١ ولكنه أصر على إعلان استقلال مصر أولا وبذلك بقيت مصر بلا وزارة شهرين كاملين حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير فقبل رئاسة الوزارة في اليوم التالى - أول مارس - وكان أصغر رئيس للوزراء في تلك الأيام فعمره ٤٩ سنة .

وفي ١٥ مارس أعلن السلطان أحمد فؤاد ملكا على مصر . قال أحمد فؤاد لثرورت في خطاب تشكيل الوزارة « .. من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري » .

رد ثروت « ستأخذ الوزارة في الحال بأعداد مشروع دستور » .

وهكذا حددت مهمة أول وزارة مصرية بعد الاستقلال .. بأنها ستضع الدستور لأن الملك يجب أن يحكم في ظل دستور !
ويصر الانجليز على الدستور قههم يريدون برلمانا منتخبا يضع معاهدة بين مصر وبريطانيا تقر التحفظات الأربعة .

* * *

بعد ٢٢ يوما من تأليف وزارة ثروت شكل في ١٢ أبريل عام ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا برئاسة حسين رشدي رئيس الوزراء السابق لوضع الدستور .
ويعرض ثروت على الوفد أن يشترك في اللجنة بعضوين أو ثلاثة فيرفض لسببين الأول انه لا يصح أن يمثل الوفد في اللجنة بهذا العدد القليل .. كما أن الوفد يرى انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور .

ويرد اسماعيل صدقي وزير المالية قائلا إن البلاد التي وضعت دساتيرها جمعية تأسيسية منتخبة كانت في ظروف استثنائية مثل الثورة الفرنسية ، وقد جرى العرف في مصر أن تصدر القوانين من ولي الأمر وحده . وهناك بلاد كثيرة وضعت دساتيرها بالطرق العادية مثل اليابان وإيطاليا والبرتغال والنمسا .
وقال :

.. ان الدستور تشكله جمعية منتخبة في حالة واحدة .. عندما تزول السلطة الشرعية .
أما مع وجود هذه السلطة فإنها تتولى عملية إعداد وإصدار الدستور .

* * *

وتقول الوثائق البريطانية إن حسين رشدي رئيس لجنة الدستور سياسى انتهازى .
أخلاقه تحت مستوى الشبهات .
كان مع الانجليز ضد محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق .
ومع الخديو السابق عباس حلمي الثاني .

.. وهو مع المظاهرات السوفدية .. ويساعد سعد زغلول في مفاوضاته مع ملنر .. وهو رجل معروف بمقامراته العاطفية أصيب بسببها .. كما تقول الوثائق .. بأزمة قلبية في لندن ..

وقد تولى عدة وزارات كما رأس الوزارة المصرية طوال سنوات الحرب العالمية الأولى



يكتب اللورد اللنبى تقريراً إلى حكومته يقيم فيه عمل وزارة عبد الخالق ثروت بعد ٧ شهور من توليه المنصب .

والتقرير طويل .. وهذا أهم ما فيه :

« برقية رقم ٧٩٩

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢

من الفيلد المارشال اللورد اللنبى إلى المركيز كيرزون وزير الخارجية

أمضى عبد الخالق ثروت ٧ شهور في الحكم وأهم سياسة له هي الإعداد للحكم الدستوري .. وهو الآن يقترب من النقطة الحرجة .

إن الشخصيات القوية في الحكومة هي ثروت وصديقى ، أما ابراهيم فتحي باشا وزير الحربية والبحرية فلم يعد الرجل الذى كان في عهد كتشتر .

وجعفر والى باشا وزير الأوقاف كفاء ، ومتقف ، وشريف ولكن جبنه وضعفه خيباً أمل أصدقائه .

أما الخمسة الآخرون بما فيهم مصطفى ماهر باشا وزير الأوقاف فقد خيبوا ، أيضاً ، الآمال التي كانت معقودة عليهم .

وثروت مثقل بأعباء الرئاسة والخارجية ومشغول بعمل عدة مصالح ولا يستطيع أن يعطى اهتماماً لوزارته الأخرى وهي الداخلية الحجر الأساسى للإدارة في مصر .

إن وكيل الداخلية أحمد على باشا مختلف مع الوزير .. وهو لا يتبادل الحديث مع محمود بدر الدين بك مدير الأمن العام .. ومدير الأمن العام لا يتمتع بكفاءة إدارية ..

ومديرو المديرية .. لأنهم لم يرقوا .. أصبحوا لا يتمسكون بالحزم اللازم .

وأهم التعيينات الجديدة حلمى عيسى باشا الذى عين مديراً للخارجية وهو قاض ارتقى بسرعة ، ويقال إنه كفاء ، ولكن بلا تجربة إدارية ، ومن المحتمل أن نسمع عنه في المستقبل .

وأقد جرد ثروت باشا مفتشى الداخلية من سلطاتهم التنفيذية .

وإن وزير الحقانية مصطفى فتحي باشا رجل لا أهمية له .. وكذلك وكيل الوزارة

وأقد شكاً لى الوزير من انتشار الفساد في الحكم .

ولكن سجل الوزير نفسه عندما كان وزيرا للمالية بالثبات ليس فوق مستوى اللوم..
وهو متحامل على المحامين .

ووزير المعارف مصطفى ماهر باشا ليست لديه كفاءة إدارية وهو يركز السلطة في يده .

وإذا كانت عجلة الحكومة تسنى ببطء فهذه ظاهرة عامة في مصر خلال الصيف كما أن الملك رفض أن يعقد اجتماعات لمجلس الوزراء خلال الأسابيع الستة الماضية »
ومن هذه البرقية نعرف أن وزير الحقانية - أي العدل - يشكور رجال القضاء للمندوب السامي البريطاني .. وأن عيون اللنبى ، في كل وزارة ، يعرف خباياها ، وكيف تسير فيها الأمور حتى بين الوزير والوكيل !!



عاشت وزارة ثروت في الحكم ٩ شهور .

وفي أواخر عهدها واجه ثروت أزمات مع كل القوى في مصر .

اللنبى يرى أن ثروت لا يوجه الاهتمام الاهتمام الكافي للأمن . فقد وقع ١٢ هجوما على الانجليز عسكريين ومدنيين - في القاهرة وحدها ويقدم اللورد احتجاجا لرئيس الوزراء على هذه الحوادث .

الإدارة فاسدة .. والرشوة منتشرة .. وثروت لا يوافق على طلبات التعويض الضخمة التي يصر عليها الموظفون البريطانيون الذين يتركون خدمة الحكومة البريطانية .
والوفد يتهم ثروت بالخضوع للانجليز فقد اعتقل الانجليز عددا من أعضاء الوفد وصدرت أحكام قاسية ضد عدد آخر .

ويقول ثروت إن الانجليز هم الذين اعتقلوا الوفديين دون إذن من رئيس وزراء مصر المستقلة ، !

والملك يملا الوزارات برجاله حتى إذا جاء الحكم البرلماني كان للملك أتباع في كل مكان ينفذون سياسته ويلبون رغباته .

ويعين الملك حسن نشأت وكيلا للديوان دون أن يفكر في استشارة رئيس الوزراء .

ولكن الأزمة الكبرى التي واجهها ثروت كانت حول الدستور .

إن الدستور الذي وضعت اللجنة لم يرض الوفد .. ولا القصر .. ولا الدستوريين .. ولا الانجليز .

ان سعد اطلق من البداية على لجنة الدستور (لجنة الاشقياء) ، وقال عن تصريح ٢٨ فبراير إنه « كارثة وطنية » و « أكبر نكبة على البلاد » .
وضعت اللجنة دستورا لمصر على الطريقة البلجيكية أى اقتبس من الدستور البلجيكي وهو ينص على إقامة مجلس نواب منتخب بطريقة مباشرة من الشعب .. ومجلس شيوخ ينتخب بعضه من الذين تزيد دخولهم عن حد معين .. ويعين الملك الباقين.

قال ثروت :

..الدستور منحة من الملك .

وقال عدد من أعضاء اللجنة :

.. الأمة مصدر السلطات

وقال بعض الأعضاء :

..حق الانتخاب يجب أن يكون للمصريين جميعا .

وقال آخرون :

.. يجب أن يكون حق الانتخاب للذين يقرأون ويكتبون .

وقال بعض الأعضاء :

..التعليم العام يجب أن يكون اجباريا ومجانيا .

وعارض آخرون ، ولكن انتصر مبدأ التعليم العام الاجبارى المجانى وتقرر في الدستور ولكنه لم ينفذ حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وطالب بعض الأعضاء وعلى رأسهم حسين رشدى باشا رئيس اللجنة بأن يعطى الملك حق حل مجلس النواب .

وعارض آخرون .

وكانت وجهة نظر الذين يؤيدون اعطاء هذا الحق للملك أن الملك يجب أن يعود إلى الشعب إذا وجد تغييرا في اتجاهات الرأى العام نحو تأييد الحكومة .

والحقيقة أن الهدف من ذلك كان استرضاء الملك ومنحه مزيدا من الحقوق حتى يوافق على إصدار الدستور .

وانتهت اللجنة إلى إعطاء الملك هذا الحق .. أى سلطة حل مجلس النواب .. وكان هذا النص هو الذى أدى إلى فساد الحياة السياسية في مصر خلال نصف قرن فقد أساء الملك

قواد وابنه فاروق إستعمال هذا الحق .. وساعدهما الانجليز على ذلك .

* * *

حلت العداوة والمرارة بين الملك ورئيس وزرائه محل الانسجام والتعاون .

ورغم أن الملك لم يكن قد اطلع على مشروع الدستور فإنه قال للمندوب السامي :

.. الدستور يعطى المصريين حريات كبيرة .

ويتمادى الملك قائلا :

.. أعارض صدور أى دستور تعدده حكومة ثروت .

يرد اللورد اللنبي قائلا

.. رأى أنه مادام الدستور معقولا فمن الأفضل ألا تعارض صدوره .

ويقابل اللورد ثروت باشا ليقول له :

.. تستطيع أن تعتمد على تأييدى إذا اعترض الملك على إصدار الدستور .. بشرط ألا

يمس التحفظات الأربعة !

* * *

تظاهر صاحب الجلالة بتجاهل عمل لجنة الدستور مع أنه وضع أعمالها وإجراءاتها تحت ملاحظة دقيقة .

في ١٢ أكتوبر أعطى ثروت باشا نسخة من مسودة الدستور الذى وضعته اللجنة إلى اللورد اللنبي .

وأراد رئيس الوزراء أن يقدم نسخة أخرى إلى صاحب الجلالة ولكنه رفض قبولها وبذلك لم يترك شكاً في عداوته للدستور .

قال الملك للورد :

.. دافع رئيس الوزراء عن عرض مسودة الدستور على توريطى في عدم الشعبية التى

تتعرض لها وزارته بشكل عام .. وأن يعزى ثروت باشا ، إذا اقتضى الأمر ، إلى أية تغييرات قد ترقب وزارته في إدخالها على مشروع اللجنة .

وأضاف الملك :

.. أى دستور يصاغ تحت إشراف حكومة ثروت لا يمكن قبوله ، طالما أنه من صياغة مجموعة من الرجال الذين لا يمكن اعتبارهم ، بأى مقياس ، ممثلين للمشاعر القومية . وما إذا كان هذا الدستور حسناً أم رديئاً .

ومن ثم فإن ضميرى لا يسمح لى بالموافقة عليه .

رد اللورد :

.. لا يوجد سوى مجرد ضئيل طامعا أنك دعوت ثروت باشا لتولى منصبه ، ودعوته لصياغة الدستور . وإذا كان جلالتك لا تعتبر تشكيل لجنة الصياغة معبرا عن الشعور الوطنى بشكل كاف فقد كان من السهل عليك أن تمارس نفوذك عندما تم تعيين أعضاء اللجنة فى أوائل ابريل .

وكتب اللورد إلى لندن :

« الاعراضات التى يثيرها الآن تجاه الدستور تركز على حقيقة أن الدستور قد فشل فى تأكيد الوضع الشخصى للملك يطلب السيادة واستهدف - الدستور - إقامة نظام يستمد فيه الوزراء سلطتهم من جمعية وطنية منتخبة انتخابا شعبيا ، ومن ثم ستكون متحررة من سيطرة الملك » .

وقال لصاحب الجلالة أكثر من مرة .:

.. ليس من الحكمة التشبث بنظام الحكم الفردى .

أكد الملك أنه لا يريد ذلك .

ولكن اتضح للورد تصميم الملك على تعطيل الدستور ، أو إرجاء اعلانه إلى أجل غير مسمى .

وكما مر الوقت فإن موقفه التشبث بنظام الحكم الفردى الصريح .



قدمت اللجنة مشروع الدستور - رسميا - إلى ثروت فى ٢١ أكتوبر وقد تضمن مادتين بشأن السودان .

المادة الأولى - وهى المادة ٢٠٩ تقول بأن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

والمادة الثانية - وهى المادة ١٤٥ تقول « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة

المصرية عدا السودان ، فمع أنه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

أصر اللورد اللنبى على أن يكون الملك ملكا لمصر وحدها كما طلب حذف المادة التى

تقول بأن السودان جزء من مصر .

ويوجه اللنبى للملك ليوجه إليه انذارا خطيرا .

قال له :

الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية ، بأنه يقوم على خدمته مجموعة من الرجال الذين خانوه ، وخانوا بلادهم .

وهم على استعداد لتمزيق البلاد نصفين لإرضاء اللورد شخصيا ..
وانهم باختصار شديد باعوا البلاد .

وهكذا استطاع الملك فؤاد تدمير وضع رئيس وزرائه .

ورفض على مدى أسابيع دعوة مجلس الوزراء إلى الاعتقاد .

وأمر بأن يحذف من نشرة ديوان كبير الأمناء التي تنشر في الصحف أى ذكر للمقابلات النادرة التي كان يرى فيها رئيس الوزراء في حين أن المقابلات التي كان يمنحها لكبار الوفديين كانت تأخذ حقها من الاهتمام .

واخذ يتدخل في سير الأعمال الادارية العادية بإصرار تتضح منه الرغبة في جعل تصرف الحكومة ، فيها ، أمرا مستحيلا .

ورفض أن يتحمل مسئولية أمور الدولة التي تعال إليه .

واتهم رئيس الوزارة بأنه من رجال الخديو السابق عباس حلمي الثاني الذي عزله الانجليز عند قيام الحرب العالمية الأولى .

وبعد عودته من الاسكندرية إلى القاهرة قرر الملك التخلي عن التقليد الراسخ الذي يقضى بأن يقيم حفل غداء لوزرائه في قصر عابدين .

وحرص على أن تحاط الصحافة علما بذلك ..

وهذا كله كان محل تعليق من الرأي العام مما أسهم في النيل من مكانة الحكومة ومن التأثير على أعصاب رئيس الوزراء .

وجاء الوقت الذي ضعفت فيه قدرات ثروت باشا على المقاومة وتصميمه على الاستقالة .

يوم ٢٨ نوفمبر تلقى وزير الأوقاف تبليغا من السراي بأن الملك عزم على أن يؤدي بصحبة وزرائه صلاة الجمعة في الجامع الأزهر .

وكان ذلك في حد ذاته أمرا غير مألوف ، إذ لم يكن من عادة جلالته أن يؤدي صلاة الجمعة في الأماكن العامة .. وقد اختار الأزهر الذي انطلق منه نشاط حزب الوفد .

وبدت التحريات الخاصة على أن السراي نظمت مظاهرة من الطلبة ضد الوزارة يتم فيها التعرض للوزراء كل على حده لدى مغادرتهم المسجد ، خاصة ثروت وصديقي ، وضربهم بالعصى !

وعندما احيط ثروت باشا بهذه المعلومات أبلغ اللورد عزمه على الاستقالة .
قال اللورد :

« أسفت على قرار رئيس الوزراء الذى تولى منصبه على أساس سياسة الحكومة البريطانية وسار على قدر ما أتاحت له من رؤية في ولاء لهذه السياسة ولى شخصيا ا
ووضع الإطار وأعد العدة لإصدار دستور كان يمكن أن يشكل خطوة حاسمة إلى
الامام لتطوير تلك السياسة .

ووضع ثروت باشا مشروعا يدخل بمقتضاه الموظفون البريطانيون العاملون في
خدمة الحكومة المصرية حق التقاعد مع تقاضى التعويض الكافى
وأحرزت مفاوضاتى معه ، فيما يتعلق بقانون التضمينات ، تقدما جعل إلغاء الأحكام
العرفية أمرا قريبا المنال .

وإذا كنت قد وضعت كل هذه الاعتبارات في الحسبان إلا أنى لم أشعر بالرغبة في
ممارسة ضغط جدى على ثروت باشا لإقناعه بالبقاء في منصبه فقد كنت تحت تأثير
اعتبارات أخرى رأيت أنها تسود الموقف .

كان واضحا أن من الصعب إنشاء ثروت باشا عن قراره .
وأصر على أن فشله في التعاون مع الملك - أو بالأحرى إصرار صاحب الجلالة على
جعل هذا التعاون مستحيلا - هو السبب الوحيد الذى دفعه للاستقالة .
ولكن ثمة عوامل أخرى حركت ثروت باشا .

وعلى سبيل المثال أبلغ منذ يومين من قبل حزب الأحرار الدستوريين بأنهم
سيضطرون إلى سحب تأييدهم له إذا سحب من الدستور المواد المتعلقة بالسودان
والتي جاءت في نص لجنة الدستور . وثروت يعتمد على تأييد الأحرار الدستوريين إلى حد
كبير .

ومع ذلك أجد الزاما على أن أسجل أن زعماء هذا الحزب اعترفوا في حديثهم معى بأن
الموقف البريطانى في هذه المسألة له ما يبرره وأنه لا يعطى لمصر أى سبب للقلق وأن
مسلكهم انطلق من الاعتقاد بأن الأمور وصلت إلى الحد الذى يجدون أن من المتعذر
عليهم الارتباط بحكومة ثروت باشا .

وأخيرا يمكن القول بأنه امتز من الناحية المعنوية بسبب الاغتيالات السياسية
الآخيرة.

وقد رأيت في ظل تلك الظروف أنه ليس من الممكن إقناعه بإعادة النظر في قراره . ولا يوجد ما يدعو لأحمل نفسى التزامات تجاهه بتقديم مغريات ملموسة له وهو امر لم أجد ثمة داعيا لأخذ نفسي به .

وفضلا عن ذلك فإن أية محاولة لإصلاح الأمور بينه وبين الملك لا تبشر بأى نجاح . وإذا تركت للأحداث أن تسير في طريقها المرسوم فقد تفهمت تماما أن سياسة الحكومة البريطانية قد تعانى نكسة مؤقتة .

وكانت الأحداث الماضية تشير إلى أن وقوع الحرب مع الملك ستصبح أمرا حتميا بل مرغوبا فيه إلى حد كبير .. وقد بادرت إلى محاولة اختيار أرضية بعيدة عن الآثار التي ارتبطت بكراهية حكومة ثروت من قبل الشعب ومن ثم قررت أن أقصر عملى على توجيه توبيخ شديد إلى الملك !



استقال ثروت يوم ٢٩ نوفمبر بعد ما تخلى عنه كل مؤيديه .. الإنجليز والقصر . وحزب الأحرار الدستوريين وكانت وزارة ثروت هى أول وزارة مصرية بعد الاستقلال ترغب على الاستقالة . بعث ثروت باستقالته إلى الملك في ٢ سطور فيقبلها الملك يوم ٢٩ نوفمبر .. بعد ساعة من تقديمها .

يوم عهد أحمد فؤاد الى ثروت بتشكيل الوزارة كتب له ١٤ سطرا .. ورد ثروت موافقا على قبول الوزارة برسالة من ٤٣ سطرا ختمها بقوله : « إنى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع ، والخادم المخلص الأمين » . ويوم استقال ثروت كتب خطاب الاستقالة في ٢٥ سطرا كان ختامها « وإنى لجلالتم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين أيضا » .. فإن صاحب العظمة السلطان .. أصبح الجلالة الملك !

ولكن الملك أحمد فؤاد لم يكتب لرئيس وزرائه المستقيل إلا ٣ سطور قال فيها : « أصدرنا أمرا لنزلتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أمكنكم أدائوه من الخدمات » !

ولم يصدر الدستور : ولم تلغ الأخكام العرفية ، ولم يعد سعد من المنفى .

استقبل الملك استقالة حكومته « بالغبطة » ، كما استقبلت الاستقالة بارتياح عام في البلاد !

ولكن اللورد يلوم صاحب الجلالة .
بعد ثلاثة أيام من استقالة الوزارة قابله ليحذره ويحث عليه .
قال :

... لقد سمحت جلالتك بأن ينشأ اعتقاد عام بأنك تنظر بعين الرضا إلى مجموعة من الأشخاص الزغلوليين الذين كانوا الأعداء السافرين للحكومة البريطانية .
وقعت بكل إجراء ممكن لإسقاط وزارة تحظى بتأييدنا ، وهو إجراء لا تستطيع الحكومة البريطانية إلا أن تعتبره يشير إلى موقف عداء إزاء السياسة البريطانية .
اللحظة التي اخترتها جلالتك لتغيير الوزارة لم تكن مواتية على الإطلاق فقد جاءت مباشرة عقب اغتيال اثنين من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذي يؤيد الوزارة السابقة .

وفي هذه الظروف فإننى أتطلع بقلق إلى تطور السياسة التي بدأتها جلالتك .
ويضيف المارشال :

... أشعر بالأسف لسقوط الوزارة السابقة ، التي لم تحظ بالتأييد الذي تستحقه .
ويقول :

... لا تفكر الحكومة البريطانية في أى تغيير لسياستها المعلنة في ٢٨ فبراير . وإن تقبل أى تأخير في إقامة نظام برلمانى ، وتصر على المضى قدما في تقاعد وتعويض الموظفين الأجانب بصورة نشطة .

ولا يكتفى اللورد بالحديث الشفهى بل يترك مذكرة مكتوبة لصاحب الجلالة .

انزعج الملك كثيرا من الرسالة وأكد للورد :

... لا أكن أية أفكار معادية تجاه الحكومة البريطانية ، وأدرك تماما أن حسن نواياها ومساندتها ضرورية لمصر .

ويلقى أحمد فؤاد باللوم على وزارة ثروت في النس له وتسعي أفكار المارشال ضده .

والقى على ثروت باشا أيضا مسئولية التأخير في قيام نظام دستورى .

ويتبنى أية رغبة في الإقراج عن سعد زغلول باشا وإعادته من منفاه أو التدخل في الاجراءات التي اتخذت ضد أتباعه ، لتحريضهم على الاضراب أو اغتيال الانجليز .

في اليوم التالي مباشرة عهد الملك إلى محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكي بتشكيل الوزارة.

واختيار توفيق نسيم - رئيس الديوان الملكي - يدل على أن هذه وزارة الملك تخضع لرغباته.

ولا يكون للمندوب السامي أي دور في اختيار توفيق نسيم .
وكان أحمد فؤاد في غاية من البراعة السياسية وهو يشكل الوزارة الثانية بعد الاستقلال.

بعث إلى اللورد اللنبي يقول له :

... لا يجب أن تزور القصر حتى لا تنتهم الوزارة الجديدة بأنها وزارة الانجليز .. فإن كل أعضاء الوزارة الأخيرة كانوا من اختيارك كما يقول الناس .
ويوافق اللنبي فهو يرى أنه يستطيع الضغط على وزارة لم يكن له دور في اختيار أعضائها !

ويبعث لصاحب الجلالة قائلا :

... لا أنوي تقديم أية مشورة بشأن اختيار وزرائك . وإن أغالي في تأييد الحكومة الجديدة .

وأكده صاحب الجلالة للورد ورغبته في التعاون وحسن النية

قال اللورد في تقريره :

« علمتني التجربة ألا أعول على هذه التأكيدات كثيرا » !

* * *

ويشرح اللورد اللنبي في برقية لحكومته سر اختيار الملك لتوفيق نسيم فيقول :

« إن اختيار الملك لتوفيق نسيم ليخلف ثروت باشا في رئاسة الوزارة نتيجة منطقية للسياسة التي يتبعها جلالته لإقامة حكومة مستعدة لتكليف نفسها وفقا لرغباته وترتبط بسعد زغلول ليكتسب الملك شعبية ويضاعف نفوذه .

وسمح صاحب الجلالة لنفسه أن يكون محاطا في وزارته بوزراء يعرف أن بإمكانه الاعتماد عليهم » .

أعلن توفيق نسيم باشا للصحافة برنامجه في اليوم التالي ، أو بعبارة أصح ، قرر أنه ليس لديه أي برنامج ، فهو رجل يفضل قلة الكلام وينفر من قطع الوعود على نفسه !

وقال إنه يفضل أن تحكم البلاد عليه بأفعاله .
ولكنه في معرض الإشارة إلى وضع أعضاء الوفد المنفيين والمعتقلين قال في تصريح لصحيفة « ليبرتيه » الفرنسية .. التي تتعلق بلسان القصر والوفد معا - « هذا الوضع غير مقبول وغير محتمل » .

وقال إنه يعرف رغبة البلاد في هذا الشأن ، ويعتمد على تأييد صاحب الجلالة في تلبية هذه الرغبة .

وجد اللورد أن هذا التصريح لا يدع مجالاً للشك في أن رئيس الوزراء سيظل مرتبطاً بسعد زغلول فيقرر مواجهته .

قال توفيق نسيم :

.. نقلت كلماتي بطريقة غير صحيحة ، والكلمات التي استخدمتها تقول « من المؤكد أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر » .

وينشر رئيس الوزراء تصحيحاً لكلامه . ولكن اللورد يجد التصحيح بارداً وغير مقنع !

صحب نسيم باشا الملك إلى جامع الأزهر واحتل مكاناً في الصف التالي مباشرة للملك بين المصلين مع سعد بك المصري زعيم لجنة الوفد .

والتمزت الصحافة الوفدية موقف التحفظ من الحكومة الجديدة ثم استجابت لايحاءات القصر واقتربت أكثر وأكثر ، معلنة تأييدها لحكومة توفيق نسيم !



كان أول قرار لأحمد ذو الفقار باشا وزير الحفائية .. العدل .. في وزارة توفيق نسيم إحالة الدستور إلى اللجنة الاستشارية التشريعية التابعة للوزارة : لتعديله بهدف تعزيز سلطات الملك لضمان سيطرته على عمل الحكومة في المستقبل .

وعملت اللجنة المشروع .. أو بعبارة أدق هدمته .. فقد حذفت منه النص الذي يقول « الأمة مصدر السلطات » .

وجعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك . ومادام هذا الحق دستورياً فيصعب تغييره .

وجعلت نصف الشيوخ يعينهم الملك والنصف منتخبين ، ومن حق صاحب الجلالة حل هذا المجلس إلى جانب مجلس النواب يحله عندما يشاء

ويعين الملك رئيس مجلس الشيوخ .

و... حق الملك في إصدار مراسيم لها قوة القانون حتى أثناء انعقاد البرلمان !

ونصت مادة جديدة على ألا يتعارض الدستور بأى حال من الأحوال مع الصلاحيات الشخصية - التي لم تحدد - للملك فيما يتعلق بالأزهر والمؤسسات الدينية التابعة له والأوقاف وأمور أخرى تتعلق بالشريعة وبذلك يتمتع الملك بالسيطرة على المشايخ والتلاميذ وعلى ميزانية سنوية ذات أبعاد كبيرة مما يمثل سلاحا سياسيا قويا في يده .

باختصار قضت اللجنة على كل ما في الدستور من حقوق للشعب ونوابه . وركزت السلطة تماما في يد الملك الذي قال لأحد المقربين منه : « في مصر لابد أن أكون ملكا بكل معنى الكلمة مثل وضع لينين في الحكومة البلشفية ، ومثل رئيس الولايات المتحدة في الحكومة الجمهورية » !

وعندما رأى الانجليز أن الدستور يعدل لحساب الملك وجدوا أنه من الضروري تعديل الدستور لحسابهم أيضا وإلغاء النصوص الخاصة بالسودان !



وتبدأ المفاوضات بين اللنبي ومحمد توفيق نسيم باشا حول تعديلات الدستور كما

تقول برقية اللورد :

« برقية رقم ٢٤

بتاريخ ١٤ يناير ١٩٢٣

من اللنبي

إلى وزارة الخارجية

الحكومة المصرية قلقة وتتعجل إصدار الدستور في وقت قريب .

وانى أناقش معها المادتين الخاصتين بالسودان .

النص الذي وضعته اللجنة يقول :

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء

منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

وقد اقترح رئيس الوزراء نصا جديدا ، إذا وافقت عليه الحكومة البريطانية فسيقدمه
لزملائه الوزراء .

والنص الجديد يقول :

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان ».

والنص يبدو مقبولا ..

ولكن توفيق نسيم رئيس الوزراء لم يقدم حتى الآن اقتراحا خاصا بلقب الملك . وقد عبر لي عن أمله في ألا تضغط حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لحذف هذا النص فإن القرارات التركية التي ترجع إلى عام ١٨٦٦ تبرر أن يكون اللقب « ملك مصر والسودان ».

واعتقد أنكم لم تغيروا رأيكم في ضرورة حذف هذا النص وأنا شخصا أرفض الاستسلام في هذه النقطة .

ولا أحب إثارة قطيعة مع الحكومة المصرية وربما توافقون على أن يحتفظ الملك باللقب الذي كان للخديو السابق .

والرأي لكم في اختيار :

إما :

١ - أن أقوم بإبلاغ رئيس الوزراء أنه في حالة إقرار النص الخاص بلقب ملك مصر والسودان فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل وتلجأ عند الضرورة إلى أي إجراء تراه مناسبا .

٢ - في حالة التلميح بإنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ فإن الحكومة البريطانية في أي مفاوضات مستقبلية خاصة بالسودان تسترد حريتها في إلغاء أي نصوص لصالح مصر في هذه الاتفاقية .

ويجى الرد من لندن .

« برقية رقم ٢٤

بتاريخ ١٨ يناير ١٩٢٢ .

من وزارة الخارجية البريطانية

إلى اللورد اللنبي .

قل للملك ووزرائه بوضوح أننا لا نقبل مطالبتهم في السودان لتغيير الحالة القائمة واقترح هذين النصين :

« إن الدستور يطبق في الاقطار المصرية عدا السودان وبشرط ألا يمس هذا الاستثناء

بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . .

« لقب الملك هو - ملك مصر - .. فقط » .

التقى اللورد بصاحب الجلالة وأبلغه القرار البريطاني .

قال أحمد فؤاد في ثورة :

- سأقوم كل تعديل للنصوص الخاصة بالسودان . إنى أسف وحزين لأن ثروت
نشر المواد التي وضعتها لجنة الدستور مما أعطاهم أهمية كمسألة سياسية حزبية
وحذفها أو تعديلها ستؤدي إلى اضطرابات في مصر . إن الخديو كان دائما حاكما
للسودان فإذا سمحت بتغيير هذه المادة في الدستور فإن شعبي سيعتبرني خائنا ويعتقد
بأن السودان قد فصل نهائيا عن مصر .

ويبعث اللورد إلى لندن يوم ٢٦ يناير .

« يجب أن نضع الملك أمام اختيارين محددين حتى لا يلجأ للتأكيدات الشفهية التي
يتخلص منها في المستقبل » .

وفي يوم ٢٩ يناير بعث اللورد لحكومته بنص الإنذار الذي سيوجهه للملك بشأن
النصوص الخاصة بالسودان .

ويهدد بنشر الإنذار .

وفي اليوم التالي - ٣٠ يناير - يطلب اللورد إلى الحكومة البريطانية استعراضا للقوة
بإرسال بعض الوحدات البحرية إلى كل من بورسعيد والاسكندرية في وقت متزامن مع
نشر المذكرة الموجهة للملك وإقامة حفل صاحب للإنزال ولزيارة كل من المينائين ، على
التوالي ، خلال الأيام القادمة .



ويجيء الرد من لندن في نفس اليوم .

« برقية رقم ٢٥ .

بتاريخ ٣٠ يناير .

« رئيس الوزراء يريد أن يكتسب شعبية في عيون مواطنيه بإصدار دستور يحظى
بالتأييد الشعبي بينما يرجئ - إلى مالا نهاية - إصدار قانون التضمينات حتى تظل
بريطانيا تتحمل اللوم في استمرار الأحكام العرفية » .

وتوافق بريطانيا على الانتذار

ويكتب اللورد يوم ٣١ يناير إلى لندن قائلا :

« غدا الخميس والأعمال هنا تعطل نصف يوم .. والجمعة عطلة .

وأخشى أن تسيء الأيدي العاطلة استغلال الموقف وتلقى بخطب مهيجة في المساء

ولذلك فأنى سأرجئ العمل إلى يوم ٢ فبراير » .

ويكتب اللنبي لحكومته مرة أخرى .

« يتغير الموقف هنا من يوم إلى يوم ولذلك سأكون مسرورا إذا أعطيتهمونى -

التصرف .

لأ أرى في إعطاء الملك الفرصة ليلعب دور الشهيد ويهرب من الحرج الذى سيجو

فيه عندما يواجه المذكرة التى سأقدمها له » .

وتوافق بريطانيا على منح المندوب السامى ما يريد من صلاحيات ..

ولكن اللورد يتعجل الموقف فيرسل لحكومته قائلا :

« بسبب الظروف المحلية فقد أردت أن أوجه المذكرة للملك بعد ظهور النجم

فبراير» .



كان لقاء اللورد اللنبي بالملك مساء الجمعة ٢ فبراير حاسما وسريعا .

طلب اللورد من الملك أن يوافق خلال ٢٤ ساعة على تعديل نصوص الدستور

الخاصة بالسودان ، وإلا استردت بريطانيا حرية العمل إزاء السودان ولجأت إلى القوة

الذى تراه مناسبة .

وقرأ اللورد على الملك مذكرة رسمية عامة تعرب عن الأمل في ألا يقوم هو ، أو حكو

بالتمسك بموقف تأخذه الحكومة البريطانية بهذا الشكل الحاد .

وقال إن الحكومة البريطانية لن تعترف بلقب « ملك مصر والسودان » وستبلغ الأمر

إذا استدعى الأمر .

وأشار إلى مشاعر القلق تجاه حكومة مصر بسبب اتجاهات جلالته الأوتوقراطية

وقال :

« انى مفوض من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن أعرب بصفة خشا

عن مقدار القلق الذى سببه لهم رغبة جلالته في انتحال سلطات استبدادية في مصر

كانت المساوئ الناجمة عن الاوتوقراطية المطلقة ، من أسباب تدخل الدول الاوربية في شئون مصر الداخلية ، وادت في النهاية إلى الاحتلال البريطاني لمصر .

وانا كانت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت بعد سنوات عديدة ، ما يبرر منح مصر الاستقلال ، بعد ان أعطت عرشها لجلالتكم ، فإنها لم تفعل ذلك لكي تهين لكم الفرصة لمحاولة اكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكية الدستورية ، بل لإقامة نظام دستوري وطيد ، وأن يتم ذلك في حدود أقل تأخير ممكن .

وربما لم تكونوا جلالتم مقدرين مدى التنازلات الشخصية ، أو حتى إنكار الذات الذي تطلب من ملك دستوري عند ممارسة الأعمال السياسية ، ولو أنى أذكر تأكيدكم في مناسبات عديدة ، أنكم تريدون أن تقوموا بهذا الدور بإخلاص .

وقد راقبت الحكومة البريطانية باهتمام بالغ ، عدة تصرفات صادرة عن جلالتم . أذكر من بينها ، تعويق الأعمال الادارية برفضكم عقد مجلس الوزراء عدة أسابيع خلال الصيف الماضي . والعزوف بنفسك جهارا عن حزب سياسى معين ، والتقرب إلى حزب آخر . ومراجعتك لتشريعات القوانين المصرية لكي تحفظ السلطة في يدك ما استطلعت كأنها منحة شخصية . وتدخلك في أعمال الدولة الادارية . واهتمامك الشخصى بالمظاهر السياسية في ميدان الصحافة .

وإذا تقدم إلى جلالتم بهذا التحذير ، آتبه مخلصا إلى المخاطر الجسيمة التى تنطوى على موقفكم هذا كما أؤكد لكم ما تشعر به حكومتى - التى طالما عاونتكم بإخلاص في الاوقات العصيبة - من الأسى والأسف ، إذ اضطرت إلى التخل عن تلك المعاونة .

وطلب اللورد من جلالتة أن يوقع على النسخة الفرنسية من الوثيقة التالية التى تقول بالحرف الواحد :

« أبلغ جناب المندوب السامى صاحب الجلالة ملك مصر بأن بعض الشروط المتعلقة بوضع السودان والتى يجرى بحث إضافتها للدستور المصرى ترفضها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، لاحتوائها على مضامين لا تتماشى مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ أو مع أحكام اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإن اضافة هذه الشروط ستؤدى إلى تغيير » الوضع القائم » وإلى مفاوضات في المستقبل .

وأضاف جناب المندوب السامى خلال إيجازه لمهمته أنه نظرا لأن الحماية ألغيت وبشكل خاص لتحقيق آمال الشعب المصرى ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية

تعرب عن أملها في الا يتأخر اعلان الدستور وهي ترغب في أن تحل المسائل التي مازالت معلقة بمفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر ولا يسعها إلا أن ترى النظام الدستوري مستقرا في مصر حتى تجرى هذه المفاوضات مع الممثلين المعتمدين للشعب المصري .

وقد أعطى جناب المندوب السامي في الوقت نفسه لجلالته تأكيدا تاما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا ترغب في منازعة حقوق مصر في السودان ، أو حقوقها في مياه النيل .

رد الملك فطلب إلى المندوب السامي نقل رسالة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية يقرر فيها جلالته أنه يأخذ ملاحظات وتأكيدات الحكومة البريطانية باهتمام بالغ وأن اهتمامها المخلص بسرعة إقامة المؤسسات الدستورية في مصر يجعل جلالته يتفق مع وجهات نظرها .

واعترض أحمد فؤاد بشدة على القول بأنه يسعى للحصول على سلطات أوتوقراطية ورجا اللورد ألا يفرض عليه انذارا .

وقال :

.. المسألة في غاية الأهمية ولا أستطيع اتخاذ قرار كهذا على مسئوليتي .

وطلب إمهاله حتى ظهر اليوم التالي .

وافق اللورد .

ويقدم اللنبى إلى رئيس الوزراء ، بصفة غير رسمية ، صيغة الإنذار التي طلب إلى صاحب الجلالة التوقيع عليها .

اقترح توفيق نسيم صيغة أخرى .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة توفيق نسيم الذى عرض عليهم صيغته المعدلة .

وتطول المناقشة بين الوزراء .. وتتعدد الآراء .

رأى يصمم على الاستقالة .

ورأى آخر يسود يطالب بتحمل المسئولية وأن « يغطى الوزراء العرش بأنفسهم ..

ونفدى الملك بأشخاصنا » .

وينتصر رأى الاستسلامى ويقبل مجلس الوزراء الإنذار .

ويبلغ الوزراء قرارهم للملك .

* * *

ويعود نسيم للقاء الورد في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي قائلا :
- قبل زملائى الوزراء الصيفة التى قدمتها لهم . أما بخصوص الوثيقة التى تركتها
مع الملك فقد اقترح جلالتة بأن الأكثر اتساقا مع الممارسة الدستورية أن يقوم محمود
فخرى باشا بتوقيعها كوزير للخارجية .

رفض اللورد قائلا :

- لا يمكن قبول هذا الاقتراح .

ولكن صاحب الجلالة يبعث للورد خلال اليوم برسائل أخرى تحمل نفس الرأى .
ويتصل كبير الأمناء سعيد ذو الفقار فى الثانية يطلب باسم الملك فؤاد أن توقيع الوثيقة
من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وأوضح كبير الأمناء أن السبب الوحيد لعدم توقيع جلالتة خوفا من أن يكون مخالفا
للدستور !

ويرد اللورد قائلا :

- لا أستطيع إعادة النظر فى قرارى وسأمهل جلالتة حتى الواحدة والنصف بعد
الظهر بدلا من الإصرار على رده فى الثانية عشرة ظهرا .

* * *

فى الواحدة والنصف بعد الظهر اتصل وزير الخارجية تليفونيا ليسال اللورد ما إذا
كان يمكنه مقابلته مع رئيس الوزراء بعد الظهر قال اللورد :
- لا أستطيع . وأريد فهم سبب التأخير .

وأبدى اللورد بعض نفاد الصبر وقال :

- ذلك لا يترك لى سوى طلب مقابلة جلالتة ثانية .

عاد كبير الأمناء إلى القصر الملكى ليتصل باللورد قائلا :

- كل شىء على ما يرام . وسأحضر الوثيقة موقعة فى الساعة مساء .

وصل كبير الأمناء فى الموعد المحدد يحمل نسخة كتبت على الآلة الكاتبة تحمل توقيع
الملك .

لاحظ اللورد على الفور أن فقرة حذفت من النص الاصلى تحتوى على كلمات تقول
«أقبل وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة» !

أبلغ اللورد كبير الأمناء بأنه لا يمكن أن يوافق على هذا الحذف فتوجه كبير الأمناء إلى

القصر الملكي وعاد يحمل توقيع صاحب الجلالة على الوثيقة كاملة .
وسلم اللورد خطابا إلى الملك من وزرائه يبلغونه بأنه نظرا لتأكيداته بأن بريطانيا العظمى ليست لديها رغبة في المنازعة في حقوق مصر بخصوص السودان أو مياه النيل فقد وافقوا على إدخال المادتين اللتين فرضتهما المندوب السامي في الدستور .
وقع الوزراء جميعا بإمضائهم .. على الخطاب الذي وجهه للمندوب السامي بالموافقة على ما يطلب .. أى قبول الانذار .
ولا يخجل توقيع نسيم من أن يعلن للصحف تعديل مواد الدستور الخاص بالسودان بناء على طلب الانجليز .

وفي يوم ٤ فبراير يبعث اللورد اللنبي إلى حكومته قائلا :

« برقية رقم ٤٢

بتاريخ ٤ فبراير

بعد ضغط شديد قبل الملك أحمد قواد ووقع الوثيقة .

وقدم لى رئيس الوزراء الصيغ الجديدة الخاصة بالسودان .

المادة ١٦٠ :

« يعين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي في السودان » .

المادة ١٥٩

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان » .

ويقول اللنبي :

« إن هذه النصوص مقبولة .. وعلى ضوء رضوخ الملك فرانسى ألح بشدة في أن أفوض في ابلاغ رئيس الوزراء ضرورة تضمين هذه النصوص في الدستور .

لم يستطع توقيع نسيم أن يبقى في الوزارة بعد أن خضع للانجليز .

حقق ما أرادوه منه خلال عمر الوزارة القصير ، أى خلال ٧٠ يوما .

ولم يكن هناك ما يدعو للاستمرار في الحكم .

أدى مهمته وكان يجب أن يخرج ولذلك استقال بعد قبول الانذار .

بعد يومين طلب مقابلة الملك ليحدثه في بعض المسائل العامة ثم أخرج من جيبه فجأة خطاب استقالة .

استشاط جلالته غضبا ووصف نسيم باشا بالجبن .
وقال له :

- إن ترك منصبك في وقت كهذا عمل عدائى ، ولا يمكن قبول استقالتك .
وفي النهاية أصر جلالته وهو في قمة الغضب على أن يغادر توفيق نسيم السراى ولا يعود إلا إذا أرسل في طلبه .

فكر اللورد طويلا بعد أن عرف القصة ثم أبلغ الملك في اليوم التالى رسالة تقول :
- لا فائدة ترجى من بقاء الوزارة في منصبها وإننى على استعداد لمساعدة جلالتك وديا في تشكيل وزارة جديدة .

سر الملك بالرسالة خاصة بعد ما سمع أن الحكومة البريطانية لا تفكر في عودة ثروت وصدقى للوزارة مرة أخرى ولمعرفته أن الصيغة المعدلة لشروط السودان في الدستور قد أقرت من جانب الحكومة البريطانية .

وروى توفيق نسيم في كتاب استقالته قصة الأزمة كاملة بينه وبين الانجليز ..
وكان يكذب وهو يقول إن مجلس الوزراء قبل الإنذار البريطانى ، وتحمل الوزراء - أمام التاريخ - مسئولية ضياع السودان . ورفض أن يقول إن صاحب الجلالة وقع بإمضائه على وثيقة سرية يعلن فيها موافقته على فصل السودان عن مصر ! وأنه قبل الإنذار البريطانى واستسلم له .

وفي كتب التاريخ المصرى - وحتى الآن - لم يكتب أبدا نص الإنذار الذى وجهه المارشال اللورد اللنبي المنتخب السامى البريطانى إلى أحمد فؤاد ملك مصر أو أن صاحب الجلالة قبل الإنذار ووقع وثيقة بذلك !

وقد وجدت هذا النص وملابساته في التقرير السنوى عن عام ١٩٢٣ الذى رفعه اللورد لحكومته .

قال رئيس وزراء مصر في خطاب استقالته بعد أن ذكر مطالب بريطانيا بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر :

« لما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدمت مذكرة لفخامة المنتخب السامى مبينا وجهة النظر والاسانيد في هذا الموضوع ، ولكن ، مع

الأسف الشديد ، لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التي قدمت لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها ... فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعاتها وعرضت ، في الحال ، على جلالتم ، استقالتي .

ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريثما يجتمع الوزراء في الصباح ...

ونظرا لما أكدته فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر وتلجأ عند الضرورة إلى أي تدبير تراه مناسبا .

ونظرا للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد عند حلول الميعاد وافقت الحكومة على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصيين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم إلى الآن » !

وقال توفيق نسيم في كتاب استقالته الذي نشر في الصحف :

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة ... وهي إذ أجابت نداء الواجب نحو العرش ، فإنها أدت أيضا من أول الأزمة إلى الآن واجبتها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت لجلالتكم عليه نحو تأثير الحوادث محافظة منها على العرش في أخرج المواقف وحقوق البلاد » .



كانت هذه هي المرة الثانية التي تستقبل فيها الوزارة المصرية الثانية بعد الاستقلال . في المرة الأولى لاختار الانجليز عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء ووافق ملك مصر . واستقال ثروت نتيجة كراهية الملك للدستور ورئيس الوزراء والضغوط التي وقعت على رئيس الوزراء لحذف وتعديل نصوص السودان .

وفي المرة الثانية اختار الملك رئيس وزرائه . ولكن الانجليز أئذروا صاحب الجلالة وتحمل رئيس الوزراء مسئولية قبول الانذار بدلا من الملك ، وقالت كتب التاريخ وكل المؤرخين أن محمد توفيق نسيم كان يجب أن يستقيل ولا يقبل الانذار . ولم يعرف أحد أن الملك هو الذي كان عليه أن يعتزل العرش ولا يفرط في السودان أو يسمح بفصله عن مصر كما فعل رئيس وزراء سابق هو محمد شريف باشا .

وكان هذا كله مقدمة لفصل السودان عن مصر .

وبعد فإن أغرب ما في الحكاية بعد ذلك التوقيت .

خضع أحمد فؤاد لإنتذار الانجليز ووقع الوثيقة التي عرضوها يوم ٢ فبراير ١٩٢٢ .

ووافق مجلس الوزراء على الإنتذار البريطاني يوم ٤ فبراير عام ١٩٢٢ .

وبعد ١٩ سنة .. وفي نفس اليوم أى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، خضع ابنه الملك فاروق لإنتذار بريطاني من اللورد كيلرن بأن يستدعى مصطفى النحاس ليكون رئيسا لوزراء مصر .

في الإنتذار الأول عام ١٩٢٢ وافق الملك أحمد فؤاد على أن ينسحب السودان عن مصر ..

وفي الإنتذار الثاني عام ١٩٤٢ وافق الملك فاروق على أن يتنازل عن سيادته وسلطانه ويعين رئيس الوزراء الذي اقترحه الانجليز .

وكان الإنتذار الأول خاصا بعماد في الدستور .

وكان الإنتذار الثاني خاصا بتطبيق الدستور نفسه الذي أعطى الملك حق اختيار رئيس وزرائه !

وكانت كلمات توفيق نسيم هي أنه أدى الواجب نحو العرش ، وهي تكاد تكون نفس الكلمات التي قالها مصطفى النحاس ردا على الإنتذار البريطاني !

* * *

ومرة أخرى .

لم يصدر الدستور واستقالت بسببه الوزارة الثانية بعد أن أصبحت مصر دولة مستقلة .

ولم تلغ الاحكام العرفية التي فرضت منذ عام ١٩١٤ ..

ولم يعد سعد من منفاه !

* * *

رأى اللورد اللنبي أن يكون على اتصال يومي بصاحب الجلالة ليكون قادرا على متابعة المحاولات المختلفة التي يلجأ إليها الملك للخروج من المأزق الذي وقع فيه .

واختار اللورد وسيطا بينه وبين الملك ، هو رجل الأعمال روبرت رولو الذي ينقل الرسائل بين الطرفين .

قال اللورد في برقية إلى لندن :

« نظرا للصعوبات التي اقحم الملك نفسه وبلائه فيها ، رأيت أن أدعه يعرف أنى لن أسمح بإطلاق يده في اختيار مجلس وزرائه الجديد ، ويجب استشارتى قبل أى اختيار . وردا على ذلك تلقيت تأكيدا بأنه سيعمل في تعاون وثيق معى وقبول أية نصيحة توجه اليه .

وفي الوقت نفسه عبر عن أمله ألا أكون قد فكرت في تشكيل الحكومة الجديدة بعيد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . وقلت له ألا يخشى شيئا من ذلك » !.



دعا الملك عددا من الوزراء السابقين إلى قصر عابدين للتشاور وهم يوسف وهبه ، باشا وحسين رشدى باشا ، وأحمد مظلوم باشا ، وعدلى يكن باشا . استمرت المشاورات بضعة أيام وتابعتها الرأى العام باهتمام . فكر الملك في البداية في تشكيل حكومة برئاسة أحمد مظلوم تضم يوسف وهبه ومحمد سعيد ، وعرض الأمر على اللورد الذى رفض الفكرة نظرا لسن مظلوم وضعفه وانقياده للسراى وما عرف عنه من ميول وفدية .

ووجه اللورد الاعتراضات نفسها على يوسف وهبه ، أما محمد سعيد ففى رأى اللورد أنه اعتاد التآمر .

وتذكر الملك أحمد نو الفقار وزير العدل في حكومة توفيق نسيم ولكن اللورد رفض لأن ذلك يعنى العودة إلى الحكومة الشخصية من جانب أحمد فؤاد . وعندما رأى اللورد الاتجاه الذى يسير فيه تفكير الملك رأى أن يكبح جماحه ، وبين له أن أفضل تصرف هو اختيار عدلى يكن . وقال لصاحب الجلالة :

« إذا قطعت ذلك تستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل .

وفي الوقت ذاته كان اللورد على اتصال بعدلى يكن الذى أكد حماسه لتولى الوزارة إذا أتاح له الانجليز بعض الامتيازات .

... ومعنى ذلك أن عدلى اتفق مع المندوب السامى على أن يتولى الوزارة دون أن يعرف الملك !

في رأى اللورد أن حكومة برئاسة عدلى يكن ستكون أقل سوءا من غيرها . فهو رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الحزب الثانى في البلاد ، بعد الوفد ، وسيزداد وزن الحزب

السياسى وتتضاعف أهميته بعد تشكيل الوزارة ، كما أنه يضم عددا من خيرة عناصر الأمة ، وقد برز عدلى كممثلى للرأى العام المعتدل فى مصر .

قال اللورد فى برقية إلى لندن :

« عدلى رجل الدولة الوحيد الذى يمكنه تأمين استمرار سياسة الحكومة البريطانية ويبيشر بأحسن الفرص لتأمين اعداد الدستور الذى سيتفاوض بشأن التحفظات الأربعة . صحيح أنه لا يتمتع بالشعبية التى يتمتع بها سعد زغلول ولكنه ليس غير شعبى وجماهيرى بالمرة مثل ثروت ويتمتع باحترام جزء كبير من الرأى العام المصرى » .

* * *

لم يرحب الملك فؤاد باقتراح تشكيل حكومة برئاسة عدلى لعدم رضائه عنه شخصيا لأنه ، أى الملك ، يمتلكه الخوف من ميل حزب الأحرار الدستوريين إلى إزاحته عن العرش . وبعد أيام من التفكير أعلن الملك فؤاد استعداده لتنفيذ اقتراح اللورد واستدعى ، يوم ١٠ فبراير ، عدلى باشا لتشكيل الوزارة .

لم يقبل عدلى باشا المهمة لشكوك راودته حول أهداف الملك وطلب مهلة للتفكير حتى يتيح لنفسه فرصة جس نبض الرأى العام .

وقال عدلى للورد :

« يجب أن يكون لمصر دستور وبرلمان . وينبغى بذل كل الجهود لتحقيق هاتين الغائتين حتى يعرف الشعب المصرى أين يقف .

أخذت صحف الوفد تهاجم عدلى وتصفه بأنه أداة للإنجليز ، ولكن عدلى تجاهل هجوم الصحف المعارضة .

ولكن الصحف التابعة للقصر مثل « ليبرتيه » و « البلاغ » اتخذت موقف الهجوم نفسه مما اعتبره عدلى دليلا على سوء نية الملك ولذلك أبلغ صاحب الجلالة أنه لا يستطيع تشكيل الحكومة .

* * *

تدخل اللورد ،

أبلغ الملك أنه يتوقع تغييرا فوريا فى لهجة صحف السراى .

رد الملك بأنه لا يملك سلطانا على أى قطاع من الصحافة .

وبعد يومين من المقاومة الضعيفة استسلم مينا أنه إذا كان هناك أساس من الصحة بأن السراى تؤثر فى الصحافة فإن هذا التأثير يتم من جانب حاشيته دون علمه أو استشارته .

ومهما كانت الحقيقة فإن لهجة صحف القصر تغيرت ، خلال أيام ، من العداء المر ، إلى الصداقة والاستعداد للتعاون !

وفى ٢٤ فبراير جدد الملك الدعوة إلى عدلى باشا لتشكيل الوزارة .

ومرة ثانية لجأ عدلى إلى جس نبض الرأى العام قبل قبول المهمة بصفة نهائية . أخذ عدلى يعمل بحذر بالغ .

لقى خطبة دعا فيها الناس من جميع الأحزاب إلى إلقاء خلافاتهم جانبا والاتحاد لبلوغ أهدافهم العامة .

وحاول اختبار الرأى العام بإصدار بيان بالسياسة التى يعتزم حزبه تأييدها إذا سارت عليها الحكومة التى تتولى السلطة . تضمن البيان :

١ - استبعاد القيود التى فرضتها الحكومة البريطانية على حرية الحكومة المصرية فيما يتصل بمواد السودان فى مشروع الدستور .

٢ - إلغاء الأحكام العرفية والافراج عن سعد زغلول وسائر المعتقلين .

٣ - تحقيق وحدة البلاد .

رأى اللورد الاتصال بعدلى للحصول على ايضاحات للبيان . قال عدلى :

- بالنسبة للسودان فقد أجد سبيلا إلى أن أ حذف من الدستور أى تحديد سابق لوضع السودان ، وأترك المسألة ليناقشها البرلمان عند اجتماعه . وسأستخدم كل نفوذ حزبى لإقناع البرلمان بترك المسألة معلقة حتى المفاوضات النهائية .

أشار اللورد إلى مخاطر هذا الاتجاه ، فرد عدلى :

- هذا هو الطريق الوحيد للخروج من المعضلة الحالية .

وأضاف :

- نوقف الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون مصرى يعطى الحكومة السلطة الكافية لمواجهة المظاهرات والقيام باعتقالات وقائية .. الخ على أن تبقى الأحكام العرفية فى الموانى

حتى تجرى المفاوضات ويصدر قانون إلغاء الأحكام العرفية .
وسيكفل هذا بقاء سعد زغلول بعيداً عن مصر في الوقت الحاضر .
كتب اللورد إلى لندن يقول :
« لا ينبغي أن نقف في طريق عدلى بشرط ألا يحاول جدياً إصلاح الهزيمة الدبلوماسية
التي جرت في فبراير » .
.. أى أن يعين عدلى رئيساً للوزراء مادام لا يحاول إعادة مواد الدستور الخاصة
بالسودان.



كانت مناورة عدلى ناجحة بشكل عام فقد استقبلت الصحف خطبته وبيانه استقبالاً
حسناً وأبدت صحف كثيرة استعدادها لتأييده بعدما هاجمته .
وبدت كل الظروف مواتية لثول عدلى بأشأ الوزارة ، ولكنه في بطنه ومبالغة في الحذر
ترك اللحظة المناسبة تفلت منه ، في الوقت الذى كانت فيه القوى الأخرى تعمل على قدم
وساق ، كما يقول المندوب السامى الذى لم يجد ما يصف به رئيس حزب الأحرار
الدستوريين سوى قوله « عدلى الجبان » !
فكر اللنبي في عزل الملك ، قال في برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية :
« يعد الملك فؤاد عقبة حقيقية في طريق التسوية العادلة الهادئة » .
... يقصد اللورد التسوية مع بريطانيا .
وأضاف المارشال :
« أن مرقف جلالة تجاه التسوية يعتمد على نظرة محسوبة ، وهى هل تزيد أو تنقص
من سلطته .
وربما اعتبر أنها تقلل من سلطته وتعرضه للخطر . وما لم يكبح جماحه فسيفعل كل
ما في طاقته لعرقلتها .
ويمكن السيطرة على مقاومته بالضغط المستمر .
ومن الممكن ، ولكن من غير المحتمل ، التقلب على مقاومته ، أن يكون من الضروري
الحث على عزله .
ويمكن إحداث ذلك دون استخدام القوة .

وأما أن عزله سيثير أسفا واسعا فإن هذا يفترض مسبقا تغيرا ملحوظا في الرأي العام..

.. ومعنى ذلك أن أحدا في مصر لن يأسف على عزل صاحب الجلالة !



ظلت مصر بلا وزارة أكثر من خمسة أسابيع .. من ٥ فبراير إلى ١٥ مارس عام ١٩٢٣ ، فهم خلالها صاحب الجلالة أن اللورد اللنبي لا يمكن أن يتركه حرا في اختيار وزارته الجديدة . ولذلك قدم جلالتة للمندوب السامي تأكيدات بأنه سيعمل في تعاون وثيق معه.

وأخيرا اختار الملك يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف في وزارة توفيق نسيم لرئاسة الوزارة . فأكد اللنبي تأييده !

وصف اللورد رئيس الوزارة وكيفية تشكيل الوزارة فقال :

« خرج يحيى باشا من موقع خمول نسبي ليتولى السلطة في وقت حافل بالصعوبة والتوتر البالغين .

وكان قد تولى رئاسة محكمة الاستئناف الوطنية وعمل وزيرا للمعارف في وزارتي محمد سعيد وتوفيق نسيم ورئيسا للجنة التعويضات .

ومن الناحية السياسية كان كما هملا . وعرف عنه بين الجميع أنه رجل ضعيف يفتقر إلى المبادرة ولا يصلح بحال من الأحوال لأداء المهمة الصعبة الملقاة على عاتقه .

ولم يسمع الملك بأي اختيار في مسألة تشكيل الوزارة فقد اختار الملك بنفسه أعضائها وزيرا وزيرا . ولم أجد من الضروري أن أتدخل في الأمر إلا إذا وقع الاختيار بوضوح على شخص غير مناسب .

وكل ما فعلته إبلاغ الملك رغبتى في الاطلاع على تشكيل الوزارة وأسماء الوزراء قبل صدور المراسيم وقد تعهد بذلك صاحب الجلالة .

وقضلا عن تعيين رئيس الوزراء نفسه فقد عين الملك فؤاد أربعة أعضاء من وزارة توفيق نسيم ، وليس لأى منهم أهمية أو جدوى يتميز بها اللهم إلا توفيق رفعت باشا وزير المعارف الذى أظهر في مناسبة سابقة قدرة تستحق الثناء في ضرب تلاميذ المدارس المشاغبين.

واختار الملك كلا من أحمد زيور باشا وأحمد حشمت باشا وزيرين للمواصلات والخارجية ، وكلاهما تعيين صائب أهله ، ثم حافظ حسنى باشا الذى عمل أخيرا محافظا للقاهرة وفوزى المطيعى بك وهو قبلى غير معروف نسبيا ، وأخيرا محمد محب باشا الذى عين وزيرا للمالية .

وقد أبلغت بعزم جلالته على تعيين محب باشا عن طريق كبير الأبناء فأرسلت إلى رئيس الوزراء أخبره بأنه نظرا للاختلاسات التى ارتكبها محب باشا وافتقاره إلى طهارة اليد بشكل عام فليست متحمسا لأن أراه عضوا بالوزارة .

أبدى رئيس الوزراء كثيرا من الدهشة والحزن جعلنى أقوم أنه يشاركنى رأى فى محب باشا مشاركة كاملة ، وأنه عارض ضمه فى الوزارة أمام الملك .

رد الملك بأنه فى ظل هذه الظروف فليس أمامه سوى التسليم . ومضى يحيى باشا يقول إنه تلبية لدعوتى جاء لثوره من السراى حيث أخطروه أنه تم ابلاغ الصحف بتشكيل الوزارة الجديدة .

وقال إنه يصبح صعبا إجراء أى تغيير فى هذه المرحلة دون خلق فضيحة . وأضاف قائلا إنى إذا أبديت رغبة فى أن يتخلى عن تشكيل الوزارة فسيقول أجبت بانى أفضل أن يتولى منصبه حتى فى العيب التمثيل فى وجود محب باشا فى الوزارة على أراه ينسحب فى هذه المرحلة .

أكد لى أنه إذا استطاع أن يركن إلى تأييدى فلن يتردد فى استبعاد محب باشا من الوزارة إذا تسبب هذا الوزير فى خلق مصاعب كبيرة فى المستقبل .

وهكذا شكلت الوزارة برئاسة يحيى باشا ونجح الرجل الذى قال عنه الانجليز أنه كمية سياسية مهمة فى أن يحوز اعجاب القصر والانجليز معا .

ويبقى محب باشا وزيرا للمالية حتى يوم ٦ من أغسطس ثم ينقل وزيرا للمعارف فيعرف ان ذلك إشارة إلى ضرورة استقالته فيستقيل بعد يومين اثنين !

* * *

فى أول تصريح لرئيس وزراء مصر الجديد قال :

.. أعتمد فى أداء مهمتى على مساعدة المتدرب السامى !

وقال إنه سيمضى قدما فى إعداد الدستور .

في اليوم التالي لتأليف الوزارة وجه عبد العزيز فهمي باشا أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين وأحد الثلاثة الذين توجهوا إلى دار المندوب السامي يوم ١٢ نوفمبر عام ١٩١٨ يطالبون باستقلال مصر ، رسالة مفتوحة وصريحة ، إلى يحيى باشا إبراهيم يطالبه فيها بإصدار الدستور كما أعدته اللجنة وليس كما عدلته وزارة توفيق نسيم . وانضمت أغلبية الصحف إلى عبد العزيز فهمي في الحملة التي تريد دستورا ليبراليا يتفق مع رغبات الأمة .

وينتهز اللورد اللنبي الفرصة فيلج على رئيس الوزراء بضرورة حث الملك على النزول عند رغبات الشعب وإصدار الدستور بصورته الأولى التي أعدتها لجنة الدستور غير تلك التي أعدتها اللجنة الاستشارية التشريعية التابعة لوزارة العدل . ولكن الملك صمم على التمسك بصيغته للدستور . وواجه رئيس الوزراء بمقاومة صلبة .

وتكرر الصراع الحاد بين الملك ورئيس وزرائه الذي وجد أن كل جهوده عديمة الجدوى ، وأبلغ ذلك إلى اللورد ، الذي رأى أن يستخدم نفوذه لدى صاحب الجلالة بطريقة غير رسمية ، أي دون الحصول على تصريح وإذن وتفويض من لندن . فقد أصيب اللورد بقلق من الطريقة التي عبر بها الرأي العام المصري عن نفسه ، ووجد أنه في حالة نجاح الملك فيما يسعى إليه فإن الدستور سيصدر في شكل يحرّم الملك وحكومته من الشعبية ، وسيؤدي إلى صراع دستوري بين الملك والشعب وربما يؤدي إلى حركة مناهضة للملكية .

وأبلغ كثير من المصريين ، الذين يتسمون بالمسؤولية ، اللورد بأنهم سينظمون مقاطعة للانتخابات التي ستجرى في ظل الدستور الملكي . ووجد اللورد أنه من الصعب على الحكومة البريطانية أن تتأى بنفسها عن مثل هذا الصراع ويتمعن عليه بذل كل الجهود لتلافيه . قال للملك :

- ليس مسموحا لصاحب الجلالة بأن يخص نفسه بصلاحيات لا يستحقها ، وهذا لا يتفق مع روح سياسة الحكومة البريطانية التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير . ورأى اللورد استجابة لتقرير لوكهيد - الطبيب الذي فحص سعد زقزلول في جبل طارق ولندن الذي وجهه ٩٧ من أعضاء مجلس العموم البريطاني للإفراج عن سعد ،

وتهدئة الخواطر في مصر ، وإيقاف سيل الجرائم السياسية المتزايد ضد الانجليز وأيضا لإعطاء دفعة شعبية لحكومة يحيى إبراهيم .. الافراج عن سعد زغلول من جبل طارق في ٢١ مارس والسماح له بالسفر إلى أوروبا . كما أفرج يوم ١٥ من أبريل عن أعضاء لجنة الوفد الذين اعتقلهم يوم ٥ مارس .

ووجد اللورد أن قانون الأحكام العرفية يعطى رئيس الوزراء الحق في منع عودة سعد زغلول إلى مصر فسافر إلى أوروبا ولم يسمح له ، فعلا ، بالعودة إلى مصر إلا في ١٩ يوليو عندما صدر بيان بذلك .

وظل اللورد يضغط على رئيس الوزراء ، الذى يضبط بدوره على الملك ، لقبول دستور اللجنة حتى لا يسيطر جلالتة تماما على سياسة الحكومة في مصر .

وكان الضغط يتضمن مادة بعد الأخرى من المواد التى عدلتها وزارة توفيق نسيم ! وكان عدد من المتعلمين المصريين قد اقنعوا اللورد بأنه إذا ترك الملك لشأنه فسيسعى إلى إعادة نظام الحكم المطلق الذى تبناه والده الخديو اسماعيل .

نصح اللورد صاحب الجلالة مباشرة بأن يسترشد برأى رئيس الوزراء .

وكانت دوافع اللورد عديدة :

فلم يكن يرى أنه مما يتفق مع روح سياسة الحكومة البريطانية الواردة في إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أن يخلع الملك فؤاد على نفسه سلطات لا يستحقها .

وخشى اللورد إذا نجح الملك في تحقيق ما يريده ، فإن الدستور قد يصدر بشكل قد يؤدي بسهولة إلى حركة خطيرة ، وربما عنيفة ، ضد الملكية .

وأبلغه كثير من المصريين المسئولين أن وقوع متاعب أمر حتمى .

وكان تدخل اللورد - بالنسبة للدستور - كما يقول - بشكل خاص وغير رسمى . ولكن تدخله أصبح معروفا بشكل عام في وقت اشتدت فيه الحملة الشعبية التى تطالب بالدستور ، فقد وقع أعضاء لجنة الدستور جميعا على احتجاج إلى يحيى إبراهيم لإصدار الدستور ، كما وضعوه .

وجه عبد العزيز فهمى خطابا مفتوحا آخر إلى رئيس الوزراء في ١٦ أبريل .

وظل الملك ، الذى لم يكن يتمتع بقدرة كبيرة على معرفة متى يستسلم ، يقاوم يحيى باشا حتى اللحظة الأخيرة ولم يوافق على إصدار الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين إلا على مضض .

كتب اللورد اللنبي إلى حكومته يوم ١٨ ابريل ١٩٢٣ :

« يقترح رئيس الوزراء اعلان الدستور في غضون الايام القليلة القادمة . وقد أجريت في ظل حكومة توفيق نسيم باشا بعض تعديلات صعبة على المشروع الاصلى ، غير أن الرأى العام لدى جميع الأحزاب يعارض في هذه التعديلات . واحاول بكل جهدى ، بالنصيحة الودية ، أن أقنع الملك بالتخلي عن هذه التعديلات » .

وبعث اللورد إلى لندن البرقية رقم ١٢٠ وفيها يقول :

« ينتظر اعلان الدستور غدا .

وافق الملك على نصائحي فيما يتصل بالتعديلات .

وفيما يتصل بالسودان ، فإن صيغتك التى قبلها نسيم قد ووفق عليها » .

* * *

توجه يحيى ابراهيم إلى قصر عابدين ونصح الملك بتوقيع الدستور .

وافق الملك لأنه يعلم أن هذه رغبة الانجليز .

واستدعى الوزراء إلى القصر فى التاسعة مساء وهم لا يعرفون سر استدعائهم .

وقع الملك الدستور أمامهم .

أصدر الملك فؤاد الدستور فى شكل مرسوم ملكى بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٢٣ ويشمل

١٧٠ مادة ويعتمد ، إلى حد كبير ، على الدستور البلجيكى .

شكل الحكومة الملكية الدستورية مع برلمان ذى مجلسين ووزارة مسؤولة أمام

مجلس النواب .

وكتب اللورد إلى لندن يقول .

« تم كبح جماح الملك بصورة حادة ، ولكنه ما زال يتطلب ملاحظة دقيقة . إن لا

مبالاته المصطنعة إزاء التهافى التى وجهت إليه بمناسبة إعلان الدستور ، أفقدته قدرا من

اعتباره .

لقد أصبح موضع انتقادات سافرة من كافة الجوانب .

وقد بذلت جهودا كى أبلغه أهمية كسب الرأى العام بمزيد من السلوك المذهب .

أما رئيس الوزراء فعزز سمعته إلى درجة كبيرة بإنجازه لوعوده الخاصة بطبيعة

الدستور ، وبأسلوب إعلانة ، وهو تواق للتعاون معى كما أنه يستمع دائما للنصيحة .

وبفضل المساعدة التى قدمتها اليه ، أصبح بمقدوره أن يقف فى وجه الملك » :

رحبت صحيفة المقطم التي تنطق باسم الانجليز بالدستور الذي صدر قرب منتصف الليل وأصدرت به عددا خاصا .

وظلت المقطم تدافع عن الدستور وترد على ناقديه فقالت :

« صدر الدستور وصار حقيقة واقعة فانقسمت الامة حياله شطرين : مهلل مكبر حامد شاكر ، وغاضب حائق طاعن لاعن .

ولئن كان مدحه تقریظا فإن ذمه إفراط .

والحقيقة التي لا يجوز العدول عنها أنه ذو مزايا يجب الشكر عليها وفيه معائب لا يصح الرضا بها .

وأيا ما كان ، فقد أصبح أمرا واقعا وصار قانونا أساسيا للبلاد .

ولم يعد يجدى قدح قاذح ولا مدح ماذح وإنما الأمر الوحيد الذي يجعلنا نستفيد من مزاياه ، ونخفف عن عيوبه ، هو إعداد العدة ، واتخاذ الأهبة لتكوين البرلمان من خيرة أبناء البلاد علما وعملا وأكبرهم خبرة وأخلاصا .

وإننا إذا ملأنا كراسى البرلمان بالخيرين جئنا خيرا .

وإن شحناها بالجاهلين حصدنا شرا فالكلمة الآن لمصر ومصر الآن بين أيدي ابنائها» وقالت:

« الدستور المصرى لم يخرج كاملا و لا يمكن أن يخرج كاملا . ولابد أن تختلف وجهات النظر للناظرين فيه من حيث مطابقته لحاجات البلاد ومن حيث أنه أداة واقية تساعد على بلوغ ما تتوق إلى بلوغه .

ولكن هذا النقص لا مندوحة عنه . لأن البشر لم يمنحوا ملكة الكمال في أعمالهم .

ولكن العبرة الكبرى هي بكيفية التطبيق فإن الذى يجبل النظر في دساتير العالم المختلفة ويقارن بين مبلغ نجاحها يتبين له أن هذا النجاح لم ينشأ عن الدستور كما نشأ من جهود القائمين بتطبيقه » .

ورحبت الأهرام بالدستور . قالت :

« ألا فليقل التاريخ ، بعد اليوم ، إن ١٩ أبريل ١٩٢٣ و ٢ رمضان ١٣٤١ لهو بدء طور جديد في حياة هذه الأمة الجليلة التي كتب أبائنا في تاريخ الإنسانية أجل سفر لأجل حضارة .

فليقل إن هذا اليوم لا يضارعه في تاريخها الحديث إلا يوم ٢٥ ما يو عام ١٨٠٥ وهو

اليوم الذى انتهى فيه حكم الماليك واختارت محمد على حاكما لها ثم سارت تحت لوائه متضامنة الصفوف متماسكة ..

هذا الدستور « صخرة النجاة » مما كانت فيه البلاد من زعازع الآراء ، وعواصف المحن ، والبلايا ، وأمواج النواشب ، تتناولها يمنه ويسره ..

فهى اليوم تقابل هذا الوليد السعيد ، الطالع الغر الجبين ، بالفرح والابتهاج . وهى موقنة كل الإيقان بأنه سينمو غدا بين يدى قوامة النواب الذى تختارهم الأمة ويتم نعوه حتى يتمثل للأمة خلقا كاملا قويا ..

ولكن الصحف البريطانية كانت أكثر تعبيراً عما جرى وراء الكواليس السياسية بالنسبة للدستور .

قالت جريدة مانشستر جارديان « إنه تسوية بين رغبة الملك فؤاد الاحتفاظ بالملكية غير المقيدة ، ورغبة المندوب السامى البريطانى والحكومة البريطانية فى دستور يطابق آراء الغربيين فى حكم الشعب .

ولم تقم بينه على أن الشعب المصرى استشير فى الأمر ، وفى هل يرضيهم هذا الدستور أم لا .

وعلى كل حال لا يحتمل أن يكون للدستور الحال من المنزلة فى عيونهم ما يكون لدستور يقوم على مشيقتهم ورضاهم قبل اعلانه .

ولكن الاهرام رحبت فى نفس الوقت بآراء كتابها المعارضين الدستور ..

وكان أبرز المعارضين محمود عزمى الذى قال فى عدة مقالات :

« ستبقى الصحافة معرضة بعد الدستور إلى نفس المخاطر التى كانت معرضة لها فى عهد الحكم الفردى .

ونص المادة ٢٠ « التى تنص على حرية الاجتماع مهددة ومعرضة لنفس المخاطر التى بقيت هذه الحرية معرضة لها تحت الأحكام العرفية البريطانية نفسها « التى لم تكن معروفة فى مصر فى عهد التحكم والاستبداد الفردى ..

وفى المادة الخامسة عشرة سجلوا نظام قانون المطبوعات الاستثنائى ..

وفى المادة ٢٠ « يسجلون ما هو ليس محبدا من وسائل تعتدى بها السلطة الادارية على حرية الاجتماع .

هذا ضحك غريب على الناس لا شك فيه .

وأغرب منه نص المادة ١٥٦ التي تحرم اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ..

جاء واضعو الدستور لنا بنص أبتر ، هجين ، فيه انتقاص لحريتنا وحرموا علينا - غيرة منهم على مبدأ الحرية الواسعة - أن نحاول استكمال ما في نصهم من نقص .
المادة ٤٦ : « من الدستور مادة مضحكة وخطرة في آن واحد . مضحكة تلك المادة لأنها نصت في أولها على أن الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات للبرلمان - متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها - ثم هي تقول مستتركة بعد هذا البطل السخى إن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما إن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .
هذا شيء مضحك حقيقة أخذت المادة ٤٦ بالشمال ما أعطته باليمين .

للك الملك يعلن الحرب لكن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان .
.. نعم بقيت الحرب الدفاعية ولكن هل هي تعلن ؟

وهل الدفاع عن كيان الوطن يحتاج لإجراءات غير التي يستدعي بها الجيش ؟
أن الجزء الأخير يقول :

« ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تكون الشروط السرية في معاهدة مناقضة للشروط العلنية .. »

إذن ستعقد مصر معاهدات سرية .

وهذه سيعقدها الملك طبعاً .

وسيعقدها وحده حتى تبقى نصوصها سرية وهي التي ينطبق عليها الجزء الأول من المادة .. ويبلغها إلى البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ..

أنا لا أستطيع أن أفهم أن تعقد مصر معاهدات سرية أولاً .. وأن يكون هذا العقد لمعاهدات سرية في مصلحتها ثانياً .

فافتراض عقد مصر معاهدات سرية لا أستطيع أن أفهمه إلا محصوراً في علاقات مصر بإنجلترا ..

مصر لن تعقد معاهدات سرية إذن ، إلا مع إنجلترا نفسها .

هل من مصلحة البلدين أن تكون هناك نصوص سرية في معاهدات تربطهما فلا يعرفها البرلمان ولا يدري بها ؟ ..

واستمر محمود عزمى يعارض الدستور في الأهرام ..

قال بعد ٨ أيام من صدور الدستور :

● لا ألهم حكمة ولا مجالا في دستورنا المصرى للمادة الرابعة والعشرين التى تقول إن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .
... والمادة التاسعة والعشرين التى تقول إن السلطة التنفيذية يتولاها الملك إلى جانب السلطة التشريعية التى يشترك فيها الدستور الملك مع البرلمان .. وإلى جانب السلطة التنفيذية بحيث يشركه فيها مع الوزارة .

● نريد أن نعتقد أن العمل البرلمانى ينظم حل مجلس النواب وهو أحد اختصاصات الملك المقدسة بحيث لا يكون هذا الحل إلا فى حالات محددة معينة تستلزم بطبيعتها الرجوع إلى الشعب وتحكيمه فى أمر هذه الحالات المعينة .

● نريد أن نعتقد أن العمل البرلمانى سيقضى بفهم المادة ٤٩ التى تنص على أن الملك يعين وزراءه ويقيلمهم بحيث يكون المقصود فى التعيين رئيس الوزارة وحده الذى يعهد إليه بتأليف هيئة الحكومة بمحض اختياره وفى غير ما تدخل من جانب أحد فى أشخاص زملائه الوزراء وما يسند اليهم من وزارات .

ان كل تدخل فى هذا الهيكل لا يتفق فى شىء مع مبدأ تضامن الوزارة فى المسئولية أمام مجلس النواب .



وهاجم الوفد المصرى الدستور فى بيان طويل بعد خمسة أيام من صدوره ..

قال بيان الوفد ..

« صدر الدستور ولكن لم تضعه جمعية وطنية ولم توضح فيه حقوق الأمة فجاء بصورة مشوهة إذا دلت على شىء فليس الاتهاقت الوزارة من جانب، وتهاقت السلطة الأجنبية من جانب آخر على مسخه والنيل من أطرافه .

ولو أن الوزارة أصغت من أول الأمر لطلب البلاد وضع الدستور على يد جمعية وطنية لما فتح الباب لأن تنال منه سلطة أيا كانت ، ولا لأن تدخل فيه يد أجنبية فتطعب فيه

بالإرهاب تارة .. ثم لحفظت فيه حقوق الأمة فكان ترجماننا صادقاً لارادتها وثمره ناضجة من ثمار جهادها وتضحياتها ..

صدر الدستور ولكن لم تذكر فيه حدود الدولة المصرية .

ولم يتص فيه لا على أن السودان .. وهو مصدر حياة مصر .. ملك لمصر .

ولم تحترم فيه الحريات الشخصية بل قيدت حرية الاجتماع وحرية الصحافة مما يجعل في يد السلطة التنفيذية هدمها بغير ضابط ولا حساب .. وما من حق أعترف به هذا الدستور للأمة ونوابها إلا وإلى جانبه قيد يقص من أطرافه أو يهدمه ... حتى المسئولية الوزارية التي هي عماد كل دستور والتي تتمثل فيها رقابة الأمة على أعمال الحكومة .. ما يجعل للوزارة مخرجاً لمحاولة التخلص منها كلما رأى الوزراء خطراً على مناصبهم .

وليس في استطاعة البرلمان أن يعدل في الدستور شيئاً لأن شروط التعديل تجعله في حكم المحال .

كل ذلك وهذا الدستور معطل التنفيذ والأحكام العرفية مبسوسة . وأبناء مصر مشدودون بين نفى وسجن واعتقال والمحاكم العسكرية الانجليزية قائمة .

ولكن الأمة التي عرفت حقها ، ونادت به منذ أول يوم .

هذه الأمة التي مازالت تتحمل في سبيل هذا الحق كل أنواع العنف فلا تضعف ولا تمل .. لا يمكن أن ترضى بالحق ميتوراً مشوها .. ولقد احتقلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير فما كنا في عهده أكثر استقلالاً منا قبله ، في عهد الحماية فما نحن بعد صدوره بأكثر حرية مما كنا قبله .

أن الأمة مواصلة جهادها المشروع ولا بد أن تفوز في النهاية بما تريد .

* * *

صدقت الأحزاب أن الدستور سيحمى شيئاً في مصر .

وعاشت مصر منذ عام ١٩٢٣ وهي ترى الوزارات تقوم وتسقط بأمر الملك وبأمر الانجليز والبرلمانات تحل بأمر الملك وبأمر الانجليز .. فإن كل الظروف التي أحاطت بالدستور في تلك الأيام من عام ١٩٢٣ كان الانجليز والملك هما الطرفان الأصليان فيها!!

المفتى

لا يوجد زعيم مسلم ، أو زعيم عربى استطاع الهرب من المخابرات البريطانية مثل الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين .

والحاج أمين الحسينى بدأ نشاطه السياسى الكبير فى فلسطين عام ١٩٢١ عندما عين مفتيا للقدس ورئيسا للمجلس الاسلامى الاعلى ، وهو اقوى تجمع اسلامى وعربى فى فلسطين وهى تحت الانتداب البريطانى .

وهذا المجلس يقرر سبل اتفاق اموال ضخمة يمكن أستقلالها لصالح عرب فلسطين .
قاد الحاج أمين الحسينى الثورة العربية الاولى فى فلسطين عام ١٩٣٦ وشكل اللجنة العربية العليا برئاسة فى ٢٥ من أبريل من ذلك العام . ورفض التفاوض مع الانجليز بعد فشل تلك الثورة .

وفى ٣١ من أكتوبر عام ١٩٣٧ ضاقت السلطات البريطانية فى القدس من الاتهامات التى انهالت عليها من اليهود بأنها ضعيفة مع العرب والمفتى فاعتقلت خمسة من أعضاء اللجنة ونفثتهم إلى جزيرة سيشل وشددت الرقابة على الصحف . وأوقفت المفتى عن ممارسة رئاسة المجلس الاسلامى الاعلى لتمنع عنه الدعم المالى .

هاضرت الشرطة البريطانية المجلس الاعلى ولكن المفتى تسلل إلى المسجد الأقصى يحتفى به ، ولا يجرؤ جندي بريطانى على اقتحامه بينما اقتحمته بعد ذلك عشرات المرات القوات الاسرائيلية !

واستطاع المفتى أن يغادر المسجد الأقصى سرا بعد ثلاثة شهور من الحصار كان هدفه تنفيذ قرار بنفى المفتى إلى جزيرة موريشيوس . هرب فى زى بدوى بزورق صيد إلى بيروت .

منعت السلطات البريطانية نشر النبا فى الصحف .

من بيروت هرب المفتى مرة ثانية إلى دمشق ، بعدما سمحت له السلطات الفرنسية

بذلك للتنافس بين بريطانيا وفرنسا على الشرق الأوسط .

وعقدت بريطانيا عام ١٩٣٨ مؤتمرا في لندن لبحث قضية فلسطين منعت المفتي من حضوره بعد أن هدد الحاكم البريطاني لفلسطين بالاستقالة إذا رأس الحاج أمين الحسيني وفد فلسطين .

والجدير بالذكر أن السير مايلز لامبسون - اللورد كيلرن - كان الدبلوماسي البريطاني الوحيد ، في تلك الأيام ، الذي طالب بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين وإلا اتحد العرب وطرد اليهود والانجليز من فلسطين !



اشتدت الرقابة الفرنسية على المفتي مع اشتعال الحرب العالمية الثانية فهرب للمرة الثالثة في أكتوبر عام ١٩٣٩ ليظهر بعد أيام في بغداد ، حيث رحب به الشعب العراقي .

كتب ممثل الولايات المتحدة في العراق إلى واشنطن يقول :

« المفتي أقوى الشخصيات وأكثرها احتراماً في العراق » .

عرض الحاج أمين الحسيني - عن طريق نوري السعيد - تأييد بريطانيا فرغضت .

ويروي نوري السعيد سر هذه الوساطة التي جرت في أغسطس عام ١٩٤٠ .

زار نوري السعيد الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في القاهرة وأبلغه استعداد العراق لإرسال فرقتين للقتال في ليبيا ضد الإيطاليين والألمان .

وقال أن المفتي وافق على ذلك مقابل إبعاد المخاوف العربية من السيطرة الصهيونية على فلسطين وأعلن أنه سيوقف الدعاية المضادة للانجليز والتعاون معهم ويتعهد بالبقاء في بغداد ولا يتدخل في شئون فلسطين ، ولكن الانجليز رفضوا !

وفي ٢٨ من فبراير ١٩٤١ اجتمع رشيد عالي الكيلاني وعدد من الشخصيات العراقية البارزة بمنزل المفتي بشارع الزهاوي في بغداد وشكلوا لجنة سرية لقطع روابط العراق مع بريطانيا ونجحوا خلال شهر في الحصول على تأييد الجيش العراقي إستعدادا للقيام بانقلاب ضد الانجليز الذين كانوا يحاربون الألمان .

جاء الكيلاني لرئاسة الوزراء في أول أبريل فقرر أنصار بريطانيا إلى عمان للاحتماء بالأمير عبد الله .



بدأت اتصالات المفتي بالألمان في يولييه عام ١٩٣٧ في عنفوان حملة هتلر ضد اليهود .

فقد أصدر الزعيم الألماني هتلر قوانين نورمبرج التي تسمح لـ ١٢٠ ألف يهودي بمغادرة ألمانيا ، فسافر أربعون ألفا منهم إلى فلسطين .

واقترح تقرير رسمي بريطاني أصدرته لجنة ملكية بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية فالتصل المفتي بالقنصل الألماني العام في القدس طالبا مساعدة الألمان ضد التقسيم ، وتعهد مقابل ذلك بالدعاية ضد الانجليز ومساعدة الألمان ومن ناحيته وجد هتلر أن التقسيم يسمح بقيام دولة يهودية صغيرة في فلسطين لا يمكن أن تتسع لكل اليهود ، وتكون مركزا لنشاطهم مثل الفاتيكان بالنسبة للكاتوليك وموسكو للشيعيين .

وإذ ذلك بدأ تأييد ألمانيا للعرب لإخراج الإنجليز ، وخطب هتلر في ٩ من أكتوبر عام ١٩٣٨ يفتقد سياسة الإنجليز في فلسطين .



وفي ١١ من مايو سلم فريتز جروبا ممثل ألمانيا في بغداد إلى المفتي مبلغا كبيرا واستمع إليه وهو يبين خطته للقيام بعمل كبير في فلسطين .

قالت السلطات البريطانية إن المفتي هو الذي نظم القوات الموالية للمحور في العراق أثناء الحرب .

وفي اليوم التالي اعترفت موسكو - الحليفة لهتلر في ذلك الوقت - بحكومة رشيد عالي . وفكر يهود العراق في اختطاف المفتي بمساعدة يهود فلسطين فطارت مجموعة منهم إلى مطار الحبانية يوم ١٢ من مايو ولكن قائد المجموعة نسفت سيارته بواسطة قنبلة من طائفة ألمانية .

فشل انقلاب رشيد عالي الكيلاني وأخذ الإنجليز بقواتهم الثورة العراقية فهرب المفتي للمرة الرابعة .

كان الهروب الأول من القدس للمرة الثانية من بيروت والثالثة من دمشق وهذه المرة من بغداد ، بعد الاحتلال البريطاني لها .

فر إلى الموصل ثم إيران .

وفي طهران لجأ المفتي إلى السفارة اليابانية فحاصرتها القوات البريطانية وكانت على يقين من أن المفتي لن يفلت في هذه المرة ، فأعلنت الإذاعة البريطانية نبأ اعتقاله .

بدأت بريطانيا تبحث في مستقبل المفتي بعد القبض عليه .

نشأت فكرة محاكمته في فلسطين فإذا أدين فهل ينتفى إلى سيشيل .
قال المندوب السامي البريطاني في القدس ماك مايكل بأن وصوله إلى فلسطين يعتبر
كارثة سواء أدين أم لا .
إذا أعدم سيصبح شهيدا .
وإذا برئ سيكون بطلا .
وفي كل الأحوال ستهتز البلاد من الأعماق .
واقترح ماك مايكل عدم نفيه إلى سيشيل فإن زعماء العرب يعودون عادة من
سيشيل.. يقصد سعد زغلول .. أبطالا !
وطلب نفيه إلى جزيرة موريشيوس .
ولكن المفتي هرب مرة خامسة .
تنكر في زي أيطالي وترك طهران مع مجموعة إيطالية في أكتوبر ١٩٤١ إلى بلغاريا
ورومانيا والمجر والنمسا ثم إلى روما حيث استقبله زعيمها موسوليني .
وفي ٦ نوفمبر وصل إلى برلين فاستقبله هتلر بعد ٢ أسابيع .
أيد الرجال استقلال العرب ضد البريطانيين واليهود وطفاتهم البلشفيك وكان هتلر
قد غزا الاتحاد السوفييتي في ٢٢ يونيو !
قال المفتي لهتلر إنه سيجند فيلقا عربيا يحارب مع ألمانيا . ويجمع عددا كبيرا من
المتطوعين لمحاربة الانجليز .
وأكد هتلر - من ناحيته - أن ساعة التحرير العربي قد اقتربت وقال إن جيوشه
تتأهب في أوكرانيا واحتلت مساحات شاسعة من الأراضي السوفييتية وستصل القوقاز
على مسافة قليلة من العراق وسوريا . وهدف ألمانيا إبادة اليهود الذين يعيشون في
الأرض العربية تحت حماية الانجليز .
وهللت الإذاعة الألمانية لاستقبال هتلر للمفتي . وكان الحاج أمين الحسيني قد أذاع
دعاية لألمانيا من برلين لتجنيد المسلمين لقواتها . وأخبر مشرقا على البرامج العربية من
برلين وأثينا وروما عام ١٩٤١ .
وفي سنة ١٩٤٢ هنا المفتي موسوليني على انتصاراته في شمال أفريقيا ودعا
المصريين لمساعدة القوات الألمانية والاطالنية .
اتهم اليهود المفتي بأنه ساهم ، وشارك في إصدار القرار النازي بقتل كل اليهود وأنه

كان من أصدقاء ايخمان وأوعز إليه إبادة اليهود . واتهم أيضا بأنه زار متتكررا حجرات الإعدام بالغاز في معسكرات اعتقال اليهود بألمانيا !

اشتهد هجوم الحلفاء على ألمانيا جوا وبريا عام ١٩٤٥ فانتقل الحاج أمين الحسيني بالطائرة يوم ١١ من مايو إلى مدينة بازل السويسرية ولكن السلطات السويسرية رفضت السماح له بالدخول وأصرت على عودته إلى الحدود الألمانية .

وكانت السلطات الفرنسية قد احتلت تلك المنطقة فاعتقلته وأخذت تنقله من سجن فرنسي إلى سجن آخر ثم سمحت له بالإقامة الجبرية في ضواحي باريس تحت حراسة مشددة .

أبلغ فاسيجلي السفير الفرنسي في لندن الحكومة البريطانية بأن المفتى سيبقى في فرنسا وإن يسمح له بمغادرتها .

طلبت بريطانيا تسليمها المفتى فأبلغتها فرنسا في ١٦ من أكتوبر ١٩٤٥ بأن المفتى رجل دين ، وأن الانجليز أفرجوا عن ابن عمه جمال الحسيني من سيشيل ، وسمحوا له بالعودة إلى فرنسا فلماذا لا تسمح فرنسا للمفتى بالبقاء فيها ! ولكن تغيرت الظروف في فرنسا .

طلب رئيس الوزراء اليهودي ليون بلوم معونة مالية من واشنطن فطلبوا إليه - في مقابلها - تسليم المفتى إلى بريطانيا .

وعرف اليهود مكان إقامة المفتى واشتدت ضغوطهم . وبدأ أن فرنسا تزعم تسليمه مقابل المعونة فقرّر الهرب للمرة السادسة واختفى من البيت الذي يقيم فيه بضواحي باريس يوم ٨ من يونيو عام ١٩٤٦ واعترفت السلطات الفرنسية باختفائه وهروبه ولكن أحدا لم يستدل على مكانه في فرنسا أو خارجها .

ولم تعرف السلطات الفرنسية كيف نجح المفتى في الهروب أو المكان الذي يفترض أنه اتجه إليه .

وأبلغ وزير الخارجية الفرنسي السفير البريطاني في باريس السير داف كوبر مساء يوم ٨ يونيو أن المفتى قد هرب .

قال :

- أي فرنسي مسئول عن الهرب سيعاقب .

قال السفير البريطاني .

.. لا توجد لحظة غير مناسبة لوقوع هذا الحادث أسوأ من هذه اللحظة إذ يوجد فتور في العلاقات بين البلدين . فالصحف قالت إننا نحاول أن نرث موقع فرنسا في سوريا ولبنان . وسيفكرون في أن الفرنسيين تركوا المفتى يهرب عمداً لإحراجنا رد وزير الخارجية :

.. أدرك ذلك ولكنني أؤكد لك أن هذه الشكوك بغير أساس .

قال السفير :

.. هل هناك أمل في القبض على المفتى ؟

قال الوزير :

.. الفرصة ضئيلة .

وبعث داف كوبر السفير البريطاني في باريس يوم ٩ من يونيو إلى لندن يروي استنتاجاته عن هروب المفتى ، فلم تكن الحكومة الفرنسية تعرف الحقيقة . قال داف كوبر :

« تصنع المفتى المرض في بداية يونيه . وقد استغل المرض ليطلق ويصنع شعره ويتنكر .

وهو على علاقة وثيقة بالبعثات الدبلوماسية العربية . ويحتمل أن تكون إحدى هذه البعثات قد قدمت إليه تسهيلات لمغادرة باريس كحامل حقيرة دبلوماسية . وهناك احتمال سفره بالطائرة .

ولا يمكن أن يغامر المفتى بالذهاب إلى مصر أو لبنان ففيهما جنود بريطانيون وفرنسيون ، وربما يتوجه إلى سوريا أو السعودية .

وهناك شك في أن السوريين يدا في هروب المفتى ، فإن ثلاثة من أتباعه يحملون جوازات سفر سورية .

وقد أدى الهروب إلى حرج لوزارة الخارجية الفرنسية بعد تأكيداتها لبريطانيا .

* * *

كلف بريطانيا ممثلها الدبلوماسيين في العالم العربي سؤال الملوك والرؤساء عن المفتى ، وهل يأويه أحد منهم فأجابوا بالنفي .

وشاع في سوريا أنه وصل إليها ليحضر مؤتمر الجامعة العربية الذي يعقد في مصيف

بلودان السوري وأنه سيظهر في الاجتماع فسال تيرينس شون ممثل بريطانيا في بيروت رئيس وزراء سوريا الذي نفى له أن المفتى في دمشق .

ولم يظهر المفتى في دمشق أو بلودان .

وأقسم رئيس جمهورية سوريا ورئيس وزرائها للوزير البريطاني المفوض في بيروت - بشرفهما - أن المفتى لم يصل إلى سوريا . ووضع رئيس وزراء سوريا يده على قلبه وهو يؤكد للوزير البريطاني المفوض تيرينس شون أن المفتى لا يوجد في سوريا .

ويصدر رئيس الوزراء بياناً رسمياً ينفي فيه ما نشرته إحدى صحف دمشق عن وجود الحاج أمين الحسيني في البلاد .

ويطلب الرئيس السوري لقاء رجل المخابرات البريطانية العقيد كلايتون الذي كان في سوريا يتابع اجتماعات الجامعة العربية في بلودان .

تم اللقاء يوم ١٤ يونيه .

قال رئيس جمهورية سوريا :

- لا توجد لحظة غير مناسبة يفر فيها المفتى مثل هذه اللحظة .

وعبر الرئيس السوري عن مخاوفه من ظهور المفتى في أي بلد عربي لأن ذلك سيؤدي إلى متاعب مع الحكومة البريطانية .

وقال - بإخلاص - كما وصفه كلايتون :

- أتمنى ألا يجيء إلى سوريا . وهو لم يلق تشجيعاً لذلك .

قالت تقارير المخابرات البريطانية إن المفتى في طريقه إلى الاسكندرية وسيصلها فجر

١٤ يونيه وقد استقل السفينة « ديفونشير » من مرسيليا ومعه حرم عز الدين الشوا .

وقد أصر على الرحيل في هذه السفينة لأنها لا تتوقف في جزيرة مالطه .

فكر الانجليز في التعرض للباخرة في عرض البحر المتوسط وأخطرت سفن البحرية

البريطانية لتفتيش السفينة وخطف المفتى ونقله إلى سيشل ، ولكنها عدلت عن ذلك .

وقالت السلطات البريطانية إن قرار طرد المفتى من فلسطين عام ١٩٣٧ لا يزال

سارياً .

وفي ١١ من يونيه بعث تيرينس شون من بيروت يقول :

- رغم كل الجهود لم أستطع الحصول على دليل واضح يشير إلى أن المفتى في لبنان

أو سوريا . وليس هناك تأكيد للشائعات بأنه وصل إلى مصيف بلودان السوري .
وبالإشارة إلى تقرير رئاسة أركان حرب القوات البريطانية بأن المفتى مر عبر القاهرة
إلى دمشق بطائرة فرنسية يوم ٩ من يونيو فالحقيقة أن الطائرة الوحيدة التي هبطت في
مطار النزة ، في ذلك اليوم ، تتبع شركة مصر للطيران .
ومن غير الطبيعي أن تهبط طائرة فرنسية في هذا المطار الذي يوجد تحت
سيطرة السوريين .

ويتوجه تيرينس شون ومعهم قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط يوم ١٤ من
يونيه للقاء الجنرال بيثيه قائد القوات الفرنسية .
قال الجنرال :

- تشك وزارة الخارجية الفرنسية في أن لي دورا في هرب المفتى . والحقيقة أن وجود
الحاج أمين الحسيني في هذا الجزء من العالم يتعارض مع المصالح الفرنسية إذ ربما يثير
مقاعب في شمال إفريقيا .
ويضيف :

- اعتقد أنه في سوريا وأن الرئيس السوري يخفيه .
وتثار قضية هروب المفتى في مجلس العموم البريطاني يوم ١٩ من يونيو .
سأل العضوان جاتر وجورج توماس وزير الخارجية :
- ما هي الاجراءات التي ستتخذونها لمنع عودة المفتى إلى فلسطين خاصة بعد أفعاله
وتأمره ضد بريطانيا وحلفائها أثناء الحرب .
وقال الوزير نويل بيكر :

- أننا أوصياء على الوطن القومي لليهود . وقد نقلت الصحافة عن عضو أمريكي في
لجنة التحقيق البريطانية المشتركة بشأن فلسطين أن الحكومة البريطانية كانت على علم
بهروب المفتى .

وقال الوزير نويل بيكر :
- لم نتلق تقارير مؤكدة عن وصول مفتى اورشليم القدس إلى الشرق الأوسط . وإن
ندعه يعود إلى فلسطين .

وأضاف الوزير : إنني اعترف بخيانتة . وسنكون سعداء إذا أمسكنا به بين أيدينا .
والتقرير الأمريكي بشأن مساعدتنا له على الهرب على غير أساس وإنني أنفيه .

ووجه ونستقون تشرشل رئيس الوزراء السابق سؤالا إلى كليمنت أتلي رئيس الوزراء مطالباً بتحديد موعد لمناقشة الموقف في فلسطين فأجاب أتلي بأنه سيضع ذلك في اعتباره. وسال العضو سيسيل بول :

.. لماذا لم تتابعوا هذا الرجل ولدى الحكومة أجهزة مخابرات .
رد بيكر :

.. للأسف لسنا مسؤولين عما يحدث فرنسا . وقد قمنا باتصال عاجل مع الحكومة الفرنسية التي أبدت أسفها الشديد واهتمامها ومسئوليتها الخطيرة عن حادث هروب المفتي .

وكانت الحقيقة شيئاً مختلفاً تماماً عن كل تقارير المخابرات البريطانية وسفرائها في العالم العربي .

ادعى المفتي المرض وطلب أن يزوره طبيب فوافقت السلطات الفرنسية وظل الطبيب يزوره أسبوعين .

وقدم معروف الدواليبي الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء سوريا جواز سفره للمفتي للشبه بين الرجلين .

ويوم الرحيل غادر المفتي مقر إقامته بعد زيارة الطبيب له واستقل سيارة ، كانت تنظره ، إلى المطار وهو يرتدى البدلة واستقل طائرة أمريكية مدنية تابعة للخطوط الجوية العالمية اتجهت من باريس إلى روما حيث أقام ليلة ومنها إلى اليونان ثم القاهرة ، فاستقل سيارة تاكسي إلى فندق ميتروبوليتان فأقام به دون أن يعرف بأمر وصوله أحد، لأن جواز سفره كان يحمل اسم معروف الدواليبي !

وعندما سأل الوزير البريطاني المفوض رئيس وزراء سوريا عن حكاية جواز السفر قال رئيس الوزراء الذي يشغل منصب وزير الخارجية أيضاً :

.. جواز سفر الشيخ موسى الدواليبي ! لا يزال معه في باريس وهو متزوج من سيدة فرنسية وله طفلان ولكنه يشبه المفتي إذا حلق الأخير ذقنه وإحيته .

لم يقتنع الوزير البريطاني بتأكيدات رئيس الوزراء فتوجه إلى رئيس الجمهورية يسأله فقال له :

.. العلاقات بين سوريا وبريطانيا طيبة للغاية ونحن معتنون لكم وكنت أفضل ألا تسألني فلا يوجد ما يدعو للشكوك بيننا !

نزل المفتى مساء يوم ١٩ من يونيو عام ١٩٤٦ من سيارة أجرة - تاكسى - أمام قصر عابدين وقيد اسمه في سجل التشريعات الملكية .

عرف الملك فاروق فاستدعاه واستقبله ورحب به ثم أرسل على الفور يستدعى رئيس وزرائه اسماعيل صدقى باشا للتشاور فيما يعلنه مع الإنجليز الذين يصرون على اعتقاله ومحاكمته ولديهم قوات احتلال ضخمة في مصر .

خرج صدقى من الاجتماع إلى دار السفارة البريطانية فوصلها في التاسعة والرابع ليلتقى بالسفير روثاند كامبل .

كان صدقى يادى الانفعال وهو يبلغ السفير البريطانى نبأ وصول المفتى وقال :
- الدستور المصرى لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين ، والقانون الخاص بمجرى الحرب لا يزال معروضا على البرلمان .

وأضاف مناورا ، ببراعة دبلوماسية ، والأرجح أنه اتفق مع صاحب الجلالة على توزيع الأدوار بينهما :

- لا تملك الحكومة المصرية الصلاحيات لتسليم مجرمى الحرب . ولذلك فإن الحكومة المصرية ، قانونا ، بلا سلطة في هذا الشأن .

ومن الناحية السياسية إذا قامت الحكومة بتسليم أو طرد شخصية دينية بارزة مثل المفتى سيؤدى إلى كثير من المتاعب . وسيكون لذلك تأثيره على الموقف الداخلى وعلى الاتجليز والمصريين وعلى المفاوضات التى تجرى بيننا الآن لتعديل معاهدة ١٩٣٦ .

وكانت المفاوضات بين البلدين تمر بأحرج مراحلها !

وقد اعتبر المفتى نفسه ضيقا على الملك .

وأكثر من ذلك فإن العاهل السعودى الملك عبد العزيز يأوى رئيس وزراء العراق السابق رشيد عالى الكيلانى وسجله أسوأ من المفتى وليس شخصية دينية .

وقال صدقى :

- لا أستطيع نصيح الملك بتسليم المفتى أو طرده . ولكنى أستطيع ابلاغ المفتى بأنه يستطيع البقاء في مصر بشرط ألا يتدخل في أنشطة سياسية أو يسمح لنفسه بأن يكون مركزا لى نشاط سياسى .

وأضاف رئيس وزراء مصر :

- سأحذر المفتى بأنه إذا أخل بهذه الشروط سنبعده من مصر ، وتستطيع

الحكومة المصرية في هذه الحالة تنفيذ تهديدها ، وتتخلص من المفتى بموافقة الرأي العام.

قال السفير البريطاني :

.. ألا يمكنكم العمل على بقاءه في عزلة.

قال صدقي :

.. سنعمل على ذلك ولكننا لا نملك إلا معاملته معاملة كريمة أفضل من معاملته في

فرنسا.

قال السفير :

.. هل تستطيعون منعه من الهرب من مصر ؟

قال صدقي :

.. سنبدل أقصى جهدنا ولكننا لا نضمن ذلك .

تدخل السير والتر سمارت الوزير المفوض الشرقي في الحديث مطالباً بمنع نشر

الخبر في الصحف الصباحية لإبلاغ النبا أولاً إلى لندن .

قال صدقي :

.. سأحاول ولكنني أخشى أن ينشر في الصحف المسائية طالما شهود وهو يدخل

القصر كما أن نبا وصوله أبلغ لي أثناء اجتماعي بوفد مصر في مفاوضات تعديل المعاهدة

وبين أعضاء الوفد عدد من كبار السياسيين .

وسأل رئيس الوزراء السفير عن وجهة نظر الحكومة البريطانية فقال رونالد كامبل :

.. لا يمكنني ذلك باستثناء تحذيركم لنزع المفتى من إثارة مزيد من المتاعب .

قال رونالد كامبل في برقيته إلى لندن :

« لا تستطيع الحكومة المصرية تسليم المفتى إلينا ولا يمكننا اقناعها بذلك .

وسيضعون نصب أعينهم موقف الحكومة الفرنسية التي لم تسلم إلينا الحاج أمين

الحسيني » !

فطن اليهود إلى موقف صدقي فكتبت صحافتهم في فلسطين تقول إن صدقي رحب

بالمفتى وأن كان قد ذكر علناً أنه يطالبه بالامتناع عن كل نشاط سياسي !

ولكن القصر الملكي أذاع بياناً بوصول المفتى واستقبال ملك مصر له .

فأيقظ صدقي الوزير البريطاني المفوض في ساعة مبكرة من الصباح لإبلاغه أن بيان

القصر صدر في منتصف الليل دون علمه ، وأنه كان نائماً في ذلك الوقت !

واضاف :

- ليس البيان أى ضرر لأن أنباء وصول المفتى كانت قد تسربت !

وفي اليوم التالى ٢١ من يونيه أذاعت رئاسة مجلس الوزراء المصرى البيان التالى :

« فوجئت البلاد أمس بوصول سماحة الحاج محمد أمين الحسينى ، وظهوره أول ما ظهر فى قصر عابدين العامر . ويعد أن سجل اسمه فى سجل التشریفات تشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك . وأعلن إلى جلالته أنه يلجأ إلى حمى البيت العلوى الكريم .

وأن زيارة هذه ظروفها وملابساتها لخليفة بأن تثير النخوة العربية والكرامة الإنسانية فلقى سماحته فوراً ما علق عليه آماله من حسن الاستقبال ، وكرم الوقادة . وسيجد من عطف الملك وحمايته ما هو أهله .

وايس المجال الآن مجال تعداد لأخطاء سياسية يقال إنها وقعت من سماحته فيما مضى من الايام ، وإنما المجال الآن مجال نجدة تحتّمها المرؤة ، وحماية تملّيحها النخوة ورعاية لا يتردد فيها كريم .

ولقد اشتهرت الأمم الشرقية عامة والاسلامية منها خاصة بهذا النوع الفريد من الحماية والأريحية والتكريم .

وإذا كانت الحكومة المصرية قد سمحت باقامة السيد أمين الحسينى فى ديارها فهى ترجو فى الوقت عينه الا ينظر إلى هذه المسألة إلا بنفس الروح الكريمة التى انبعث عنها قرارها ، وأداء لواجب المجاملة لزعيم عربى كبير ذى شخصية تتمتع بالاحترام العام . ولا يخفى أن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحلها السياسية ترجو لها التوفيق والفلاح فى ظلال الهدوء والنظام ، ولا ريب فى أن سماحته مقدر لذلك .

هللت الصحافة المصرية لهرب المفتى واشادت به بطلا وطنيا عربيا .

وانتقدت صحيفة « الكتلة » ، التى يرأسها مكرم عبيد ، بيان مجلس الوزراء بشأن منع المفتى من القيام بنشاط سياسى وطالبت بأن تكون له الحرية الكاملة .

ونشرت « البلاغ » رسالة من مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد موجهة إلى المفتى ترحب به باسم الحزب .

ومنع رجال الشرطة مظاهرة فى القاهرة أرادت الترحيب بالحاج أمين الحسينى .

واتهم الحزبان الوفد والكتلة صدقي بالضعف والخضوع للانجليز .
ولكن وزير الدولة للشئون الخارجية ، احمد لطفي السيد اتى بتصريح إلى
الصحفيين قال فيه :

« الدستور المصرى لا يمنع دخول الاجئين السياسيين ولكنه يمنع تسليم الاجئين .
ونحن مخلصون لدستورنا ، وشرقيون مخلصون لتقاليدنا » .
وقال الوزير :

« المفتى لاجئ سياسى .

ويوجه ونستون تشرشل رئيس الوزراء السابق سؤالاً جديداً إلى اتلى عما ستفعله
بريطانيا بعد وصول المفتى إلى القاهرة فقال رئيس الوزراء :
« نحن نتشاور مع الحكومة المصرية .



وضعت وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالى تقييماً للموقف وما يجب اتباعه
بالنسبة للمفتى .

قال تقرير الوزارة الذى تضمن كل الاحتمالات الممكنة :

« الاحتمال الاول :

تستقل الحكومة البريطانية قوتها العسكرية في مصر للقبض على المفتى ونفيه إلى
سيشل .

وإذا لم يتخذ عمل جريء بهذا الشكل فستكون هناك مزاعم واسعة بأن الحكومة
البريطانية تواطأت في عودة المفتى إلى الشرق الأوسط وظهوره بالقاهرة التى توجد بها
حامية بريطانية كبيرة .

وبما أن المفتى أعلن أنه تحت حماية الملك فاروق فيجب أن يتكرر حادث ٤ فبراير
وهو القيام باستعراض قوة لا رغام الملك فاروق على تشكيل حكومة شعبية .

الاعتراضات على هذا الحل :

سيردد المصريون والشعوب العربية الاخرى بقوة أن ذلك دليل على عدم رغبتنا في
معاملتهم كأنداد . وسيزداد يقينهم بأن وجود القوات البريطانية في بلادهم خطر على
استقلالهم . وسيؤثر ذلك بصورة خطيرة جداً على مفاوضات المعاهدة .

الاحتمال الثاني :

نطلب من مصر تسليم المفتى فوراً أو إبعاده .
ومن المستحيل أن يوافق الملك فاروق أو الحكومة المصرية على ذلك .
ويجب أن نؤكد أنفسنا على الحقيقة القائلة بأنه سيسمح للمفتى بالإقامة في مكان معين من مصر .

وفي هذه الحالة يجب الإصرار على أن تعطينا الحكومة المصرية بعض ضمانات بخصوص سلوك المفتى مثل :

(١) لا يجب السماح للمفتى بالإقامة في القاهرة أو الاسكندرية ، أو حتى زيارة المدينتين بل يرغم على الإقامة في مكان منعزل في الدلتا أو واحة في الصحراء الغربية

(ب) تتحمل مصر ضمان عدم قيامه بنشاط سياسي .

(جـ) إذا أخل بهذين الشرطين يبعد عن مصر في الحال .

وتقدم هذه العروض للحكومة المصرية مصحوبة باحتجاج على تصرف الملك فاروق لأنه منح المفتى استقبالا حافلا فالواضح أن المفتى عدو للحكومة البريطانية .
أما تأثير ذلك على المفاوضات المصرية - البريطانية فلا ننصح بالتعجيل بعودة اللورد ستانسجيت رئيس الوفد البريطاني في مفاوضات تعديل معاهدة ١٩٣٦ من القاهرة إلى لندن .

وإذا أثر موضوع إبعاد المفتى قلن يوافق المصريون على تقيده إلى فلسطين أو السودان لأن ذلك يعني تسليمه إلينا .

وإن يكون مقبولا لنا إبعاده إلى سوريا أو لبنان لقربهما من فلسطين .

وربما تكون السعودية هي الحل إذ يمكن للملك عبد العزيز أن يخفى المفتى بالرياض بعيداً عن كل الشؤون الفلسطينية ولكن الملك عبد العزيز لا يريد أن تكون له علاقة بالمفتى وسيبعده إذا جاء إلى السعودية .

ولابد أن نشرح كل هذه الاحتمالات للولايات المتحدة .

وربما نسألها استعمال نفوذها مع الحكومة المصرية للمساعدة في الوصول إلى حل مرضي .

وربما نغال فنقترح ذهاب المفتى لأمريكا وسيكون ضرره في هذه الحالة أقل من أي مكان آخر في العالم !

ولم يكن في استطاعة بريطانيا إعتقال المفتى بالقوة وإلا قطعت وقشلت المفاوضات فوراً مع صدق وازداد الأمن اضطراباً في القاهرة .

* * *

أخذت الصحف البريطانية والأمريكية تنشر مقالات مطولة عن علاقة المفتى بالألمان . كتبت صحيفة « ما نشستر جارديان » البريطانية المعروفة بتأييدها لاسرائيل : وجدت في برلين البرقيات المتبادلة بين هتلر والمفتى .

● ففي ٤ من يولييه ١٩٤٢ أبرق المفتى مهنتاً هتلر على انتصارات القائد الألماني روميل في شمال أفريقيا وقال « ان السياسة الحكيمة لدول المحور – ألمانيا وإيطاليا – سيكون لها صدق طيب لا في مصر وحدها بل في البلاد العربية الأخرى . وسيؤلى الشعب المصرى القتال معكم جنباً إلى جنب لتحقيق النصر النهائي » . وقد رد هتلر شاكراً للمفتى .

● في الصحيفة الألمانية الناطقة باسم هتلر نشر يوم ١٥ من يناير عام ١٩٤٤ مقال عن فرقة من مسلمى البوسنة – اليوغوسلاف – من قوات العاصفة الذين يرتدون الطربوش الأحمر وهى آخر اضافة أجنبية للجيش الألماني . وقد رسمت على ياقات الزى العسكرى « الصليب المعقوف هو سيف الاسلام » .

ومعروف أن الصليب المعقوف شعار ألمانيا النازية في عهد هتلر .

ونشرت مع المقال صورة للمفتى يؤدى التحية – بالطريقة النازية – أمام هذه الفرقة .

● عندما اعتقل المفتى في فرنسا أدّبع أنه سيسلم للسلطات البريطانية .

ولكن وصف ذلك التقرير بأنه سابق لأوانه .

وأنّبع أن الحكومة العراقية هى صاحبة الحق في طلب إبعاده من باريس نظراً لدور

المفتى في المؤامرة النازية التى وقعت في بغداد عام ١٩٤١ بعد هربه من بيروت .

.. أى انقلاب رشيد على الكيلانى .

وبعد شهرين طلبت الحكومة اليوغوسلافية طرده من فرنسا وأهمل هذا الطلب بعد

تدخل الحكومة المصرية .

● في ٢٦ من فبراير عام ١٩٤٦ سئل وزير الخارجية البريطانى في مجلس العموم

عما إذا لفتت نظره المستندات التى قدمت في محاكمات نورمبرج عن الدور الذى لعبه

الحاج أمين الحسينى بتحريضه وتشجيعه خطة النازيين في إبادة يهود أوروبا .

وقد أجاب وكيل وزارة الخارجية ماك نيل بأن تحقيقا خاصا يجرى للحصول على المعلومات والأدلة التي قدمت للمحكمة العسكرية الدولية .
وقد مرت ثلاثة شهور ونصف الشهر على هذه الإجابة . ويفترض أن مسئول وزارة الخارجية قد أتموا تحقيقاتهم ومن المرغوب فيه نشر النتائج .
وقالت « الجارديان » :

● عاش المفتي قرب باريس في حراسة أو تحت حماية الحكومة الفرنسية أكثر من عام . ولو أن الحكومة البريطانية أصررت على تسليمه لكان قد سلم إليهما كما فعلت فرنسا عندما طالبت إسبانيا بتسليمها رئيس وزراء فرنسا السابق بيير لافال ، وبالفعل سلم لفرنسا .

وقالت الصحافة الصهيونية في أمريكا ، وأعلن اثنان من أعضاء الكونجرس الأمريكي، وهما جون ماك ورماك وتوماس ألين أن الهروب المعجزة نظمه أرست بيغن . واتهمت هذه الصحف كلا من بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ في هذه العملية فلا يمكن أن يغادر فرنسا دون علم الحكومة الفرنسية . ولا يمكن أن يصل إلى الشرق الأوسط دون أن تعرف بذلك الحكومة البريطانية .

وقال اللورد أنقر شابل السفير البريطاني في واشنطن بأن الصهاينة ومؤيديهم يصرخون قائلين إن عودة المفتي إلى الشرق الأوسط تمثل محاولة من المسئولين البريطانيين لتصوير هذا المشهد على أنه معارضة عربية ضخمة لآمال اليهود في فلسطين وأن رحلته تمت على طائفة بريطانية .
نفي السفير البريطاني في أول مؤتمر صحفي يعقده في واشنطن أن لبريطانيا دورا في هروب المفتي .

وعقد بيرنز وزير الخارجية الأمريكي مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن الحكومة الأمريكية لا تنوي أن تطلب من فرنسا بيانا عن كيفية مغادرة المفتي .
ويطلب أحد أعضاء الكونجرس من بيرنز استخدام نفوذ الولايات المتحدة لطرد المفتي من مصر ومحاكمته فقال المستشار القانوني للوزارة بأن المحكمة التي تحاكم مجرمي الحرب تقتصر على المتهمين الأساسيين من دولتي المحور !
.. ففي تلك الأيام كانت وزارة الخارجية الأمريكية تحرص على بعض مشاعر العرب !
ونشرت صحيفة « نيويورك تايمس » أن المخابرات الأمريكية اكتشفت وثائق في

برلين يمكن على أساسها ، وطبقا للقانون الدولي ، محاكمة المفتى بتهمة خيانة شعبه .
أخذت المخابرات البريطانية في دراسة الوثائق التي وقعت في أيديها ، بعد استسلام
ألمانيا وإيطاليا ، والتي تبين علاقة المفتى بالمحور - ألمانيا وإيطاليا - والتي يمكن
استخدامها ضده .

ولكن الفحص الأول لهذه الوثائق لم يعط الانجليز أملا في إثبات شيء ضد الحاج
أمين الحسيني .

وفكرت الحكومة البريطانية في شن حملة في العالم العربي ضد المفتى بأنه تعاون
مع هتلر وموسوليني ولكن العرب اجمعوا على أنه فعل ذلك ليس حبا في الرجلين ولكن
لمحاربة الصهيونية .

ولذلك رأى وزير الخارجية البريطانية أن أية حملة دعائية تشنها بريطانيا ضد المفتى
لن تبوء بالفشل فحسب ، بل يمكن أن ترفع شأن المفتى وتمحو الذوايا العربية الحسنة
نحو بريطانيا .



توجه السير رونالد كامبل السفير البريطاني إلى مجلس الوزراء يوم ٢٤ من يونيه
للقاء اسماعيل صدقي وإبلاغه شروط الحكومة البريطانية بشأن السماح للمفتى
بالإقامة في القاهرة .

امتنع السفير عن المطالبة باحتجاز المفتى في واحة بالصحراء الغربية لأن سلطات
الأمن البريطانية وجدت أنه سيكون صعبا عليها مراقبة اجتماعاته ولن تستطيع منعه
من الهرب فضلا عن أنه من الأفضل احتجازه في مكان تراقبه سلطات الشرطة المصرية
لذلك بدأ السفير الحديث باقتراح فرض الإقامة الجبرية على المفتى في الفيوم .
رد صدقي قائلا :

.. لقد نصحت صاحب الجلالة منذ البداية بعدم إقامة المفتى في القاهرة أو
الاسكندرية أو زيارة المدينتين .

وتخلص صدقي من كل المسئوليات قائلا :

.. لا أعرف أين يقيم المفتى في الوقت الحاضر . ولا أريد التورط في السؤال عنه بطريقة
واضحة فهو ضيف الملك . ومن الصعب رفض السماح له بزيارة المدينتين .
ولكن صدقي لم يستبعد الفيوم ورفض كل حجج السفير بإبعاد المفتى عن الدلتا .

قال السفير :

... تتيج زيارات المفتى للقاهرة أو الاسكندرية الفرصة للمؤامرات ، وتيسر له الهرب .
وربما نعرف أنه ظهر في سوريا أو فلسطين .

قال صدقي :

... لابد أن نحصى المفتى أيضا من الخطر الداهم الذى يشكله الارهابيون اليهود .

وأضاف :

... وجدت صعوبة في انتزاع وعد منه بعدم الاشتراك في نشاط سياسى لأن من واجبه
الاشتراك في هذه الأنشطة .

وقال :

... إذا زار أحدهم المفتى فلا بد أن يتحدث معه في السياسة .

قال السفير :

... لا يجب أن يقيم المفتى في أحد القصور الملكية .

قال صدقي :

... يجب أن يقيم المفتى في مكان لائق ومن المستحيل فرض الإقامة الجبرية عليه . ومن
المرغوب فيه أن يوجد في منزل خارج المدن تحت إشراف الحكومة .

قال السفير يائسا :

... ما قلته يمثل خيبة أمل للحكومة البريطانية التى تشعر بأنه يمكنها تقديم مثل هذه
الالتماسات إلى حكومة خليفة . إن ما قلته في الآن يعتبر تراجعا عن بياناتك السابقة .

طال النقاش بين السفير ورئيس الوزراء ورأى صدقي حسمه قائلا :

... لن اسمح للمفتى بأي نشاط سياسى .

قال السفير :

... هل تستطيع الشرطة المصرية التحقيق مع المفتى وسؤاله عن كيفية وصوله إلى

مصر .

رفض صدقي !

* * *

أبلغ السفير المصرى عبد الفتاح عمرو الوكيل المساعد للخارجية البريطانية أن الملك
فاروق يوافق على شروط الانجليز لبقاء المفتى في مصر . ولكن وكيل الخارجية البريطانية

أورم سارجنت علق على حديث صدقي وعبد الفتاح عمرو قائلا :
- أصبح واضحا أننا لن نتمكن من الحصول على تأييد مرضى من قبل الحكومة
المصرية بشأن الاجراءات التى ستتخذها بشأن المفتى .
وحتى إذا أعطونا مثل هذا التأكيد فلا يمكن الوثوق بأنهم سينفذونه !

* * *

هذهات قليلا الضجة التى ثارت حول المفتى فقال صدقى للورد ستانسيجيت بعد
ثلاثة أسابيع :
- لقد عرفت الآن أين يوجد المفتى . لقد زرته فى العمورة ، من ضواحي الاسكندرية ،
وهو يقيم فى بيت مبنى من الخشب يملكه صاحب الجلالة .
وقد أكد لى أنه يوافق على بيان مجلس الوزراء وسيلتزم به وإن يقوم بنشاط
سياسى .

ولم يستقبل أحدا سوى ابن أخيه وإن يقوم بعمل يؤدي إلى إحراج مصر أو بريطانيا .
وقد أكد لى أنه ليس ضد بريطانيا .
وأضاف صدقى :
- وأنا أصدقه فى ذلك .
وقال صدقى :

- أبلغنى المفتى أنه بعد اشتعال الحرب العالمية الثانية رفض الفرنسيون بقاءه فى
بيروت ولم يستطع الذهاب إلى فلسطين حتى لا ينفى أو يعتقل ، فسافر إلى العراق ، التى
ضاعت به بعد فترة ، أما إقامته فى إيران فكانت قصيرة بسبب اضطراب الاحوال هناك
ووجدت تركيا حرجا فى إقامته بها . ولم يبق أمامه إلا الذهاب إلى أوروبا .
وفى انجلترا كان سيعتقل ولذلك فلأن البلد الوحيد التى يمكن أن تستقبله هى البلد
التى ، مثله ، تكره اليهود ... ألمانيا !

* * *

بقى المفتى فى مصر يمارس العمل السياسى فى عهد حكومة صدقى . ونشر على
الفور حديثا فى أخبار اليوم طالب فيه باستقلال الدول العربية ومنها فلسطين .
نشر تقرير لجنة التحقيق الامريكى البريطانية المشتركة بشأن فلسطين والذى خيب
كل توقعات العرب فى عدل امريكى بريطانى . واشتعلت المشاعر العربية المؤيدة لعروبة

فلسطين وأصبح الحاج أمين الحسيني رمزا لفلسطين في العالم العربي كله .
وأنصح سقراء بريطانيا في العواصم العربية حكومتهم أن تترك قضية المفتى نائمة !
وكان في مقدمة الناصحين المندوب البريطاني السامي في القدس أوفى مؤتمر فلسطين
في ٩ من سبتمبر ١٩٤٦ رفضت بريطانيا استقبال الحاج أمين الحسيني والذي حضره
في لندن الوزير حافظ رمضان عن مصر ، وفارس الخوري عن سوريا ، ونوري السعيد
عن العراق وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية .
وفي سبتمبر ١٩٤٧ أوفد الانجليز مبعوثين للاتصال بالحاج أمين الحسيني لإقناعه
بمبدأ تقسيم فلسطين فقال للوسطاء أن فلسطين ليست للمساومة وقرر أن الشهية
تزداد تفتحاً بالطعام .
وقال للانجليز :

.. تذكروا عام ١٩٤٠ هل فكرتم في أن تمنحوا المانيا جانباً من انجلترا ليرتكو لكم
الباقى . انكم رأيتم الموت دافعاً عن بلادكم لأن الألمان لن يكتفوا بجزء من بلادكم .
واستمر النشاط السياسي للمفتى بعد استقالة صدقي دون أن تستطيع بريطانيا
الحد من حركته أو اعتقاله أو خطفه بمعرفة رجال الكوماندوز البريطانيين لأن مصر
كانت دوماً مع القضية الفلسطينية .



ومائش المفتى حتى ٤ من يونيو عام ١٩٧٤ ليموت في بيروت ويوارى في مقابر
شهداءها بعدما أوصى بأن يدفن في القدس !

ليلة لن ينسها العسرب

أصدرت بريطانيا وعد بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ بأن يكون لليهود وطن قومي في فلسطين بينما كان ٩٢ في المائة من سكانها من العرب .

ولكن تضاعفت هجرة اليهود إلى فلسطين ، وكان أغلبهم من أوروبا الشرقية حتى عام ١٩٣٣ عندما بدأت هجرة اليهود الألمان من الأطباء والمهندسين والمحامين والفنانين هربا من عداء الألمان بعد تولي أدولف هتلر السلطة حتى قيل إن هتلر هو الأب الروحي لإسرائيل .

وتدفقت ١٢٠ مليوناً من الجنيهاً الاسترلينية من اليهود على إسرائيل خلال العشرين سنة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩٣٩ .

واشترط الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في ذلك العام ألا يزيد عدد المهاجرين عن ١٥٠٠ يهودي شهريا ولكنهم استطاعوا دخول فلسطين بكل الطرق غير القانونية فقد كانوا مصممين ألا يعلنوا قيام دولتهم بينما عددهم لا يزيد عن ثلث السكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

واكتشفت بريطانيا أن يهود أمريكا متعاطفون مع الصهيونية وأن الاتحاد السوفيتي يؤيد اليهود رغبة منه في إضعاف النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ، كما أن ثرومان وهو أقوى رجل في العالم يملك وحده القنبلة النووية ، يؤيد اليهود وينحاز لهم .

ولم تكن موسكو قد اكتشفت سر هذه القنبلة .. بعد .

ضاق الاتجليز بأعمال العنف التي يقوم بها اليهود في فلسطين ، والمعارك بينهم وبين العرب فقررت إنهاء انتدابها على فلسطين وأحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة في ٤ فبراير عام ١٩٤٧ وحددت ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ موعدا لانسحابها باعتبار أن قرار انتداب

بريطانيا على فلسطين صدر من عصبة الأمم المتحدة وقد حلت محلها الأمم المتحدة التي أصبحت مختصة بالقضية .

وأعلنت بريطانيا أنها ستوافق على أي حل يقبله العرب واليهود !



بعد مؤتمر يالطا الذي عقد في الاتحاد السوفييتي بين الرئيس الأمريكي روزفلت ، والزعيم السوفييتي ستالين ، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل ، زار روزفلت القاهرة واجتمع بالعامل السعودي الملك عبد العزيز آل سعود وقرر اتخاذ موقف معاد للصهيونية .

ولكن توفي روزفلت في ١٢ أبريل ١٩٤٥ وتولى بدلا منه هاري ترومان الذي يؤيد اليهود ولا يضمن أصواتهم مثل روزفلت ويريد الحصول عليها وبالذات في ولايات نيويورك وبنسلفانيا والينوى في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي ستجرى عام ١٩٤٨ . ومن هنا أيد الرئيس ترومان فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وقد عارضها العرب بشدة كما عارضها بعض كبار الزعماء الصهيونيين في الولايات المتحدة الذين طالبوا بمزيد من الأراضي لليهود وتوقيع اجراءات الأمن لهم بينما أيد التقسيم أغلب اليهود في فلسطين ذاتها باعتبار أنه ستكون لهم ، ولأول مرة دولة مستقلة !

وكانت وزارة الخارجية والدفاع الأمريكية والخارجية البريطانية تعارض خطة التقسيم وتتوقع فشلها وتفضل قيام دولة تضم العرب واليهود ليعيشا معا في سلام بدلا من دولتين تواجه كل منهما الأخرى في قطعة صغيرة من الأرض اسمها فلسطين .

وقال مسئولون في وزارة الخارجية الأمريكية إن التقسيم سيؤدي إلى حرب بين الدولتين وستضطر الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري لضمان بقاء إسرائيل مما سيعرضها لعداء العالم العربي كله .

في سبتمبر ١٩٤٧ عندما بدأ عرض قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عارض لوى هندرسون مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية في إقامة دولة يهودية .

وقال لجورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي - صاحب مشروع مارشال الشهير - محذرا من تأييد قرار التقسيم :

– إذا ضغطنا لإقامة دولة يهودية فسنضعف أصدقاءنا من العرب المعتدلين ونقوى العرب المتطرفين المتعصبين .

والسياسة التي نتبعها داخل الأمم المتحدة ستقودنا إلى متاعب دولية خطيرة وردود أفعال قوية .

إننا بهذه الطريقة سنتنازل عن الصداقة العربية ونتحمل عداة العرب لفترة طويلة قادمة .

وكان مقررا أن يكون لوى هندرسون أحد مستشاري الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أثناء مناقشة القضية الفلسطينية ولكن خاف اليهود من قوة تأثيره وأنه قد يقنع الوفد الأمريكي بتأييد العرب فذهب دافيد نايلز مستشار ترومان إلى الرئيس الأمريكي قائلا :

– إن لوى هندرسون لا يتعاطف مع وجهة النظر اليهودية .

وإذا انتصر رأيه فستكون أنت وإدارتك مسئولين في نهاية الأمر . وينبغي أن يكون أحد مستشاري الوفد من الأشخاص الذين يثق بهم اليهود .

واقترح نايلز تعيين وكيل الخارجية المساعد المسئول عن شئون المناطق المحتلة في أوروبا مستشارا للوفد الأمريكي .

وقال :

– هذا الرجل يعرف ما كان يجرى في معسكرات النازية ولذلك سيقدر عذاب اليهود !



اقترح موعد مشروع عرض تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ووجد هندرسون أن التقسيم سيؤدي – حتما – إلى حرب بين العرب واليهود فكتب

في ٢٤ من نوفمبر قبل خمسة أيام من صدور قرار التقسيم يقول :

– الحرب قادمة بين اليهود والعرب . هذه الحرب تعنى نهاية للإمبراطورية

البريطانية في الشرق الأوسط . ومن المستحيل أن يبقى الانجليز قوة في المنطقة إلا إذا احتفظوا بصداقة العرب .

ولكن هذه الحرب ستجعل العرب يؤمنون بأن أمريكا عدوهم القاتل .

وقال إن العرب سيتجهون للإتحاد السوفييتي طلبا للمساعدة تماما كما فعل

الأمريكيون عندما تعاونوا مع روسيا ضد الألمان النازيين في الحرب العالمية الثانية .



مضت خطة التقسيم في طريقها ، وتقرر عقد دورة خاصة للجمعية العامة لإقرارها
قبذلت وزارة الخارجية الأمريكية - تنفيذًا لتعليمات ترومان - كل جهودها للحصول على
ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة ، وهو النصاب القانوني المطلوب لإقرار خطة
التقسيم .

وكان الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة يعمل بالتنسيق مع الوفد السوفييتي فإن
ستالين كان مؤيداً لقيام دولة إسرائيلية لأنها ستعجل بنهاية النفوذ البريطاني في الشرق
الأوسط .

.. حدث في ١٣ أكتوبر عام ١٩٤٧ أن وقف سمير زاراباكن رئيس الوفد
السوفييتي مع أعضاء الوفد اليهودي يشرب نخب الدولة الإسرائيلية الجديدة وذلك قبل
تصويت الأمم المتحدة على التقسيم !

وفي مذكرات « دين راسك » التي نشرها بعنوان « كما رأيته » ، وكان في ذلك الوقت
رئيساً لإدارة الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية ، قال :
- العرب كانوا يستطيعون القضاء على فكرة التصويت لو أنهم في جلسة التصويت
على مبدأ المشروع طلبوا التأجيل .

وبالفعل وقف مندوب لبنان فطلب التأجيل ولكنه أضاف قائلاً :

- أقترح تشكيل لجنة أخرى ، أو لجنة ثانية ، لبحث موضوع التقسيم .

ولو أنه اكتفى بطلب التأجيل فإن الجمعية العامة كانت ستصوت على هذا الاقتراح
الذي يمكن إقراره بأغلبية صوت واحد ، ولكن اقتراح تشكيل لجنة ثانية يجب أن يقر
بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ولم يحصل الاقتراح على هذا العدد من الأصوات ففشل ، ولم يعرض المندوب
اللبناني طلب التأجيل .

استمرت الجمعية تناقش خطة التقسيم حتى يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ عندما
تقرر التصويت نهائياً على المشروع .
وكانت الولايات المتحدة واليهود قد قاموا بضغط على مختلف العواصم لإقناعهم
بالموافقة وإقرار التقسيم .

قالت دوروثى نوسديك ضابطة الاتصال الامريكية بالوفود الأوروبية لدين راسك :
- سيكون ممثلو الدول الأوروبية الموافقون على التقسيم في قاعة الجلسة عند
التصويت .

أراد أحد وزراء خارجية دولة أوروبية مغادرة القاعة فاعترضته دوروثى وأمسكت به
قائلة :

- لا تستطيع الخروج الآن ، سيبدأ التصويت بعد دقائق .

قال الوزير .

- ساعود بعد دقيقة واحدة .

قالت :

- لا .. لا .. لا يجب أن تغادر القاعة بحال من الأحوال ، ربما يبدأ التصويت الآن .

أجاب الوزير .

- حسنا .

وعاد إلى مقعده .

وبعد أن أعطى صوته للتقسيم اقترب من السيدة دوروثى وهمس في أذنها قائلاً :

- والآن هل أستطيع الذهاب إلى دورة المياه ؟

وهكذا وافقت الجمعية على هذا القرار بأغلبية ٣٢ ضد ١٣ . وكان بين الموافقين
أمريكا والاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية جميعا . وامتنعت عشر دول عن
التصويت بينها بريطانيا .

ذهل المندوبون العرب عندما أعلن أندريه جروميكو ممثل الاتحاد السوفييتي -
وزير خارجيته فيما بعد - أن حكومته تؤيد إنشاء دولة إسرائيل .

بدأ الارهاب اليهودي ضد العرب لإخراجهم من فلسطين وسادت المعارك
والفوضى .

كتب هندرسون إلى وزير خارجيته بعد صدور قرار التقسيم :

« سيكسب السوفييت من هذا القرار بوضع قواتهم في الشرق الأوسط لغرض
التقسيم . فإن السوفييت أيدوا القرار في الأمم المتحدة ..
وسيتترك القرار أمريكا تكسب هباء السليعين .
وإذا لم تتخذ أمريكا قرار التقسيم فستكون ملعونة أيضا . »

إن الولايات المتحدة تضحي بمصالحها من أجل اليهود ،
أدرك الرئيس الأمريكى هارى ترومان ، الذى ناصر اليهود فى فلسطين ، وأيدهم
حتى النهاية خطورة الدور الذى يقوم به هندرسون .
قال فى مذكراته عن تلك الفترة

« هناك أشخاص فى وزارة الخارجية الأمريكية يريدون لبحى » .
وكان ترومان يقصد بذلك لوى هندرسون الذى ظل ، حتى النهاية ، ينتقد قرارات
ترومان .

قال هندرسون :
- أشك فى أن الرئيس الأمريكى يتابع سير الأحداث إنه حائر بين الثور البريطانى
وتعصب يهود نيويورك !



تلقت الأمم المتحدة أول تقرير من لجنة فلسطين يقول :
« من المستحيل تنفيذ قرار تقسيم فلسطين إلا بالقوة المسلحة » .
وكانت بريطانيا تريد الخروج من فلسطين ، وفرنسا فى شغل بحروبها فى الجزائر
والهند الصينية . ويعارض ترومان التدخل السوفيتى فى الشرق ، ومن هنا فإن فرض
التقسيم بالقوة لا يتم إلا بواسطة الولايات المتحدة التى لا ترغب فى إرسال قواتها إلى
فلسطين .

ومن هنا تحول الموقف الأمريكى من تأييد التقسيم إلى محاولة فرض وصاية دولية
مؤقتة على فلسطين .

واقترحت وزارة الخارجية أن تكون مدة الوصاية عشر سنوات !!
كان لوى هندرسون صاحب فكرة الوصاية على فلسطين حتى تنشأ دولة موحدة
ذات قوميتين . ونجح فى فرض رأيه على وزارة الخارجية ، وفرضت الوزارة هذا الرأى
على البيت الأبيض .

وافق الرئيس هارى ترومان على ذلك يوم ٢٢ من فبراير ١٩٤٨ ، وطلب إحالة
القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بإعلان الوصاية .
لم يتقبل العرب فكرة الوصاية وقالوا إنها عبادة مستترة للسيادة اليهودية على
فلسطين وستؤخر قيام دولة فلسطينية مستقلة موحدة

وانذلك طلب هند رسون إلى وزارة الخارجية الأمريكية دعوة كل من عبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية وما جنس رئيس الجامعة العبرية في فلسطين - وهو من المعتنقين اليهود - لزيارة واشنطن وتوجيه نداء مشترك بالعمل من أجل السلام .
رفض عزام باشا الحضور وقبل ما جنس الدعوة . وقال في واشنطن إن من رأيه التسوية السلمية للقضية منعا للحرب بين العرب واليهود .
ولكن..

كانت هذه سنة انتخابات للرئاسة في أمريكا ، وتنافس ترومان وخصمه ادلاي ستيفنسون في تأييد اليهود لكسب أصواتهم .

استعان اليهود بشريك سابق لترومان وصديق له منذ الطفولة وهو ادلي جاكوبسون الذي ألح عليه في الاجتماع بهاييم وايزمان ، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل ، يوم ١٨ من مارس فاقنعه من جديد بضرورة تأييد قرار التقسيم !
في اليوم التالي مباشرة - ١٩ من مارس - وقف وارين أوستين ممثل أمريكا في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن يطالب بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للنظر في وضع فلسطين تحت وصاية دولية مؤقتة بإشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة .
ولم يكن أحد في وزارة الخارجية قد أبلغ وارين أوستين بضرورة العدول عن إلقاء الخطاب الذي أعدته الوزارة وأن الرئيس الأمريكي عدل ، في آخر لحظة ، عن فكرة الوصاية .

اتهم اليهود الأمريكيون ترومان بخيانة قضيتهم والعدول عن قرار التقسيم وزاد النفور بين واشنطن وموسكو التي تريد التعجيل بقيام دولة يهودية في فلسطين كما يقول راسك في مذكراته .

وقال ترومان إنه لم يكن يعرف موعد إنذاعة خطاب وارين أوستين وأنه سيكون في اليوم التالي لاجتماعه بوايزمان ! ووجد ترومان أن هند رسون هو المسئول عن هذا الخطأ.

وظل ترومان يضمن العداء لهند رسون فأبعده بعد ذلك سفيراً في الهند !



كان ترومان وجورج مارشال وزير الخارجية وروبرت لوفيت وكيل وزارة الخارجية خارج واشنطن في ذلك اليوم فاستدعى كلارك كليفورد كلا من شارلز بوهلين أكبر

موظفى وزارة الخارجية الموجود فى العاصمة الأمريكية يومئذ ودين راسك لمناقشتها فى قرار الوصاية .

أخرج بوهلين من ملفه البرقية التى بعث بها جورج مارشال إلى الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة لإعلان فكرة الوصاية عليها تأشيرة تقول « وافق الرئيس - الأمريكى - على ذلك » !

وفسر راسك موقف ترومان بأنه كان يصدر قرارات متناقضة فى وقت واحد وأنه كان شديد الحماس لليهود ويسعى لإقامة دولة ووطن لهم ولكنه فى الوقت ذاته كان يؤيد وزير خارجيته جورج مارشال فى ضرورة البحث عن حل فى الشرق الأوسط يضمن تعايش اليهود والعرب ويمنع الحرب بينهم .

ويعود مارشال إلى واشنطن ويسعى زعماء اليهود لمقابلته وعرض قضيتهم عليه وضرورة الالتزام بالتقسيم .

هدد اليهود بالتخلص من ترومان فى الانتخابات والقيام بمناورات ضده . ظل مارشال يستمع إلى تهديداتهم وإنذاراتهم فترة ثم اتصل بقسم الصحافة فى وزارة الخارجية وقال :

« إذا كان يوجد عندكم أى صحفى فارسلوه إلى مكتبى .

والتفت مارشال إلى زعماء اليهود قائلاً :

« عندما يجيء الصحفيون أعيدوا أمامهم إنذاراتكم وتهديداتكم للرئيس ترومان فى انتخابات القادمة .

خشى اليهود الفضيحة فعدلوا عن التهديد إلى الرجاء والاقناع والتوسل ...
ضغوط !



فى مؤتمره الصحفى يوم ٢٥ مارس ١٩٤٨ تمسك ترومان بفكرة الوصاية وأراد تجنب الحرب بين العرب واليهود إذا نفذ التقسيم ، قال :

« لن نغرض التقسيم بالقوة . والوصاية ليست بديلاً له ، ولكن ملء الفراغ الناشئ عن إنهاء الانتداب .

وقبل انسحاب قوات الانتداب البريطانية من فلسطين بثلاثة أسابيع قال هندرسون في تقرير تاريخه ٢٢ أبريل عام ١٩٤٨ :

« سيواجه العرب كارثة اقتصادية وسياسية إذا تطورت المسألة الفلسطينية إلى حرب بينهم وبين اليهود » .

وقال إن تنفيذ وصاية دولية على فلسطين يعتبر حلاً مؤقتاً ولكنه غير قابل للتنفيذ مادامت القضية الفلسطينية ستبقى مباراة لكرة القدم في السياسة الداخلية الأمريكية .

قرر مجلس الأمن بعد ٤ اجتماعات آخرها في ٢٢ من أبريل ، عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في قرار الوصاية .

طلب ترومان ومارشال إلى دين راسك السعي لإجراء مفاوضات سرية بين العرب واليهود لمنع القتال بينهم بعد إنهاء الانتداب البريطاني .

أقام الوفدان في فندق سافوي وبلازا القديم في نيويورك كل في جناح خاص وينتقل راسك من جناح العرب إلى جناح اليهود يحمل المقترحات من هنا وهناك ، والرد عليها للوصول إلى نقاط اتفاق .

وافق اليهود في النهاية على ألا يزيد عدد المهاجرين شهرياً ، بعد إنهاء الانتداب ، على ٢٥٠٠ يهودي .

عرض راسك الاقتراح على الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي الذي كان يرأس الوفد العربي فصاح قائلاً :

« مستحيل . إذا وافقنا على ٢٥٠٠ يهودي شهرياً فسيجئ اليهود بألفين وخمسمائة سيدة من الحوامل وهذا يعني خمسة آلاف يهودي .

ويخطيء مارشال ، أو ينزلق لسانه أمام بعض الصحفيين في نيويورك عندما يبلغهم بأمر المفاوضات السرية ، فينتشر النبأ وبذلك انتهت المفاوضات .

ساد الرأي في وزارة الخارجية الأمريكية بأن العرب واليهود يريدون تأجيل المعركة الفاصلة بينهما لأنهما غير مستعدين لذلك ، وليسوا واثقين من النتيجة .

ومن هنا اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية عقد هدنة بين الطرفين ، ووافق الرئيس الأمريكي على ذلك في ٢٩ أبريل .

وهكذا تغير الموقف الأمريكي من تقسيم فلسطين إلى الوصاية ثم إلى عقد هدنة بين العرب واليهود .

وفي ١١ مايو قدمت أمريكا إلى الجمعية العامة مشروع قرار يؤيد عقد هدنة وتعيين وسيط للأمم المتحدة في فلسطين يتعاون مع السلطات المحلية لتحقيق أمن ورفاهية شعب فلسطين !

كان اليهود مترددين ومنقسمين .. هل يعلنون قيام الدولة الاسرائيلية يوم ١٥ من مايو ١٩٤٨ ، أى بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين أم يرجئون هذه الخطوة . بعضهم يرى أن تعقد هدنة بينهم وبين العرب .

والبعض يرى أن توضع فلسطين بصفة مؤقتة تحت الوصاية الدولية . والبعض يؤكد أن الهدنة فيخ لليهود والتأجيل يضيع فرصة إعلان قيام الدولة اليهودية إلى الأبد .

وكان دافيد بن جوريون الذى يرأس لجنة الـ ١٢ التى تدير شئون الوكالة اليهودية ، وقد أصبحت حكومة اسرائيل فيما بعد ، من الذين يؤيدون إعلان قيام دولة اسرائيل هورا .

وبن جوريون ، واسمه دافيد جرين ، ولد عام ١٨٦٦ في مدينة بولشك البولندية . هاجر إلى فلسطين في أوائل هذا القرن وقد تولى رئاسة أول وزارة اسرائيلية وظل رئيسا للوزراء منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ باستثناء عامين .

طلب دين راسك مدير مكتب الأمم المتحدة في وزارة الخارجية الأمريكية من اليهود تأجيل إعلان قيام دولتهم وهدد بأن أموال الوكالة اليهودية لن تحول إلى حكومة اسرائيل عند قيامها .

وأيد ناحوم جولدمان رئيس الفرع الأمريكى للوكالة فكرة التأجيل ، و لكن بن جوريون وزملاءه في القدس رفضوا ذلك على أساس أن هذه سنة انتخابات للرئاسة في الولايات المتحدة وأن هارى ترومان يحتاج إلى أصوات اليهود ضد خصمه العتيق ادلاى ستيفنسون .

وأبرق بن جوريون بهذا الرفض إلى دين راسك في واشنطن .

وطار موسى شيرتوك - الذى غير اسمه فيما بعد إلى موسى شاريت وأصبح وزيرا لخارجية اسرائيل - إلى واشنطن .

ويلتقى شيرتوك في الغرفة التي يجلس فيها ممثلو الدول في الأمم المتحدة بالسير آرثر كريتش جونز وزير المستعمرات البريطاني .

قال الوزير البريطاني الذي كان متعاطفا مع اليهود :

.. نحن نعرف أنه ستكون لكم دولتكم في فلسطين .

وأضاف الوزير ، لدهشة راسك ، الذي كان يحضر هذا الحديث :

.. ان الفيلق الأردني .. القوات الأردنية .. ستتحرك ولكن إلى المناطق التي حددها قرار تقسيم فلسطين .

يقصد الوزير بذلك أن قوات الأردن ستستولى ، فقط ، على الأرض التي حددها قرار التقسيم لعرب فلسطين ، وإن تدخل أرض إسرائيل !

وكان الفيلق العربي تحت إشراف الانجليز ويقوده الجنرال جلوب باشا البريطاني .

وكان عاهل الأردن الملك عبد الله قد التقى عدة مرات بمبعوثين من اليهود ، كما اجتمع مرتين بجولدا ماثير ، وكان اسمها في ذلك الوقت جولدا مائيرسون .

المرّة الأولى يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، قبل صدور قرار التقسيم ، في بيت اقراهام روتنبرج مدير كهرباء فلسطين .

وكانت ماثير تقوم بأعمال الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية لغياب موسى شاريت في الأمم المتحدة .

دهش الملك عبد الله لاختيار اليهود سيدة لمقابلته ولكنها أقنعتة بأهميتها ومنصبها .

عرض الملك عبد الله إنشاء جمهورية يهودية في إطار الدولة الأردنية التي تضم ضفتي نهر الأردن وتوسع بعد ذلك لتضم سوريا تحت اسم سوريا الكبرى .

ولكن ماثير رفضت الفكرة وأتلقت مع الملك على أن تدخل قواته الجزء العربي فقط من فلسطين ويضم للأردن ، وذلك بعد صدور قرار التقسيم .

واللقاء الثاني تم يوم ١٠ مايو ١٩٤٨ في بيت السكرتير الخاص للملك في عمان .

عرض الملك عبد الله الاستقلال الذاتي في المناطق التي توجد بها أغلبية يهودية لمدة عام ثم تضم هذه المناطق للأردن في دولة لها برلمان واحد نصفه من اليهود ووزارة فيها أعضاء من اليهود أيضا .

رفضت ماثير وطلبت التمسك بالخطة الأصلية أي أن تدخل القوات الأردنية المناطق العربية في فلسطين ولا تتقدم إلى الجزء اليهودي في قرار التقسيم . ولكن الملك قال إنه

أصبح واحدا من خمسة ، أى أنه لم يعد وحده صاحب قرار الحرب والسلام بل هناك أربع دول أخرى تشاركه . ولم يكن قد بقى على خروج الانجليز سوى أربعة أيام ! ولكن عبد الله ومائير افترقا كأصدقاء !

ويجتمع شيرتوك بجورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى .
قال شيرتوك مستغلا ما قاله وزير المستعمرات البريطانى :
- أبلغت السير جونز أنه من المحتمل أن تدخل قوات الملك عبد الله ملك الأردن الجانب العربى فقط من فلسطين .

ولكن ليس هناك داع للقلق من أن تسعى قوات عبد الله ، التى يقودها ويساعدها البريطانيون ، إلى التغلغل فى المناطق اليهودية من فلسطين .
قال مارشال :

- من الخطورة تعليق سياسة طويلة المدى على نجاح عسكري مؤقت ، ولكن لا يوجد ما يؤكد أن التيار لن يتحول ضد اليهود على المدى الطويل .
وأضاف :

- أنتم تقامرون . وإذا انقلب التيار ضدكم وهروا تم إلينا طلبا للمعونة فسوف نقول لكم أنه لم يكن هناك داع لتوقع المعونة من الولايات المتحدة التى حذرتكم من المخاطرة .
وقال مارشال :

- ستدخل الجيوش العربية فلسطين غازية فلا تعتمدوا على مستشاريكم العسكريين، إذا استمر الغزو العربى طويلا .

وقال جيمس فورستال وزير الدفاع الأمريكى للوبى اليهودى فى واشنطن :
- ليس مسموحا لمجموعة أن تؤثر فى سياستنا لدرجة تعريض أمننا القومى للخطر .



فى يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ استمع الحاضرون من أعضاء لجنة الـ ١٢ فى تل أبيب إلى تقرير من الضابط الاسرائيلى الشاب ايجال يادين - نائب رئيس وزراء اسرائيل فيما بعد - أوضح فيه تفوق العرب عددا وسلاحا على اليهود وقال ان السلاح سيجىء لاسرائيل بعد ١٥ مايو .

وبالفعل خصصت تشيكوسلوفاكيا - بناء على أوامر ستالين - مطارا للطائرات التى تحمل السلاح التشيكى لإسرائيل .

وقال يادين إن العسكريين اليهود أكثر خبرة من العرب وأنهم يشرفون على خطوط المواصلات الداخلية في فلسطين .

ورغم التقرير الحذر ليادين وافقت اللجنة بأغلبية ٦ ضد ٤ على إعلان قيام دولة إسرائيل وأبلغ القرار إلى حاييم وايزمان الذي كان في الولايات المتحدة والذي أصبح أول رئيس لإسرائيل موافق عليه .

أرسلت الوكالة اليهودية ، في اليوم ذاته ، ١٢ مايو ، إلى ترومان تقول إنه سيعلم قيام الدولة اليهودية يوم ١٤ مايو بعد منتصف الليل مباشرة وتطلب منه الاعتراف بدولة إسرائيل .

أخفى ترومان نيته في الاعتراف عن كل المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية حتى اللحظة الأخيرة . وعقد ، يوم ١٢ مايو أيضا ، اجتماعا هاما في البيت الأبيض حضره جورج مارشال وزير الخارجية وروبرت لوفيت وكيل الوزارة وكل مستشاري الرئيس وخبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية .

وقبل الاجتماع قال ترومان لمستشاره القانوني كليفورد :

- يجب أن نصر ، في الاجتماع ، على ضرورة اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الإسرائيلية عند قيامها .

بدأ الاجتماع كما يقول محضره الرسمي الذي سجله وزير الخارجية باستعراض مطول قدمه لوفيت عن القضية الفلسطينية .

قال لوفيت يبدو إن المعلومات التي وصلت إلى الوكالة اليهودية عن الصفقة المقترحة مع الأمير عبد الله أدت إلى تغيير مفاجيء في موقف الوكالة اليهودية ، فمنذ أسبوع كان يبدو على شيرتوك وممثلين آخرين للوكالة اليهودية ، الاهتمام الجاد بفكرة الهدنة المقترحة .

والآن تغير موقفهم وتبدو عليهم الثقة بسبب النجاحات العسكرية الحالية وأملهم في عقد اتفاقية سرية مع عبد الله ، فهم يستطيعون إقامة دولتهم دون حاجة إلى هدنة مع عرب فلسطين .

قال مارشال :

... لم يذكر لي شيرتوك أية نية لإقامة دولة يهودية .

قرأ لوفيت برقية بأن بريطانيا ترغب في تشكيل لجنة تعيينها الجمعية العامة للأمم

المتحدة تقوم بإدارة حكومة فلسطين . وتشكل هذه اللجنة من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة .

وأضاف :

– لعب البريطانيون دورا مؤسفا أو نفاقا في الموقف الفلسطيني . واتصالاتهم وإشاراتهم لا تؤثر على سياستنا .

وطالب مارشال تأجيل الاعتراف بالدولة اليهودية وأن تقدم الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الخاص بتعيين وسيط للأمم المتحدة في فلسطين .

طلب ترومان من مستشاره كلارك كليفورد أن يتكلم .

حث كليفورد الرئيس الأمريكي بقوة على الاعتراف الفوري بالدولة اليهودية بعد انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ من مايو .

وقال :

– لابد من اتخاذ هذه الخطوة بسرعة قبل أن يعترف الاتحاد السوفييتي بالدولة اليهودية .

وقال كليفورد :

١ – يتفق الاعتراف وسياسة الولايات المتحدة منذ البداية .

٢ – احتمال إقامة دولة يهودية منفصلة ، ستتم إقامتها في غضون أيام قليلة .

٣ – سوف تعترف الدول الأخرى بها . وسوف نفعل ذلك نحن أيضا في غضون أشهر قليلة .

٤ – من الأفضل الاعتراف الآن لنسبق السوفييت .

٥ – ولن يستطيع الاجراء الذي اقترحته وزارة الخارجية إنجاز شيء على الاطلاق .

وطالب كليفورد من الرئيس الأمريكي أن يعلن في المؤتمر الصحفي الذي سيعقده في اليوم التالي ١٣ من مايو ، أن يذكر نيته في الاعتراف بالدولة اليهودية .

رد لوفيت قائلا :

– سيكون ذلك أمرا غير لائق في ضوء أنشطتنا لتأمين الهدنة .

وسيكون من الضار للأمم المتحدة إعلان الاعتراف بالدولة اليهودية قبل أن تظهر في الوجود بينما الجمعية التي قامت بعقد جلسة بناء على طلب الولايات المتحدة ، تقوم

بدراسة مشكلة حكومة فلسطين في المستقبل . وستنظر هذه الخطوة بسمعة الرئيس .
إن محاولة الحصول على الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة الأمريكية واضحة
للغاية ولكن سننصر أصواتا أكثر من تلك التي نحصل عليها . وأخيرا فإن الاعتراف
بالدولة اليهودية مبكرا سيكون مخاطرة ، فمن أين لنا أن نعرف نوع الدولة اليهودية
التي ستتم اقامتها .

وقرأ لوفيت برقيات وتقارير المخابرات الخاصة بالنشاط السوفييتي في إرسال
اليهود والعملاء الشيوعيين من مناطق البحر الاسود إلى فلسطين ..
... إلى إسرائيل .

ولم ير لوفيت ضرورة خاصة ، في تعجيل الولايات المتحدة الاعتراف بالدولة اليهودية
قبل الاعتراف المحتمل للسوفييت .

تدخل جورج مارشال وزير الخارجية مرة أخرى . وقال :

... الاقتراحات التي قدمها كليفورد خطأ . واتباع هذه الاقتراحات سيكون له اثر
مناقض لما ينويه كليفورد . وإن تستطيع الحيلة الواضحة للحصول على القليل من
الأصوات في انتخابات الرئاسة الأمريكية في احراز الهدف وسيقل الوفاق العظيم لمركز
الرئيس بشكل خطير .

وأضاف مارشال وحدة :

- تركز المشورة التي قدمها كليفورد على اعتبارات سياسية محلية ، بينما المشكلة التي
تواجهنا مشكلة دولية .

وزادت حدة مارشال وهو يقول :

- لن تحصل هذه السياسة على موافقتي .

وإذا اتبع الرئيس نصيحة كليفورد ، وإذا كان من حق التصويت في انتخابات
الرئاسة . الأمريكية فسوف أصوت ضد الرئيس .

قال كليفورد :

- هذه الدولة - أمريكا - ليست لها سياسة سوى الانتظار .

وأراد مارشال أن يخفف من اعتراضاته فقال :

- من الطبيعي أنه ستكون لنا نظرة جديدة للموقف في فلسطين في ضوء الحقائق

الواقعية بعد انتهاء الانتداب البريطاني ومن الواضح انه سيتم بحث مسألة الاعتراف بعناية شديدة .

وافق الرئيس الأمريكى على مشروع القرار الذى ستقدمه الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة . وأنهى الاجتماع قائلا :

.. انى مدرك تماما لمصاعب وأخطار الموقف ، والمخاطر السياسية المتوقعة والتي سأخوضها بنفسى .

ظن مارشال أن سياسته الحذرة في الاعتراف بإسرائيل هي التي ستسود .
ولم يفهم الحاضرون معنى كلمات ترومان عن المخاطر السياسية إلا يوم ١٤ مايو عندما قرر الرئيس الأمريكى الاعتراف بإسرائيل !

* * *

في المؤتمر الصحفى الذى عقده هارى ترومان يوم ١٣ مايو رفض إعلان نواياه بالنسبة للاعتراف .

وعندما أراد صحفى إجراجه بسؤال قال ترومان :

.. سأعبر هذا الجسر عندما أصل اليه .

* * *

في الثامنة من صباح الجمعة ١٤ من مايو أنزلت بريطانيا علمها في مدينة القدس وحيا السير آلان كنانجهم المندوب السامى البريطانى السادس الذى أمضى ٣ سنوات في فلسطين حرس الشرف الذى اصطف لتحيته خارج مقر الحكومة وتوجه إلى المطار ليستقل الطائرة إلى حيفا .

وفي الحادية عشرة والنصف مساء استقل كنانجهم يخطا حمله إلى الباخرة «يوريبالوس» ليستقبله فوق ظهرها حرس شرف آخر عزف نشيد « حفظ الله الملك » وغادرت السفينة مياه فلسطين الإقليمية عند منتصف الليل تماما لتقل السير كنانجهم إلى مالطا .

ارتفع في القدس ، علم الصليب الأحمر بدلا من العلم البريطانى ، وانقطعت الكهرباء عن المدينة التى سادتھا المعارك بين العرب واليهود .

ولكن اليهود كانوا مستعدين للاستيلاء على البريد والتليفونات والمراكز الحيوية في

المدينة وأعد قادة الهاجاناة خطة لإرسال إذاعة إسرائيل من المحول - الترانسميتر -
العسكري وذلك قبل انسحاب الانجليز الذين تركوا فراغا اناريا ، فهم ، عند انسحابهم
من الهند وغيرها ، سلموا الإدارة لدولة أو هيئة ، أما في فلسطين فقد أسلموها للفوضى
وكان شعارهم يقول « بعد خروجنا .. الطوفان » ؟

في المتحف الذي يقع في شارع روتشيلد في قلب تل أبيب ، وسط حراسة مشددة من
الهاجاناة ، اجتمع زعماء اليهود وهم يرتدون الملابس القاتمة بعد أن تلقوا دعوة بغير
توقيع لحضور إعلان قيام دولة إسرائيل ، وقد أطلقوا عليه « إعلان الاستقلال » في
الرابعة من بعد ظهر ٥ أيار عام ٥٧٠٨ اليهودية !

وقالت الدعوة « نحتكم على أن تظل هذه الدعوة ومكان الاجتماع سرا » .

وقف دافيد بن جوريون ، يرتدي ربطة عنق لأول مرة ، يقرأ إعلان الاستقلال تحت
لوحة ضخمة للصحفي النمساوي اليهودي ثيودور هيرتزل الذي نظم أول مؤتمر
صهيوني في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧ .

استغرقت إذاعة البيان ٣٢ دقيقة وسمعه اليهود من الإذاعة الا في مدينة القدس
بسبب عطل الكهرباء ، فلم تكن هناك أجهزة : ترانسستوز !

ولكن البيان لم يذكر حدود دولة إسرائيل على أساس أن هذه الحدود تقرها النتائج
العسكرية .

.. وحتى اليوم لم تذكر إسرائيل أبدا حدودها العسكرية .



زادت الضغوط اليهودية على ترومان للاعتراف بالدولة اليهودية .

قالوا له :

- إن بريطانيا عندما انسحبت من الهند سلمتها لدولة ، وفي كل مرة انسحبت فيها
بريطانيا سلمت السلطة لهيئة الا في فلسطين التي ستنتقل إلى الفوضى فلا توجد حكومة
أو سلطة .

وقالوا له :

- سيسبق الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة في الاعتراف بدولة إسرائيل ،
وسيمدها بالسلاح وسيكون للسوفييت أخيرا موطئ قدم في الشرق الأوسط .

ولكن العامل الحاسم في اقناع ترومان هو أموال واصوات اليهود التي يحتاج اليها في حملته الانتخابية .

قال لوفيت :

... ان مستشاري الرئيس لم ينجحوا في إقناعه بأن يكون أبا للدول الجديدة فنجحوا في أن يجعلوه « الداية » !

* * *

في الخامسة و ٤٥ دقيقة تلقى دين راسك في واشنطن مكالمة هاتفية من كلارك كليفورد ، المستشار القانوني للرئيس ترومان .
قال :

... سيتم إعلان دولة إسرائيل في الرابعة بعد الظهر بتوقيت إسرائيل .
وستعترف الولايات المتحدة بإسرائيل على الفور . ويرغب الرئيس في إبلاغ ذلك إلى وفدنا في الأمم المتحدة .
قال دين راسك :

... ولكن هذا يقضى على ما حاول وفدنا انجازه في الجمعية العامة تنفيذًا للتعليمات .
ولدينا غالبية كبيرة من الدول تشجع هذه المحاولة .
رد كليفورد :

... بالرغم من ذلك فهذا هو ما يرغب الرئيس عمله !

* * *

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ظهر يوم ١٤ مايو لبحث مشروع القرار الأمريكي بإيفاد وسيط من الأمم المتحدة إلى فلسطين .
وكان واضحاً أن أغلبية الدول تؤيد هذا الاقتراح .
وفي ذلك الوقت اتصل راسك تليفونيا بالسفير وارين أوستين رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة في نيويورك فترك مكانه في الاجتماع ليحيط على التليفون .
سمع أوستين قرار الرئيس الأمريكي ورفض إبلاغه لزملائه بل اتخذ قراراً خاصاً به ، وهو عدم العودة إلى مكانه في الجمعية العامة بل توجه مباشرة إلى منزله .
وجد أن من الأفضل للجمعية العامة أن تعرف أن ذلك هو قرار الرئيس نفسه وأن

وفد الولايات المتحدة فوجيء بقرار ترومان ولم يكن الوفد يقوم بلعبة ذات وجهين مع الوفود الأخرى !

وقبل السادسة تماما ، اتصل جاك روس عضوا الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة بدين راسك يسأله عن الموقف بعد غياب أوستين المفاجيء .

* * *

في السادسة و ١١ دقيقة بتوقيت واشنطن أعلن البيت الأبيض الاعتراف بدولة إسرائيل على أساس الأمر الواقع .

* * *

وفي السادسة والرابع ، بتوقيت واشنطن راجت الاضاعات داخل اجتماع الجمعية العامة بأن الولايات المتحدة اعترفت بإسرائيل .

غادر مندوب كندا الاجتماع ثم عاد إليه يعلن أنه طالع نبا الاعتراف على ماكينات التيكروز لوكالات الأنباء .

وقف جونز ألين فرناندز مندوب كولومبيا ، فطالب الولايات المتحدة بأن تعلن رسميا نفي هذه الإشاعة .

توجه فرانسيس ساير - من الوفد الأمريكي - إلى المنصة وقال :
- لا أعلم شيئا عن اعتراف أمريكا بإسرائيل ، لقد سمعنا تقارير صحفية ولكن لا توجد لدينا معلومات رسمية .

توجه جيسوب من الوفد الأمريكي خارج القاعة وقرا ما قالت وكالات الأنباء وعاد يؤكد للوفد الأمريكي صحة نبا الاعتراف .

* * *

وصف دين راسك قاعة اجتماع الجمعية العمومية في تلك اللحظة بأنها كانت أشبه بالجحيم . فقد غضب الأعضاء للموقف الأمريكي الذي يكشف عن الخديعة واحتقار أمريكا للأمم المتحدة كلها .

وكان أكثر الأعضاء غضبا وثورة هو السفير الكويتي بيلى الذى يرأس وفد بلاده فقد قرر أن يعلن انسحاب بلاده من الأمم المتحدة لأن عضوا رئيسيا في المنظمة مدان بسياسة مزدوجة ، ويريد تحويل المنظمة الدولية إلى مجرد ناد أنيق . ولما عرف بذلك

مالك كيفر المستشار الصحفي للوفد الأمريكى جلس فوق « حجر » السفير الكويتى
ليمنعه من الوقوف وإعلان انسحاب كوبا من المنظمة الدولية !
تمنى أعضاء الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة لو أن الأرض قد انشقت وابتلعتهم .
وقال جوردون ميريام رئيس مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية :
- من المستحيل أن تكون لنا سياسة مستقرة لأننا لم نعرف أبدا القنابل التى تنهال
علينا من البيت الأبيض فى كل لحظة .



اعترف الاتحاد السوفيتى بإسرائيل اعترافا قانونيا كاملا بعد يومين وهو أقوى من
الاعتراف الأمريكى الذى تم على أساس الأمر الواقع !
قال الأمير فيصل ، الملك فيصل فيما بعد ، وكان يشغل منصب وزير خارجية
السعودية :
- بإقامة دولة إسرائيل فإن العرب ارغموا على دفع ثمن جرائم الزعيم الالمانى أدولف
هتلر وتعويض اليهود عنها .
وحمل الأمير فيصل الولايات المتحدة المسؤولية .
وتحدث الدكتور محمود فوزى ممثل مصر فى الأمم المتحدة - ورئيس وزرائها فيما
بعد - فقال فى الاجتماع بعد سماع نيا الاعتراف الأمريكى بإسرائيل إن اجتماع الجمعية
العامة للأمم المتحدة كان عملية كلها زيف
قال فارس الخورى مندوب سوريا إن الولايات المتحدة دعت للاجتماع لإضاعة
الوقت معدا حتى ينتهى الانتخاب البريطانى على فلسطين فتعلن الاعتراف
إثيل قبل أن تصل الجمعية العامة إلى قرار !
كى شارل مالك مندوب لبنان وقال : لا جدوى من الأمم المتحدة .
ب السير جون بلغور الوزير البريطانى المفوض فى واشنطن إلى وزير خارجيته
، بيغن يصف سياسة التردد والضعف الأمريكية وعدم كفاءة الجهاز الحكومى
، النضج السياسى مما يجعل الاعتبارات المحلية تطغى على المطالب الواقعية التى
يها الموقف الدولى فى عالم غير مستقر .
ونسى الوزير البريطانى المفوض أنه من أسرة وزير الخارجية البريطانى الشهير

أرثر بلغور الذي أصدر وعده الشهير لليهود بإقامة دولة يهودية في فلسطين عام ١٩١٧ ،
وهو المسئول عن بداية المأساة العربية في فلسطين !

راجت الإشاعات في واشنطن بأن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة قرر الاستقالة ككل
من العمل في وزارة الخارجية الأمريكية .

في السادسة وخمسة عشر دقيقة تلقى دين راسك مكالمة من جورج مارشال وزير
الخارجية الأمريكي الذي قال :

... راسك . أسرع بالذهاب إلى نيويورك وأمنع الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة من
الاستقالة الجماعية .

استقل راسك طائرة إلى نيويورك ، فوصلها بعد فترة ، هدأت خلالها الأعصاب بالقدر
الكافي ، وبذلك لم تكن مهمته ضرورية .

وقال بعض أصدقاء جورج مارشال :

... كان ينبغي عليك الاستقالة بسبب هذا الموقف .

أجاب مارشال قائلا :

... لا ياسادة ، أنتم لا تقبلون منصبا من هذا النوع ، ثم تستقيلون عندما يقوم الرجل
الذي لديه السلطة الدستورية لإصدار القرارات بإصدار قرار منها . ومن المحتمل
الاستقالة في أي وقت لأسباب أخرى أو بدون سبب على الإطلاق . ولكن ليس لهذا
السبب !

ولكن عندما التقى مارشال بترومان وجها لوجه قال له :

... لن أعطى صوتي لك في الانتخابات القادمة فليست هذه هي الطريقة لإدارة السكك

الحديدية !

قال دين راسك في مذكراته .

• حدث في سبتمبر ١٩٤٨ ، بعد شهور من قيام إسرائيل أن كنت في باريس أشترك في
مؤتمر للأمم المتحدة عندما تلقيت في الثالثة صباحا مكالمة تليفونية من السفارة
الأمريكية للحضور إلى حجرة الشفرة للاطلاع على برقية سرية جدا من ترومان
لمارشال .

توجهت للسفارة وطالعت البرقية وكانت تحتاج إلى رد سريع فأعدت مشروع رد عليها يرسل للرئيس وأيقظت مارشال من نومه فقرأ الرد وأجرى تعديلا عليه وعدت إلى السفارة للإبراق به للرئيس .

وبعد ذلك توجهت لمقهى قرب برج ايغل لاتناول طعام الافطار ولما عدت إلى الفندق حوال السادسة صباحا فوجدت بصحفي يهودى يسألنى عن محتويات البرقية ورد مارشال عليها !

ومن الواضح أن البعض في البيت الأبيض أبلغ اليهود في واشنطن بمضمون البرقية واتصل هؤلاء برجالهم في باريس مع أن التعليمات كانت تقول أن البرقية للاطلاع فقط وهى سرية وخاصة بين الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته « !

* * *

كان العرب نائمين عما يحدث وراء الستار وفي كواليس البيت الأبيض ، ولم يسعوا لإقامة دولة عربية في الجزء الأكبر المخصص لهم في فلسطين طبقا لقرار التقسيم . وقال دين راسك في مذكراته :

« كانت لليهود خطوط اتصال مباشر بالبيت الأبيض عبر دافيد نايلز وكلارك كليغورد وآخرين .

وقد حطم ذلك كل التعليمات التى كان يصدرها ترومان لوزير خارجيته مارشال « . ومرة أخرى أين كان العرب أثناء هذا كله ؟ .

اهتموا بتحريك جيوشهم لغزو فلسطين والقضاء على العصابات الصهيونية - كما سموا جيش الهاجاناه - في ساعات ! ولم يهتموا أبدا بما يجرى في واشنطن والذي كان من بين العوامل التى أدت إلى هزيمة العرب العسكرية .

وما جرى في واشنطن في تلك الليلة ، ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ ، من اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل كان البداية لما يقاسيه ويعانيه العرب ، في كل الدول العربية ، حتى اليوم !

* * *

التقى بن جوريون ، بعد سنوات ، بالرئيس الأمريكى هارى ترومان في أحد فنادق

نيويورك ، وكان كلاهما في منصبه .. هذا رئيس لوزراء إسرائيل ، وذلك رئيس للولايات المتحدة .

أخذ بن جوريون يشكر بحرارة الرئيس الأمريكي قائلا :
- لا أستطيع كاجنبي أن أحدد موقعك في التاريخ الأمريكي ، ولكن مساعداتك لإسرائيل وتعاطفك مع آمالها وأهدافها وهزارك الشجاع السريع في الاعتراف بقيامها وتأييدك الدائم لها جعل مكانك وموقعك خالدا أبديا في تاريخ إسرائيل .
تساقطت الدموع من عيني ترومان .. تأثرا وأخذ يبكي .
فلما انتهى الاجتماع وخرج الاثنان للصحفيين سأل أحدهم بن جوريون :
- لماذا يبكي الرئيس الأمريكي ؟
وجفت دموع ترومان بعد قليل ، ولم تجف دموع العرب أبدا فإنهم مازالوا يبكون .

* * *

قال المؤرخون :

- لو أن انسحاب بريطانيا من إسرائيل تأخر عاما ، ولو كان الرئيس الأمريكي رجلا آخر غير ترومان لكانت الحرب الباردة قد بدأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي أصبح معاديا لليهود وتغير التاريخ ولم تقم الدولة الاسرائيلية .
.. ولكن التاريخ لا تصنعه كلمة « لو » ! .

* * *

شركة القناة : قبل التأميم

منذ افتتحت قناة السويس عام ١٨٦٩ لم توزع أرباحا حتى عام ١٩٧٥ .
وفي ذلك العام باع الخديو اسماعيل ٤٤ في المائة من أسهم القناة التي كانت تملكها
مصر بمبلغ ٤ ملايين جنيه فاشترها برائيلي رئيس وزراء بريطانيا لحساب حكومته .
وقد ارتفعت قيمة هذه الاسهم إلى ٣٠ مليون جنيه تقريبا عام ١٩٥٠ . أما أرباحها
فوصلت إلى ١,٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني كل عام .
أما باقى الاسهم فيمتلكها أفراد أغلبهم من الفرنسيين . ولا تملك الحكومة الفرنسية
سهما واحدا في هذه الشركة .

وقد رهن الخديو اسماعيل حصة مصر من الأرباح وقدرها ١٥٪ وبذلك لم تحصل
مصر على قرش واحد من قناة السويس حتى عام ١٩٣٦ عندما وقعت المعاهدة بين مصر
وبريطانيا ، فبدأت إعادة تقييم التاريخ الطويل للشركة منذ منح محمد سعيد باشا والى
مصر فردينان دى لسيبس امتياز حفر القناة في ٣٠ من نوفمبر عام ١٨٥٤ .

● صدر في ٥ من يناير عام ١٨٥٦ فرمان يتضمن حقوق الشركة والتزاماتها حدد
مدتها بـ ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ افتتاحها ، الذى تم في ١٧ من نوفمبر عام ١٨٦٩ ،
وبذلك تنتهى مدة الامتياز في ١٧ من نوفمبر ١٩٦٨ .

ولم يحتفظ هذا الفرمان للمصريين بأية نسبة بين موظفى الشركة وعمالها ، أو بين
أعضاء مجلس إدارتها .

● صدر أول قرار لمجلس الوزراء المصرى بتنظيم الشركات المساهمة في ١٧ من
أبريل عام ١٨٩٩ ، وقد خلا من أى شرط يتعلق باشتراك المصريين في إدارة الشركات
المساهمة ، كما خلا القراران اللاحقان له في ١٩٠٦ و ١٩٢٣ من أى نص في هذا الشأن .

● صدر قرار عام ١٩٢٣ نص فيه على أن يكون في مجلس إدارة الشركات المساهمة
مصرى واحد على الأقل .

● أبرم سبعون اتفاقا بين الحكومة والشركة خلال المدة من عام ١٨٦٦ حتى عام ١٩٤٠ في مسائل مختلفة .

● أبرمت في ٢٩ من أكتوبر عام ١٨٨٨ معاهدة القسطنطينية الدولية لضمان حرية استعمال قناة السويس فاتفقت الدول المتعاقدة على أن تتعهد أنها ، بموجب هذه المعاهدة ، غير محدودة بمدة الامتياز .. أى حرية الملاحة في القناة مستمرة بعد انتهاء امتياز الشركة .

● استمر امتياز القناة محكوما بالعقود والاتفاقات التي لا تضمن للمصريين أية نسبة بين أعضاء مجلس إدارة الشركة أو موظفيها وعمالها .

● في عام ١٩٢٧ صدر قرار لمجلس الوزراء بأن يكون ربع مستخدمي الشركات المساهمة - من غير العمال - من المصريين ، وأوجب أن يكون بمجلس إدارة هذه الشركات عضوان على الأقل من المصريين .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ جرت مفاوضات بين الحكومة والشركة صدر بها القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٣٧ نص فيه على أن تعمل الشركة على تعيين شبان « مصريي المولد » في سلك مستخدميها بصفة تدريجية حتى تصل نسبتهم إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٥٨ وأن يعين عضوان مصريان في مجلس إدارة الشركة ، وأن تدفع الشركة لمصر مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا ابتداء من أول مايو ١٩٣٦ .

صدر في ٤ من أغسطس عام ١٩٤٧ قانون الشركات المساهمة رقم ١٢٨ لعام ١٩٣٧ ليثير أزمة بين الحكومة المصرية برئاسة محمود فهمي النقراشي باشا والشركة . نص القانون على أن يكون ٤٠ في المائة من أعضاء مجلس إدارة كل شركة من المصريين و ٧٥ في المائة من الموظفين من المصريين على ألا تقل مرتباتهم عن ٦٥ في المائة من مجموع المرتبات ، وألا تقل مرتبات العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع المرتبات . وتصاعدت حدة الأزمة في ٤ من نوفمبر من ذلك العام عندما بدأ تنفيذ القانون فقد رأت شركة قناة السويس عدم خضوعها له إذ يسرى عليها القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٣٧ وهو الخاص بهذه الشركة بالذات . وبدأت الشركة والحكومة تتبادلان المذكرات ..

الحكومة من ناحيتها تقول ان المادة ١٦ من الاتفاقية التى تتمسك بها الشركة تنص صراحة على أن الشركة « مصرية تخضع لقوانين وعادات البلد » وأيد مجلس الدولة المصرى برئاسة رئيسه محمد كامل مرسى باشا هذا الرأى فى ١٦ من يونيه عام ١٩٤٨ . والشركة من ناحيتها تدعى بأنها تخضع لقانون الشركات الفرنسى لا المصرى . استمر الخلاف قائما أكثر من عام دون حل . وأخيرا رأى مجلس الوزراء ، بالاتفاق مع الشركة ، بحث كافة المسائل المتعلقة بينهما بدلا من قصرها على موضوع تطبيق قانون الشركات .

شكل مجلس الوزراء فى ٢٨ من نوفمبر عام ١٩٤٨ لجنة لهذا الغرض برئاسة ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة من ١٥ عضوا بينهم الدكتور السيد صبرى استاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الاول - القاهرة - والدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية والدكتور أحمد حسين وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الذى تولى هذه الوزارة فيما بعد . واستعانت اللجنة برأى فقيه قانون سويسرى .

عقدت اللجنة عشرة اجتماعات تمهيدية وتفاوضت مع ممثل الشركة برئاسة رئيسها شارل رو خلال ١٢ اجتماعا بدأت فى ١٠ من يناير حتى ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٩ . اغتيل محمود فهمى النقراشى وتولى رئاسة الوزارة ابراهيم عبد الهادى باشا لتوصل الطرفان فى ٧ من مارس عام ١٩٤٩ إلى اتفاق ، وإلى مشروع قانون ينظم العلاقة بين الحكومة والشركة خلال الـ ١٩ سنة الباقية على انتهاء امتياز الشركة . نص على أن تحصل مصر على ٧ ٪ من أرباح الشركة والسماح للسفن المصرية التى تقل حمولتها عن ٣٠٠ طن بعبور القناة دون رسوم وبعض مزايا أخرى بالنسبة لتعيين الموظفين والعمال المصريين .. الخ

وقدمت الحكومة هذا الاتفاق إلى البرلمان لمناقشته على وجه السرعة وإصدار قانون به . تولى ممدوح رياض باشا وزير التجارة والصناعة الدفاع عن هذا المشروع أمام مجلس الشيوخ وقام محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والمالية السابق وزعيم المعارضة فى المجلس ، والسكرتير العام . لحزب الوفد ، بالاعتراض على المشروع والوقوف ضده عندما بدأ المجلس مناقشته فى جلسته ٥ من يولييه والجلسات التالية . ولندع تفصيلات الاتفاق وبنود مشروع القانون وعددها ٢٢ ونثقف عند نص واحد

وهو الخاص بأعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس .



كان مجلس إدارة الشركة مؤلفا من ٣٢ عضوا بينهم ١٨ فرنسيا يمثلون المساهمين الفرنسيين و ١٠ من الانجليز منهم ٢ يمثلون الحكومة البريطانية ويمثل الشركات الملاحية البريطانية ٧ أعضاء . وأمريكي واحد ، وهولندي واحد ، واثنان من المصريين . ومدة العضوية ٨ سنوات . ويتقاضى عضو مجلس الإدارة مكافأة تزيد قليلا على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، ومن حقه مزايا كثيرة منها السفر مجانا إلى باريس .
ولو طبق قانون الشركات المساهمة لارتفع عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة من عضوين إلى ١٢ عضوا طبقا لنص القانون الذي ينص على أن يكون ٤٠ في المائة من الأعضاء من المصريين .

ولكن مشروع الاتفاق المعروض على البرلمان يقضى بأن يعرض مجلس إدارة الشركة على الجمعية العمومية القادمة للمساهمين تعيين خمسة أعضاء جدد من المصريين منهم اثنان يمينان فورا لوجود منصبتين خاليين بين أعضاء المجلس من الفرنسيين .
ويعين مصرى ثالث بمجرد خلو أول منصب بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يمثلون أصحاب السفن من البريطانيين .

ويعين المصرى الرابع عام ١٩٥٩ ، والخامس عام ١٩٦٤
وتقرر في الاتفاق أن رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس .. شارل رو .. « أن يتخلف عن مباحة الحكومة المصرية مقدما في شأن تعيين هؤلاء الأعضاء المصريين الخمسة الجدد ، على أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية للمساهمين للتصديق على هذا التعيين » .

وكانت الشركة قد اعترضت في مبدأ الأمر على زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة بحجة أن هذا المجلس وكيل عن حملة الأسهم ولا تملك مصر منها عددا يبرر أية زيادة!!!

وكان اعتراض فؤاد سراج الدين باشا ، في هذه النقطة بالذات ، يتركز في النص الذي يقول بأن مجلس إدارة الشركة سيلجأ إلى الجمعية العمومية في شأن تعيين المصريين الجدد في مجلس الإدارة .

قال ، أمام مجلس الشيوخ :

.. ان الجمعية العمومية قد تقبل وقد ترفض ما يرميه مجلس الادارة وهذا لا يليق بقانون مهور بتوقيع ملك مصر .

ويعترض فؤاد الدين على ما أعلنه ممدوح رياض من أن الاتفاق ينص على تمصير مجلس ادارة الشركة بقوله :

.. يقولون لقد كسبنا من الاتفاقية تمصير مجلس الادارة بتعيين أربعة أعضاء جدد ، مع أنه لو طبق قانون الشركات لزداد عدد الأعضاء المصريين أحد عشر لا أربعة ، وبذلك نكون قد خسرنا سبعة مقاعد في الوقت الذي تقول فيه الحكومة أننا كسبنا أربعة وهذا المنطق العجيب نجده في جميع أحكام الاتفاق .

القول بأننا كسبنا كان يصدق لو أننا أخذنا خمسة مقاعد زيادة على حقنا بعد استيفاء النسبة المقررة في قانون الشركات ، أما أن نأخذ بعض الحق ونصفه بأنه كسب ، وكسب كبير ، وتمصير لمجلس الادارة ، فيجب أن نسلم بأنه خسارة .
ويضيف زعيم المعارضة :

.. إن كل النصوص الخاصة بتمصير أعضاء مجلس الادارة لم ترد في نص الاتفاق بل في كشوف وخطابات وملاحق .

ويقول :

.. ما هي الاضرار التي تصيب شركة قناة السويس من تطبيق قانون الشركات عليها . هل ستتعمل الملاحة وتضطرب الشركة فيما لو وجد ١٢ مصرياً في مجلس الادارة بدلا من خمسة ومعهم ١٧ عضواً آخرين أجانب في مجلس الادارة .

وينتقد فؤاد الدين كل نصوص الاتفاق . قال :

* الاتفاق كارثة وطنية واقتصادية داهمة .

* شركة قناة السويس يجب أن تخضع لقانون الشركات المصري .

* قانون الشركات يفرض أن يعين في مجلس ادارة هذه الشركة ١٢ مصرياً لا أربعة فقط .

ويرد ممدوح رياض قائلا :

.. إن موقف الشركة ناشئ عن دقة الموضوع في توزيع الكراسي بين حملة الأسهم الممثلين للحكومة البريطانية والممثلين لأصحاب المراكب الذين لهم صفة مستقلة ، وحملة الأسهم الفرنسيين الذين كانت لديهم غالبية اسهم الشركة من وقت مضى . وحملة

الاسهم من الأمريكيين والاوربيين وإن رجال الشركة يخشون دائما أن يمسوا هذا الوضع .

إن عدد ممثل مصر عندما يصبح سبعة يكون مقاربا لعدد ممثل الحكومة البريطانية التي تملك نصف رأس مال الشركة . وقد اعتبر الفريق المصرى الذى تفاوض مع الشركة أن مسألة زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الادارة إلى ثلاثة عشر ليس له شأن كبير في التمهيد ، وأيا كان العدد الذى سيعين في مجلس الادارة ، فإن الفرض تدريب عدد من المصريين الذين يشتغلون في أوساط المال والأعمال على إدارة أعمال الشركة ، حتى اذا أتى اليوم الذى ينتهى فيه امتيازها يكون عندنا عدد من المصريين المدربين .

أرادت الحكومة أخذ الرأى على مشروع القانون الخاص بهذا الاتفاق في جلسة ١٩ من يولييه فاعترض فؤاد سراج الدين وطلب إعادة المناقشة فرفضت الحكومة والمجلس . ولذلك انسحب ومعه الشيوخ الوفديون وبعض المستقلين فلم يتوفر العدد القانونى الذى يسمح بأخذ الرأى .

وفي اليوم التالى - ٢٠ من يولييه - تقدم فؤاد سراج الدين وتسعة من الأعضاء مرة ثانية يطلبون فتح باب المناقشة في مشروع القانون فرفض الأعضاء مرة ثانية .

أخذ الرأى على المشروع لموافق عليه ٦١ عضوا وعارضه ١٤ هم : أحمد ابراهيم عطالله ، وأحمد حمزة ، وأحمد حنفى أبو الفضل ، وأحمد قرنى ، وأحمد همام حسين ، وحسن محمد الوكيل ، وحسنى حمزة ، وحسين سالم الغراب ، وزكى ميخائيل بشارة ، وصلاح الدين الشواربى ، وعبد الستار حسن عمران ، ومحمد فؤاد سراج الدين ، ومحمد محمد الوكيل ، ومصطفى نصرت .

وبذلك أقر المشروع كما قدمته الحكومة وصدر به قانون . وأصبحت مصر تحصل على ٨٠٠ ألف جنيه سنويا حصتها الجديدة في الأرباح .، وتقرر الاستثمار في زيادة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الادارة من اثنين إلى سبعة من ٢٢ عضوا خلال السنوات العشر القادمة ، على أن يعين اثنان من هؤلاء ... فورا !

ولكن..

طلب صاحب الجلالة الملك فاروق من ابراهيم عبد الهادى الاستقالة فقدمها في ٢٥

يولييه ٤٩

وشكلت وزارة انتلافية تضم عدة أحزاب برئاسة حسين سرى باشا في اليوم التالي فبعثت شركة قناة السويس في سبتمبر ١٩٤٩ إلى الحكومة المصرية تطلب تعيين كل من على الشمسى باشا ، رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى السابق وواصف غالى باشا - وكان وزيرا سابقا للخارجية في عهد الوفد وهو من وزراء الخارجية الكبار في تاريخ مصر - عضوين في مجلس الإدارة .

والاثنان يميلان لفرنسا ، ولكن على الشمسى مغضوب عليه من الملك فاروق ! ولكن نشرت الصحف المصرية ، خبرا غير رسمى ، يفيد بأن الملك فاروق يود أن تعين الشركة مستشاره الصحفى كريم ثابت وعبود باشا ، أكبر رجال الأعمال وملاك السفن في مصر ، في منصب المديرين بدلا من على الشمسى وواصف غالى ! استقالت وزارة حسين سرى باشا لتقسح الطريق لوزارة مستقلة ، برئاسة أيضا ، أجرت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٣ من يناير ١٩٥٠ ، وانتخابات الإعادة بعد أسبوع ، ففاز الوفد بالأغلبية الساحقة .

أسند الملك فاروق رئاسة الوزارة إلى مصطفى النحاس باشا يوم ١١ من يناير بعد خمس سنوات من إقالة صاحب الجلالة للنحاس .

شكلت الوزارة من ١٧ وزيرا بينهم فؤاد سراج الدين باشا الذى تولى وزارة الداخلية ثم ضمت إليه وزارة المالية في نوفمبر ، والدكتور محمد صلاح الدين للخارجية والدكتور طه حسين للمعارف وإبراهيم فرج للشئون البلدية والقروية وعبد الفتاح الطويل للعدل ، وهم الوزراء البارزون .



لم يكن الملك مستريحا لعودة الوفد .

في لقائه بالنسیر رونالد كامبل السفير البريطانى بعد فوز الوفد أبدى صاحب الجلالة تشاؤمه بشأن مستقبل الوزارة وأظهر شعورا بعدم الراحة قال :

... آمل ألا يحاول الوفد مهاجمة مركزى الشرعى كما كانوا يفعلون في الماضى .

وأشار صاحب الجلالة إلى دور رجل الأعمال المليونير أحمد عبود باشا في الانتخابات فقال إنه مول الوفد بمبلغ كبير ، وسيكون له نفوذ كبير داخل الوفد .



بدأ الوفد يحكم .

وخلال الشهور التسعة الأولى من حكمه لم يتحرض بالملك ، ولم يحاول تفويض مركزه الشرعى ، بل شغل ، وصاحب الجلالة ، بتعيين اثنين من المصريين في مجلس إدارة قناة السويس بالإضافة إلى شريف صبرى باشا ومحمود فخرى باشا عضوى مجلس الإدارة !

* * *

توجه اندجار جلاد باشا صاحب جريدتى « الزمان » وه الجورنال ديجييت ، وأحد المقربين للملك فاروق إلى السفارة البريطانية وقابل تشاهمان اندروز الوزير المفوض ليبلغه موقف الحكومة المصرية وذلك يوم ١١ من يناير ١٩٥٠ قبل أن يعهد الملك فاروق رسميا إلى النحاس برئاسة الوزارة .

قال اندجار جلاد :

« لن يستقبل الملك فاروق شارل رو رئيس مجلس إدارة الشركة عند زيارته لمصر . ما لم تقبل الشركة أولا تعيين أحمد عبود باشا وكريم ثابت باشا عضوين في مجلس الإدارة .

وأضاف :

« سيستقبل النحاس باشا وفؤاد سراج الدين شارل رو بمجرد أن يتولى الوفد السلطة ويبلغه أنه ما لم تقبل الشركة هذه التعيينات خلال أسبوعين فإن الحكومة المصرية سوف تندد بالاتفاق الأخير الذى وافقت عليه حكومة ابراهيم عبد الهادى .

وقال جلاد :

« لقد عارض الوفد الاتفاق في البرلمان ولن يأسف لانتهاز فرصة كهذه للثنيدي به . وسأبذل كل ما في وسعى لمنع أية أزمة خطيرة تتطور بين الملك والوفد ... وموضوع المديرين فرصة طيبة لإظهار تضامن الوفد مع الملك . وكلاهما ينظر إلى الموضوع في هذا الإطار .

وإذا كان على أن أقدم نصيحة فأنى أرى أنه ليس من الحكمة أن تقاوم الشركة أكثر من ذلك .

* * *

ما كانت وزارة الوفد تؤدى اليمين الدستورية وتمارس سلطتها حتى طلب فؤاد سراج

الدين باشا من تشابمان اندروز الوزير البريطاني المفوض أن يزوره ليلفقه وجهة نظر الحكومة المصرية بناء على طلب مصطفى النحاس باشا .

قال قواد سراج الدين :

- حين تولى النحاس باشا رئاسة الوزراء وجد في درج مكتبه اقتراحا من الملك بأنه يجب تعيين أحمد عبود باشا المليونير ورجل الأعمال وصاحب شركة بواخر البوستة الخديو وكريم ثابت باشا المستشار الصحفي للملك عضوين بمجلس إدارة الشركة ؛
وصل شارل رو إلى مصر في الشهر نفسه فأبرق إلى الملك فاروق يعرب عن احترامه وتمنياته الطيبة بمناسبة العام الجديد
لم يتلق أى رد .

وعندما قيد اسمه في دفتر التشريعات الملكى ، طلب مرة ثانية مقابلة الملك ولكنه لم يتلق ردا .

استقبل النحاس شارل رو بطريقة ودية تماما وأعرب له عن تفهمه لاتفاقية ١٩٤٩ .
وقال ان فيها بعض بنود يفضل الوفد لو تغيرت .
قال النحاس :

- لن يغير صاحب الجلالة رأيه ، ورغم أن من اختارتهما الشركة ليكونا عضوين بمجلس الإدارة ، حاولا أن يحوزا رضائى ، إلا أن الوزارة ستساند الملك .
وبالتالى فلانى أرى أن تقبل الشركة قرار جلالتة .
أجاب شارل رو :

- يحكمنى قرار مجلس الإدارة ولا أستطيع تغييره. إن الحكومة المصرية لا تستطيع فرض مرشحيها والمبادرة في تعيين أعضاء المجلس يجب أن تبقى في يد الشركة .
قال النحاس :

- سادرس المسألة وأرسل ردا في الوقت المناسب .

كانت الحكومة البريطانية تأمل أن يتمكن شارل رو من حل المشكلة أثناء زيارته لمصر .

ولكن نظرا لموقف التحدى الذى اتخذته الجانبان ، أصبح من الضرورى - في رأيهما - أن يقدم كل منهما بعض التنازلات .

ووجدت الحكومة البريطانية أن مساندتها لموقف الشركة المتشدد الذى لا يخلو من

ادعاء سيؤدي إلى اعتبار أن الحكومة البريطانية تتخذ نفس الموقف الذي يتخذه مديرو الشركة في عدائهم الشخصي لكريم ثابت وأحمد عبود .

وإذا كان الأول شخصا غير مريح فليس لدى بريطانيا ما تشكو منه فيما يتعلق بنشاطاته الرسمية بل العكس هو الصحيح ، كما أنها تعلم نفوذ الواسع في القصر .

وعبود من ناحية أخرى يتمتع بنفوذ كبير في الدوائر السياسية في مصر وخاصة في صفوف حزب الوفد ، كما أثبت دائما استعداداه للمساعدة ووقف موافقا وديا بالنسبة للسفارة البريطانية في مصر ،

وهكذا لم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية مناصبة هذين الشخصين العداء خاصة وأن حكومة صاحب الجلالة لا تهتم بهوية المديرين الجدد ما دامت للفرنسيين أغلبية دائمة في مجلس الإدارة !

غابر شارل رو مصر بعد أن عجزت المفاوضات عن الوصول إلى نتيجة . ولكن في ٢٨ يناير سلم هومول المدير العام للشركة إلى محمود سليمان غنام وزير التجارة الوفدي رسالة مهذبة يسأل فيها عما إذا كانت مقترحات الشركة مقبولة من الحكومة المصرية .

ومعنى ذلك أن الشركة مصممة على تعيين مرشحيها من المصريين وأنها ترفض رجل الملك - عبود وكريم ثابت - في مجلس إدارة الشركة .

وفي أول فبراير التقى رو بوزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين .

تقدم وزير الخارجية بعدة اقتراحات :

● اقتراح عبود باشا بسحب ترشيحه .

● يعين كريم ثابت باشا مفوضا من الحكومة لدى الشركة وهو المنصب الذي خلا باستقالة علي الشمسي باشا ، ويمنح كريم ثابت مكافأة عن ذلك .

لم يرفض رئيس الشركة هذه المقترحات ولكنه مال للاقتراح الأخير .

ويلتقى شارل رو بوزير التجارة محمود سليمان غنام يوم ٢٢ من فبراير .

وجه الوزير سؤالاً لرو :

- هل لديك أسماء أخرى مناسبة حتى يمكن حل المشكلة .. بأن يتخلل القصر عن

مرشيحه .. وتحذو الشركة حذوه ..

كان شارل رو مستعدا .

قدم قائمة بأسماء لا تقل عن خمسة أشخاص تقبل الشركة أيا منهم وهم :

- نجيب باشا الهلالى وزير التعليم السابق .

- حافظ باشا عفيفى وزير الشؤون الخارجية السابق والسفير السابق فى لندن .

- محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .

- عبد الحميد بدوى باشا وزير الشؤون الخارجية السابق وقاضى محكمة العدل

الدولية فى لاهائى .

- صادق وهبه باشا عضو مجلس الشيوخ والوزير المفوض المصرى السابق فى روما .

قال الوزير :

- وما رأيكم فى محمود حسن باشا السفير المصرى السابق فى واشنطن ؟ .

وافق رئيس الشركة على أن يكون محمود حسن باشا أحد المرشحين لمجلس الإدارة
الذين تقبلهم الشركة فى مجلس الإدارة .

قال رو :

- الأفضلية الأولى لمرشحي الشركة الأصليين وأصف غالى باشا وعلى الشمسى باشا .

قال الوزير :

- سمعت بالخطة التى وضعها زميلى وزير الخارجية لكنها لن تجدى لسبب واحد هو
أن كريم ثابت باشا متمسك بترشيحه فى حين أن الحكومة من جانبها ستجد صعوبة فى
إصدار قرار بتعيين هذا الرجل مندوبا عنها لدى الشركة .. فإن الحكومة وحدها صاحبة
القرار فى هذا الشأن .

.. ومعنى ذلك أن الحكومة تريد من الشركة تعيين كريم ثابت ولكن هذه الحكومة
نفسها تخشى تعيينه ، بقرار منها لشخصيته السيئة !

* * *

وهكذا ظلت الأزمة قائمة .

وجاء اللورد هانكى المدير التجارى للشركة - وهو السكرتير العام السابق لمجلس
الوزراء البريطانى والوزير السابق إلى مصر - ثم كتب إلى لندن :

« من المثير للاهتمام هنا ملاحظة أنه باستثناء السفارة البريطانية ، فإن كل جهة فى
مصر استشيرت كالبritانيين والفرنسيين والأجانب الآخرين والمصريين - بمن فيهم

أناس على أعلى مستوى سياسى وتجارى - حذروا الشركة من قبول مرشحي القصر
وشجعوها على المعارضة بحزم وثبات .

ومن هؤلاء رؤساء وزراء سابقون ، ووزراء خارجية سابقون ، وأشخاص وثيقو
الصلة بالقصر والأوساط التجارية الرسمية والمصرفية والصناعية .

والاعتراضات على مرشحي القصر ذات شقين :

الأول مبدئى ، الثانى شخصى .

فالاعتراضات فى الشق الأول هى الأهم ، ولكن لا يمكن الفصل بين الاثنين فى الحقيقة .

والاعتراضات المبدئية يمكن تلخيصها كما يلي :

- تصرف القصر خرق للاتفاق الذى يترك المبادرة لشركة قناة السويس .
- اقتراح القصر يعتبر « إملاء » على الشركة ، فهو يحرمها ، ليس فقط من المبادرة ، بل
من الحق فى رفض الشخص غير المناسب لمنصب مدير .
- انه انتهاك للمادة ٥٦ من قانون الشركة الذى ينص ، بين أشياء أخرى ، على تعيين
المديرين من قبل الجمعية العمومية للشركة .. وحدها .
- وهذه السابقة أى لو قبلت الشركة مقترحات القصر فستتبعها حكومات مصر عند خلو
أى مقعد مستقبلا ، وستكون النتيجة أن المديرين المصريين جميعا مرشحون من قبل
الحكومة وتحت سيطرتها ، بل وربما سيطرة القصر .
- ويمكن أيضا أن يتم اتباع هذه السابقة فى كل حالة يختلف فيها مجلس الإدارة مع
الحكومة والحقيقة أن أية مسألة يمكن أن تتحول إلى مشكلة بين الشركة والحكومة
فالتطوعات معروفة جيدا عند بعض السياسيين المصريين ولا يحمينا منها إلا الامتيازات
والقوانين والاتفاقيات المختلفة .
- وتشمل هذه التطوعات التمثيل المصرى فى لجنة الإدارة فى مصر ، وهى لجنة مصرية
استشارية لها رئيس مصرى وتجتمع فى مصر ، ومندوب سام مصرى فى القاهرة ، ونقل
المكاتب الإدارية لهذه الشركة من باريس ، حيث توجد إتصالات وثيقة بأوساط التجارة
والملاحة العالمية .

وربما قبل انقضاء فترة الامتياز بوقت طويل ، تمصر الشركة كلها .

وكان هناك تهديد بكل ذلك فى السنوات الخمس الأخيرة .

والنتيجة سلسلة من المنازعات المريعة يصعب أن تبقى ، بمنأى عنها ، كل من

الحكومة البريطانية بوصفها أكبر مالك للأسهم ، والحكومة الفرنسية بوصفها معثلة
لأكبر تجمع لحامل الأسهم .

ويمكن أيضا أن تنشأ أخطار استراتيجية بالغة على الإمبراطوية البريطانية بتسهيل
إمكانية مضايقة ممثل الشركة وتنظيم الإضرابات والتخريب إلى آخر ذلك .
والجانب الشخصى لمرشحي القصر يشمل اعتبارات دقيقة .

إن شركة قناة السويس ، كمعظم الشركات ذات المكانة العالية في بريطانيا العظمى
وفرنسا ومصر ، وغير ذلك من البلاد ، تهدف إلى مستوى من التكامل بالنسبة لمديريها .
ويكفى أن نقول إن التحريات السرية المستقاة من أشخاص ذوي خبرة في بريطانيا
ومصر ، حول مرشحي القصر ليست مطمئنة بشكل كاف لتبرير أن يوصى بهم المجلس
الجمعية العمومية لحملة الأسهم .

ومن الأمور ذات المغزى أنه حتى عبود باشا ، الذى يمكن أن تعطيه فضائله بعض
الحق في أن يكون موضع اعتبار ، لو لم يكن مفروضا علينا ، رفض مجلس إدارة أحد
البنوك المصرية قبوله عضوا بمجلس إدارته عدة مرات .

وبإيجاز فإن مقترحات القصر غير مقبولة على أسس مبدئية وشخصية .
والحجة الرئيسية التى يستخدمها رجالنا - وعددهم قليل - ممن ينصحوننا
بالاستسلام هي أنهم يخشون أن تؤدي المقاومة بنا إلى الأسوأ .

وهم يفترضون أن هناك طريقة ما ، يمكن بها للقصر أن يهزم الشركة ، فإذا سئلوا
«كيف ؟ » صعب عليهم تقديم اجابة .

وأخيرا فإن القصر الملكى والحكومات المتعاقبة ، منذ الحرب : وقبلها بوقت طويلة ،
حاولوا « تخويف » شركة قناة السويس .

إن التهديد الصادر من أحد مرشحي القصر هو :

«إننا كنتم تريدون حياة هائلة فخذونى .

ولم يؤخذ هذا التهديد مأخذ الجد بدرجة كبيرة .

ومن الاقتراحات المثارة أنه يمكن أن يضغط القصر على الحكومة لإلغاء الاتفاقية وذلك
سيتضمن بالطبع ، موافقة البرلمان .

ولكن طرح مثل هذا المشروع بقانون قد يؤدي إلى كشف أشياء غير سارة تتخذ أبعاد
فضيحة عامة ، لا تقتصر بالضرورة على مصر ، ولا تستطيع أية حكومة أن تواجهها .

وبغض النظر عن المخاطرة فمن المشكوك فيه أن تكون الحكومة مستعدة للتخلي عن الميزات المالية وغير المالية للاتفاقية .

وأكثر من ذلك فعصر قلقة على سمعتها الدولية التي ستسود إذا اذيعت القصة كلها .
أصدقاءنا المصريون ، ومديرونا ذوو الخبرة الطويلة في مصر ، متفقون على أن القصر لا يستطيع أن يفعل الكثير وإلا فعله أو حاول أن يفعله .
وقد تعودنا جميعا إلى أقصى درجة ، هذا النوع من الوقاحة التي تعرض لها شارل رومؤخرا .

وقد مررنا بالعديد من المضايقات ، من قبيل رفض تأشيرات الدخول والقرارات البشعة لما يسمى لجنة المصالحة . ونحن نريد أن نتخلص من كل هذه المضايقات وقد دفعنا بالفعل ثمنا طيبا لها في اتفاقية ١٩٤٩ ولكن هناك حدودا لتنازلاتنا . .
إذا وصل الخلاف مع الحكومة المصرية إلى اشتباك فمن الطبيعي أنه كملجا أخير سيتوقف الكثير على موقف حامل الأسهم الرئيسي ،
والشركة تدرك منذ زمن طويل ، أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن ترغب في أن تتورط في النزاع الدائر حول شخصية المديرين المصريين .
وقد احترمت هذه الرغبة .

ولكن الصعوبة تكمن في أن مسألة الشخصيات تثير على الفور مسألة المبدأ أي محاولة القصر الملكي انتزاع حق المبادرة من الشركة .
عند الحديث مع أي مصري مطلع فأول شيء يقوله هو :
.. لا يجب أن تقبلوا هؤلاء الرجال . يجب أن تثبتوا على المبدأ .

* * *

سافر رو إلى باريس ثم عاد إلى مصر ليلتقي بمصطفى النحاس مرة أخرى يوم ٤ من مارس ١٩٥٠ وكان معه ، هذه المرة ، جورج بيكو المدير العام للشركة وذلك بناء على طلب رئيس الوزراء .

دام الاجتماع ربع ساعة فقط . وكان وديا للغاية بكل التقديرات .

قال رئيس الوزراء :

.. استطعت بعد صعوبات هائلة إقناع الملك بالاستغناء عن كريم ثابت ، ولكن أحد مناصب الإدارة في الشركة يجب أن يتولاها عبود باشا . وقد أبلغت الملك أنه بعد دراسة

متأنية للاتفاق وجدت أن الحكومة المصرية لا تستطيع اختيار المديرين . وقد وافق الملك على سحب اسم كريم ثابت مقابل سحب الشركة لاسم على الشمسى .
وطالب النحاس إلى رئيس الشركة قبول هذا الحل حتى يتسنى له الوقت الكاف لترتيب الاجراءات مع الملك قبل رحلة صاحب الجلالة في الخارج .
طلب رئيس الشركة مهلة كافية لاستشارة مجلس الادارة .

* * *

توجه أحمد عبود لمقابلة اللورد هانكى .. وهو يعرفه قبل عشرين سنة .
قال عبود :
.. لم اطلب طرح اسمى . والقصر هو الذى فرض على ذلك .
سأله هانكى :
.. ولم لا تنسحب ؟
رد عبود :
.. منذ اسابيع وأنا افكر فى ذلك ، ولكن حسين سرى باشا رئيس الوزراء السابق اقنعنى بالعدول لأنه سيفضب صاحب الجلالة .
وقال عبود :
.. ما رأيك هل اجدد دعوتى إلى رو وزملائه المديرين فى رحلة نيلية .
قال هانكى :
.. لا . أعرف طبيعتك المضيافة وهى تنبع من قلبك ، و لكن ذلك قد يساء فهمه فى الظروف الحالية وقد يخرج شارل رو .
وقبل أن ينصرف عبود . قال هانكى كلمة أخيرة :
.. أليس الافضل لك أن تنسحب من ورطتك الحالية ؟
سأله عبود :
.. هل تنصحتنى بذلك .
كان جواب هانكى :
.. من مصلحتك أن تفكر فى ذلك جديا .
ولكن..

اجتمع مجلس إدارة الشركة في ٤ أبريل ١٩٥٠ . وهذا محضر الاجتماع في هذه المسألة:

« لم يكن أى من الرجلين » شخصا مرغوبا فيه « من جانب الإدارة الفرنسية للشركة التى تلقت النبا باستياء .

وبالنسبة لكريم ثابت : بسبب سمعته السيئة ، وخاصة فيما يتعلق بأنه مرتش .
والشركة تجربة في هذه المسألة .

وبالنسبة لعبود : لما عرف عنه من حب السيطرة ، وما يشاع عنه في الأوساط الفرنسية من أنه « العوي » بريطانية .

وأصرت الشركة ، على أن تبقى المبادرة في يدها في تعيين أعضاء مجلس الإدارة .
واستطلعت بواسطة الأعضاء الفرنسيين في مجلس الإدارة إقناع المديرين التجاريين البريطانيين ، بمساوئ مرشحى الملك فاروق ، فثار كرامتهم ضد التهديدات التى تتعرض لها امتيازات الشركة .

وتزايد الضغط المصرى على الشركة لصالح كريم ثابت أساسا وبدأ يتخذ تدريجيا طابع ابتزاز .

وأخيرا نشرت الصحف المصرية نبا التعيين المتوقع لكريم ثابت وعبود ، ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة تصلب مقاومة الشركة .

وسعت الشركة بمعرفة وزارة الخارجية الفرنسية ومسيو شومان إلى ضمان تأييد الحكومة البريطانية لمرشحيتها ومقاومة رغبات الملك فاروق .

أبلغت الحكومة البريطانية وزارة الخارجية الفرنسية أنها لا ترى مناسبا أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة في أمر مسألة اختيار بين أشخاص ، علاوة على أنها تعتبر ذلك من اختصاصات الشركة ، فإذا خالفت الحكومة المصرية - التى لم تعلن موقفها الرسمي - المبادئ المعمول بها فقد يكون من الملائم عندئذ ، أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية دفاعا عن الاتفاقية .

وفي الوقت ذاته ، فإن مصلحة الشركة ، مستقبلا ، في حل المشكلة وديا ،
وقرر رفض طلب ملك مصر ورئيس وزرائه . ووصف مجلس الإدارة عبود فقال :
« اعتبر المديرين الفرنسيون عبود « دمية » في يد البريطانيين . وقالوا إن الحكومة البريطانية افتعلت المشكلة الحالية لتضمن تعيينه .

وخاف الفرنسيون من تفجر طاقات عبود الهائلة التي يمكن أن تكون مصدر ازعاج كبير ، لو ألقى بثقله في الشركة .

وأيد الأعضاء البريطانيون زملاءهم الفرنسيين الذين صوروا لهم عبود كقول من غيلان الفساد والتآمر .

ووافق المجلس على ما قام به رئيسه من إضافة ستة أسماء إلى الاسمين الذين تم تقديمهما للحكومة المصرية للنظر فيهما ، أي زيادة عدد الاسماء ، التي اقترحتها الشركة على الحكومة المصرية ، لشغل المقاعد الشاغرة ، إلى ثمانية .

وأكد المجلس أن الشركة تكون بذلك قد أوفت بالتزاماتها . ووفرت للحكومة المصرية فرصة للنظر في مجموعة من الاسماء المقدمة دون ترتيب تفصيلي ، وبحجم يزيد أربع مرات عن المقاعد الشاغرة .

ودون الدخول في مناقشات حول حق الحكومة المصرية في أن تتقدم بمقترحات من جانبها .

ورغبة من مجلس الإدارة في تأكيد حسن نواياه ، وافق على ألا يعتبر قائمة الاسماء الثمانية نهائية وأبدى استعداده لدراسة أية اقتراحات قد تتقدم بها الحكومة المصرية لزيادة الاسماء المذكورة في القائمة بما لا يقل عن أربعة أسماء .

تدخل تشابمان أندروز الوزير البريطاني المفوض لصالح أحمد عبود وأيدت وزارة الخارجية البريطانية ذلك .

* * *

ويلتقى النحاس مع شارل رويوم ١٤ أبريل ،

قال رئيس الوزراء :

... لا شأن للمبدأ بهذه المسألة فقد حصلت على فتوى قانونية حول التفسير الصحيح للشرط المذكور في الاتفاقية .

الفتوى تقول إن حقوق الطرفين متساوية تماما .

وكلا الطرفين مخول في اقتراح أسماء . وكل له الحق في الاعتراض على إقتراحات

الجانب الآخر . وهذا ما فعلته الحكومة المصرية .

وإذا عرضت هذه المسألة على محكمة العدل الدولية في لاهاي فإنني واثق من أن

المحكمة ستتبني هذا التفسير .

وقال رئيس الوزراء :

.. الاقتراحات التي تقدمت بها هي الكلمة الأخيرة للحكومة وبإمكان الشركة أن تقبلها أو ترفضها .

احتدت المناقشة ولكنها لم تكن عدائية ، وافترق رئيس الوزراء ورئيس الشركة بعد أن تبادلوا الكلمات الطيبة ! ويستدعى قواد سراج الدين الوزير البريطاني المفوض تشابمان أندروز يوم ١٨ أبريل ويطلب منه التدخل لصالح الحكومة المصرية قائلا :
.. الحكومة البريطانية أصبحت إلى حد ما متورطة لأنها أكبر مالك للأسهم في شركة القناة والمستفيدة الكبرى منها .

بذل السير فرانسيس وايلي أحد المديرين الثلاثة المعيّنين من قبل الحكومة البريطانية جهودا كبيرة ليكسب زملاءه البريطانيين ، من المديرين التجاريين ، إلى الموافقة على الحل . وبالرغم من أن السير وايلي بدا قريبا من النجاح إلا أن سير الأحداث في اجتماع مجلس الإدارة ضيع جهوده هباء . فقد انضم المديرون التجاريون البريطانيون إلى زملائهم الفرنسيين في رفض الحل الوسط الذي اقترحه رئيس الحكومة المصرية .

ومرة أخرى يكتب تشابمان أندروز إلى لندن يوم ٥ أبريل ١٩٥٠ :

« هناك نقطة واحدة ، بعينها ، لا أستطيع أن أفهمها ، وهي : لماذا يعتبر اسم عبود شيئا « ملعونا » لدى المديرين البريطانيين والفرنسيين .

أعلم أنه ليس ملاكا . ولكن تعيينه يمكن أن تكون له مزايا عديدة من وجهة النظر البريطانية ولا يسعني الآن إلا أن افترض مرة أخرى أن المديرين البريطانيين تركوا أنفسهم لتأثير أحقاد زملائهم الفرنسيين .

فأنا أشك حقيقة في أن يكون لدى أي إنجليزي ما يسمح له بأن يصف عبود بأنه «لعنة » إلا إذا كان عبود قد غلبه في صفقة تجارية !

ضغطت الشركة على وزارة الخارجية الفرنسية التي كتبت إلى الحكومة البريطانية تطلب تأييدها لمقاومة رغبات الملك .

وقالت الشركة « سمعة كريم ثابت سيئة وهو مرتش وإشركة قناة السويس تجربة في هذا الشأن .

.. أي سبق أن قبل رشوة من الشركة !!

ولكن بريطانيا أرادت أن تكسب ملك مصر ورئيس وزرائها وعبود أيضا كما تقول
مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٠ .

« أبلغنا وزارة الخارجية الفرنسية أننا لا نرى مناسبا أن تتدخل حكومة صاحب
الجلالة في أمر هو في أساسه مسألة اختيار بين أشخاص ، علاوة على أننا نعتبره
من اختصاصات الشركة .

وسياستنا هذه أملاها علينا ادراكنا لحقيقة أن مساندتنا لموقف الشركة المتشدد الذي
لا يخلو من ادعاء سيؤدي إلى اعتبار أن الحكومة البريطانية تتخذ نفس الموقف الذي
يتخذه مديرو الشركة في عداثهم الشخصى لكريم ثابت وأحمد عبود .
وإذا كان الأول شخصا غير مريح قلبي لديننا ما نشكو منه فيما يتعلق بانشطاته
الرسمية (بل العكس هو الصحيح) كما أننا نعلم نفوذه الواسع في القصر .

وعبود من ناحية أخرى يتمتع بنفوذ كبير في الدوائر السياسية في مصر وخاصة في
صفوف حزب الوفد كما أثبت دائما استعداده للمساعدة ووقف موقفا وديا بالنسبة
لسفارتنا .

وليس من مصلحة الحكومة البريطانية مناصبة هذين الشخصين العداء خاصة وأن
حكومة صاحب الجلالة لا تهتم بهوية المديرين الجدد ما دامت للفرنسيين أغلبية دائمة
في مجلس الإدارة .

وقد أبدى النحاس باشا استعداد الحكومة المصرية لحل وسط على أساس سحب اسم
كريم ثابت إذا عينت الشركة أحمد عبود وتسحب الشركة من جانبها اسم على الشعبي
باشا على أن يبقى اسم واصف غالى باشا .
ورأينا أنه من حسن المشورة قبول الحل الوسط وإن كان فيه ما يخالف النص
الحرفي للاتفاق .

وبإضافة إلى ذلك فإن ظهور عبود كوسيط في المفاوضات المالية المصرية - الانجليزية،
التي تمر الآن بمرحلة أزمة ، يضيف ميرا جديدا لتجنب معاناته . وأن كنا لا نستطيع
العمل لصالح عبود بشكل مكشوف لأسباب معروفة جيدا . »

ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تساند أحمد عبود وكريم ثابت لمصلحتها لا
لمصلحة القصر أو الوفد وذلك ضد الحكومة الفرنسية وشركة قناة السويس الدولية ا



ويحاول الاعضاء البريطانيون في مجلس ادارة الشركة نصحتها بالاعتدال .
ويلتقى السفير البريطاني السير رونالد كامبل بمصطفى النحاس باشا يوم ٢٠ مايو..

قال النحاس :

.. قدمت تسوية بحل وسط وهو أن يختار كل طرف أحد المرشحين الذي يقترحه الجانب الآخر .

وهدفى الا يحقق جانب نصرنا على الآخر . فإذا كانت الشركة هي المنتصرة فإن مصر ستصبح تابعا فيما يتعلق بمسائل القناة وتفقد سيادتها وسلطانها على القناة .

ولا أريد انتصارا مصرية كاملا على الشركة لأن ذلك سيكون بمثابة شيء سيء بالنسبة للعلاقات معها . وأرغب إقامة علاقات طيبة وتعاونية لصالح الطرفين .

قال كامبل في برقيته إلى لندن .

« أعترف بأن رد فعل النحاس لم يكن مفاجأة لى .. بعد تأكيد رفض أحد مرشحي فاروق فإنه سيكون مثيرا للدهشة أن يجعل جلالته يطلع رفض مرشحيه بل وأيضا قبول على الشمسي باشا وهو شخص غير مرغوب فيه » .

اجتمع عبود بتشاهيمان اندروز وقال له :

.. عرضت الانسحاب من هذه العملية مرتين الأولى على سرى باشا عندما كان رئيسا للوزارة والثانية على النحاس باشا . وقد ابلغنى الاثنان أنى لست في موقف يمكننى من الانسحاب .

ويكتب تشاهيمان اندروز إلى لندن :

« لا يزال الملك عاقدا العزم على أن يتم تعيين عبود . ويسانده النحاس في ذلك وقد قوى هذا العزم الموقف الحالى للشركة في المفاوضات الرعناء الجارية والموقف الذى ترفض التراجع عنه .. والخطأ يرجع جزئيا إلى الشركة لأنها لم تكتب في اتفاق عام ١٩٤٩ ماتريده على وجه الدقة .

ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية فإن عبود مرشح مناسب بصورة بارزة فهو يحظى بتأييد الملك فاروق وحكومته .

ونحن نريد بذل كل ما فى استطاعتنا لإقامة علاقات طيبة مع الملك والحكومة » .

ويجتمع مجلس ادارة الشركة مرة أخرى .

وبيعث المجلس رسالة إلى النحاس قال فيها :

« المجلس لا يعترض على المرشحين الذين تصر الحكومة على أن يكونوا من كبار الشخصيات المصرية ولكنه يأسف لأن هؤلاء المرشحين لا يضيفون إلى مزاياهم مزية الامتناع عن دخول مجلس إدارة لا يريدونهم » .

وبيعث الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية ببرقية إلى سفير مصر في باريس لينقلها إلى شارل رو .

وفي هذه البرقية رفض وزير خارجية مصر رسمياً قرار الشركة على أساس المبدأ .
ولا يخلق وزير الخارجية الباب أمام تسوية فإن الملك ورئيس الوزراء والوزراء كانوا يريدون وصول عبود على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة !
قال الدكتور محمد صلاح الدين :

« الحكومة المصرية لا تستطيع - من جانبها - قبول تفسيركم الذي يتعارض مع نص ودوح الاتفاق . إنكم تدعون أنه ليس من حق الحكومة المصرية بل مجرد الاختيار بين من ترشحهم الشركة .

ولست في حاجة إلى أن أعيد إلى مسامعكم ما أوضحته لكم شفويا وكتابة في هذا الموضوع وعلى الرغم من أنني لا أرى أن أحدا من الطرفين - الحكومة والشركة - له حق إملاء رغباته على الآخر إلا أنه من حق كل طرف في الوقت نفسه أن يعرض مرشحين من اختياره .

وعلى أساس هذه الترشيحات يتشاور الطرفان للتوصل إلى اتفاق حول تعيين أكثر المرشحين تأهلا .

أن ذلك يمثل وسيلة غير مباشرة لإملاء إرادة الشركة التي ترفضها الحكومة المصرية بشدة كمسألة مبدأ .

أن مجلس إدارة الشركة يعترف بأن المرشحين اللذين أختارتهما الحكومة المصرية من الشخصيات المصرية الهامة فإنه يرفض في الوقت نفسه الموافقة على تعيينهما دون تقديم أي سبب يبرر هذا الرفض » .

وبهذا الرد الحاسم رفض وزير خارجية مصر قرار الشركة تأجيل النظر في تعيين المديرين .

وتستمر المفاوضات من يناير إلى سبتمبر عام ١٩٥٠ عندما اجتمع مجلس إدارة الشركة في باريس .

في ذلك الاجتماع تحت الضغوط البريطانية تنازل شارل رو عن تعيين علي الشعمسي باشا ووافق على تعيين أحمد عبود باشا وواصف غالي باشا لملء المقعدين الشاغرين في مجلس الإدارة .



وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٥٠ نشرت الوقائع المصرية قرار الحكومة المصرية بتعيين أحد رجال الملك ومستشاره الاقتصادي وهو الياس اندراوس باشا مندوبا ، أي مفوضا للحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس .

وكان اندراوس قد أصبح مقربا للملك أكثر من كريم ثابت ! ولم يعرض هذا القرار في اجتماع لمجلس الوزراء المصري ، بل عرض على الوزراء بالتعوير .

وقع مصطفى النحاس ثم سراج الدين ومحمد صلاح الدين ولم يستطع باقي الوزراء الامتناع بل وضعوا امضاءهم على القرار .. بالموافقة !

وبهذه الطريقة خضعت حكومة الوفد من يناير إلى نوفمبر لرغبة الملك فاروق في تعيين أحد رجاله في شركة قناة السويس .

وأصبح لرجال الملك سطوة في حزب قام أساسا مع الشعب أو ارتبط به .. وساعد انتصار فاروق في معركة مجلس إدارة قناة السويس على مزيد من اللامبالاة بالرأي العام العالمي .

وكشف هذا الموقف أيضا عن مدى نفوذ شركة قناة السويس التي تختار الأجانب والمصريين في مجلس إدارتها دون أن يكون للحكومة المصرية الحق في أن تختار من مواطنيها من ترى أنهم يستحقون التعيين في مجلس إدارة شركة بناها المصريون بأموالهم وعرقهم ، وتغر في أرض مصر !

وأدركت بريطانيا أن حكومة مصر خاضعة لرغبة الملك وأن هذه الحكومة ضعيفة أمام الشركة الدولية .. مما يحدد العلاقة في المستقبل بين بريطانيا وحكومة مصر ! إن معركة تعيين عضوين مصريين في مجلس إدارة قناة السويس فضحت النظام كله .



ولكن ..

بعد ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ وصل أحمد عبود إلى لندن بعد أن حضر في باريس اجتماع

مجلس إدارة شركة قناة السويس وأخذ يعرب عن حماسه للواء محمد نجيب قائد الثورة وبدأ يهاجم الياس اندراوس وقال أنه لم يكن صديقا له في يوم من الأيام !
ولكن وزارة الخارجية البريطانية أخذت تحذر الوزراء البريطانيين من لقاء عبود أو الحديث إليه ..فإن دور عبود قد انتهى بالنسبة للإنجليز وانتقلت حاجتهم إليه فلم يعد صديقا للنظام الحاكم في مصر ولا يملك التأثير عليه !

ولى العهد

كان الأمير « محمد علي توفيق » سىء الحظ . عزلت بريطانيا الخديو « عباس حلمي » الثاني في ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ بعد اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا . وبدلا من أن تعين شقيقه الأصغر الأمير « محمد علي » اختارت الأمير حسين كامل وعينته سلطانا على مصر . لم يحاول الأمير محمد علي إخفاء عواطفه مع تركيا ومع أخيه المعزول ، فجعل قصره مقرا للإشاعات والمؤامرات والهجوم على السلطان الجديد . عرف الانجليز فأنذروا الأمير وهددوه . ولكنه لم يرتدع فطلب منه الجنرال ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية مغادرة مصر والإقامة في الخارج .. أى أنهم قرروا نفيه . ودع السلطان حسين كامل الأمير الذي تأمر عليه في محطة السكة الحديد ، ولكنه أوقف صرف مرتبه ، وقدره ستة آلاف جنيه سنويا . أقام الأمير محمد علي في مدينة مونترى بسويسرا وسعوا له بتحويل إيرادات أملاكه الخاصة إليها وفي الوقت ذاته راقبوا ، من القاهرة ، رسائله وعرفوا ، عام ١٩١٦ ، أنه على اتصال مستمر بعلى الشعمسى - وزير مالية مصر ومحافظ البنك الأهلي بعد ذلك - الذي يؤيد تركيا وألمانيا ضد الانجليز ويلتقى بالزعيم الوطنى محمد فريد . وفي عام ١٩١٧ ، والحرب مستمرة ، أوقف الانجليز الأموال المرسلة إلى الأمير واكتفوا بمنحه مرتبا شهريا قدره ٢٥٠ جنيهها وعارضوا زيادتها حتى لا يدعم الأمير الحركات الوطنية ضدهم . ويوم مات السلطان حسين كامل - ٩ أكتوبر ١٩١٧ - رأى « رونالد ستورز » السكرتير الشرقى البريطانى أن يستند عرش مصر إلى ابن الخديو « اسماعيل » وهو أحمد فؤاد - بدلا من ابن الخديو « توفيق » وهو الأمير « محمد علي » .

طلب الأمير من الانجليز منحه جواز سفر بريطاني أو أى جواز سفر يسمح له بأن يكون تحت الحماية البريطانية ، وكانت مصر حينئذ ، تحت هذه الحماية ولكن الانجليز رفضوا .

انتهت الحرب العالمية الأولى ، فطلب محمد علي من الانجليز السماح له بالعودة إلى مصر ولكن السلطان أحمد فؤاد - عم الأمير - عارض بشدة قائلا :

- إن وجود شقيق الخديو السابق سيشجع المؤامرات ضد السلطان .. أى ضدى !
فلل أمير حتى عام ١٩٢١ يحاول الحصول على جواز السفر ويبدى استعداداه للتوقيع على أى إقرار يعترف فيه بحقوقى بريطانيا فى مصر فوافق الانجليز على منحه جوازاً بأنه تحت الحماية البريطانية مع عدم السماح له بالذهاب إلى مصر ، أو زيارة الدول التى حاربت بريطانيا .

لم يجد محمد على وسيلة للعودة فطلب من ممثل بريطانيا فى عاصمة سويسرا « برن » تأشيرة دخول إلى لندن لعرض شكواه على ملك بريطانيا .
أبلغت وزارة الخارجية البريطانية بذلك فرفضت لأن زيارة الأمير لن تخدم هدفا مفيدا .

وأخيرا ، وبعد إلحاح لا يهدأ ، عرضت بريطانيا مشكلة محمد على على السلطان أحمد فؤاد فوافق على عودة الأمير إلى مصر .

تعلم الأمير من ذلك الدرس السياسى الأول فى حياته وهو أن الانجليز يعينون حاكم مصر سواء حمل لقب الخديو ، أو السلطان ، أو صاحب الجلالة .. ولذلك تقرب الأمير من الانجليز يطلب صداقتهم .. وعرش مصر !

يوم أول مايو عام ١٩٢٣ ، بعد أكثر من عام على اعلان استقلال مصر رأى الأمير محمد على أن يتوعد إلى ملك مصر فتوجه للقائه .

وخلال تسعين دقيقة جرى الحوار التالى بين الأمير وصاحب الجلالة .

قال الأمير :

- لا يجب فصل السودان عن مصر ، وأنا ، وكل الأمراء ، غير راضين عن سياسة الحكومة بأعمالها مصالح مصر فى السودان .

قال الملك ، الذى كان يزعم إبلاغ نص الحديث للانجليز :

- لولا الانجليز ما استطاعت مصر الاحتفاظ بالسودان . وقد بذلت الحكومة أقصى جهدها .

قال الأمير :

..الدستور الجديد لمصر لا يحقق مطالب الأمة وهو ديكتاتورية مقنعة .

رد صاحب الجلالة :

..الدستور يلائم الظروف الحاضرة وما يقال عن آمال الشعب مجرد خيال .

قال الأمير :

.. قانون التضمينات الجديد الذى يضمن حقوق الانجليز ويمثل غطاء شرعيا لكل تصرفاتهم خلال فترة الحماية طوال سنوات الحرب يعطى بريطانيا حق الإشراف الدائم على مصر وهو مجرد واجهة للحماية .

وقال الأمير :

.. بصدر الدستور لابد من السماح فوراً بعودة سعد باشا زغلول من منفاه في جبل طارق.

رد صاحب الجلالة قائلاً :

.. سعد باشا رجل تلقائى لا يفكر قبل أن يتكلم ويعودته ستؤدى إلى إثارة الاضطرابات في مصر من جديد . ولهذا السبب ، فمن الأفضل بقاءه في أوروبا فترة أخرى .
قال الأمير إنه أراد بحديثه أن ينقل حالة وصورة الرأي العام لصاحب الجلالة .
بعد انصراف الأمير استقبل الملك رئيس وزرائه يحيى باشا إبراهيم وأبلغه بما دار بينه وبين عمه . وبذلك عرف الانجليز ما جرى من حديث !



ويبلغ الأمير المندوب السامى البريطانى عام ٢٤ أنه سيزور جنوب افريقيا متذكراً تحت اسم رستم باشا .

وعندما يزور الأمير مونتفيديو في مايو عام ١٩٢٦ يستقبله أرنست سكوت ممثل بريطانيا الذى عرف الأمير في القاهرة .

قال له الأمير :

.. سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب لم يعد معادياً لبريطانيا وكراهيته هو وعبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء وغيره من خصومه السياسيين السابقين أصبحت موجهة ضد الملك فؤاد ليؤله غير الدستورية التى تثير القلق !

ويزور الأمير كلا من الأرجنتين والبرازيل .

* * *

وعندما تسند رئاسة الوزراء إلى اسماعيل صدقي باشا ويصدر ، عام ١٩٢٠
دستورا جديدا يتطوع الأمير لانتقاد الملك فؤاد وصدقي والدفاع عن حزب الوفد .
قال للقائم بأعمال المندوب السامي البريطاني يوم ٢ نوفمبر عام ١٩٢٠ :

... المصريون في دهشة عندما يرون حكومة بريطانيا تتنازل عن الاحتلال لصالح
ملكية مستبدة .

وينتقد الأمير تصرفات صدقي المالية وإنفاقه الأموال الطائلة على جيش من العملاء
المصريين ويقول :

... أنفقت مئات الألوف من الجنيهات على القصور الملكية في وقت تعاني فيه البلاد أزمة
اقتصادية .. هذا أسوأ انحراف .

* * *

ويسافر الأمير محمد علي في صيف عام ١٩٢٤ إلى أوروبا وعند عودته يعرف أن
الحالة الصحية للملك فؤاد قد ساءت وأنه ، نظرا لصغر سن ابنه فاروق ، قد اختار
أوصياء على العرش ليس من بينهم الأمير الذي يستدعي لمقابلته مورييس بيترسون القائم
بأعمال المندوب السامي البريطاني يوم أول أكتوبر .
قال الأمير :

... حالة الملك خطيرة ، والبلاد تدار بإدارة قذرة .

وأشار الأمير ، في هذا المجال بالذات ، إلى زكي الأبراشي باشا ناظر الخاصة الملكية !
قال بيترسون :

... إن رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا ليس من بين الرجال القديرين .
رد الأمير بالموافقة ولكنه قال :

... على رئيس الوزراء أن يتقدم ، في هذا الوقت التاريخي ، وهذه اللحظة الخطيرة ، إلى
دار المندوب السامي باقتراحاته بدلا من البقاء في ركن ينتظر تعليمات الأبراشي !
وانتقل الأمير بعد ذلك إلى موقفه وبالذات بالنسبة للوصاية على العرش .
قال :

... لا أريد منازعة الأمير فاروق أحقيته في تولي العرش فليس هذا من طموحاتي ،

ولكنى أول الامراء ولا يجب إسقاطى من الحساب .
وأضيف :

.. لقد كتبت بهذا المعنى إلى السير روبرت فانسيثارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية
البريطانية .
وقال :

.. حقيقة أنى كنت من الوطنيين قبل ١٢ سنة مثل كل الوطنيين الآخرين ، وكنت أظن
أن الوطنية ستنتجح في مصر ، ولكنى الآن أمنت بالعكس ، فإن مصر لا تستطيع أن تقف
على قدميها وحدها . ومن الضروري القول بذلك صراحة .

وأشار الأمير إلى سعادته للاستقبال الطيب له في لندن خلال الصيف ونجاحه في
مقابلة ملك بريطانيا وإن كان ذلك لم يعجب عمه الملك فؤاد .
وقال الأمير .

.. رفضت المرور بإيطاليا في طريق عودتى . كانت هناك مؤامرة نبهت لى في ميلانو
تشارك فيها سيدة لم أرها في حياتى لإثارة فضيحة ضدى قد تؤدى للقبض على أنتشويه
صورتى في مصر .

وتناول الأمير طعام الغداء مع بيترسون . وأمضى بدار المندوب السامى ساعتين ولم
يستطع أحد مقاطعته وهو يتكلم !

ويسمع الأمير أن هناك نية لاختيار ثلاثة أوصياء بدلا من واحد فيبعث برسالة
أخرى، في ١٠ أكتوبر، إلى بيترسون يقول ، فيها :
« هناك أمران :

الأول مصلحة البلاد والثانى مصلحة الأسرة الحاكمة وهى موضوع هذا الخطاب .
إن موظفى القصر والوزراء الذين ياتمرون بأوامرهم يتحدثون عن حكم مصر
بالطريق الدستورى وينسون أن هناك أسرة ملكية لها حقوق مقدسة سجلت حتى في
الدستور .

إن أسرة محمد على تحكم مصر منذ مائة عام تقريبا ، والحكومة البريطانية وافقت
وضمعت حقوق الأسرة في مناسبات متعددة .

واسرة كاسرتنا لا يمكن أن تترك بلا رئيس وأفراد أسرتنا يجب أن يعتمدوا على رأس
للأسرة يحمى حقوقهم المدنية ومصالحهم وأوقافهم .

وفي ديننا تقع المسؤولية على شخص واحد لا على ثلاثة كما يزعمون بالنسبة لمجلس الوصاية .

وإنني أطلب من الحكومة البريطانية أن تتعطف بالدفاع عن حقوق أسرتي ، وأمل أن تبلغ هذه الرسالة إلى وزارة الخارجية .

ومعنى هذا كله أن الأمير يطالب بأن يكون وحده الوصي على العرش !
قال توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر السابق ، والذي تولى الوزارة في نوفمبر ١٩٣٤ بعد استقالة عبد الفتاح يحيى ، أنه يؤيد اختيار الأمير ضمن أوصياء العرش .
وكتبت وزارة الخارجية البريطانية - التي تؤيد اختيار الأمير - إلى السير مايلز لا ميسون - اللورد كيلرن فيما بعد - الذي كان يقضى شهر العسل مع زوجته الثانية في إنجلترا ، تساله رآيه فكتب يقول في ١٨ أكتوبر :

« أعرف الأمير محمد علي جيدا . وقابلته مرارا على غير هوى عمه فؤاد .
وهو ظاهرا - وربما باطنا - مع الانجليز ولكنى لا أعتبره شخصية كبرى من الوزن الثقيل .

وهو يحرص على أن يعرف عنه أنه صديق للانجليز ، وهناك ميل للنظر إليه بوصفه أداة للانجليز .

ومن السخف القول بأننا اخترناه ملكا للسودان .
إنني أحب محمد علي ولكن لماذا نربط أنفسنا به من الآن .
ومن السابق لأوانه الحديث عن مجلس الوصاية . وأنصح بعدم التزامنا مقدما بهذا السياسي أو ذاك قبل وقوع الحدث . فهذا ليس ضروريا وليس من الحكمة .
وقبل سفرى أكد لي الوزير حسن صبرى - رئيس الوزراء فيما بعد - أنه ضد اختيار الأمير محمد علي .

ولكن صحة صاحب الجلالة تتحسن ويشفى من المرض ويعود لممارسة سلطاته ، ويعود لعدائه للأمير الذي يتأصر الوفد لأن الملك فؤاد يكره هذا الحزب .

• • •

كانت العلاقة بين الأمير والملك سيئة للغاية لأسباب كثيرة منها مرتب الأمير !

• • •

ومرتب الأمير له حكاية قديمة بدأت عام ١٨٧٨ في عهد الخديو اسماعيل عندما

شكلت لجنة دولية للتحقيق في تصرفات الخديو المالية وإنشاء صندوق الدين وسداد ديون مصر لإنقاذها من كارثة الإفلاس .

تقرر أن يتنازل الخديو وأفراد أسرته عن ٧٥٢, ٤٢٥ فداناً ، ورهنها لمؤسسة روتشيلد المالية على أن تمنح الدولة مرتبات لمن يتنازل منهم عن ممتلكاته ، وبالفعل تنازل الخديو وعدد كبير من أسرته عن أراضيهم الزراعية مقابل منحهم مرتبات مجموعها ٣٠٠ ألف جنيه سنوياً رقعها اسماعيل بعد ذلك إلى ٣٦٠ ألفاً يخصه منها مائة ألف ولا بدته توفيق ٢٠ ألفاً .

ومعروف أن توفيق تنازل عن ٣٦ ألف فدان .

عزل اسماعيل وتولى توفيق منصب الخديو وبذلك أصبح مرتبه - كخديو - مائة ألف جنيه سنوياً .

رأى الخديو أن يغير ، ويبدل ، ويرفع ، ويخفض المرتبات التي قررها والده اسماعيل باعتبار أن ذلك حق له ، فلما احتج الامراء منحهم مبالغ نقدية وقطعا من الأرض ! وكان نصيب ولده ، الأمير محمد علي ، ٦٠٠ سنوياً ، ارتفعت إلى ألفي جنيه استثمرت حتى عام ١٨٩٢ عندما توفي الخديو توفيق وتولى ابنه عباس حلمي الثاني فرفع مرتب شقيقه الأمير عام ١٩١٤ محمد علي إلى ٤٠٠٠ ثم إلى ٦٠٠٠ جنيه سنوياً .

وقامت الحرب العالمية الأولى والخديو في تركيا فعزلته بريطانيا ووات عمه حسين كامل سلطاناً على مصر عام ١٩١٤ فأوقف مرتب الأمير محمد علي الذي يهاجمه ، ورفض الملك أحمد فؤاد أن يعيد للأمير مرتبه فتقدم بعدة شكاوى ، لا إلى صاحب الجلالة ، بل إلى المعتمد البريطاني !

وبرر الأمير ذلك بأن التعويضات للأسرة الخديوية تمت بالاتفاق مع لجنة التحقيق الدولية ولم يصدر بها مرسوم خديو وبذلك فإن الأمر يرجع إلى بريطانيا العظمى التي كان لها الصوت الأعلى مع اللجنة الدولية ، ولا يحتاج إلى موافقة الملك فؤاد .
وطالب الأمير أن تعود أيضاً مرتبات أمه وشقيقتيه وأخيه التي أوقفت بقرار من السلطان حسين كامل .

وفي توصلات ورسائله ومطالبه للمعتمد البريطاني قال الأمير إن اخلاص أبيه الخديو توفيق ... الذي طلب الاستعانة بالقوات البريطانية لخماد الثورة العربية ... ليس محل شك ومن الظلم معاملة أبناك بهذه الطريقة ..

.. يقصد حرمانهم من المرتبات .

في البداية طالب الأمير بالضبط على الملك فؤاد ثم عاد يطالب المعتمد البريطاني بالضبط على الحكومة المصرية لإصدار تشريع بمرتبات الأسرة الحاكمة بدلا من أن يترك الأمر لمرسوم ملكي .

الفريق في هذه الحكاية أن الأمير بدأ يطالب بإعادة مرتب أبناء الخديو توفيق الأربعة منذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٦ عندما توجه إلى لندن ليلتقى بالسير لانسلوت أوليفانت وكيل وزارة الخارجية البريطانية ليقدّم إليه شكوى كتابية :

بحثت وزارة الخارجية الأمر من الناحية القانونية وانتهى - مستشارها القانوني - في ١٥ أبريل عام ١٩٣٠ إلى أن تحديد مرتبات الأمراء والأميرات حق للخديو ، أو السلطان أو الملك . وإلغاؤها من حقه أيضا ، وأن الخديو اسماعيل عدل القائمة وأن توفيق ، والد محمد علي ، رفع بعض المرتبات وخفضها وأضاف أسماء أمراء وحذف أسماء أخرى وبذلك فإن إقرار المرتبات يعتبر حقا لصاحب الجلالة الملك فؤاد وحده .

ورفضت وزارة الخارجية البريطانية إبلاغ هذا الرأي للأمير واكتفت باعتذار له ، بين الحين والحين ، عن عدم الرد على رسائله لكثرة العمل لأن الأمر قيد البحث .

وعندما أحال السير لانسلوت الموضوع إلى السير مايلز لا ميسون - لورد كيلرن فيما بعد - المندوب السامي البريطاني في مصر رد في ٢٠ فبراير عام ١٩٣٦ قائلا بأن الضغوط ، أو المساعي الحميدة ، يجب أن توجه إلى صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد مباشرة باعتباره صاحب القرار .

وقال مايلز لا ميسون إنه يتعاطف مع مطالب الأمير ووجهة نظره ولكنه يأس أن يعرض على صاحب الجلالة موضوعا شديد الحساسية مثل مرتب الأمير وأسرته :

رأت الأميرة نعمت الله كمال الدين شقيقة الأمير محمد علي - التي تعيش مع شقيقتها في تركيا - بدلا من الالتجاء للإنجليز أو الملك ، أن تقيم دعوى ضد وزارة المالية المصرية تطلب فيه إعادة صرف مرتبها وقدره ٢٥٠٠ جنيه سنويا الذي كان يصرف لها في عهد الخديو عباس حلمي الثاني واستمر منحه لها في عهد السلطان حسين كامل حتى عام ١٩٢٠ عندما رغبت ، هي نفسها في وقف الصرف ، ثم طلبت إعادته عام ١٩٢٥ في دعواها أمام المحكمة المختلطة باعتبار أن الأمر يتعلق بلجنة التحقيق الدولية وصندوق الدين ورهن أملاك الأسرة المالكة لدى بنك روتشيلد .

رفضت المحكمة المختلطة الاستثنائية طلب الأميرة لأسباب كثيرة أهمها أن أفراد أسرة الخديو اشتروا الأرض التي تنازلوا عنها للحكومة المصرية بأموال ، اقترضت من الحكومة المصرية نفسها ، ولذلك فمن الطبيعي أن تعود هذه الأراضي للحكومة المصرية ! وكان هذا الحكم أيضا من الأسباب التي استند اليها المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية في رفض طلب الأمير محمد علي !



وكانت للأمير شكوى أخرى تقدم بها أيضا للمندوب السامي البريطاني بعدما فشل في حلها مع وزارة الأوقاف المصرية . تقدم الأمير إلى الوزارة عام ١٩٠٧ يطلب استبدال أرض قصره في المنيل ، بالقاهرة ، وهي أرض حكر مساحتها نحو عشرين فدان . ظلت الوزارة تبحث الأمر ست سنوات كاملة وأخيرا قرر القومسيون أن ثمن الأرض ٥٦٧ جنيها !

ونفى الأمير من مصر عام ١٩١٤ وعندما عاد عام ١٩٢١ استأنف المطالبة باستبدال أرض القصر الحكر .

قالت الوزارة عام ١٩٢٥ أن الثمن ٤٥٣٧ جنيها ثم انخفض إلى ٢٠١٦ جنيها في العام التالي ولكن الأمير لم ينتهز الفرصة ولم يوافق على الثمن أملا في تخفيضه .

وفي عام ١٩٢٩ ارتفع الثمن إلى ٨٩٢٣ جنيها ثم إلى ١٢٦٠٣ جنيها عام ١٩٣٠ . قال الأمير إن رقم ١٢٦٠٣ جنيها مبالغ فيه جدا وأنه مستعد لدفع مبلغ ٧٥٥٠ جنيها وهي القيمة التي وافقت عليها وزارة الأوقاف في فبراير عام ١٩٣٦ .

قابل الأمير على ماهر باشا رئيس الوزراء الذي وعده بحل المشكلة . عرض الأمر على المجلس الأعلى لوزارة الأوقاف في أول مارس عام ١٩٣٦ فأرجأ النظر فيه إلى ٢٠ مارس ، ولكنه لم يعرض على المجلس في تلك الجلسة وأرجئ إلى أجل غير مسمى .

ووضح من ذلك أن الملك فؤاد تدخل لدى وزارة الأوقاف لتأجيل اتخاذ القرار نكاية في الأمير الذي قال في مذكرته للسفارة البريطانية أنه لا داعي لذكر أسباب التأجيل .. ومن هنا لجأ مرة أخرى للسفير مايلز لا مبسوف فإن الأمير كان يدفع أيجارا سنويا

للأرض الحكر وصل عام ١٩٢٠ إلى مبلغ ٦٢٠ جنيها بعد أن كان ٢٢٦ جنيها عام ١٩٢٥ .

وكان السبب في زيادة الأيجار وارتفاع ثمن الاستبدال ، أى البيع ، إرتفاع قيمة الأرض .

ويتصل الوزير المفوض البريطانى برئيس وزراء مصر يطلب منه استبدال الأرض الحكر التى أقام الأمير فوقها قصر المنيل فيعده رئيس الوزراء بحلها !



مات صاحب الجلالة فتوقف بحث مشكلات مرتب الأمير وأرض القصر .
وفي جنازة الملك فؤاد يوم ٢٠ أبريل عام ١٩٢٦ جلس المندوب السامى البريطانى السير « مايلز لا ميسون » - المعروف باسم اللورد كيلرن - فى سرادق العزاء أمام مسجد الرفاعى فاقرب منه الأمير « محمد على » وجلس بجواره ليقول له :
« أريد أن أكون وصيا على العرش فإن الأمير « فاروق » لم يبلغ السادسة عشرة من عمره ... بعد .

وجد المندوب السامى أن الوقت غير ملائم ، والفرصة ليست مناسبة خلال الجنازة ومع ذلك وعد الأمير خيرا ..



ويتفق زعماء الأحزاب السياسية على اختيار الأوصياء على العرش وهم لا يعرفون أولئك الذين اختارهم الملك الراحل .

اجتمع مجلسا البرلمان فى جلسة مشتركة يوم ٨ مايو ١٩٢٦ وبفتح المظروف الذى كتبه وأغلقه الملك فؤاد تبين أن الملك اختار كلا من عدلى يكن باشا الذى تولى عام ١٩٢٢ ، وتوفيق نسيم باشا ، ومحمود فخرى باشا .

رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت لإعلان اختيار كل من الأمير محمد على وعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا الذين أدوا اليمين الدستورية أمام المجلس .

وهكذا أصبح الأمير - وعمره ٦١ سنة - رئيسا لمجلس الأوصياء على العرش .
وجد الأمير أنه من غير اللائق ، وقد أصبح وصيا على العرش أن يستمر فى مطالبه لدى السفارة فبعث يوم ٢ يولييه عام ١٩٢٦ بمندوب يقول :

- لا أستطيع الاستمرار في مطالبى ولكنى أمل ترك الباب مفتوحا في المستقبل وأرجو
أن يستمر تعاطفكم !

* * *

ذهب أعضاء مجلس الشيوخ للقاء مجلس الوصاية ، فألقى محمود بسيونى باشا
رئيس المجلس خطبة قال فيها إنه يأمل أن تفوز مصر بالاستقلال التام والحرية .
قفز الأمير محمد على من كرسيه قائلا في دهشة :
- الاستقلال التام .. هلشان نتجننوا زيادة ! .
قال محمود بسيونى :
- نتجنن ازاي يا أفندينا ؟ .

تدخل شريف صبرى باشا ليغير ، بلباقة ، موضوع الحديث .
ولا يدوم الاتفاق بين الأمير ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء بعد رحيل أحمد
فؤاد .

جاء الأمير إلى مقر السير مايلز لا ميسون ، الذى أصبح سفيرا وليس مندوبا ساميا
بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، يشكو رئيس الوزراء يوم ٢٩ ديسمبر
عام ١٩٣٦ .

قال :

- طلب منى النحاس منع زيارة الملك فاروق للوجه القبلى وقد رددت عليه بأن الوزارة
تحاول التقليل من شأن الملك والأوصياء وأنه لا يستطيع أن ينصح الملك بذلك .
وقال إنه رفض مرشح الحكومة ليكون وزيرا للقصر واقترح أمين أنيس باشا ولكن
النحاس لم يوافق .
قال السفير :

- اقترحت على النحاس أن يكون توفيق نسيم باشا مستشارا للملك فاروق - يقصد
رئيسا للديوان - ولكن النحاس قال إن نسيم عجوز جذا ومريض .

وطلب من الأمير تزكية هذه الفكرة .

قبل أن ينصرف الأمير قال إن شعبية الوفد وحكومته تنحدر ، فحذره السفير من إقالة
الحكومة أو اتخاذ أى إجراء غير دستورى .

وتتحسن العلاقة بين الأمير والنحاس فيبلغ صاحب السمو الملكي السفير البريطاني
بذلك يوم ٢٠ يناير عام ١٩٢٧ .

ولكن عندما تفكر الحكومة في عدم تجديد عقد مدير الصحراء الغربية البريطاني
مجرين بك ، فإن الأمير يسارع بإبلاغ الأمر للسفير قائلا ما معناه :
...حاسب !

ويضيف :

...مواطني يرغبون في التخلص من كل نفوذ بريطاني .

رد السفير :

...أمل أن تقف ضد ذلك بحزم .

ويصبح ولاء الأمير لبريطانيا تاما شاملا ونهائيا عندما يقول للسفير يوم ٢٠ فبراير
عام ١٩٢٧ :

...إنني وزملائي الأوصياء في غاية الانزعاج والقلق خوفا من لقاء محتمل في أوروبا بين
الخدو السابق عباس حلمي الثاني - شقيق الأمير والذي نفى من أجله من مصر إلى
أوروبا عام ١٩١٤ - والملك فاروق .

ويضيف :

...الخدو السابق رجل ماهر وقد يحصل على التزام غير حكيم ... من الشاب الصغير
وغير المجرب - الملك .

وحتى اللقاء البريء بينهما ، سيصبح ضارا .

ويقترح الأمير إرسال برقية إلى أحمد حسنين - رائد فاروق ومعلمه ثم رئيس ديوانه
فيما بعد - لإبلاغه بضرورة أن يجد الملك عذرا لعدم استقباله للخدو السابق .

ويستجيب السفير للنصيحة ولكنه يطلب من الأمير نفسه منع هذا اللقاء الذي لا يتم !

ويلتقى الأمير عام ١٩٢٨ بحاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية ، الذي أصبح بعد
ذلك أول رئيس لجمهورية إسرائيل .

قال وايزمان :

...إننا لا نرسل إلى فلسطين سوى اليهود الشبان الذين يمكن أن يشكلوا جيشا من
٨٠ ألفا يمكنه الاستيلاء على البلاد !

وفي ٤ فبراير ١٩٤٢ دخل السفير البريطاني ، وهو نفسه ، السير « مايلز لا ميسون » ،
قصر عابدين تحيط به الدبابات البريطانية ليرغم الملك « فاروق » على اعتزال العرش أو
تعيين « مصطفى النحاس » رئيسا للوزراء .

وافق فاروق في اللحظة الأخيرة ..

وكان لا ميسون ، ووافقه الحكومة البريطانية ، قد قرر بعد اعتزال « فاروق » أو إذا
أبدى مقاومة ، أن يعين الأمير « محمد علي » ملكا على مصر .

وفي برقياته إلى لندن قال لا ميسون إنه يتوقع أن يقبل محمد علي العرش إذا عزل
فاروق .

ولكن خضوع فاروق للإنجليز في اللحظة الأخيرة ، أفقد الأمير الفرصة الثالثة ..
للعرش !



ورغم ذلك أبقى الأمير محمد علي كل صلاته الود مع السفارة البريطانية ..
بعد نجاة الملك « فاروق » من حادث تصادم سيارته عند القصاصين في محافظة
الشرقية ، قال الأمير للسفير :

.. يقول فاروق لكل الناس إن شفاهه خيب آمال الكثيرين ..

يقصد خيب آمال الأمير !

ويلتقي « محمد علي » بالسفير في ١٩ أبريل عام ١٩٤٤ ويتداعى الذكريات فيقول
الأمير الأعزب .

.. أعرف أنك رفضت تعييني ملكا يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بسبب صديقتي .. كنت
سأجمع الجيش ورائي خلال أيام .

رد السفير :

.. أبدا ليس لعلاقاتك العاطفية دور أو تأثير .

ورفض أن يقول إن خضوع « فاروق » واستسلامه في ذلك اليوم ، حجب العرش عن
ولي عهده .

وبيعث السفير إلى لندن قائلا بندم :

.. كان يمكن للأمير « محمد علي » أن يكون ملكا رائعا ! .

أصبح جزءاً من بروتوكول السفارة أن يزور امراء البيت البريطاني الأمير « محمد علي » عند حضورهم إلى مصر .

في لقاء الدوق « جلوسستر » و « الأمير محمد علي » في مايو ١٩٤٥ أخذ الأمير يسرى عن ضيفه برواية فضائح أفراد الأسرة المالكة المصرية . واستمرت حملة الأمير بكل السفراء البريطانيين في مصر ، ينصحهم ، ويقدم لهم آراءه ، في أفضل الطرق لحكم مصر .. ويهاجم أمامهم كل رجال مصر وفي مقدمتهم ابن عمه الملك فاروق !

في أول أبريل ١٩٤٦ زار السفير البريطاني السير رونالد كامبل سمو الأمير ليسمع منه العجب !

قال ولي عهد مصر :

.. على الحكومة البريطانية أن تكون حازمة مع المصريين .

ومن السخف أن ترحل من مصر بناء على أمر من المصريين !
وأضاف :

.. عندما جئتم إلى مصر لم يكن ذلك ثابعا من حب المصريين أو مجرد مضايقتهم بل بسبب المصالح الهامة التي أحسستم أنها تتطلب وجودكم .
ولا أعتقد أنه يمكنكم حماية هذه المصالح من خارج الأراضي المصرية .
ومن سوء الحظ أن أعضاء الوفد المصري للمفاوضات ، الذي عليك أيها السفير أن تتعامل معهم هم :

اسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء من الطابور الخامس .

وعلى ماهر باشا رئيس الوزراء وصل به الأمر إلى حد أنه سجن .

يقصد عندما اعتقله الانجليز في مزرعته أثناء الحرب العالمية الثانية .

وبهى الدين بركات باشا عضو مجلس الشيوخ كان بالتأكيد مواليا لبريطانيا .

وشريف صبرى شقيق الملكة نازلي موال لبريطانيا الا أنه ضعيف .

وعلى الشمسسي باشا الوزير السابق بالرغم من أنه يبدو .. ظاهريا .. مواليا لبريطانيا

إلا أنه كان يجلس على السور .. أى متفرج .

وأعضاء وفد المفاوضات والحكومة والبلاط الملكي وجماهير الشعب غير قادرين إلا على الفكرة التي تسيطر عليهم وهي التخلص من الانجليز والاضطلاح بمهمة الدفاع عن

مصر وحدهم وهى المهمة التى لا يقدرّون عليها .
وقال الأمير الذى احتكر الحديث معظم الوقت :
- من وجهة نظرى أرى أنكم إذا دعتم مطالبكم بمظاهرة حقيقية فإن المصريين
سيترجعون ويستسلمون .
.. أى أن الأمير يقصد التهديد بحضور الأسطول البريطانى فى الموانئ المصرية كما
كان الانجليز يفعلون من قبل .
وقال الأمير محمد على :
- إذا جرت اضطرابات وأعمال شغب فعليكم اظهار أقصى درجات الحزم حتى
ولسوء أدى إلى مصرع مائة من مرتكبي أعمال الشغب مما يخدم أعمال التحريض
فورا .
وقال الأمير :
- لا أهم السبب الذى يجعل البلاط الملكى المصرى لا يرى مصلحته فى بقائكم فى
البلاد فأنتم السند الوحيد الذى يمكنه الحصول عليه .
وقال منهيّا الحديث :
- ضعوا ذلك كله بصورة واضحة أمام فاروق . واطلبوا منه تأكيدا بأنه لن يعمل
ضدكم بصورة سرية .
لم يقتنع السفير بمنطق الأمير بل كتب إلى لندن يقول :
« أفكار الأمير متضخمة ومثيرة للسخرية والأشخاص الذين يفكرون بمثل هذا
الشكل يجب إعادتهم إلى أرض الواقع » !
ويلتقى الأمير بحسين سرى رئيس وزراء مصر السابق فيقول له :
- لماذا لا تجمع عددا من رؤساء الوزراء السابقين والوزراء السابقين لإعداد بيان
وتقديمه للملك فاروق حول الموقف المؤسف فى البلاد ؟
أجاب سرى باشا :
- لا أستطيع أن أجمع أربعة من هؤلاء الأشخاص معا .
أبدى الأمير دهشته الشديدة فقال « سرى » باشا مفسرا :
- إنهم يناورون للحصول على منصب . ويخشون جميعا من نتائج ذلك على انفسهم ،
أو من تأثيره على آمالهم ، فى أن يعودوا رؤساء للوزراء فى يوم ما .

قال الأمير :

« هل « حافظ عفيفي » باشا غير مستعد للدخول في اللعبة .

قال سرى باشا :

« حتى هذا الرجل ليس مستعدا لذلك .

لقد جمع ثروة ، وهو على علاقة طيبة بالشركات ويعرف كيف يتعامل معها . ومن المؤكد أنه سيستعيد منصبه في الشركات كمدير بعد انتهاء فترة رئاسة الوزراء . لقد بدأ من لا شيء . ومنصب رئيس الوزراء ثروة نجاحه في تولي المناصب . والمركز بأبهرته والتغيير الذي يحققه يمثل إغراء قويا وهو لا يريد أن يخاطر بفرصة حصوله على المنصب يوما ما .

وينقل الأمير نص الحديث إلى السفير البريطاني يوم أول نوفمبر ١٩٤٧ فيعلق عليه السفير قائلا :

« لدى الأمير خطة للإصلاح في مصر ولكن كبار رجال السياسة لا يتفقون ولا يتصالحون ولا يتحدون وكل منهم يريد أن يرأس الوزارة » !

* * *

وعندما بدأ النفوذ الأمريكي يتزايد في مصر اتجه الأمير للسفارة الأمريكية . ذهب « روبرت بويل » القنصل الأمريكي العام بالاسكندرية يوم ٢٥ مايو ١٩٤٨ إلى الأمير « محمد علي » يبلغه رسالة من السفير الذي لم يستطع أن يكون في وداع الأمير أثناء سفره .

انتهاز الأمير الفرصة ليحدث القنصل في شئون إسرائيل التي كانت قد اعلنت قيام دولتها قبل عشرة أيام واشتعلت الحرب بين العرب وإسرائيل .

وقال :

« يستطيع اليهود من خلال الثروة والسلطة والبراعة ، الحصول بطريق ملتوية ، مشروعة وغير مشروعة ، على المعدات العسكرية بينما لا تستطيع ذلك الدول العربية رغم امتلاكها للقوة البشرية الكافية .

تذكر الأمير ما سمعه من وايزمان قبل تسع سنوات وقال للقنصل الأمريكي :

« يمكن أن تتحول إسرائيل لتصبح دولة شيوعية إذا عجزت عن تحقيق النصر ضد العرب .

وأضاف محمد علي :

.. يمكن أن تتحول إلى الشيوعية أيضا بعض الدول العربية .

وهو ما تحقق بالفعل مما يدل على أن الأمير يمكن أن يكون صاحب أفكار صائبة ..

أحيانا !

وقال الأمير :

.. دعوت محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء إلى قطع العلاقات مع روسيا السوفيتية ، والدول التي تدور في فلكها ، لحماية مصر من خطر الشيوعية المتزايد للحصول على اطمئنان وثقة الولايات المتحدة والدول الغربية . واني آسف لأن رئيس الوزراء لا يريد اتباع هذه النصيحة .

وأضاف :

.. الملك نفسه مسئول عن عدم ولاء الجماهير والطلبة .

سمع .. من باب الرغبة في الحصول على شعبية شخصية .. بمزيد من الحرية للشعب قبل ان يتأكد من أنهم تعلموا ما هو الصواب وما هو الخطأ !

عندما ساء الموقف العسكري بين مصر واسرائيل لصالح اسرائيل . توجه الأمير إلى السفارة الأمريكية ليلتقى بالرجل الثاني في السفارة مستر جريفيث يوم ١٨ من نوفمبر ليقترح على السفارة ما يتعناه العرب بعد ٣٩ سنة من قيام اسرائيل . وكان الأمير الذي ظنه الكثيرون لفترة طويلة مجنونا يتحدث بكثير من الحكمة :

قال :

.. الجيش المصري في موقف سييء ونحن نريد أشياء ثلاثة من الولايات المتحدة ..

● ضمان من الولايات المتحدة وبريطانيا للحدود العربية الاسرائيلية التي يتفق عليها.

● تدويل القدس .

● معاهدة تحالف عامة مبهمة بين مصر والولايات المتحدة وقروض ومساعدات أمريكية وبريطانية لهذا الجزء من العالم ، حتى يمكن تبرير السلام مع اسرائيل للشعب المصري والحكومات العربية .

وقال الأمير :

- لابد ان تكون عملية السلام بين مصر واسرائيل عن طريق وساطة امريكية او وساطة امريكية بريطانية .

* * *

وكان فاروق حريصا على الا ينيب عنه الامير محمد على إلا في الاحتفالات الثقافية ..
عدا مرة واحدة .

يوم ١٨ نوفمبر عام ١٩٤٨ حضر الامير افتتاح دورة البرلمان نيابة عن فاروق الذى ادعى المرض . وكان السبب الحقيقى تقارير رجال الشرطة بأن هناك مؤامرة لاعتقال صاحب الجلالة .

ولم يقتل الامير أو الملك ولكن اغتيل محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء بعد اسابيع .

* * *

وكان الامير كثير الحماسة .. احيانا .

عاد من أوروبا بعد قضاء عطلة صيف عام ١٩٥٠ فعرف أن حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس عزلت وزير المالية الدكتور محمد زكى عبد المتعال فعقد الامير مؤتمرا صحفيا يوم ٩ سبتمبر دافع فيه دفاعا قويا عن وزير المالية وسفه الفكرة التى تقول بإمكان الاستغناء عن خدماته .

وجد فؤاد الدين وزير الداخلية الذى استندت اليه وزارة المالية ايضا بعد استقالة زكى عبد المتعال الفرصة ليهاجم الامير لأن حديثه لا يتفق والدستور .
ولم يكن بين فاروق وولى عهده أى قدر من الحب ولذلك فإن الهجوم على محمد على لم يؤثر على العلاقات بين الوفد والقصر !

* * *

ولكن محمد على كان بعيد النظر فقد توقع ثورة ضد فاروق .

بعد شهرين من الأزمة مع سراج الدين قصد إلى السفارة البريطانية ليلتقى بالسفير السير رالف ستيفنسون يوم ١٨ من نوفمبر عام ١٩٥٠ .

أراد أن يستعدي السفير على صاحب الجلالة ، قال :

-إنى وغالبية الأسرة المالكة نشعر ببالح الألام إزاء موقف الملك فاروق ، لقد باع نفسه للوفد ، وأبعد الجيش ، واتبع سياسة تعرض البلاد والعرش للخطر .

وأضاف :

.. جئت بوصفى ولى العهد وأكبر الأمراء سنا لأدرك واستكشف .. أن كان ذلك ممكنا ..
نوايا بريطانيا في حالة حدوث اضطرابات عنيفة في مصر .

قال السفير :

.. من الصعب جدا الإدلاء بأية نبوءات فموقف حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا
والاجراءات التى تتخذها ستفرضها بالطبع الظروف القائمة .

وإذا حدثت اضطرابات سياسية لها طابع العنف البالغ في مصر ، تعرض مثلا ، أرواح
الرعايا البريطانيين للخطر ، فليس من المتوقع أن تبقى القوات البريطانية ، في منطقة القناة
هادئة مكتوفة الأيدي .

قال الأمير :

.. ليست لدى أولدى الاسرة المالكة رغبة لمشاركة الملك المصير السيئ الذى يبدو أنه
يسعى اليه .

إنى لا أتوقع حدوث شيء في القريب العاجل وكرجل بعيد النظر لا يمكننى استبعاد
امكانية أن أصبح والاسرة المالكة في خطر بالغ .

وفي مثل هذه الظروف أريد أن أعرف ما إذا كان يمكننى اللجوء اليكم ..
.. أى إلى الانجليز .

قال السفير :

.. على صاحب السمو أن يقدر أنه لا يمكننى الحديث إلا بصورة شخصية ولا
يمكننى أن أفرض التزاما على حكومة صاحب الجلالة .

وعلى هذا الأساس يمكننى أن أؤكد لك أنه لن يكون هناك أى احتمال سواء من جانبى
أو من جانب القوات البريطانية في منطقة القناة بأن نرد شخصا من أصدقائنا قد يكون
في خطر داهم عندما يسعى للجوء لحمايتنا .

ومضى السفير قائلا :

.. بالرغم من أنى لا أشك في كتمانك للسـر ، فليس لدى نفس اليقين ، إزاء جميع أفراد
الاسرة المالكة .

وأمل ألا يحدث أى تسرب لهذا الموضوع ، بالغ الحساسية .

قال ولى العهد :

- لا حاجة بك أن تخشى شيئا فسيكون في غير صالح أسرتي . إذا تسرب هذا الموضوع .

وكتب السفير إلى لندن يقول :

« المعروف عن الرجل العجوز - أي الأمير - أنه لا يتحل بالشجاعة وكلما ازداد كبرا كلما أصبح أكثر عصبية » !

* * *

وتتكرر زيارات الأمير للسفارة الأمريكية أيضا .

في ٣ فبراير عام ١٩٥٠ توجه الأمير لزيارة السفير الأمريكي جيفرسون كافري .
انتقد صاحب السمو الملكي كثيرا ما يجري في العالم العربي بصفة عامة ، وفي مصر بصفة خاصة .

وبعد مقدمة طويلة كشف الأمير عن هدفه الحقيقي للزيارة .

قال :

- قرأت خطبا وأحاديث سياسية كثيرة لمستولين أمريكيين عن القوة العسكرية
لروسيا الشيوعية وبالذات في مجال الأسلحة النووية .

ويؤكد الأمير أن السياسيين الأمريكيين يبالغون كثيرا في قوة الاتحاد السوفييتي .

ولم يعرف السفير الذي بعث بنص الحديث إلى واشنطن هل يريد ولي عهد مصر أن
يطعن الأمريكيين إلى أن الاتحاد السوفييتي ليس قويا كما يظن الأمريكيون .. أما أن
الأمير كان يتنبا بما كشف عنه الزعيم السوفييتي جورباتشوف بعد ذلك بأربعين سنة !!

ويزور الأمير السفير الأمريكي مرة أخرى ، بعد شهر ، في ١٦ مارس .

عاد الأمير ينتقد مرة أخرى كل ما يجري في العالم . وبالذات المبالغة الأمريكية عن قوة
بنا السوفييتي .

وطالب الأمريكيين بأن يكون لهم ممثل لدى البابا في دولة الفاتيكان .

وقال :

- على الباكستان والافغان تسوية خلافتهما بطريقة ودية .

واعتبر جلاء القوات الهولندية من أندونيسيا كارثة قاتلا :

- المسلمون لا يستطيعون حكم أنفسهم .

وأضاف :

... أعرف أن فرنسا ستترغم على الجلاء عن شمال إفريقيا وبذلك فإن مزيدا من المسلمين سيقطعون رقاب بعضهم البعض لجرد رحيل الفرنسيين .
... فإن الأمير كان دائما يفضل أن تحكم أمريكا وأوروبا .. العالم الإسلامي ؟

* * *

ورغم كراهية الأمير للملك فاروق إلا أنه أذاع بياناً أيد فيه موقف صاحب الجلالة ضد أمة الملكة نازلي عندما سافرت إلى أمريكا وزوجت ابنتها الأميرة فتحية من مصري قبطي !
ويفلت البيان نظر السفير الأمريكي الذي يكتب لحكومته قائلاً :
« لم تكن هناك ضرورة تدعو الأمير إلى إصدار هذا البيان ، ولكن يبدو أن سموه أراد إعلان تأييده القلبي للملك في هذه المسألة وإلقاء مسئولية زواج الأميرة على الملكة الأم » !

* * *

ألغى الوفد معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ ، فتوجه الأمير للقاء السير رالف ستيفنسون وأبلغه أنه قال للملك فاروق :
« لماذا تقدم بريطانيا امتيازات لك ؟ إنهم موجودون في منطقة القتال ، ولا يمكنك إخراجهم منها أيضاً .

وفي الغرب يوجد البريطانيون في ليبيا وسيظلون هناك .
وفي الشمال هناك البحر المتوسط وهو تحت سيطرة بريطانيا . وفي مثل هذه الظروف لا يبدو أن هناك سبباً يجعلهم يخضعون لطالبك .
رد السفير الزيارة للأمير بعد ٤ أيام ..
طلب الأمير إقالة مصطفى النحاس لأنه ألغى المعاهدة .
قال لحسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكي .

« المصريون يتحدثون كثيراً ولا يقومون إلا بعمل قليل وأي شخص يصبح رئيساً للوزراء وخلفه الجيش والبوليس لن يتعرض لخطر كبير وأنا مقتنع تماماً بأنه يوجد عدد من السياسيين المصريين مستعدين لتولي هذه المسؤولية » .

* * *

ظل الأمير محمد علي ولياً للعهد بعد تولى الملك فاروق عرش مصر .
وبقى ولياً للعهد بعد زواج « فاروق » لأن الملك لم ينجب ولدا .
وخلال ١٦ سنة ظل كرسي العرش يداعب أحلام الأمير حتى ١٦ يناير ١٩٥٢ عندما

رزق فاروق من زوجته الثانية ناريمان بالأمير أحمد فؤاد .

أنابه الملك فاروق مرة لحضور مراسم جنازة في الكاتدرائية يوم ١٥ فبراير .

فوجيء الأمير بكبير الأمناء في القصر الملكي يخاطبه قائلاً :

.. يا صاحب السمو

غضب الأمير لأن لقبه هو « صاحب السمو الملكي » .. وأدرك ولى العهد أن الملك

فاروق يرى أن ولده الأمير الرضيع أحمد فؤاد هو ولى العهد .

أسرع الأمير إلى السفارة البريطانية يشكو للسفير .. الذى قال :

.. لا يبدو لي أن موقف سموكم قد تغير بأى شكل فيما عدا أنك أصبحت الآن الوريث

الثالث للعرش بدلاً من كونك الثانى .. وعلى أية حالة اعتقد أن صاحب السمو الملكي يكون

دائماً صاحب السمو الملكي .

أبلغ السفير الأمر للمستشار الاقتصادي للملك الياس اندراوس باشا .

وعد الياس اندراوس بسؤال الملك ثم عاد ليقدم تفسيراً ضعيفاً .

قال :

.. لا يعرف صاحب الجلالة شيئاً عن ذلك وإذا ارتكب كبير الأمناء خطأ فيجب

الاعتذار والتصحيح .

وأضاف صاحب الجلالة :

.. ومع ذلك فإن ما فعلوه لا يصح بهذه الطريقة وإذا كان من الضروري منح لقب

«صاحب السمو الملكي » من جديد ، للأمير محمد على فأنى لا أشعر بالرغبة في منحه

اللقب لأنى أعلم أن الأمير اعتاد انتقادى علناً في كل مكان .

قال السفير :

.. يبدو لي ذلك قاسياً إلى حد ما .. لأنه إذا كان الأمير محمد على يتكلم كثيراً .. فإن هذا

يفعله العديد من أعضاء نادى محمد على .

وأعرب عن أمله في إنهاء المسألة دون إهانة الأمير .

.. أن السفير كان دائماً يجد في ولى العهد أنه « ملك احتياطي » !

اعتاد الأمير محمد على السفر إلى الخارج لقضاء عطلة الصيف . وعندما قامت الثورة

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان الأمير محمد على في سويسرا .

تنازل الملك فاروق عن العرش يوم ٢٦ يولييه لولده الأمير احمد فؤاد الذى سافر مع فاروق في نفس اليوم إلى إيطاليا .

أبرق الأمير محمد على إلى علي ماهر باشا رئيس الوزراء يوم ٢١ يولييه يطلب منه المحافظة على الأسرة المالكة الحالية والاحتفاظ لها بولاية العرش ، وقال :
- مستقبل الأسرة الملكية بين يديك !

ولم يخطر ببال الأمير أن الثورة تفكر في إلغاء الملكية .
رد علي ماهر طالبا إلى الأمير العودة إلى مصر في الحال ، فقد ظن علي ماهر أن الأمير سيكون عضوا في مجلس الوصاية كما كان الحال عندما جلس فاروق على العرش قبل ١٦ سنة !

وبعد يومين - في ٢ أغسطس - أصدر مجلس الثورة قراراً بتعيين كل من الأمير محمد عبد المنعم ، وبهي الدين بركات باشا ، والقائمقام رشاد مهنا كمجلس للوصاية على العرش .

وكان فاروق قد اختار الأمير محمد على كعضو احتياطي في مجلس الوصاية إننا اعتذر الأمير عبد المنعم .

وبقى منصب ولي العهد شاغرا ، ولم يعين فيه الأمير .. ولم يعين غيره .
ظل محمد على يحاول ، ويناور ، ويتصل ، بعلي ماهر ، وبالأمر محمد عبد المنعم ، يحاول أن يفرض رأيه عليهم بوصفه أكبر الأمراء سنا ليستشيروه في كل الأمور بوصفه ممثلا للأسرة المالكة ومتحدثا باسمها ونائبا عنها .. ولكن كان الجميع يستمعون اليه بأدب فحسب !

وكشف الأمير عن نواياه مع السفير الأمريكى جيفرسون كافرى .
ذهب يزوره وأخذ ينتقد أغلب الناس وكل شيء في مصر ثم قال للسفير :
- لو جعلوني ملكا سأقوم بإصلاح كل شيء في مصر خلال ستة شهور أتنازل بعدها عن العرش .

وهكذا كانت أحلام الأمير .. أن يكون ملكا بدلا من فاروق وابنه الملك الطفل الرضيع أحمد فؤاد الذى رحل مع أبيه .

وظن الأمير أن جهوده حققت غايتها عندما نشرت صحيفة « المصرى » يوم ٢٩ أغسطس أن الأمير محمد عبد المنعم وعلي ماهر قصدوا إلى قصر عابدين بالمنيل وأبلغا الأمير محمد على قرار تعيينه وليا للعهد .

شكرهما الأمير ثم توجه إلى قصر عابدين وسجل اسمه في سجل التشريعات واجتمع بالقائمقام رشاد مهنا والأمير عبد المنعم - وهما وصيان على العرش ، فقد وجد أن عودة ولاية العهد قد تكون مقدمة لوصوله إلى العرش ! ولكن الأمور سارت على غير هوى الأمير .

في الصباح التالي - ٣٠ أغسطس - نشرت صحيفة « أخبار اليوم » الأسبوعية تصريحاً للقائمقام رشاد مهنا بأنه مهما تنشر الصحف عن تعيين ولي للعهد فإن ذلك ليس ضرورة دستورية .

وقالت الصحيفة إن الرأي الرسمي لم يتبلور بعد بشأن تعيين الأمير وأنه لم يعد ولياً للعهد .

وأضافت أن جلوس الملك أحمد فؤاد الثاني على العرش لا ينطوى بالضرورة على تعيين ولي للعهد خاصة إذا كان الملك لم يكمل العام الأول من عمره والمرشح لمنصب ولي العهد في السابعة والسبعين من عمره !



كان الأمير - الذي ولد عام ١٨٧٥ - متمسكاً بولاية العهد باعتبار أنها الطريق لولاية العرش ولم يدرك أبعاد الثورة ونواياها . اسرع إلى السفير البريطاني بشكو مطالباً بحقوقه الدستورية التي كانت له قبل الثورة .

وكان الأمير في حالة انزعاج شديد .

قال :

- رغم التأكيدات الرسمية التي تلقيتها شخصياً من رئيس الوزراء ومن الأمير محمد عبد المنعم رئيس مجلس الوصاية بأنني اعتبر الوريث الحالي للعرش إلا أن صحيفة « أخبار اليوم » التي صدرت هذا الصباح تقول نقلاً عن القائمقام رشاد مهنا (أحد الأوصياء على العرش) أن الموقف الرسمي هو أنه ليس من الضروريات الدستورية أن يكون هناك وريث للعرش وأن التصريحات التي تنشر في الصحف سابقة لأوانها .

وقال الأمير :

- كل شيء ضائع . والبلاد تسيطر عليها الفوضى .

وقال صاحب السمو :

... أريد أن أوضع تحت حماية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة .. وأن أخرج من البلاد تحت الحراسة وأن يتم بيع ممتلكاتي في مصر تحت إشراف الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية وأن يتم إرسال إيرادات بيع ممتلكاتي في الخارج حتى أستطيع أن أعيش السنوات الباقية من عمري وأنا مستريح وفي « بحبوحة » معقولة ..
بذل السفير أقصى ما يستطيع لتهدئة صاحب السمو .. مؤكداً أن ما تنشره الصحف المصرية لا يمكن الاعتماد عليه أو الثقة فيه !

قال الأمير :

... سأتوجه مباشرة إلى القائمقام رشاد مهنا لأطلب منه تفسير الموقف .
وافق السفير وشجعه . وطلب منه إبلاغ سكرتيره بنتيجة حديثه مع القائمقام مهنا .
ولكن الأمير فقد أعصابه تماماً .

قال :

... ربما أذهب إلى منطقة القناة ، وأضع نفسي تحت حماية القيادة البريطانية ، ومن هناك أقوم بجمع تأييد القوات المصرية لي في منطقة القناة وفي سيناء .

نصحه السفير بشكل مهذب ، قدر المستطاع ، ألا يحاول إشعال حرب أهلية !

وقال السفير :

... عرفناك يا صاحب السمو صديقاً مخلصاً لبلادنا .. ويمكنك التأكد من أن حكومة صاحب الجلالة ستنتظر بالعطف والاعتبار لأي طلبات قد تتقدم بها .. بل ستفعل كل ما تستطيع لمساعدتك .

شكر الأمير السفير الذي لم ينجح في رفع معنوياته على الإطلاق .

ويتوجه الأمير للسفير الأمريكي يوم ٢٩ أغسطس مردداً الشكوى ذاتها .

ولكن القائمقام رشاد مهنا ، أكد لحمد على التصريح الذي أدلى به لصحيفة « أخبار

اليوم » .

وأعرب عن أسفه واحترامه للأمير .. وقال :

... إن مسألة الاعتراف بك كوريث حالي للعرش أثارت مشاكل وصعوبات مع مجلس

الثورة.

وحاول رشاد مهنا التخفيف عن الأمير فقال :

... مهما تقول صحافة القاهرة .. فإنه لم يتم اتخاذ قرار رسمي في هذه المسألة .. بعد !



أدرك الأمير أن السفارة لن تساعد كما يريد ، وأنه لن يستطيع الالتجاء إلى القيادة البريطانية في الاسماعيلية ليقود هناك انقلاباً ضد الثورة فأخذ يحاول مع علي ماهر الذي وعده بأن قائد الثورة اللواء محمد نجيب سيزوره ويطمئنه .

ومرت ٧٢ ساعة ، دون نتيجة ، فأسرع الأمير يستدعى السفير البريطاني لمقابلته .

تم اللقاء في قصر الأمير يوم ٢ سبتمبر ١٩٥٢ .

كان محمد علي يائساً أكثر من المعتاد .

وقال :

- رغم التأكيدات التي تلقيتها من رئيس الوزراء فإن اللواء محمد نجيب لم يقم بزيارتي .

لقد اقتنعت بأن الجيش يعاديني ولم يعد لي مستقبل في هذا البلد .

وأضاف :

- أعرف أن مجلس الثورة رفض تعييني ولياً للعهد .

وقال :

- أريد حماية الحكومة البريطانية وأطلب منها ضمان خروجي من مصر والإقامة بالخارج وأخذ معي حوالي ١٠٠ ألف جنيه .

وقال :

- سألتقي برئيس الوزراء في القريب العاجل لأحاول استجلاء الموقف تماماً .

قال السفير :

- أرجو سموك الملكي ألا تتخذ أي قرار في هذا الشأن حتى تلتقي برئيس الوزراء .

وقال :

- سأنظر إلى الاحتجاجات التي قدمتها لي اليوم على أنها أخطار . وستلقى أكبر

قدر من العطف والرعاية من جانب الحكومة البريطانية وليس هناك شك في أنها ستبذل كل ما تستطيع لمساعدتك .

قال الأمير :

- هل تريدني أن أقدم طلباً لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أم لا .

نصحه السفير ألا يفعل ذلك .

استمع الأمير للنصيحة ووافق على ألا يقدم انذاراً نهائياً لرئيس الوزراء وأن يمتنع

عن تهديده بأنه سيتقدم بطلب للحماية من بريطانيا العظمى .
خرج الأمير من السفارة البريطانية ليزور السفير الأمريكى .
« كان الأمير ، في ذلك اليوم ، رجلاً عجوزاً محطماً مخرفاً » ، كما وصفه السفير في
برقيته .

لم يكن سعيداً على الإطلاق بكل ما يجرى في مصر ، وأخذ يبكى بحرارة .
قال لجيفرسون كافرى :
« أريد الخروج من مصر في أسرع وقت ، ولكن ليس لدى أموال خارجها ، وعندى
١٢٠ ألفاً من الجنيهات في البنوك المصرية أريد أخذها معى .
أبدى السفير تعاطفه مع الأمير وطلب منه الاسترخاء وأن يمتنع عن الكلام فإنه
يتحدث كثيراً !

ويلتقى السفيران الأمريكى والبريطانى .
قال كافرى :
« قل للأمير أن يهدأ ولا جر على نفسه المتاعب . إن أفراد الأسرة المالكة يتمنون أن
يرحل الأمير بسرعة من مصر .
وأنصحك ألا تبلغ السلطات المصرية هذه الأيام العصبية مطالب الأمير .
وعد السفير إبلاغ ذلك لحكومته .

* * *

ويلتقى الأمير برئيس الوزراء .
قال له :
« رغبتى الوحيدة الآن هى السماح لى بمغادرة البلاد ومعى ١٠٠ ألف جنيه !
أجاب على ماهر :
« من الصعب السماح بخروج هذا المبلغ الضخم دفعة واحدة ولكن يمكن تحويله
للخارج على دفعات .

* * *

وفى لندن جرت اتصالات بين السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية البريطانية .
وكانت الولايات المتحدة حريصة على إقامة صلات طيبة مع مجلس الثورة المصرى
ونظام الحكم الجديد فى القاهرة .

أبدى مستول في السفارة الأمريكية دهشته لموقف السير رالف ستيفنسون من الأمير محمد علي وإصراره على مساعدته في الخروج من مصر بأمواله .

قالت وزارة الخارجية البريطانية :

- نحن في غاية الدهشة لموقف سفيرنا فلم نبعث إليه بتعليمات لإثارة مسألة سفر الأمير مع السلطات المصرية .

وقالت الوزارة :

- لا يمثل الأمير أية أهمية أو قيمة بالنسبة لنا وربما يكون السير رالف ستيفنسون متعاطفا معه بصفة شخصية . اننا لن نفيد شيئا من التدخل لحساب الأمير . وربما يكون السفير قد قدم مجرد نصيحة للأمير ! .

* * *

مرت ٧٢ ساعة أخرى لم يحقق خلالها الأمير أية نتيجة .

نسى ولاية العهد والعرش وبدأ يخشى على حياته .. وتركزت كل آماله في النجاة والهروب من مصر .

قال للسفير البريطاني يوم ٦ سبتمبر :

- أريد أن أعرف ما سيحدث لي في الخارج إذا سحب جواز سفرى المصرى .. وهل سأعامل على أساس أننى تحت الحماية البريطانية .

بذل السفير كل ما يستطيع من جهد لتهدئة الأمير فقد أحس بالشفقة على صديق قديم لبريطانيا .

قال السفير :

- سأقابل رئيس الوزراء بعد قليل وسأحاول استكشاف نوايا الحكومة المصرية ، ولا أعتقد أن هناك مبررا لمخاوفك من أنهم سيمنعونك من مغادرة البلاد .

ولكنى أعرف أن الموقف المالى صعب للغاية .. ربما لا يستطيعون السماح لك بأخذ الأموال التى تريدها .

قال على ماهر للسفير إنه لن تكون هناك صعوبة في مغادرة سموه الملكى للبلاد .
وسأبذل كل ما أستطيع في مسألة الأموال التى يطلبها وربما لا يستطيع وزير المالية السماح له بأخذها دفعة واحدة فورا بل يمكن السماح بخروجها على دفعات .
وربما يكون ممكنا تدبير المسألة خلال فترة .

ومرة أخرى كثر على ماهر :

.. سنسمح بخروج هذا المبلغ على دفعات .

أبلغ على ماهر مجلس الثورة في النساء بما جرى بينه وبين السفير ، وموافقته على مساعدة الأمير على الخروج من مصر ببعض ماله .

رأى مجلس الثورة أن على ماهر يريد مساعدة ولي العهد السابق واعتبر المجلس ذلك خضوعاً من على ماهر للإنجليز والأسرة المالكة .

ويستقيل على ماهر في اليوم التالي

قال العقيد عبد المنعم أمين لمستشار السفارة الأمريكية :

.. رغبة على ماهر في مساعدة الأمير هي القشة التي قصمت ظهر البعير وساعدت على

خروجه من الوزارة !

وأضاف :

.. نحن دولة فقيرة و ١٠٠ ألف جنيه مبلغ ضخم بالنسبة لنا . وإن نسمح بمثل هذا

النشاط لعلى ماهر .

ويكتب السفير الأمريكي لحكومته قائلاً :

.. « سياسة السفير البريطاني مساعدة على ماهر وإنقاذه ولكن حكاية الأمير أدت إلى

سرعة رحيله » !

تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وفقد الأمير محمد على آخر صلة له بمجلس

الثورة.

رأى أن يتقدم رسمياً بطلب تأشيرة خروج من اللواء محمد نجيب .

في ١١ سبتمبر توجه أحمد مختار سكرتير الأمير إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث قابل

صلاح الشاهد تشريفاتي مجلس الوزراء الذي نقل إليه رد الرئيس محمد نجيب على طلب

الأمير .

وأعلن السكرتير الصحفي أن سفر الأمير إلى الخارج سيكون قريباً ولا تعوقه

صعوبات مالية.

في لندن سئل المتحدث الصحفي باسم وزارة الخارجية البريطانية عن اجتماع السفير

البريطاني في القاهرة بالأمير « محمد علي » ومحاولة الأمير الحصول على مساعدة بريطانيا .

قال المتحدث إن مقابلة السفير لولى العهد لا تنطوى على أية غرابة .
ونفى المتحدث أن الأمير أثار أثناء مقابلته للسفير أى نوع من المسائل السياسية .
وقال :

.. لا أساس من الصحة لذلك .

وكان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية البريطانية .. يكذب !
وفي لندن قالت الصحف البريطانية أنه يسود الاعتقاد بأن الأمير طلب من بريطانيا أن تتوسط بينه وبين الحكومة المصرية للسماح له بتحويل جزء من ثروته للخارج ، ليتمكن من الحياة خارج البلاد بصفة مستتية ، وأنه يحاول الحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في بريطانيا .

* * *

سألت « حسن إبراهيم » عضو مجلس الثورة في ذلك فقال إن مجلس الثورة رأى أن تظل الثورة بيضاء بلا دماء ولذلك سمحت للملك فاروق ولولى عهده بالسفر للخارج والعيش بسلام بعيدا عن مصر .

وقال إنه لا يذكر شيئا عن مسألة تحويل مبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه للأمير محمد علي .
وقال ان عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس الثورة كان يسجل مساء كل يوم مذكراته ومن الأفضل الرجوع اليه .

سألت عبد اللطيف البغدادي فقال انه لم يبدأ كتابة مذكراته إلا بعد أزمة مارس عام ١٩٥٤ .

وقال إنه يذكر أن مجلس الثورة اتخذ قرارا بالسماح لاي فرد من أسرة محمد علي بالسفر إلى الخارج مع الحصول على مجموع المعاش الذي قرره له الثورة عن مدة ١٠ سنوات ، وأن « عبد الجليل العمرى » وزير المالية في ذلك الحين تولى تنفيذ ذلك وقد سمح للأمير بأخذ مبلغ معه ولكنه لا يذكره ..

* * *

سافر الأمير ولكنه لم ينس آماله في مصر .. ولم يفقد بعض رجاله الأمل في عودته .
يوم ١٦ ديسمبر بعث السير « رالف ستيفنسون » السفير البريطاني في القاهرة إلى

السير « باتريك سكريفتر » الوزير المفوض البريطاني في « « برن » عاصمة سويسرا يقول :

« اتصل « يوسف طاهر » السكرتير الخاص للأمير محمد علي بهاملتون - مستشار السفارة البريطانية بالقاهرة - وسأله عما إذا كان ممكنا مساعدته لإرسال خطاب إلى الأمير « محمد علي » في الحقيبة الدبلوماسية .. لأنه وآخرين من قدامى موظفي الأمير في شوق جدا لإرسال تحياتهم المخلصة اليه ولإبلاغه أخبار مصر .

وقال إن الخطابات المرسلة بالبريد عرضة للرقابة .. وهو « يوسف » لا يرغب في المخاطرة بالدخول في مشاكل خطيرة مع السلطات .

وأعطى « هاملتون » خطابا طلب أن نقرأه إذا أمكن إرساله عن طريقنا .

أحضر « هاملتون » الخطاب لي للاطلاع عليه .. وإصدار التعليمات بشأنه .

كان الخطاب يتضمن بالتأكيد مسائل ذات أهمية بالغة .. بما في ذلك تقييم للموقف لا يرضى على الإطلاق مجلس الثورة .

قررت ، بعد تفكير ، أنه ليس من الحكمة لأسباب رسمية أن تساعد الأمير بهذه الطريقة .

وفضلا عن ذلك فإن الأمير معتاد على الثروة وسيثير بسرعة ضجة في الخارج بطرقه الخاصة بأن لديه أخبارا من مصر .

لهذا أصدرت تعليماتي إلى هاملتون بأن يعيد الخطاب مع إبداء الأسف المناسب وأن يبلغ يوسف طاهر بأننا سنطلب منك أن تنقل للأمير رسالة شفوية بأن يوسف يبحث إليه بتحياته المخلصة وأن حاشيته السابقة تسأل عن صحته وأحواله .
فهل تستطيع تدبير ذلك ؟



عاش الأمير محمد علي في سويسرا ومات بها ولم يطلب مثل فاروق أن يدفن في مصر!!

الذين باعوا جمال عبد الناصر !

هذه احدى القصص الغريبة في التاريخ المصرى المعاصر . جرت وقائعها في مصر ، وفي بيت جمال عبد الناصر فإنه كان يستقبل ضيوفه من السفراء والوزراء الاجانب في بيته ، أو بعبارة أدق في مكتبه داخل البيت !

وجرت العادة ، في الدول الاجنبية الكبرى أنه عندما يستقبل رئيس الدولة سفيرا اجنبيا فلما أن يكون وزير الخارجية حاضرا هذا الاجتماع ويسجل محضرا به يحفظ ضمن أوراق الوزارة وملفاتها السرية أو يشهد الاجتماع من يكتب محضرا به .

وفي غير هذه الأحوال فإن رئيس الدولة يكتب ملخصا بما دار أو يعنى ملخصا على أحد السكرتارية يرجع إليه في كل حين .

وفي مصر مع جمال عبد الناصر لم تطبق هذه القاعدة ، ولذلك فإن محاضر اجتماعاته بالسفراء والوزراء الاجانب لا توجد أغلبها في وزارة الخارجية المصرية أو مقر الرئاسة وإنما توجد في ملفات الدولة التي يتبعها السفير .



بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ طلبت الحكومة البريطانية إلى سفرائها في كل العواصم أن يتحدثوا إلى كل وزير أو سفير يلتقى به جمال عبد الناصر ليقول للانجليز كيف يفكر جمال عبد الناصر ، وماذا يريد ، وأهداف سياسته .

وطلبت بريطانيا إلى سفرائها أن يقابلوا كل سفير عربى ووزير عربى باعتبار أن جمال عبد الناصر سيكون أكثر صراحة مع السفراء والوزراء العرب وبالنسبة أولئك الذين كان يثق بهم جمال عبد الناصر أو كانوا يتظاهرون بأنهم من مؤيديه .

وكان لبريطانيا مبرر فيما تفعله فإن جمال عبد الناصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وطرده السفير البريطانى ورجال السفارة . ولم يكن لبريطانيا مصدر لمعرفة دخائل السياسة المصرية وأسرارها . ولم تكن بريطانيا وحدها التى تريد أن تعرف ماذا

يدور في عقل عبد الناصر بل إن الولايات المتحدة كانت أيضا تسعى لذلك ، فإن رفضها تمويل السد العالي كان السبب الرئيسي لتأميم عبد الناصر لقناة السويس مما أدى للعداوان الثلاثي على مصر وبالتالي قطع العلاقات مع بريطانيا .

وفي مركز الوثائق العامة في ضاحية كيو قرب لندن وفي الارشيف الوطني الامريكى في شارع بنسلفانيا قرب البيت الابيض وجدت تقارير كثيرة بعث بها ممثلو بريطانيا والولايات المتحدة عن لقاءات جرت في بيت جمال عبد الناصر !

هذا هو رئيس وزراء ليبيا يقول لريتشارد ستوكس عضو البرلمان البريطانى يوم ٢٥ فبراير عام ١٩٥٧ .

... في مصر نقص حاد في الأدوية الطبية . وكانت زوجتى في زيارة لبعض اقاربها في مصر فطلبوا اليها أن تأتى بكمية كبيرة من الاسبرين لعدم توفره في البلاد .
ويبعث عضو البرلمان بما قاله رئيس وزراء ليبيا إلى واطسن بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية البريطانية .

جلس وزير الخارجية اللبناني في ناديه ببيروت يتحدث بحرية مطلقة عن نتائج اجتماعات الملك سعود والملك حسين والرئيس شكرى القوتلى والرئيس جمال عبد الناصر.

قال الوزير :

... أيد الملك سعود بشدة مشروع الرئيس ايزنهاور بشأن القراع في الشرق الاوسط وأصر على إعادة فتح قناة السويس التى أغلقت نتيجة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وتحقيق حرية الملاحة في القناة بغير شروط .

ونقل حديث الوزير إلى السفارة البريطانية فبعثت به إلى لندن يوم اول مارس عام ١٩٥٧ أيضا .

وكان السفراء اللبنانيون في العواصم العربية ، وبينها القاهرة ، يبعثون بتقاريرهم إلى وزارة الخارجية اللبنانية عن الموقف المصرى من خلال اتصالاتهم بالمستولين العرب في كل مكان .

ويلتقى شارل مالك وزير خارجية ، والذي انتخب بعد ذلك رئيسا للجمعية العامة

للأمم المتحدة ، وكان خصما لدونا لجمال عبد الناصر ، بالسفير البريطاني في بيروت يوم ٢٥ مايو ١٩٥٧ .

ويكون الحديث عن الشئون الدولية وفي مقدمتها جمال عبد الناصر .
قال شارل مالك :

... هناك عدوى تجيء من مصر اسمها « الحياء السليبي » حكام مصر لا ينظرون إلا إلى مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ويجدون ملجأ بدائيا لهم في سياسة خارجية نصف متعلمة ، تستجيب لعواطف المصريين وغيرهم خارج مصر .
قال السفير :

... وما البديل لجمال عبد الناصر ؟

قال شارل مالك :

... هذا السؤال سألناه لأنفسنا بأشكال متعددة في عهد هتزر وموسوليني .
والجواب أنه عندما يكون هناك نظام ضار ومدمر مثل هذا ، فإن اختفائه يصبح مصلحة مشتركة للشعوب الحرة حتى ولو لم يكن البديل حاضرا .
وكان حلف بغداد قائما في ذلك الوقت تتزعمه إنجلترا ويضم باكستان والعراق وتركيا ولكن الولايات المتحدة لم تنضم إليه إلا كمراقب .

ويسأل السفير البريطاني :

... هل الولايات المتحدة على حق في عدم الانضمام للحلف ؟

فكر شارل مالك طويلا ثم قال :

... تستطيع الولايات المتحدة أن تكون شريكا كاملا دون إحداث أي ضرر بشرط أن تعلن أن نواياها في الانضمام للحلف مساعدة الدول العربية الصديقة الاعضاء في الحلف.

ويطالب شارل مالك الانجليز بعدم مساعدة مصر إقتصاديا حتى لا يخذلوا - أي الإنجليز - أصدقاءهم في الشرق الأوسط ويضيف :

... سيكون ذلك كارثة تمنع مقاومة الناصرية في الشرق الأوسط . لا تعاونوا المصريين إلا قليلا . ولا تثيروهم أيضا وإذا نظمت جهودنا المشتركة فستتوفر ظروف بناءة في سوريا تساعد على مزيد من عزل مصر وحل المشكلة التي خلقها النظام الحالي في مصر .
ويقول :

- سنعانى كثيرا من المتاعب الحادة حتى ينتهى النظام المصرى ويصبح جزءا من

التاريخ !

ويقول السفير البريطانى فى برقيته لحكومته :

- هذا هو نفس ما سمعناه من العراقيين !

* * *

هذا هو الرئيس اللبنانى كميل شمعون يبلغ السفير البريطانى تشايمان أندروز بأن عددا متزايدا من المصريين يزورونه شاكرين من عنف النظام المصرى وخراب وكارثة أحوال البلاد المالية ودون مساعدة أمريكية ضخمة سينهار النظام من الداخل ، ويضيف شمعون :

- وضع الآن أن جمال عبد الناصر قرر اتباع سياسة موالية للسوفييت منذ زمن طويل وقبل صفقة السلاح التشيكي وأزمة تأميم قناة السويس ، ولا يستطيع أن يدير ظهره للروس .

* * *

وهذا هو السفير الليبى فى بيروت يقابل السفير البريطانى فى العاصمة اللبنانية يوم ٢٩ مارس عام ١٩٥٧ فيبدي مخاوفه من العداء المصرى ويقول :

- الاقتصاد المصرى فى حالة سيئة .

ويضيف :

- التقارير التى تصل الحكومة الليبية من العواصم العربية تبين أن الزعماء العرب عانوا يفكرون فى أن تدخل الأمم المتحدة - فى حرب السويس - أثبت أنه يمكن احتواء التهديد الاسرائيلى ، وأن فى اسرائيل زعماء تخلوا عن فكرة التوسع . ولكن حملة الدعاية الفرنسية الوحشية ضد العرب الذين بدأوا يجدون أن فرنسا أكثر عداء لهم من اسرائيل . وقد أصدر اثنان من الصحفيين الفرنسيين كتابا فى باريس عن العمليات العسكرية فى حرب السويس بين أن الحكومة البريطانية كانت مترددة فى الاشتراك فى الحرب ضد مصر وفى تلك المؤامرة المشؤمة للعدوان عليها !

* * *

ويلتقى جيز باشا حاكمدار القاهرة السابق بمحمد باشا سلطان - أحد أثرياء مصر - فى جنيف .

قال الباشا السابق وهو على اتصال بأعضاء وقد مصر في الأمم المتحدة :
- الديكتاتور جمال عبد الناصر يريد بدء صفحة جديدة مع المعتدين - أي الانجليز -
ولكنه لن يتخلص من ارتباطه مع السوفييت ، وتقاربه مع الانجليز مجرد تكتيك فهو
يريد فرصة لالتقاط الانفاس ،
واقباط مصر ليسوا مضللين بالنسبة لما ينتظرونهم في المستقبل البعيد . وهم متحالفون
مع الأعداء المعتدين !

أن إبادة جمال عبد الناصر ، جسدياً أو بطرق أتبع في إبعاد رئيس وزراء إيران
السابق مصدق لن تؤدي إلى الدمار أو الفوضى الحمراء فهناك موظفون مدنيون
ومثقفون تربوا على التقاليد البريطانية وستنشأ مصر جديدة من الزمرة العسكرية
تدعها انجلترا وتؤيدها ماليا .

وهذا هو عبد الفتاح عمرو باشا رجل فاروق والسفير المصري السابق في لندن الذي
نقلته الثورة سفيراً في الهند بعد اعتقال فاروق فاستقال وأقام في لندن يلتقي بأحد كبار
موظفي وزارة الخارجية البريطانية ويحدثه عن أحوال مصر .
قال السفير السابق :

- يزداد التوتر في مصر ، ولكن ذلك لا يعد حافزاً للتغيير . ولكني تأثرت بما سمعت
عن الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية الذي يتنبا باتجاه الرياح ويغير شراعه معها
مما يدل على أن الأمور تتحرك نحو التغيير .

إن الدكتور أحمد حسين سفير مصر في واشنطن يزعم الاستقالة ليعمل مع إحدى
شركات البترول الأمريكية ويأمل فوزي أن يخلفه في منصبه ويترك وزارة الخارجية
ليتولها علي صبري .

وسمعت أن الدكتور فوزي انتقد الحكومة المصرية لبعض العرب .
سأله الموظف البريطاني :

- ومن سيخلف جمال عبد الناصر ؟

قال السفير السابق الذي بدأ متفائلاً .. نسبياً ، كما يقول محضر المقابلة بتاريخ ١١
من أبريل ١٩٥٧ .

- مصر أصبحت مهياة لحركة كهنودول الساعة تريد الرحيل في اتجاه مضاد ، وحكومة
مصرية جديدة يمكن أن تنعش آمالاً ، مبالغ فيها ، عما يمكن أن يفعله الغرب لمصر !



ويلتقى السفير البريطاني في الخرطوم بمحمد أحمد محبوب وزير الخارجية
السوداني - يوم ٢٦ من أبريل - بعد عودته من القاهرة التي أمضى فيها عشرة أيام
فيؤكد وجود توتر في العاصمة مصر وقال :

- إذا جرت انتخابات حرة فسيغوز فؤاد سراج الدين بأغلبية ساحقة . ويقابل فؤاد
سراج الدين رئيس الوفد السابق مصطفى النحاس يوميا .
ورغم تقدم النحاس في السن فإنه لا يزال قويا جدا ويشكو أفراد الشعب العاديون
من جمال عبد الناصر .

أما السياسيون القدامى فانهم يحتفظون بهدوئهم ويطبقون مبدأ « انظر .. لترى »
ولكنهم ينتقدون عبد الناصر وحكومته .

ويقول وزير مالية السودان ابراهيم أحمد للسفير في اليوم ذاته :
- الحالة في مصر سيئة للغاية المؤسسات المصرية غير منتجة لنقص المواد الخام
وانخفضت ، أو تلاشت ، تجارة الشركات الأجنبية التي تم تمصيرها وستضطر هذه
المؤسسات وتلك ، إلى تخفيض عدد العاملين .

هذا هو هاري كيرن مندوب صحف « سكريبس هاوارد » الأمريكية يقول للسفير
الأمريكي في بيروت يوم ٢٥ من مايو بعد لقائه - أي كيرن - مع جمال عبد الناصر :
- لم يعد جمال عبد الناصر نفس الرجل . وضحت طبيعته العصبية وهو ليس واثقا
من نفسه .

وكان التحدي هو طبيعته العامة ولكن يعتره إحساس بالفشل .
لم يعد النظام يتمتع بشعبية بين جميع قطاعات الشعب .
والتخطيط الموضوع هو اسقاط مرشحي الشيوعيين والاخوان المسلمين في
الانتخابات ولكن المؤكد أن مرشحي كثير من المجموعات المعادية للحكومة سينجحون .
وسيكون على عبد الناصر إما الانسحاب أو التحول إلى الديكتاتورية الواضحة .
مازال جمال عبد الناصر متشددا مع الشيوعيين في مصر ولكن يوجد خمسة آلاف
سوفييتي في مصر من المرشدين والمستشارين والفنيين .

ويزور مصر في مايو ١٩٥٧ الصحفي روبرت ستيفنز المحرر السياسي لجريدة

«الأوبزرفر» البريطانية الذي ألف كتابا عن جمال عبد الناصر ويتوجه بعد ذلك إلى عمان وبيروت ليلتقى بسفيرى بريطانيا قائلا :

«النظام فى مصر أصبح متشددا .

هناك مصاعب اقتصادية قوية تهدد مصر لإعادة العلاقات مع بريطانيا .
وفرضت الإقامة الجبرية على صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة فى منزله . وقد طلب تأشيرة دخول إلى السودان ليتولى منصبه هناك ، ولكن الحكومة السودانية رفضت منحه التأشيرة .

ويساوم الاتحاد السوفييتى بشدة بشأن تجارته مع مصر .

وقال :

«الانتخابات التى ستجرى فى مصر فى يوليو ستكون مزيفة . وإن تحرص الحكومة على فوز مرشحين فى عدد من الدوائر للسماح لبعض الشخصيات أن تكون معارضة .
والمتفقون يشعرون بأنه تنقصهم الحرية السياسية ويبحثون عن طريق وسط يمكن الحكومة من إعادة علاقتها مع الغرب .

وهناك تفرقة دينية ضد الأقباط ، والحكومة المصرية شديدة الحساسية فى هذا الشأن.



مايكل ادامز مراسل الشرق الأوسط لصحيفة « الجارديان » البريطانية ظهر فى مقالاته وكتبه كمتعاطف مع مصر ولكن هذا لا يمنعه من أن يدلل للسفير البريطانى فى لبنان بالملاحظات التالية عن مصر بعد قضائه أسبوعين بها :

• ساءت الأحوال المعيشية فى مصر . ويوجد جو من الحزن وخيبة الأمل يسيطر على الناس . كل شخص يشعر أن تليفونه مراقب حتى وأولام يكن مراقبا . يجمع النظام كل حركة معارضة . ولا يصدق الناس ما يطالعونه فى الصحف وبدأ عدد كبير منهم يستمعون إلى الإذاعات الأجنبية .

• اختفت السلع الأساسية من المحال ومن بيئها القول . وهجرة الأجانب المتتابعة أحبطت السكان وأسهمت فى عدم الثقة بسياسة مصر ونظام الحكم . وتوجد هوة كبيرة بين النظام والشعب .

• بالنسبة لجمال عبد الناصر لا يوجد لديه أمل فى النجاح أو حتى البقاء وربما

يختلف بين يوم وليلة ، وتتزايد ديكتاتورية النظام وأهدافه مختلفة عن المصالح المصرية العامة !

وهذا هو الكولونيل اميكو الملحق العسكرى الايطالى فى القاهرة يزور بيروت فيقول
لزميله البريطانى يوم ١٢ من يونيه :

- مصر مثل غواصة أصيبت فاستقرت فى أعماق المحيط ، وإذا استمر هدوء المصريين
فإنهم يستطيعون الحياة فترة أطول ولكنهم لا يستطيعون دفع السفينة إلى سطح الماء
دون مساعدة خارجية . وقد توقفت الواردات .

وجمال عبد الناصر قلق ، حريص ، على أن تعود السفن البريطانية إلى عبور قناة
السويس ليضع فى أيديه بعض « الاسترلينى » !

وهذا هو السكرتير العام بالنيابة لوزارة الخارجية اللبنانية يقول للسفير البريطانى
يوم ٢٤ يونيه ١٩٥٧ :

- لقد تعهدت مصر بالاستمرار فى فتح أبواب الدعاية ضد الحكومة اللبنانية طوال فترة
الحملة الانتخابية فى لبنان وذلك لمصالح المعارضة اللبنانية ، أى كى تفوز المعارضة .
ويقول أيضا :

- أن مواد الدعاية لروسيا تتدفق على مصر يوميا بأطنان الكتب والكتيبات . وهى
تشحن برا وبحرا وجوا عن طريق بيروت !

وقال مدير مكتب رئيس جمهورية لبنان جورج حيمرى للسفير البريطانى :
- علمت الحكومة اللبنانية أن السفير المصرى فى بيروت عبد الحعيد غالب دفع عشرين
ألف ليرة لبنانية للشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية السنية .

وقد انزعج الرئيس اللبنانى بشدة لهذا التدخل المصرى فى شئون لبنان . ومنذ مدة
يفكر اللبنانيون فى التخلص من السفير المصرى . وهذه الخطوة ربما تحرك الرئيس
اللبنانى لتحقيق هذا الهدف .

وهذا هو عبد المنعم الرفاعى السفير الاردنى فى بيروت ، والذي كان سفيراً لبلاده فى

طهران والقاهرة ، وتولى رئاسة الوزارة الأردنية ، فيما بعد ، يقول للسفير البريطاني في بيروت آيان سكوت يوم ١٠ يولييه ١٩٥٧ :

- عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة مجانيين .
- مصر تظن أنها تحتكر القومية العربية ، وتعلم كل العرب درسا في الوطنية .
- خلف الديما جوجية المصرية توجد خطة .
- لا تسعى مصر للقيادة السياسية بل تريد إخضاع العرب اقتصاديا . وتسعى لتحقيق خطة التصنيع على حساب فشل التصنيع في الدول العربية .
- وتضغط مصر على صناعات الدول العربية بقصد إحباطها حتى تقوم مصر بمد هذه الدول بما تحتاج اليه بينما تقتصر الدول العربية على الإنتاج الزراعي والحصول على إيرادات البترول على غرار النموذج الذي تفعله روسيا مع الدول الشرقية التابعة لها .
- في مصر عانى التجار الاغنياء وملاك الاراضى ، ولكن أغلب الشعب لم تتحسن حالته .
- والعامه لا يبالون بفلسفة عبد الناصر الثورية .
- مصر تضع مصلحتها أولا ولا تهتم بمصلحة حلفائها .
- أمتت مصر قناة السويس وهذا خطأ كبير . وتريد من الدول العربية أن تؤيدها في ذلك تأييدا أعمى مهما كانت النتائج .
- خلال فترة شهر العسل المصرى - الأمريكى كان جمال عبد الناصر مستعدا لعقد صفقة مع الأمريكيين بشأن فلسطين واللاجئين مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر وهذه خيانة لا يمكن أن أغفرها - أى عبد المنعم الرهاوى - لجمال عبد الناصر .
- وأن أشقر للمصريين أنشطتهم مع السوريين ضد الأردن والعراق والسعودية .
- وقد اكتشفت أخيرا مؤامرة مصرية للهجوم على الملك حسين خلال صلاة عيد الاضحى . وقد قبض على ثلاثة عملاء مصريين مما يدل على أن جمال عبد الناصر لم يتخل عن طريقه الشريرة .
- ثورة جمال عبد الناصر لم تكن ثورة على الإطلاق بلا إبدال عصابة منحرفة بعصابة منحرفة أخرى . وجماهير الشعب المصرى لا تبال بفلسفة جمال عبد الناصر . ولكن على مصر أن تقرر وحدها مصيرها .
- فكرة عقد مؤتمر قمة هدفه الدعاية وإعطاء الانطباع بأن عبد الناصر هو زعيم القومية العربية .



وهذا هو الزعيم الهندى جواهر لال نهرو يقول للسفير البريطانى فى الخرطوم يوم ١٢ يوليه ١٩٥٧ :

- عندى انطباع قوى بأن عبد الناصر شغوف بإعادة العلاقات الطبيعية مع بريطانيا فى أسرع وقت ممكن . وقد أكد لى عبد الناصر أن تصريحاته الأخيرة عن العلاقات المصرية البريطانية تمثل آراءه الحقيقية .
ومادام عبد الناصر يريد عودة العلاقات مع بريطانيا فمن حقها أن تضع شروطها أو تستجيب .

ولكن نهرو لم يبين للسفير البريطانى فى السودان ما الذى يجب أن تتبعه بريطانيا. وفى كل الأحوال فإن اظهار لهفة عبد الناصر على تحسين العلاقات تضع بريطانيا فى موقف أفضل !

وهذا هو نصرى المعلوف وزير المالية اللبنانى يلتقى بجمال عبد الناصر فى القاهرة ثم يسرع عائداً إلى بيروت ليقول للسفير البريطانى فى ٢٥ يوليه ١٩٥٧ :

- لقد استطعت إقناع جمال عبد الناصر بأن يوقف حملته ضد الرئيس اللبنانى كميل شمعون واستعادة الثقة المتبادلة بين مصر ولبنان وأن يعترف بحق لبنان فى أن تكون له سياسته المستقلة بشرط عدم الإضرار بالمصالح العربية العليا .
وقد وافق جمال عبد الناصر على السماح للمصريين ، الذين من أصل لبنانى ، بحرية السفر إلى لبنان وإن كان يرى أنهم يعودون بعد ذلك إلى القاهرة متأثرين بالسماعة الأمريكية ضده .

ولكن نصرى المعلوف يقول :

- عبد الناصر معاد بشدة للأمريكيين ويشك فى أنهم يحاولون أن يحققوا بالوسائل السلمية ... أى الإطاحة به - ما أراد الانجليز والفرنسيون تحقيقه بالعدوان على مصر .
ويضيف :

- يزعم عبد الناصر التخلص من الوزير فتحى رضوان لأنه لم يعد مفيداً له .

وهذا هو نديم دمشقية الوزير اللبنانى المفوض فى مصر الذى كان يثق به جمال عبد الناصر كل الثقة ويجتمع به بعد نقله من القاهرة كلما جاء إليها زائراً ويدعوه للغذاء فى بيته ، فقد بنا نديم دمشقية شاباً عربياً وطنياً متحمساً للعروبة .

عين نديم دمشقية وزيرا مفوضا لبلاده في العاصمة السويسرية برن .
وهناك يلتقى بتريفور ايفانز السفير البريطاني الذي عمل سنوات في القاهرة وعلى
صلة وثيقة بنديم دمشقية وزوجته المسيحية البريطانية ، ويعرف أن نديم دمشقية
ساعد الحكومة البريطانية كثيرا في مفاوضات الجلاء عن قاعدة السويس . وهو -
دمشقية - معاد للشيوعية ومشاعره مع الانجليز ليست محل شك كما يقول السفير
البريطاني ، وكما يقول أيضا مستشار السفارة الأمريكية في سويسرا .
كتب السفير البريطاني إلى لندن يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٧ يصف لقائه بنديم دمشقية
وما جرى بينهما من أحاديث .

قال نديم دمشقية للسفير البريطاني :

- لقد خدعنا جميعا جمال عبد الناصر . وكان التدخل العسكري البريطاني - أي
العدوان - كارثة ولكن عبد الناصر تعلم الدرس ويستطيع الغرب أن يتعامل معه فقد
فشلت سياسة العداء للغرب .

ويضيف :

- إن كل تحسين في علاقة الغرب بجمال عبد الناصر ستؤدي حتما إلى إحباط خصوم
جمال عبد الناصر في مصر . وقد أعطى عبد الناصر المبرر للاشتراكيين السوريين .
ويعين نديم دمشقية سفير اللبنان في واشنطن ويمر ببيروت لشقونه الخاصة ويلتقى
٣ ساعات كاملة بالسفير البريطاني هناك ويقول له :

- مادامت بريطانيا والولايات المتحدة تتنافسان بشدة لكسب صداقة مصر ، فإن
السوفييت أصبحوا أكثر سخاء .

ويسأله السفير :

- لماذا أصبح جمال عبد الناصر أكثر عنقا في حملته ضد الرئيس اللبناني كميل
شمعون .

فيقول نديم دمشقية :

- لقد استعمل جمال عبد الناصر عبارات عنيفة للغاية ضد شمعون وضد المسيحيين
وضد العاهل السعودي الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل ، الذي أصبح ملكا فيما بعد .
قال إنهما يمثلان طبقة انتهت بينما أمثل أنا جماهير العرب . وقد أدرك عبد الناصر أهمية
لبنان الجغرافية والسياسية في العالم العربي . وقد قال لي : هل تنتظر منا أن نوافق على

أن هذا البلد الصغير يشرف على منفذ على البحر المتوسط لخمسة وأربعين مليوناً من العرب.

كيف نقبل أن تراقب وتشرف أقلية صغيرة على هذا المنفذ ويديرها رئيس لبناني مستقل وعنيد ، شمعون يجب أن يذهب .

ويقول السفير البريطاني إن دمشقية أبلغ آراءه للرئيس اللبناني كميل شمعون وزير خارجيته شارل مالك الذى طلب منه محاولة إقناع جمال عبد الناصر بأن يتبنى سلوكاً وموقفاً موائياً للقرب وأن لبنان مستعد للوساطة بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة .

وبياهى نديم دمشقيه لصلته بعبد الناصر فيتحدث عن آراء الرئيس المصرى مع كل من يلقاه .

في ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٧ يلتقى دمشقية في بيت القائم بالأعمال الهولندى في برن بكل من ايفانز السفير البريطانى ، وستيتر من إدارة الشؤون السياسية بالحكومة الاتحادية الهولندية ، ووليم بلو مستشار السفارة الأمريكية الذى كتب تقريراً بآراء الوزير المفوض اللبنانى .

قال دمشقيه :

— مشكلة عبد الناصر تتلخص في فكرته عن الحياد التقليدية كما كان قبل عشرين عاماً ، وهو — عبد الناصر — يعتقد أنه يستطيع أن يؤدي لعبة الحياد بنجاح ، وبعبارة أخرى ، إنه يستطيع أن يجعل إحدى الكتلتين تقف في مواجهة الأخرى ولا يدرك أن العالم مشغول بصراع لتحرير عقل الإنسان .

ويجتمع الرجال مرة أخرى يوم ١٦ ديسمبر في حفل عشاء في منزل السفير البريطانى فيقول دمشقية الذى كان قد زار مصر وأمضى ٤ ساعات مع جمال عبد الناصر وتناول طعام الغداء في بيت الرئيس .

قال :

— يعتقد جمال عبد الناصر أنه من السهل عليه الوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين والانجليز أما عن الولايات المتحدة فالنفوذ الصهيونى قوى لدرجة تخريب كل اتفاق لقيام علاقات طبيعية بين مصر وأمريكا .

وأضاف :

- قلت للرئيس إنى اختلف معه في المبالغة عن قوة النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة!

وبعد تعيين دمشقيه سفيرا للبنان في واشنطن يعقد اجتماع رسمي بينه وبين وأيم راونترى مدير قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٠ يناير عام ١٩٥٨.

قال دمشقيه :

- استدعاني الرئيس جمال عبد الناصر فاجتمعت به يوم ٢ ديسمبر ، وقد أصر شارل مالك وزير خارجية لبنان علي نهائي إلى الرئيس المصري وكنت رافضا ذلك بعدما جرى في لبنان في شهر مايو الماضي .

قال :

- كان عبد الناصر قلقا بشأن الأحداث في سوريا وقد هاجم خالد العظم وقال إنه لا يتفق به والتحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين في سوريا مؤقت .

وروي الحديث الذي دار بينه وبين عبد الناصر .

قال عبد الناصر :

- أريد أن أكون محايدا ولكن الغرب لا يقبل سياسة الحياد .

رد دمشقيه :

- لا تستطيع أن تكون محايدا بينما ثمانون في المائة من إعلامك يثنى على الروس ويهاجم الغرب .

ويضيف دمشقيه :

- لاحظت بسرور بعد ذلك أن خطابي الرئيس بعد لقائي به كانا معتدلي النغمة .

وقال ضمن حديث طويل :

- ان عبد الناصر لم يهتم بالعرب إلا أخيرا عندما وجد ان ذلك يدعم مركزه

الشخصي!



وهذا هو أميل البستاني رجل الأعمال الشهير والنائب اللبناني نو النفوذ السياسي الكبير يلتقى ، بعد عودته مباشرة من القاهرة ، بالسفير البريطاني الذي يبعث إلى حكومته يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٧ بمحضر كامل للاجتماع .

قال عبد الناصر لأميل البستاني :

.. الوحدة المصرية - السورية لن تتحقق أبدا . والوحدة الاقتصادية المصرية السورية التي أعلنت في القاهرة لا معنى لها . وقد أمرت باعتقال ١٨ شيوعيا بينهم أولئك الذين حضروا مهرجان الشباب في موسكو ، وكل من سافر إلى هذا المهرجان وضع تحت الرقابة ، وقد سمح لهم بالسفر لتعرف السلطات المصرية الشيوعيين منهم .

وقال عبد الناصر للبستاني :

.. لن أسمع للفنيين الروس بالحضور إلى مصر بل سأوفد المصريين للتدريب في روسيا . وفي رأيي أن سوريا ارتكبت خطأ كبيرا بالسماح للروس بالحضور إلى سوريا .

* * *

وهذه ريجات الوزير الدانيمركي المفوض الذي يمثل بلاده في ٧ دول في الشرق الأوسط ويقيم في القاهرة يقول للسفير البريطاني في بيروت يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ :
.. هناك اعتراض في مصر نحو التعامل الاقتصادي مع الدول الشرقية ولكنه لا يمضى بعيدا . والفساد يتزايد أخيرا في مصر . وأحوال الفلاحين ساءت كثيرا خلال عام واحد وكذلك العمال الصغار .

ويقول :

.. إن مدربي الطيران السوفييت أثاروا اضطرابا في الجيش المصري وهددوا بالانسحاب جميعا لأنهم لم يحصلوا على العلاوات الإضافية الكاملة التي وعدوا بها . وقد تدخل الملحق العسكري السوفييتي ولذلك اتفق على أن تدفع مصر هذه العلاوات مباشرة للسفارة السوفيتية .

* * *

وهذا هو بخاري الوزير الباكستاني المفوض في دمشق يقول للسفير البريطاني في بيروت يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ :

.. توجد قوات مصرية في سوريا عددها ٦٠٠٠ جندي وهم ينشرون الاضطراب في سوريا بعد الأزمة بين سوريا وتركيا . وقد علموا السوريين عادات سيئة ومنها تدخين الحشيش ، والمصريون ليسوا محاربين جيدين !

وهذا هو الكولونيل « الشامي » الملحق البحري الباكستاني في القاهرة يقول للملحق
البحري البريطاني في بيروت :

.. لقد توقع المصريون أن تهاجموهم بعد ٧٢ ساعة من تأميم عبد الناصر لقناة
السويس وبعد غزوكم لمصر في نوفمبر ١٩٥٦ قرر الجيش المصري ألا يحارب ثانية في
هذا الجيل . إن هذا الجيش فقد ثقته في قادته الكبار ولن يعوضه أبداً أى سلاح عن فقد
الثقة في القادة .

بل إن الملحق البحري الباكستاني ينقل إلى الانجليز ما قاله له بهادور السفير الهندي
عن العلاقات بين جمال عبد الناصر وجمال سالم عضو مجلس الثورة وكذلك العلاقات
بين على صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر والدكتور محمود فوزى وزير خارجية
مصر .

وهذا هو السفير العراقي في بيروت يقول لزميله السفير البريطاني :
.. علمت حكومتى أخيراً أنه تم اعدام صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري
بذم على أوامر جمال عبد الناصر .
ويضيف :

وهناك خبر غير مؤكد بأنه تم اعدام محمد نجيب رئيس جمهورية مصر الأسبق
بالرصاصة أيضاً .
.... ويتضح فيما بعد أن النباين كاذبان !



وهذا هو السفير النرويجي ريبوش في القاهرة الذى لم يزر لبنان خلال عامين يصل إلى
بيروت فيقول للسفير البريطاني يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ :
.. بدأت مصر تحس بالآزمة الاقتصادية بشدة . اختفت سلع أساسية وأصبح من
الصعب الحصول عليها مثل الشاي والسكر وارتفع ثمنها .. ولذلك أصبح من الضروري
لجمال عبد الناصر أن يعيد علاقته بالغرب على الأقل ليبيع قطنه ويستعيد نشاط الحركة
السياحية وهى أكبر مصادر دخله من العملة الصعبة .
والسفير الايطالى في القاهرة يكرر في بيروت يوم ١٩ يوليه ١٩٥٧ :
.. تدهور موقف جمال عبد الناصر بالنسبة للعالم العربى وأمام شعب مصر . ولكن لا

توجد اشارات تدل على حركة تجرى للتخلص منه . ولا توجد شخصية تسعى لتحل محله أو تقدر على ذلك .

لقد فقد شعبيته مع المثقفين والطبقة المتوسطة . ولكن الجموع لا تزال تقف خلفه والموقف الاقتصادي يتدهور بالتدريج .

وتريد مصر بكل الطرق الإفراج عن رصيدها الاسترليني في لندن وهذه ورقة قوية يجب أن تحسنوا اللعب بها .. بحذر . لا تتعجلوا تقديم تنازلات لمصر بالنسبة لهذه الأرضة .

والمصريون يبدون إشارات متزايدة تعبر عن رغبتهم في العودة إلى التصالح معكم - أى مع الانجليز - وهذا يقوى أيديكم عند التفاوض مع المصريين !

* * *

ويسافر السفير التركي في بيروت إلى القاهرة في اجازة قصيرة فيلتقى بحسن صبرى الخولى الذى أصبح فيما بعد المبعوث الخاص لجمال عبد الناصر ، قال حسن صبرى للسفير التركي :

- وجد عبد الناصر نفسه يفتنق اقتصاديا فأرسل يستدعى السفير السوفييتى ويقول له :

- إذا لم تصلنى مساعدات اقتصادية خلال أسبوعين فسأقطع علاقتى الدبلوماسية بالاتحاد السوفييتى .

ونجح التهديد وقدم الاتحاد السوفييتى قرضا بسبتم مليون جنيه خلال فترة الانذار.

وتبرق السفارة البريطانية إلى لندن بهذا التهديد الكاذب يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧ وبعد ..

فهذه مجرد نماذج قليلة من الوثائق التى تكشف بعض أسرار الذين باعوا جمال عبد الناصر حيا .

ولا يزال كثيرون يحاولون بيع جمال عبد الناصر ... ميتا !!!

* * *

(حلايب)

فتح الناس في الخرطوم عيونهم صباح يوم ١٨ فبراير عام ١٩٥٨ على عناوين ضخمة في صحف السودان تقول « جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان » .
وفي اليوم التالي هوجي شعب مصر بالأنباء عن الأزمة الحادة بين مصر والسودان حتى توهم الجميع أن حرباً ستقوم ، خلال ساعات ، بين البلدين .
وكانت مصر وسوريا قد اتفقتا على إعلان الوحدة بينهما وتقرر إجراء استفتاء يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ على قيام دولة الجمهورية العربية المتحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها .

وفي الوقت ذاته تقرر إجراء الانتخابات النيابية في السودان يوم ٢٧ من فبراير .
رأت كل من وزارة الداخلية السودانية والمصرية أن يقوم أهالي منطقة « حلايب » شمال السودان بالتصويت في الانتخابات السودانية والمصرية وإيفاد لجان انتخابية إليها .

وهذه المنطقة تقع شمال خط عرض ٢٢ .

بعثت الحكومة المصرية يوم أول فبراير بمذكرة إلى حكومة السودان تقول فيها إن حكومة السودان أعلنت توزيع الدوائر الانتخابية الإقليمية استعداداً للانتخابات العامة وغطى التقسيم أراضي تقع شمال خط عرض ٢٢ وضعت ضمن دائرتين انتخابيتين سودانيتين .

وقالت مصر إن حلايب أرض مصرية ، ولا يجب أن تضعها حكومة السودان ضمن تقسيم دوائرها الانتخابية ، وبالتالي عدم إجراء انتخابات في حلايب وفي مثلث يمتد إلى ساحل البحر الأحمر .

لم ترد حكومة السودان فبعثت مصر بمذكرة ثانية إلى حكومة السودان يوم ١١ من فبراير تتعجل الرد ليصوت الناخبون المصريون في هذه المنطقة .

استدعت حكومة السودان السفير المصري في الخرطوم وسألته عن مدى صحة الأنباء التي تقول إن قوات مصرية تحركت إلى المنطقة .

نفى السفير ذلك ، فأبلغه الوزير رفض بلاده لوجهة نظر مصر .

دخلت القوات المسلحة السودانية المنطقة .

وبعثت مصر بملكرة ثالثة في ١٢ من فبراير بأنها سترسل إلى حلايب لجانا للتصويت في استفتاء على الوحدة . وطلبت من السفير المصري في الخرطوم إبلاغ حكومة السودان بضرورة سحب قواتها من حلايب للعلاقات الودية بين البلدين وأن لجان الاستفتاء المصرية في طريقها .

اتصل رئيس وزراء السودان عبد الله خليل بوزير داخلية مصر يطلب تأجيل الفصل في هذه المسألة إلى ما بعد الانتخابات السودانية التي ستنتهي يوم ١٠ من مارس .

حرص البلدان ، كل من ناحيته ، على إحاطة المشكلة بالسرية ولكن مجلس الوزراء السوداني اجتمع يوم ١٦ من فبراير وأذاع تفاصيل الأزمة . وأعلن أن السبب في اختيار مصر هذا الوقت بالذات لإثارة المشكلة يرجع إلى الانتخابات السودانية واكتشاف المنجنيز ومعادن أخرى ، وحتى لا تدفع مصر تعويضات للسودانيين المقيمين في وادي حلفا ، الذين أغرق أراضيهم مياه السد العالي ، بعدما أصر السودان في المفاوضات الأخيرة حول مياه النيل على دفع مصر لهذه التعويضات .

ومما يذكر أن أربعين ألفا يستحقون التعويضات عن إغراق مياه السد العالي أراضيهم منهم ستة آلاف فقط في المنطقة .

وقال مجلس الوزراء السوداني إن القوات المصرية دخلت الحدود السودانية .

ردت مصر في اليوم التالي فأذاعت البيان التالي :

« تم الاتفاق على الحدود السياسية . التي تفصل بين مصر والسودان - بأن نص في المادة الأولى من اتفاقية السودان الموقعة بين مصر وبريطانيا في ١٩ من يناير عام ١٨٩٩ على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض . فهذا الخط فاصل الحدود بين مصر والسودان ، وبذلك فإن كل الأراضي الواقعة شمال هذا الخط أرض مصرية حتى لو كانت خاضعة للإدارة السودانية وقد أقر دستور السودان في مادته الثانية هذه الاتفاقية .

وقد أقر الدستور المؤقت للسودان ، الذي صدر عام ١٩٥٢ . هذا الميثاق ، حيث نص

في المادة الثانية على أن تشمل الأراضي السودانية جميع الاقاليم التي كان يشملها السودان الانجليزي المصري قبل العمل بهذا الدستور مباشرة .

وتسهيلا للخدمة الإدارية بالنسبة للقباطل في مناطق الحدود أصدر وزير الداخلية المصري في ١٦ من مارس عام ١٨٩٩ قرارا بشأن الحدود يقضى بأن ادارة بعض المناطق المصرية شمال خط عرض ٢٢ تتولاها حكومة السودان ولكنها تبقى تحت السيادة المصرية . ثم صدر قرار مماثل آخر في ٢٥ من يولييه عام ١٩٠٢ من وزير الداخلية المصري بإلحاق بعض المناطق شمال خط العرض ٢٢ تحت الإدارة السودانية وبعض المناطق جنوبى خط العرض ٢٢ تحت الإدارة المصرية مع بقائها تحت السيادة السودانية، وعُدل ذلك بقرار آخر في ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٠٢ .

وقالت مصر إن الترتيبات والاجراءات التي تمكنت السودان بمقتضاها من إدارة تلك المناطق ، الواقعة شمال خط عرض ٢٢ ، تمت وفقا للأوامر الصادرة من وزارة الداخلية المصرية بمعنى أن ذلك تم دون أى اتفاق رسمى دولى ودون أى مساس بالسيادة المصرية .

وباستقلال السودان عام ١٩٥٦ انتهت الادارة الثنائية ورأت الحكومة المصرية بناء على طلب الحكومة السودانية أن تصفى المسائل المعلقة بين البلدين تدريجيا بعد استقرار الأوضاع في السودان .

ولقد درجت مصر دائما في علاقاتها السودان على أن تتجنب كل ما يؤدي من قريب أو بعيد إلى زيادة أعبائه خاصة وهو يشق طريقه للنهوض بتبعاته كدولة مستقلة مرجئة المسائل المعلقة بين البلدين إلى فرصة مواتية يتوفر خلالها للسودان الاستعداد اللازم لمثل هذه الأمور .

ولكن الحكومة السودانية أعلنت عن تقسيم الدوائر الاقليمية للانتخابات وقد شمل هذا التقسيم الأراضي المصرية شمال خط ٢٢ الأمر الذى يتناقى مع اتفاقية ١٨٩٩ ويعتبر انتهاكا للسيادة المصرية فأرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٨ تلغت النظر إلى أن هذه المناطق أرض مصرية ولا يحق لحكومة السودان أن تشملها ضمن الدوائر الانتخابية السودانية موجهة النظر إلى ميثاق ١٨٩٩ ومطالبة بإلغاء الأوضاع الادارية والعودة إلى الحدود السياسية .

ونظرا لعدم رد الحكومة السودانية قدمت الحكومة المصرية مذكرة بتاريخ ١٢ فبراير

تطلب استعجال الرد وأوضح أن ظروف الاستفتاء المصرى تقتضى إنهاء هذه المسألة بسرعة حتى يتمكن المواطنون في هذه المناطق من الإدلاء بأصواتهم .

ونظرا لعدم رد الحكومة السودانية مرة أخرى فقد تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة جديدة بتاريخ ١٦ فبراير تحيط فيها الحكومة السودانية علما بأنها ستُرسل إلى هذه المناطق لجان الاستفتاء الذى سيجرى يوم ٢١ الجارى ومعها نقطة بوليس حدود .

وفي صباح ١٧ فبراير اتصل رئيس وزراء السودان بوزير الداخلية المصرى وعبر عن رغبته في أن يرجئ أمر الحدود بين مصر والسودان إلى ما بعد الانتخابات السودانية المقبلة .

وفي الوقت ذاته تحركت قوات سودانية داخل المنطقة المصرية الأمر الذى يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقية ١٨٩٩ والسيادة المصرية .

وقد كلفت مصر سفيرها في الخرطوم أن يطلب إلى الحكومة السودانية سحب القوات السودانية من الأراضى المصرية إلى ما وراء الحدود السياسية وهى خط عرض ٢٢ إبقاء على ما بين الشعبين المصرى والسودانى من روابط .

ولكن حكومة السودان ، التى كانت توصى بالمحافظة على سرية هذه المباحثات منذ بدئها ، وتوصى بعدم تسريبها إلى الصحف ، أصدرت ، فجأة ، وبدون الرجوع إلى الحكومة المصرية ، بيانا مساء ، أمس ، ١٧ فبراير أسمته « تدخل الحكومة المصرية في الحدود السودانية » تجاهلت فيه الاتفاقات الدولية وأدعت أن سبب الموقف هو اكتشاف معادن في المنطقة علما أن جميع التراخيص التى تصدر بهذه المنطقة كانت تصدرها الحكومة المصرية بعلم الحكومة السودانية . ولا يوجد بهذه المنطقة سوى منجم مصرى للمنجنيز تديره شركة مصرية بترخيص من الحكومة المصرية تطبيقا لحق السيادة .

كل ذلك بعلم الحكومة السودانية .

والحكومة المصرية لحريصة على العلاقات التى تربط الشعب المصرى مع الشعب السودانى ، وتود أن يفتهى الأمر بين البلدين بطريقة ودية .

أخذت الدولتان تذيعان بيانات بالاسباب التى استندتا إليها في قراراتهما بالنسبة للمنطقة المتنازع عليها والتى تبلغ مساحتها حوالى عشرة آلاف ميل مربع تقع في اتجاه ساحل البحر الأحمر بين خطى عرض ٢٢ و ٢٣ بالإضافة إلى شريط صغير يطل على النيل ويقع شمال وادى حلفا .

وعقد السفير المصري في الخرطوم مؤتمرا صحفيا أذاع فيه البيانات المصرية .
أما وجهة نظر حكومة السودان كما عبرت عنها في مؤتمرات صحفية وبيانات فتقول
بأن مصر لم تتنازع في مسألة الحدود منذ توقيع اتفاقية الحكم الثنائي المصري البريطاني
في السودان والموقعة في ١٩ من يناير ١٨٩٩ .
وتقوم حكومة السودان بحكم وإدارة هذه المناطق منذ ذلك الحين وتمارس نفوذها
فيها .

وفي المعاهدة المصرية البريطانية التي وقعت في فبراير عام ١٩٥٣ لم تثر مصر هذه
القضية .

وقد أبلغ رئيس وزراء السودان اسماعيل الأزهرى جمال عبد الناصر باستقلال
السودان في ٣ من يناير ١٩٥٦ . وكان الاستقلال قد أعلن يوم أول يناير ، ولم تطالب
مصر بهذا الثلث الساحلى .

وتقوم حكومة السودان بجباية الضرائب من الأهالى .

وجرى استفتاءان مصريان آخرهما في يونيه عام ١٩٥٦ لانتخاب جمال عبد الناصر
رئيسا لمصر فلم يصوت فيهما أهالى المنطقة مما يدل على أن الحكومة المصرية قبلت أن
تكون المنطقة سودانية ، ولم تحاول جمع أصوات المصريين هناك .
وفي الوقت ذاته لم تمنع مصر في تصويت الأهالى في الانتخابات السودانية التي جرت
مرتين .

وقالت حكومة السودان إن مصر أعطت السودان ١٦ يوما فقط للبت في هذه القضية
وهي مهلة غير كافية .



سافر محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان إلى القاهرة يوم ١٦ من فبراير
وعقد اجتماعين مع زكريا محيى الدين وزير الداخلية والدكتور محمود فوزى وزير
الخارجية .

قال محجوب يصف ما دار في الاجتماع :

« ان زكريا محيى الدين وزير الداخلية كان عصبيا وغير مستعد لاية تنازلات ، وهو
الذى أثار القضية » .

ولكن الاجتماع لم يسفر عن حل ، فتوجه معهما للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر بمكتبه في قصر القبة .

شرح محجوب وجهة نظر حكومة السودان وقال إنها أدارت هذه الأراضي ستين سنة وأجرت فيها ٢ انتخابات .

سئل محجوب :

.. هل أرسلتم قوات سودانية إلى الحدود ؟

قال :

.. نعم ولديها تعليمات بإطلاق النار على كل من يحاول اجتياز الحدود .

.. يقصد بذلك الجيش المصري .

وأضاف :

.. ولن نستلم ولن نسلم بوصة واحدة من هذه الأرض الجرداء إلا إذا أغرقناها بعشرة

أضعاف وزنها .. دما .

قال زكريا محيي الدين :

.. لم ننشر جيشا مصرية لمحاربة السودان .

وعقد محجوب اجتماعا ثالثا مع جمال عبد الناصر .

صدر بيان مصري بعد الاجتماع يقول :

« دارت أخيرا اتصالات بين الحكومتين المصرية والسودانية عن طريق وزير خارجية

السودان وسفير السودان بالقاهرة ، بشأن مناطق الحدود بين مصر والسودان .

وحرصا من الحكومة المصرية على أن يتقاضي الجميع القيام بأى عمل يمس وجهة

نظر أى من الحكومتين ، أو يضر بفرض الوصول إلى حل ودى عن طريق مفاوضات تبدأ

مباشرة عقب قيام الحكومة السودانية الجديدة ، عرضت الحكومة المصرية على الحكومة

السودانية ألا تجرى الحكومتان أى استفتاء أو انتخاب هذه المناطق وذلك انتظارا لتلك

المفاوضات .

وتأسف الحكومة المصرية أن الحكومة السودانية رفضت هذا العرض . »

دعا عبد الناصر لتناول طعام الغداء في داره محمد أحمد محجوب .

ثم اجتمع به عقب تناول الغداء حتى منتصف الساعة الخامسة مساء .

قال جمال عبد الناصر :

..وماذا يقترح الأخ محجوب ؟

طلب محمد أحمد محجوب إلى جمال عبد الناصر سحب لجان الاستفتاء المصرية وتأجيل المسألة إلى ما بعد الانتخابات السودانية دون الإخلال بما تدعيه مصر من حقوق ولكن عبد الناصر رفض وأصر على عدم إجراء الانتخابات السودانية في المنطقة .
رفض محجوب لأن في ذلك منعا للسودان من ممارسة حقه في التصويت .
ورفض محجوب أيضا أن تكون لجان التصويت السودانية جنوب خط عرض ٢٢ والمصرية شماله .

قال محجوب لعبد الناصر كما روى في مذكراته :

.. حاولت الاتصال تليفونيا بالخرطوم عدة مرات ولكن ، في كل مرة ، كان هناك تشابك في الخطوط فلم أسمع شيئا .

أجاب جمال عبد الناصر :

.. أنت تعلم أن كل المخابرات الخارجية مراقبة . وإذا لم يكن لديكم نظام مماثل في الخرطوم فتحن على استعداد لإقراضكم واحدا منه .

شكره محجوب وقال :

..نحن أيضا نسجل المكالمات الخارجية .

صحبته جمال عبد الناصر إلى مكتب جانبي وسأله عن الرقم الذي يطلبه في الخرطوم وطلب توصيله به .

أراد جمال عبد الناصر مغادرة المكتب فالتح عليه محجوب في البقاء قائلا وهو يبتسم :
.. في كل الأحوال ستسمع ما يقال لأنهم يسجلون المكالمات .

جاء على التليفون وكيل وزارة الخارجية السودانية فقال له محجوب كلمة واحدة :
-إفراج .

وكررها مرة أخرى :

-إفراج .

ثم وضع السماعة .

بدت الحيرة على وجه جمال عبد الناصر وأم يعلق .

وغادر محجوب القصر الجمهوري بعد فشل المباحثات .

* * *

كان محجوب - قبل مغادرته الخرطوم - قد كتب شكوى من حكومة السودان ، ضد مصر ، إلى مجلس الأمن ورفض إنذاعة نصها إلا بعد لقاء جمال عبد الناصر ، فلما لم يستجب جمال عبد الناصر لمطالبه أمر وكيل خارجيته بالافراج عن نص الشكوى ، أي اذاعتها على العالم !



أعلن المتحدث رسمى مصرى أن مصر حريصة منذ استقلال السودان على أن تسوى كل المسائل المتعلقة بين البلدين بالطرق الودية مع اعطاء السودان الشقيقة الفرص اللازمة .

ودوى المتحدث قصة أزمة حلايب وقال : « إن حالة معاملة كانت بين حكومة السودان والحبشة بخصوص منطقة جمببلا الحبشية التى وضعت سنة ١٩٠٢ تحت الإدارة السودانية بتفويض من الحكومة الحبشية التى طالبت بإنهاء هذا الوضع بعد الاستقلال مباشرة فوافقت حكومة السودان فى الحال وسلمت المنطقة إلى الحبشة بدون أن ضجة » . ما هو الموقف البريطانى فى تلك الفترة التى كان حزب الأمة يحكم خلالها السودان ؟ وجدت وزارة الخارجية البريطانية فى أرشيفها مذكرة عن الحدود المصرية السودانية تاريخها ٢١ من سبتمبر ١٩٢٨ تقول : « بأن السودان - طبقا لاتفاقية عام ١٨٩٩ - هو الأراضى التى تقع جنوب خط عرض ٢٢ » .

وتوجد خريطة ملحقة بهذه المذكرة تبين أن « منطقة حلايب تقع داخل السودان » مما يقطع بوجود تناقض بين المذكرة والخريطة !

ووجدت الحكومة البريطانية خرائط أخرى تبين أن هذه المنطقة ضمن حدود السودان ، جميعا خرائط إدارية .

وقالت الحكومة البريطانية : « المعلومات التى أمكن الحصول عليها من أعضاء سابقين فى الجهاز المدنى السودانى تبين أنه خلال فترة تطبيق اتفاقية الحكم المشترك لم تعتبر الحكومة السودانية أن من حقها معاملة المنطقة الراقعة شمال خط عرض ٢٢ كباقى أجزاء السودان فلم تدخل قوات الدفاع السودانية هذه المنطقة . ولم تصدر تراخيص التعدين فيها من الخرطوم ، ولم تجادل السلطات السودانية فى حق علماء النباتات والمسافرين الآخرين القادمين من مصر فى التواجد فى المنطقة . وتعمل فى المنطقة شركة المنجنيز المصرية بترخيص من مصر » !



في برقية بعث بها السفير البريطاني في السودان تشابمان اندروز إلى لندن قال :
« أنا من الرأي القائل بأن مصر تتمتع بوضع قانوني قوى طبقا لاتفاقية ١٨٩٩
ولذلك أعتقد أن مصر يمكنها أن تكسب القضية إذا عرضت على محكمة العدل الدولية في
لاهاي » .

ولكن السفير قال : « الحدود الادارية هي حدود طبيعية بينما خط العرض ٢٢ رغم
وجود نص عليه في الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩٩ باسم حكومتى مصر وبريطانيا ، لا يرقى
إلى مرتبة الحدود بالمفهوم الدقيق للكلمة ولا يزيد عن كونه مجرد خط رسمه قلم على
خريطة القارة الافريقية في القرن التاسع عشر » .

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن السودان يستند في عدالة قضيته على تحركات
القوات المصرية لا على أساس أحقيته القانونية في المشكلة !

وقالت الوزارة « الوضع القانوني للمنطقة موضع النزاع والخاضعة للإدارة
السودانية منذ الأيام الاولى لاتفاقية الحكم المشترك غير واضح على الاطلاق ، فالدلائل
المتوافرة تشير إلى أنه بينما قد يكون لدى المصريين من الناحية القانونية أدلة كافية
لإثبات حقهم ، ولكن من وجهة نظر الادارة الفعلية نجد حجة السودان أقوى . فسكان
المنطقة الشمالية الشرقية موضع النزاع ينتمون إلى قبيلة سودانية » .



طلبت وزارة : الخارجية البريطانية إلى ادارتها المختصة بحث ما يجب أن يكون عليه
الموقف البريطاني في هذه القضية في ظل الكراهية الشديدة التى تكنها الحكومة البريطانية
لجمال عبد الناصر !

اقترحت الإدارة ضرورة التوصل إلى حل سلمى للمشكلة رغم عدم وجود مسئوليات
مباشرة ملقاة على عاتقها في القضية . وقالت إنه من غير الملائم أن يقدم طرف ثالث على
إبداء تعليقه في وقت يتواجد فيه وزير الخارجية السودانى في القاهرة لمناقشة المشكلة مع
الحكومة المصرية .

واقترحت الإدارة أن تلتزم الحكومة البريطانية الصمت إزاء المشكلة .



صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومة السودان على اتصال
بلندن بشأن النزاع القائم بينها وبين مصر على مناطق الحدود . وأضاف قائلاً « ولكن

ليس بوسعنا أن نذيع شيئاً عن هذه المحادثات الخاصة » .

ونشرت الصحف ذلك .

والوثائق البريطانية تقول بأن عبد الله خليل رئيس الوزراء ومحمد أحمد محبوب
كانا على اتصال مستمر بتشابمان أندروز السفير البريطاني في الخرطوم .

وكان السفير البريطاني السير تشابمان أندروز على اتصال مستمر أيضاً بوكيل
وزارة الخارجية السوداني .

اجتمع به يوم ١٨ فبراير فأبلغه بأن قوات البلدين تواجه كل منهما الأخرى ولكن لم
يقل صدام مسلح بينهما .

قال المسئول السوداني للسفير :

« اذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلم حالة الطوارئ ونؤجل الانتخابات .

وأضاف بالحرف الواحد :

« سيفقد اسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى كل الفرص للفوز في
الانتخابات .

ومعروف أنه حزب يؤيد التعاون مع مصر بينما حزب الأمة الذى يباركه السيد عبد

الرحمن المهدي ، زعيم الانصار ، يعارض أى تقارب مصرى وسودانى .

ولكن السفير كتب إلى حكومته يقول :

« هناك شعور عدائى قوى ضد مصر وقد هاجمت كل الصحف مصر عدا صحيفة ،

واحدة هي « العلم » الناطقة باسم الحزب الوطنى الاتحادى » !

بعث جمال عبد الناصر إلى عبد الرحمن المهدي ، رئيس حزب الأمة السودانى بقرينة

قال فيها :

« صدرت جرائد حزب الأمة بعنوان يقول « جيش عبد الناصر يغزو حدود

السودان » الأمر الذى تعلمون كل العلم أنه كذب وافتراء .

وحوت صحف حزب الأمة مقالات لاهدف لها إلا الاساءة إلى العلاقات الوطنية بين

الشعبين السودانى والمصرى ، الأمر الذى لا يخدم إلا الاهداف الاستعمارية التى تعمل

بكل جهدها للوقية بين الشعبين . فارجوا أن تلتفتوا نظر صحف حزب الأمة لخطورة هذا

الأمر وأطلب من الله أن يلهمكم التوفيق والسداد » .

ويتناول السفير البريطاني غداه مع رئيس وزراء السودان .

قال السفير :

.. هل هناك اشتباكات مسلحة .

.. ليس بعد ، ولكنها في طريقها إلى الوقوع .

ويستدعى ميرغنى حمزه نائب رئيس وزراء السودان رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخرطوم لإبلاغهم أن القوات السودانية لن تنسحب من المنطقة .

قال ميرغنى حمزه :

.. مهما يكن الموقف القانوني بالنسبة للسيادة على المنطقة فإن السكان سودانيون .

ويلتقى السفير مرة ثانية برئيس الوزراء ليعرف منه نتائج مباحثات وزير الخارجية في القاهرة .

قال عبد الله خليل :

.. عامل المصريون محبوب بأدي ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق .

وبعد فشل المفاوضات مع جمال عبد الناصر استدعى ميرغنى حمزه - بصفته وزيرا للخارجية النيابة في غياب محبوب - رؤساء البعثات الدبلوماسية مرة ثانية وأبلغهم نص شكوى السودان إلى مجلس الأمن .

قال تهابمان اندروز في برقيته إلى لندن يوم ١٩ فبراير :

« إن لفرز عبد الناصر يحيرني فليست مسألة المعادن كافية لإثارة القضية . ولكن توقيت إثارتها في هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة في الفوز بالانتخابات .

لقد ظل اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى في حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفع وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر » !

ويتساءل السفير في برقيته قائلا :

« هل فكر جمال عبد الناصر في أن استسلام حكومة السودان في النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر في الانتخابات . إذا كان ذلك صحيحا فإنها مقاومة غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية .

ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقاومة جاهلة غير محسوبة .

ان عبد الناصر ارتكب خطأ في الحكم .
إن محلاً نفسياً هو الذى يستطيع تشخيص الحافز لمثل هذا العمل الذى يعتبر تخبلاً
سياً خطيراً .
وتبعث الحكومة البريطانية بتقرير إلى دول الكومنولث عن الدوافع المصرية وراء إثارة
القضية فى الوقت الحالى .
قال التقرير :

« الدوافع غامضة إلى حد كبير . فلا تلوح فى الأفق أية مكاسب مادية ملائمة سواء
كانت آجلة أو عاجلة يمكن أن تعود على مصر من وراء ضم الأراضى المتنازع عليها .
قيمة الثروات المعدنية فى السهل المثلث الساحلى غير معروفة على وجه التحديد .
واعتبارات التعويض عن الفيضانات بسبب إنشاء السد العالى ليست بالضخامة التى
تجعلها سبباً حقيقياً وراء تحركات عبد الناصر .

وسيكون تأثير تلك القضية على الانتخابات السودانية على عكس ما يتمنى المصريون .
فمما لا شك فيه أن فرصة حزب الأمة فى الفوز تزايدت فى الفترة الأخيرة بينما نجد فرص
اسماعيل الأزهري والحزب الوطنى الاتحادى غير مؤكدة .

إن حكومة السودان لن تستطيع شيئاً لمنع المصريين من دخول المنطقة وإقامة
م الانتخابية .

أ سيصبح عليها إلغاء الانتخابات السودانية فى منطقة الحدود مما يجعلها تفقد
وجه والأصوات . »

جرت اتصالات ومشاورات بين بريطانيا وكندا - وكانت عضواً فى مجلس الأمن -
قترحت كندا أن يقبل السودان إقتراح مصر بعدم إجراء استفتاء أو انتخابات فى المنطقة
نازع عليها انتظاراً لتسوية النزاع حول حقوق السيادة .

وقال المسئولون الكنديون للسفير البريطانى :

- إلتجاء السودان إلى مجلس الأمن أمر لا مبرر له على الإطلاق لقد بات واضحاً أن
المصريين لا ينوون اتخاذ إجراءات كما أن الوسائل الأخرى للوصول إلى حل سلمى لم
يتم استنفادها بعد .

جرت مشاورات بين الخرطوم ولندن قبل اجتماع مجلس الأمن .

وكانت الحكومة البريطانية تنصع للسودانيين بالاجراءات التى تتبع ونصوص ميثاق الأمم المتحدة التى يستحسن طلب تطبيقها .

وسألت بريطانيا مندوب السودان فى الأمم المتحدة عما إذا كان يقبل إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية أو يقبل أى نوع من أحكام التحكيم .

وأبلغت السير بيرسى ديكسون مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة أن يعرض على السودان قبول عرض مصر بعدم اجراء أى من الطرفين الانتخابات أو الاستفتاء فى المنطقة المتنازع عليها .

ولكن ضيق الوقت لم يسمح لمندوب السودان بعرض الاقتراح على حكومته ، وفى الوقت ذاته لم يحاول السفير البريطانى فى الخرطوم الضغط على السودان لقبول أى اقتراح !

قال تقرير سرى بريطانى « ان كل ما يستطيع مجلس الأمن عمله هو دعوة الطرفين للتفاوض فى ظل وساطة وعدم اللجوء الى استعمال القوة . وربما يمكن إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ولكن لابد من فترة استرخاء على أن تبدأ المفاوضات فوراً » .

اجتمع مجلس الأمن فى الثالثة من بعد ظهر الجمعة ٢١ فبراير ٥٨ وهو يوم الاستفتاء على الوحدة فى مصر وسوريا ، مما أضاع جانباً من فرحة الشعب المصرى بإتمام الوحدة . قبل اجتماع مجلس الأمن أذاعت الحكومة المصرية بياناً قالت فيه :

« حفظاً على الروابط التى تجمع بين الشعبين المصرى والسودانى قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية الجديدة .

إن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين كما أن مصر لن تستجيب للاستفزات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح أو بشكل غزو للأراضى السودانية فى الوقت الذى لا توجد لها على الحدود الجنوبية الا وديان الحدود المعروفة .

وإن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنتشأ لغزو

السودان ولكنها دائما سئد للسودان ضد العدوان المشترك .
رأس اجتماع مجلس الأمن سوبوليف المندوب السوفيتي .
تكلم مندوب السودان فشرح القضية على أنها إنذار مصرى للسودان وتهديد بعدوان مسلح .

وقال عمر لطفى مندوب مصر فى مجلس الأمن :
- أبدى لى داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة اهتمامه بمسألة الحدود .
وقال إنه يأمل ألا تقوم مصر بعمل يؤدى إلى تدهور الموقف ، وقد أبلغته ، بناء على طلب حكومتى بأنها ستتخذ موقف الجار المسالم للسودان نظرا للعلاقات الودية التى تربط وتوحد بين البلدين وأنها عازمة على تجنب القيام بأى عمل ، أو إصدار أى بيان يتناقض مع ذلك الموقف .

وتلا عمر لطفى البيان الذى أصدرته مصر بتأجيل البحث فى مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ويتم تشكيل الحكومة الجديدة .
تكلم أعضاء مجلس الأمن فأبدوا رغبتهم فى حل المسألة بالتفاوض . وكان المندوب البريطانى وحده السير بيرسون ديسكون الذى أيد موقف السودان !
قال :

- طبقا لمعلوماتنا فإن السودان أدار هذه المساحات بغير انقطاع منذ الاتفاق الثنائى بين مصر والسودان - عام ١٨٩٩ - لأكثر من نصف قرن وبطريقة مرضية دون أى نزاع أو خلاف من جانب مصر . إن توقيت وطريقة إثارة هذه المسألة الآن هى التى جعلت حكومة السودان تشكو إلى المجلس .

وعلى هذا الأساس لم يتخذ مجلس الأمن قرارا فى الشكوى السودانية واكتفى بأن أبقاها مدرجة فى جدول أعمال المجلس فلم تعد هناك مشكلة أو قضية أو مجال للشكوى !
وإذاعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية البيان التالى :

« تلقى الأمين العام لجامعة الدول العربية من سفير جمهورية السودان فى مصر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية كتابا تضمن طلب حكومته من الجامعة بذل مساعيها الحميدة بشأن مسألة الحدود بين مصر والسودان .

وقد أجرى الأمين العام اتصالات مع المراجع المصرية المسئولة فأكدت له أن الحكومة المصرية باقية عند موقف الأخوة وحسن الجوار إزاء السودان وأنها ملتزمة على مجانية أى قول أو عمل يفاير ذلك .

وتأييدا لهذه الروح أصدرت الحكومة المصرية بياناً تضمن أنها قررت إرجاء تسوية هذه المسألة إلى ما بعد انتخابات السودان حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بين البلدين .

وقد أبلغ الأمين العام نتائج اتصالاته إلى سفير السودان كما أبلغها إلى حكومات الدول الأعضاء في الجامعة .



لم يجر استفتاء على الوحدة المصرية السورية في المنطقة وجرى فيها الانتخابات السودانية . وكان حزب الأمة في هذه الانتخابات كما توقع تشابمان أندروز بعد أن اضطر جمال عبد الناصر إلى التراجع .

قال السفير في تقريره إلى لندن :

« كافأ عبد الناصر الأزهرى شر مكافأة ، ومطلب المصريين ، الذى جاء قبل عشرة أيام من بدء التصويت ، ليحرم السودان من أراض حكمها دون منازع لمدة خمسين عاما .. هذا المطلب وحد السودانين فوراً في حمى من الوطنية . وتراجع عبد الناصر وانسحب غير أن خطاه الفادح قلل نفوذ الأزهرى حتى في عيون حزبه الخاضع وأثار من جديد توجسا على نطاق الشعب السودانى من النوايا المصرية .

والأهم من كل ذلك قوى تصميم قيادة الجيش السودانى على عدم السماح أبدا لحكومة موالية لمصر أن تتولى السلطة في الخرطوم . وخلال التصويت دارت الآلة الانتخابية في دقة تامة وتصرف الجمهور تصرفا حسنا . وكان معدل التصويت في المدن عاليا ووصل في بعض الأحيان إلى ٩٠ ٪ وفي الريف كان أقل طبعاً ووصل إلى ٥٠ ٪ فقط في أحد الأقاليم القبلية النيلية .

ولسوء الحظ كانت النتائج غير حاسمة . إن حزب الأمة قلب المائدة على رأس الحزب الوطنى الاتحادى وأصبح أقوى حزب في البرلمان بينما احتفظ حزب الشعب الديمقراطى بمكانه في الوسط مما حقق أغلبية هامة ضد الحزب الوطنى الاتحادى .

شكل عبد الله خليل الوزارة وتولى محمد أحمد محبوب مرة ثانية وزارة الخارجية

قال تشابمان أندروز :

« كانت الحكومة توليفة أثبتت في الماضى عدم فعاليتها .

وبعث تشابمان أندروز إلى لندن يوم ٢٨ فبراير يقول :

« كسب السودان الجولة الأولى . ولكن القوات المصرية مازالت تتحرك إلى نقاط تجمع في مصر العليا .

وإن يترك عبد الناصر مسألة مناطق الحدود المتنازع عليها خاصة وأن الأمر أصبح يتعلق بهيبته إلى حد ما .

وكان السودان دائما ذات أهمية قصوى لمصر أكثر من سوريا . ولا يستبعد أن يحاول عبد الناصر القيام بنفس المناورات - التي قام بها الشيوعيون في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ - في السودان .

ويمكن لعبد الناصر ، وقد أصبحت سوريا الآن تحت يده ، أن يجد نفسه مشغولا في المستقبل القريب .

ومن المهم أن نذكر أنه في خطابه الأخير في دمشق أوضح أنه لم يتوقع أية درجة من الوحدة المصرية السورية الحقيقية لعدة سنوات على الأقل . وربما يكون السودان أسبق في قائمته للأولويات وربما يكون قد قرر المضي في خطته لربط السودان بعجلته بالقوة إذا لزم الأمر .

في مذكراته كتب محمد أحمد محبوب :

« بعد مضي فترة من الزمان قال جمال عبد الناصر إن السودانيين لعبوا اللعبة بذكاء يفوقني . وجعلوا صحافة العالم تعتقد أن المصريين سيتدخلون بقواتهم المسلحة في أراضي السودان ، وأن معركة مسلحة ستبدأ .

ومن البداية نحن في الخرطوم اعتبرناها معركة ذكاء فحسب » .



ولكن مسألة منطقة حلايب ظلت مطوية ولم يثرها عبد الناصر أو مصر بعد ذلك قط . وجاءت هزيمة مصر عام ١٩٦٧ .

وعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب الهزيمة .

وكان محمد أحمد محبوب يرأس الوزارة السودانية ، فاستقبل ، والشعب السوداني ، عبد الناصر أروع استقبال مما أعاد له الثقة في نفسه وفي الشعب العربي .

واتخذ المؤتمر قرارات بتأييد مصر وإنشاء صندوق لدعم صمودها قرر تقديم دعم سنوي لمصر قدره ٩٥ مليون جنيه استرليني سنويا ، رغم أن وزارة محبوب رفضت حينئذ قبول قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٢

وفي بيت محمد أحمد محجوب عقد الاجتماعات بين جمال عبد الناصر والعاهل
السعودي الملك فيصل التي انتهت بالاتفاق على انسحاب الجيش المصري من اليمن .
وكان محمد أحمد محجوب هو الذي أعلن تفاصيل الاتفاق .

* * *

ومات جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وكان محمد أحمد محجوب في لندن
فسجل أروع حديث ينمى ويرثى فيه جمال عبد الناصر ويعدد مزاياه وقدراته وما حققه
من إنجازات .

ولم يتعرض بكلمة واحدة لمسألة حلايب وما جرى فيها فقد كانت المناورة سياسية
أكثر مما هي خلاف حول أرض عربية ومن يملكها : العرب في الشمال - مصر - أم عرب
الجنوب .. في السودان ! .

* * *

ثورة العراق

اختارت عصبة الأمم بريطانيا لتتولى مهمة الانتداب على العراق في مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ من أبريل عام ١٩٢٠ ، بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وسلخ العراق عنها .

واختارت بريطانيا الأمير فيصل الذي طردته فرنسا من سوريا ليكون ملكا على العراق .

.. وهو ابن الملك حسين الذي قاد الثورة في الحجاز ضد الاتراك عام ١٩١٦ أثناء الحرب .

في حفل تنويجه ببغداد يوم ٢٢ أغسطس عام ١٩٢١ حرص السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني على أن يبين صراحة للجميع أن بريطانيا هي التي عينت صاحب الجلالة أول ملك على العراق فقدم إلى سكرتير مجلس الوزراء العراقي البيان الذي بموجبه أصبح الأمير .. « ملكا » !

وكان من أسباب إختياره إنتماؤه للأسرة الهاشمية .

وهكذا أصبح ملوك العراق المعينون من قبل بريطانيا يرجعون إلى لندن في كل شيء .

وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة عام ١٩٣٠ .

اعترفت باستقلال العراق وألغى الانتداب وانضم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ .

ولكن المعاهدة أبقت الرابطة القوية بين العراق وبريطانيا .

وقامت ثورة بكر صدقي عام ١٩٣٦ ورشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية ولكنهما لم ينجحا في قلب نظام حكم الأسرة الهاشمية .

رغب العراق في تعديل المعاهدة البريطانية ومدتها ربع قرن وعقدت معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ ولكن الشعب العراقي تظاهر بعنف ضدها فامتنع العراق عن توقيعها وظلت المعاهدة القديمة سارية واستمر الهاشميون على العرش !

تولى غازي بن الملك حسين بعد وفاة أبيه ولكنه قتل في أبريل عام ١٩٣٩ في حادثة سيارة قيل إن الانجليز دبروه ضد الملك الوطني القومي الذي أظهر كراهية شديدة لهم . وتسلم مقاليد الأمور بعده ابن عمه وشقيق زوجته الأمير عبد الله الذي أصبح وصيا على عرش العراق من عام ١٩٣٩ حتى تم تتويج الملك فيصل الثاني ابن الملك غازي عام ١٩٥٣ . ورغم ذلك بقيت السلطة في يد عبد الله الذي عرف بولائه الشديد لبريطانيا .

وفي فبراير عام ١٩٥٥ عقد العراق وتركيا معاهدة انضمت اليها باكستان وايران وبريطانيا في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٥٥ وعرفت باسم حلف بغداد الذي تسانده الولايات المتحدة وتحضر اجتماعاته كمراقب .

وهدف الحلف احتواء الاتحاد السوفييتي ومنع تسلكه إلى منطقة الشرق الأوسط .
لقى الحلف معارضة ضخمة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي وجد أنه محاولة لفرض النفوذ الغربي على الوطن العربي .
ولكن نوري السعيد استطاع أن يصمد ضد المظاهرات العنيفة التي قامت ضد الحلف والحملة التي قامت بها القاهرة .

كان نوري السعيد هو الرجل القوي وراء الأسرة الهاشمية .
وكان قبل ذلك - وبعد ذلك - رجل بريطانيا في العراق .
ولد في بغداد عام ١٨٨٨ من أب يعمل كاتباً للحسابات .
تعلم في الكلية العسكرية التركية في استانبول وانضم للجيش التركي وحارب في البلقان .

اشترك مع عزيز المصري وبعض الضباط العرب في تأسيس الجمعية السرية الوطنية وغادر استانبول عام ١٩١٦ لينضم للجيش العربي في الحجاز .
ارتبط بالملك فيصل الأول وكان صديقاً للضباط البريطانيين المقامر لورنس ومنح وسامين بريطانيين عامي ١٩١٦ و ١٩١٩ .
بعد طرد الملك فيصل الأول من سوريا ، عاد نوري السعيد إلى العراق وتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش ثم المدير العام للشرطة .
بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٢٢ ، ومنذ ذلك الحين أصبحت قصة حياته هي قصة العراق ذاته .

انتخب نائبا عن بغداد ورئيسا لمجلس الاعيان .
تولى منصب وزير الدفاع ١٢ مرة ووزارة الخارجية تسع مرات واسندت إليه رئاسة
الوزارة ١٤ مرة .
تفاوض مع الانجليز عام ١٩٣٠ . وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد المعاهدة التي
أنهت الانتداب البريطاني على العراق .
وبعد ربع قرن عقدت حكومته معاهدة حلف بغداد .
لا يتسامح مع المعارضة أو حتى النقد ويحكم وزارته بقبضة حديدية .
وقبل الثورة العراقية بعامين أجرى عملية جراحية خطيرة في قلبه وتدهورت صحته
وأصبح شبه أصم .
وفي الوثائق البريطانية أن لندن تعتبره أكفأ رجال العراق وذكاؤه حاد .
وفي الوثائق أيضا أن السفير البريطاني في العراق أرسل أثناء الحرب برقية سرية إلى
لندن عن أسنان نوري السعيد التي أصبحت تؤلمه .. مما يدل على أن السلطات البريطانية
تتابع صحة نوري السعيد .. في قلق !



نسف خط الانابيب الذي ينقل بترول العراق عبر سوريا ، فتوقف التصدير عن طريق
البحر المتوسط . وكانت عملية هدفها الضغط على بريطانيا .. عن طريق الضغط على
العراق - لإقناع اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة في عدوان أكتوبر عام
١٩٥٦ .

أصبح واضحا أن التوقف سيستمر ستة شهور حتى يتم اكتشاف وسيلة بديلة
لتصدير البترول .

يتوجه نوري السعيد إلى السفارة البريطانية يوم ٢٣ عام ١٩٥٧ ليقول للسفير :
- ان وقف تدفق ٢٥ مليون طن من البترول العراقي عبر خط الانابيب الذي يمر
بالأراضي السورية جعل ميزانية الحكومة تعاني عجزا قدره خمسة ملايين ونصف
مليون جنيه .

وأريد مساعدة الحكومة البريطانية لدى شركة بترول العراق لتقديم دفعة تحت
الحساب من حصص العراق في البترول .
وأضاف :

- نريد مبلغا يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليون جنيه ، تخصص من إيراداتنا عام ١٩٥٨ .

وقال :

- عاملونا كما تعاملون الآخرين !

ولكن السفير البريطاني كتب إلى حكومته يقول :

« لا نعرف ما إذا كانت الشركة ستجد أساسا قانونيا لدفع هذا المبلغ . وإذا لم تستطع الشركة دفعه ولم تستطع الحكومة البريطانية تدبيره بوسيلة أخرى فإن تأثير ذلك على وضع الشركة سيكون مدمرا . ان نوري السعيد ، أو غيره ربما يطالب بتغيير قانون الشركة وبنائها كله ، ولا نعرف إلى أين ينتهي هذا .

ان كل علاقاتنا بالعراق تتوقف على ذلك » .

واقترح السفير تقديم خمسة ملايين جنيه كقرض للعراق .

وقال إنه يمكن زيادة انتاج بترول العراق العام القادم .

وفي الوقت ذاته حذر السفير حكومته من أن الاستجابة لطلب العراق قد تتبعه مطالب

أخرى في المستقبل ، ا

ويزور نوري السعيد السفارة البريطانية مرة أخرى قائلا :

- لا بد أن يصلني رد محدد من جيسون رئيس شركة بترول العراق قبل يوم ٢٤

فبراير لأنني لا أستطيع تأخير مناقشة الميزانية أمام البرلمان أبعد من ذلك .

وقال :

- هناك احتمال بتوجيه سؤال عن برنامجي للتنمية ووسائل تمويله في العام القادم ،

ولا بد أن أكون في موقف يسمح لي بالإجابة .

وأضاف :

- لا أريد أن أتوجه إلى الأمريكيين طلبا للمساعدة إذا استطعت تجنب ذلك .

وقال :

- لا أرغب في أن يعرض النزاع بين الحكومة العراقية وشركة البترول على القضاء بشأن

أساس حساب حصة العراق في بترولها .

عاد جيسون إلى لندن وفي قلبه المخاوف على مستقبل الشركة والتقرير الذي سيقدمه

إلى المساهمين في الجمعية العمومية .

وكان السفير البريطاني يشارك جيسون مخاوفه .

ويذور ولي عهد العراق الأمير عبد الله وشنطن ومعه خمسة من رؤساء الوزراء بعد زيادة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ومحاولة الولايات المتحدة أن تترث مواقع بريطانيا في الشرق الأوسط .

ويمر الوفد بلندن وأنقره ثم عاد إلى بغداد يوم ١١ مارس عام ١٩٥٧ ليفكر في تغيير الوزارة وأبدال نوري السعيد الذي ظل رئيساً للوزارة منذ عام ١٩٥٤ برئيس وزراء آخر على أن تضم الوزارة نوري السعيد أيضاً باعتباره أقوى السياسيين العراقيين . وكان مستحيلاً تغيير وزارة في العراق دون استشارة السفير البريطاني ولذلك أبلغه الأمير عبد الله يوم ١٧ يونيو عام ١٩٥٧ ، بأن سياسة الوزارة العراقية الجديدة هي نفسها سياسة نوري السعيد .

وكان هدف ولي العهد ، كما قال السفير البريطاني في برقيته إلى لندن « تغيير في اللعبة بلامعين من نفس الفريق وليس صراعاً بين فريقين متنافسين » ، وقال السفير :

« ستغيب سلطة نوري السعيد . ولكن إلى متى يستمر ذلك فامر يصعب معرفته وهكذا شكلت الحكومة الجديدة برئاسة علي جودت من وزراء أغلبهم أعضاء في حكومة نوري السعيد !

ويجتمع في تركيا مجلس حلف بغداد الذي يضم تركيا وإيران وباكستان والعراق وبريطانيا يوم ٢٩ من يناير قبل يومين من إعلان الوحدة بين مصر وسوريا . بدأ الاجتماع بانباء إعلان الرئيس القوتلي التخلي عن سلطاته إلى عبد الناصر . وخصص أغلب الجزء الأول من الاجتماع – كما يقول المحضر الرسمي – للضغط القوي من جانب عدنان مندريس ورئيس وزراء تركيا على نوري السعيد ، قال عدنان مندريس :

« من الضروري الاتفاق على تحرك .

رد نوري السعيد :

« لا يمكن القيام بأي شيء لأن العرب يؤيدون الوحدة العربية . وإذا كان الأمر كذلك فالموقف إذن أخطر مما يبدو لأن هذا الشكل الجديد من الوحدة قد يجذب دولا عربية أخرى .

وأضاف مندريس :

.. على الدول الأخرى إعادة النظر في سياستها وستعرض تركيا لخطر الحصار وينبغي اتخاذ إجراء .

لقى عدنان مندريس بعض التأييد من الوفد الإيراني ويتدخل وزير الخارجية الأمريكي الشهير جون فوستر دالاس في الحديث قائلا :
.. هناك فرصتان فقط لتحقيق تقدم : إما القيام بتحريك فوري قبل أن يتدعم الموقف أو أن نوطن أنفسنا على الانتظار زمنا طويلا ربما عشرة أو أحد عشرة عاما حتى يثور الاضطراب في سوريا .

قال عدنان مندريس :

.. ينبغي أن يحصل العراق على مساعدة . وعلى الأعضاء الآخرين في حلف بغداد أن يحتثوا الدول العربية الأخرى على الانضمام إلى العراق ، لذلك نحتاج لسياسة عامة في حلف بغداد .

قال دالاس :

.. إن الروس قد يحتاجون إلى القوة المسلحة للسيطرة على الموقف في سوريا .

رد عدنان مندريس :

.. السوريون يختلفون تماما عن المجريين . ويمكن للشيوعية أن تسيطر بسهولة سيطرة قوية على سوريا دون أن يضر الروس أية قوات فيها !
ولكن مجلس وزراء حلف بغداد عجز عن اتخاذ أية قرارات عملية إيجابية ضد الوحدة !



أبلغ الأمريكيون نوري السعيد أكثر من مرة أنهم سيفعلون شيئا لسلامة الجو العراقي .

وقالوا له في أوائل يناير ١٩٥٨ أن بعثة للمعانة ستصل في أقرب وقت للعراق .
رأى نوري السعيد قبول العرض الأمريكي والاستعانة بوشنطن بعد ما عجزت بريطانيا عن تقديم المساعدات المطلوبة لتقوية الجيش العراقي ! لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا بعد ما اتفق على إعلانها يوم أول فبراير ١٩٥٨ .
طلب إيفاد بعثة أمريكية لبحث حالة الجيش العراقي وما يتطلبه من أسلحة وذخائر .
وافقت الولايات المتحدة وأوفدت بعثة وصلت باريس في طريقها إلى بغداد ولكنها

عادت أدراجها مرة أخرى بناء على ضغوط من الحكومة البريطانية وتدخلها التي قالت إنها تريد أن تبقي العراق طائرات بريطانية ولذلك تعارض ملح الولايات المتحدة هدية من الطائرات للعراق .

ضاق نوري السعيد بموقف الانجليز فأبلغ السفير الأمريكي في بغداد بأنه لن يشكل حكومة جديدة إلا إذا جاءت البعثة الأمريكية !

أبلغت السفارة الأمريكية الانجليز بذلك فجرت اتصالات بين واشنطن ولندن تقرر بعدها وصول البعثة إلى بغداد .

وأرسلت تعليمات عاجلة من واشنطن ولندن إلى سفيرى أمريكا وبريطانيا لإبلاغ نوري السعيد رسالة تقول :

... لا تصلي الاكاذيب . البعثة لم تتحرك من واشنطن على الإطلاق !

وفي الوقت ذاته قال الانجليز للأمريكيين :

... أى تأخير في إيفاد البعثة ستكون له نتائج خطيرة على الموقف السياسى في العراق .

ويلتقى السفير البريطاني بملك العراق وولي عهده ونوري السعيد أيضا يوم ٢٤ من فبراير .

قال السفير :

... أستطيع أن أقدم لكما تأكيدات صريحة جدا بأننا نرحب ترحيبا حارا بأية مساعدة يستطيع الأمريكيون ، ويرغبون ، في تقديمها للقوات الجوية العراقية سواء في شكل هدية من المقاتلات أو أى نوع آخر من الطائرات أو بأى شكل .

ولكننا نعتقد أنه فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة فإن عددا اضاعيا من « هانتز » - البريطانية - إذا كان الأمريكيون راغبين في الامداد بها - يكون أسهل وأسرع للعراقيين في وضعه موضع الاستخدام بدلا من نوع جديد تماما من المقاتلات ، لأنهم تدريبوا عليها .

ولكن إذا كان العراقيون يفضلون المقاتلات الأمريكية أو أن الأمريكيين غير راغبين في إمدادهم بالـ « هانتز » فسنكون موافقين من كل قلبنا .

وقال :

... أمنيته أن يقوى سلاح الطيران العراقي بأسرع طريقة وأكثرها فعالية وليس لنا أمنية غير ذلك .

وأضاف :

- جرت محادثات عاجلة بين الأمريكيين وبيدنا حول أشكال المساعدة الأكثر فعالية التي يمكن لكل منا تقديمها .

ولكن كان واضحا - كما قال السفير - إن العراق لا يستطيع دفع ثمن طائرات «الهاترنز» وبريطانيا لا ترغب في تقديمها كهدية !

ومرة أخرى توجه نوري السعيد إلى السفارة البريطانية ليلتقي بالسفير .
قال :

- أريد معرفة قرار الحكومة الأمريكية بعد العراق بغطاء جوي . وأحب سماع رأي الحكومة البريطانية أو الأمريكية بشأن منح قرض أو تقديم ائتمان للعراق .

ولم يصر على شكل للغطاء الجوي .

وكان واضحا أنه يخشى هجوما مصريا بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا .
قال السفير .

- لن نقوم بعمل أحقق ولكننا لا نقدر على تحمل أية خسارة .



تغير المناخ السياسي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية .

أصبح قيام الأحزاب عام ١٩٤٦ .

ونشطت الحركة العمالية فشكلت ١٦ نقابة منها ١٢ يسيطر عليها الشيوعيون .

واختير صالح جبر كأول رئيس شيعي يتولى رئاسة الوزارة في مارس عام ١٩٤٧

لتحقيق الإصلاح الذي لم يقتنع به نوري السعيد ولكن ثبت أنه لا يقل ديكتاتورية عنه .

تجمعت الأحزاب وشكلت جبهة معارضة قوية مؤلفة مرتين الأولى عام ٤٧ والثانية

بعد ١٠ سنوات عام ١٩٥٧ .

وتغيرت الوزارات بسرعة في السنوات العشر الأخيرة من الحكم الملكي حتى بلغ عددها

٢٠ وزارة خلال تلك الفترة .

وتأثرت البلاد بانسحاب الجيش العراقي من مواقعه المتقدمة في فلسطين في نوفمبر

عام ١٩٤٨ وبتأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١ وثورة يولييه في مصر عام ١٩٥٢

والعداؤون الثلاثي على مصر في حرب السويس عام ١٩٥٦ التي جعلت نظام الحكم

العراقي معزولا تماما .

وصف السفير البريطاني أحوال العراق قبل الثورة فقال في تقريره السري .

هناك فشل واضح الآن في معالجة الفقر المدقع والبؤس المنتشر بين الناس في كثير من اقاليم البلد مثل القرى الكردية النائية وبلدة النجف والاحياء ذات الاكواخ الطينية والقش المحيطة ببغداد وهي مكدسة في أغلبها بالمهاجرين من الاراضى الزراعية بأمل الحصول على أجور أعلى في المدينة .

لقد فشلت مشروعات المبانى الصغيرة ، وخطط الري الاقليمية ، ومشروعات التنمية الريفية الصغيرة ، رغم كثرة الحديث عنها ، ولم تحقق تقدما مناسباً بسبب قصور الادارة والسوء أكثر منه بسبب الافتقار إلى حسن النية ا

وفي نفس الوقت كان الجيل الاكبر سناً من السياسيين يتناقص وكان موت صالح جبر عام ١٩٥٧ على الأخص خسارة كبيرة . وكانت تظهر وجوه أصغر ذات مقدرة ولكن ينقصها النفوذ بينما تنتشر خميرة أفكار جديدة في الطبقة المتوسطة ودوائر المثقفين وليس فقط بين سبل الطلبة العائدين من الخارج .

وكان هناك انتقاد للفساد ولحياة الاقارب وكان النقد مبالغاً فيه كثيراً وإن لم يكن بلا اساس ا

وكانت هناك مطالبة بالحرية و بمزيد من حرية الانتخاب رغم أن ذلك كان مستحيلاً تحقيقه على النمط الغربى .

وكانت هناك ضغوط لإلغاء الرقابة على الصحافة والاذاعة .

ولم تكن أية حكومة تستطيع أن تستجيب لهذه الضغوط تماماً في بلد غير قادرة على التمييز بين الحرية واساءة استخدامها ، ولكن هذه الضغوط استمرت .

وبشكل عام كانت هناك فجوة بين الحكومة والشعب ولم يكن أكثر السياسيين والاداريين تقدماً قادراً على فعل ما يكفى لسدها . وهذا الاستياء كان يتزايد ويبحث عن منفذ .

ولهذا بالضرورة قام سياسيون مثل فاضل الجمالى وخليل كنه وعبد الكريم الحصرى بالدعوة إلى معالجة مسائل مثل الضرائب العقارية وتوزيع الاراضى الزراعية بما في ذلك الاقطاعيات الكبيرة . وكانت التشريعات أو اللوائح الخاصة بذلك في دور الاعداد والبحث .

وفي السخط بهذه الخطورة كان يمكن أن يعمل بطرق أخرى لو لم يجد ضغوطاً من خارج العراق تتركز حول جمال عبد الناصر وتصدر عنه بصفته الخصم الاكبر للقومية العربية الثورية .

وفي مصر نفسها نجد الحرية السياسية والاقتصادية والنجاح والتقدم العام أقل مما هو في العراق . فلم تكن دعوة عبد الناصر تكمن في نمط الإصلاح الداخلي المطبق بنجاح ولكن في المشاعر وخاصة في الدعاية المتأججة القادرة عالية الذبارة .

ولم يأل النظام الملكي جهدا للوصول إلى اتفاق مع عبد الناصر . وقد حاولت كل الشخصيات السياسية البارزة ذلك وخاب أملهم جميعا . ولم يكونوا يرغبون . بما في ذلك نوري السعيد ، في أكثر ، من التعاون الودي مع عبد الناصر دون تدخل منه في العراق . ولكنهم لم يكونوا يريدون أن تسيطر مصر على العراق أو أن تخصص العراق جانبا من عائداتها البترولية لدعم الاقتصاد المصري .

ولهذا السبب أو لغيره قام عبد الناصر لثلاث سنوات على الأقل بشن حملة دعائية عنيفة ضد العراق معرضا تعريضا شخيصيا بولي العهد ونوري السعيد وغيرهما من الزعماء السياسيين داعيا الناس إلى الثورة ومستخدما كل وسائل الدعاية من التلميحات لاثارة السخط في العراق الذي كان موجودا ولكنه زاد كثيرا بهذه الاثارة المستمرة .

وكان أحد آثار هذه الهجمات المستمرة والنشاطات الانقلابية التي يقوم بها عبد الناصر أن اندفعت السلطات لمواجهة ذلك بفرض إجراءات أمن أشد مما كانوا يفعلون في غير هذه الظروف .

وكانت حرب السويس عام ١٩٥٦ ذات أهمية خاصة في هذا المجال . فقد زادت في المحل الأول من شعبية عبد الناصر ومكانته ، وثانيا أدت إلى تسف خط الانابيب المار بسوريا مما أدى إلى خسارة العراق ٦٠ مليون استرليني .

وثالثا اضطرت الحكومة العراقية إلى تأجيل التشريعات الإصلاحية والاجتماعية وربما تأجيل العودة إلى مزيد من الحريات وهو ما كان محل نقاش واسع . وكان من أكبر أسباب توتر العلاقات والروابط مع بريطانيا .

وقضلا عن ذلك أدت الوحدة بين مصر وسوريا في بداية عام ١٩٥٨ إلى وضع العراق في مشكلة بالنسبة للأردن .

وفي مجال الشؤون الخارجية حققت دعاية عبد الناصر نجاحا ملحوظا في العراق وأثمرت كثيرا هجماته التي لا تتوقف على حلف بغداد وعلى العلاقة والصداقة مع بريطانيا وعلى الاستعمار بشكل عام واتهامه للعراق بأنه يقسم العالم العربي .

أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقامت الجمهورية العربية المتحدة في أول فبراير ١٩٥٨.

وكان من الضروري مواجهة الموقف بتشكيل حكومة جديدة قوية للعراق برئاسة نوري السعيد بدلا من عبد الوهاب مرجان .

ويجتمع فيصل الثاني وولي عهد الأمير عبد الله بنوري يوم ١٨ من فبراير .

سألاه عن رأيه في تشكيل حكومة جديدة . قال :

.. ينبغي أن تكون وزارة قومية ذات قاعدة عريضة .

وافق الملك وولي العهد وشكلت الوزارة يوم ٢ من مارس عام ١٩٥٨ برئاسة نوري السعيد .

ضمت الوزارة أبرز رجال السياسة العراقية لمواجهة الموقف .

أختير اثنان من رؤساء الوزارات السابقين هما توفيق السويدي نائبا لرئيس الوزراء وفاضل الجمال وزيرا للخارجية .

خاف الأردن والعراق أن تؤدي الوحدة المصرية - السورية إلى الاطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن ، والتحكم في العراق تماما من طريق السيطرة على أنابيب البترول . ولذلك رحب البيت الملكي العراقي والحكومة باقتراح عامل الأردن الملك حسين باتحاد العراق والأردن ردا على هذا التهديد ، وتم التوصل بسرعة إلى اقامة دولة الاتحاد العربي . قبل الملك حسين أن تكون السلطة العليا للملك فيصل الذي أختير ملكا للدولة الجديدة.

وسحب الملك حسين طلبه بضرورة أن ينسحب العراق من حلف بغداد وأعلن قيام الاتحاد يوم ١٤ من فبراير .

ووضع دستور موحد يتضمن الإبقاء على البيتين المالكين والشخصية الدولية لكل من البلدين .

وتعهدت العراق بتحمل ٨٠ في المائة من ميزانية الدولة الاتحادية .

قدم نوري السعيد استقالة وزارته رقم ١٤ وعين رئيسا لوزراء حكومة الاتحاد واختير أحمد مختار يابان يوم ١٥ مارس وأحد رجال القصر ، رئيسا لوزارة العراق .

وحل مجلس النواب وأجريت الانتخابات يوم ٥ مايو .

لم يتحدث نائب واحد في البرلمان ضد الاتحاد الذي أثار استياء في العراق وزاد من

تعميق العداء ضد النظام وهو ما كان يحسه أغلب المتعلمين لغياب الحرية السياسية وافتقار أية صلة وجدانية بين الحكومة والشعب الذي لا يثق بالسياسيين فهم بلا لون ولا فاعلية وظلت جرائمهم في محاباة أقاربهم وفي الفساد موضوعاً لانتقادات كثيرة ، فضلاً عن الاستياء الشعبي من حلف بغداد والتحالف مع بريطانيا وهو ما يمثل استمرار سيطرتها على العراق وفرضها التفرقة على العالم العربي .

أخذ ضباط الجيش في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، عام ١٩٤٨ .

وكان صاحب الفكرة ، وأول تنظيم العقيد رفعت الحاج سري .

وتعددت تنظيمات الضباط الأحرار وبلغ عدد الأعضاء مائتي ضابط انضموا إلى تنظيمين توحدوا في تنظيم واحد في يناير عام ١٩٥٧ بزعامة عبد الكريم قاسم الذي انتخب رئيساً للجنة العليا للضباط الأحرار .

وكان ممنوعاً على وحدات الجيش العراقي استعمال الذخيرة الحية ولكن أمد بها الضباط الأحرار ناجي طالب مدير التدريب العسكري .

وعرف القصر أثناء الحركات داخل الجيش للإطاحة بالنظام ، فتلقى تقارير بأسماء الضباط الأحرار وخلاياهم السرية ولكن ولي العهد الأمير عبد الله ونوري السعيد كانا يعتقدان بأن الجيش في قبضتهما خاصة وأن نوري السعيد كان يصدق على الجيش رواتب عالية .

وأبلغ بأسماء اللجنة وخططها رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي ولكنه رفض أن يصدق تقرير الاستخبارات وأما غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة التي يتبعها اللواءان اللذان يقودهما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فقد أكد ، رغم التحذيرات ، أنه يثق في ولاء عبد الكريم قاسم .

* * *

جاءت الفرصة للضباط الأحرار .

كان مقرراً أن يغادر الملك فيصل الثاني ملك العراق بغداد يرافقه خاله ولي العهد الأمير عبد الله ، ورئيس الوزراء نوري السعيد ، وبعض الوزراء في الثامنة من صباح يوم ١٤ من يولييه في طريقهم إلى أنقرة لاجراء محادثات مع رئيسي تركيا وباكستان ورئيس وزراء إيران قبل اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في لندن يوم ٢٨ من يوليو .

صباح ١٢ من يوليو تلقى اللواء ١٩ واللواء ٢٠ المتمركزان في يعقوبة أوامر بالزحف إلى حدود الأردن مع سوريا استجابة لطلب من الملك حسين الذي اكتشف مؤامرة ضده. وكان العراقيون والأردنيون في أشد القلق بشأن الأحداث في الأردن وكانوا مقتنعين بأن عبد الناصر دفع سوريا إلى التدخل .

وكان يقود اللواءين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . تحرك اللواء العشرون في الثامنة والنصف من مساء ١٣ يوليو إلى بغداد في طريقه إلى الأردن بقيادة عبد السلام عارف من معسكر منطقة جلولا على مسافة ٧٠ ميلا شرقي بغداد فوصلها قبل الفجر واستطاع احتلال النقاط الهامة والأذاعة ومحاصرة الشخصيات المستولة وبذلك نفذ خطة الثورة .

مر اللواء بمنطقة يعقوبة التي يعكس فيها اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم قاسم الذي قام بقطع الاسلاك التليفونية بين يعقوبة وبغداد واستولى على المحطة اللاسلكية للفرقة الثالثة وأحكم السيطرة على الفرقة الثالثة ثم تحرك إلى بغداد . تدعمت سلطة الثورة في بغداد بسرعة وبلا صعوبة .

وعندما جاءت الساعة الخامسة والنصف من صباح ١٤ يوليو تم حصار قصر الرحاب الملكي .

وكانت صباح ذلك الصباح تحمل افتتاحيات الاشادة بذكرى الثورة الفرنسية التي قامت في مثل ذلك اليوم !

كان الملك وولي العهد قد عرفا باطلاق النار وتحركات الجيش وأصوات الطلقات وبيان الثورة الأول الذي يحدث الناس على مهاجمة القصر وهدمه بمن فيه .

وكان يمكن لعبد الاله أن يطلب إلى حرس القصر صد الهجوم وإطلاق الرصاص على القوات التي تحيط بالقصر ولكنه رفض وأعلن أنه لن يقاوم ، وكان عبد الاله يظن أن الجيش يريد به وحده فطلب إلى الملك أن يتنازل عن العرش وأن يغادر البلاد ولكن الملك رفض الهروب .

طلب قائد القوات المحاصرة أن يستسلم الجميع فخرجوا حوالي الساعة الثامنة : الملك فيصل الذي كان يؤدي التحية العسكرية للجميع ، وخلفه جدته الملكة نفيسة وعبد الاله يحمل منديلا أبيض وزوجته وشقيقته وثلاثة من خدمه وطفلة .

أصبحت الأسرة المالكة في مواجهة القوة المهاجمة .

وفجأة ، سمع صوت طلق نارى لم يعرف مصدره فظن الضباط أنها خدعة من ضباط الحرس فأطلقوا النار على الأسرة المألقة فأصبحت الأميرة هيام الزوجة الثالثة لولى العهد وقتل الجميع وبينهم صاحب الجلالة .
وكان الملك فيصل الثانى فى الثالثة والعشرين من عمره . ولد فى ٢ من مارس عام ١٩٣٥ .

تولى والده الملك غازى بعد ٤ سنوات فى ٤ من أبريل عام ١٩٣٩ . فتولى الوصاية على العرش خاله الأمير عبد الإله ٨ سنوات حتى بلغ صاحب الجلالة الثامنة عشرة من عمره فتولى سلطانه الدستورية فى ٢ من مايو عام ١٩٥٢ .
وفى ١٦ من سبتمبر ١٩٥٧ خطب الأميرة المصرية « السابقة » فاضلة كريمة الأمير محمد على إبراهيم وتولى رئاسة الاتحاد العربى الذى ضم العراق والأردن فى فبراير ١٩٥٨ .

وقد ألف كتابا اسمه « الدفاع عن النفس » ولكنه لم يستطع الدفاع عن نفسه يوم قامت الثورة !



هوجم منزل نوري السعيد فى الشوارع ولكنه فر إلى بغداد ورصدت مكافأة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يأتى به حيا أو ميتا مما يدل على أهميته فى نظر الثورة .
وفى يوم ١٦ من يوليو اكتشف مكانه .
كان يرتدى ملابس النساء ويسير مع امرأة أخرى .
صاح وراءه أحد الناس فأسرع الجمع اليه فشهق مسدسه وأطلق النار فى الهواء ولكن احدهم سارع بقتله .
وقتل ابنه أيضا .

سلمت جثة ولى العهد إلى الغوغاء لعملوا بها وسحبت عارية عبر الشوارع . كما ألقيت إلى الغوغاء يوم ١٦ أو ١٧ من يوليو جثة نوري السعيد فقطعوا أطرافها وسحبوها عبر الشوارع أيضا !

وفى السادسة صباحا أو بعدها بقليل أعلنت يوم الثورة أسماء الوزراء فى الوزارة الجديدة ولم يكن بعض الوزراء المدنيين الذين أعلنت أسماؤهم ، يعرفون بقيام الثورة !



لم يمض وقت طويل حتى أفلت زمام الجمهور فاقتحموا القنصلية البريطانية ونهبوها .

وهوجمت السفارة البريطانية بعد ما أطلقت إحدى السيدات من داخل السفارة عيارا ناريا قتل متظاهرا أراد أنزال العلم البريطاني . واقتحمت الجماهير السفارة ونهبته وأشعلت النار فيها واقتحمت الدبابات المبنى ودمرته عدا حجرة واحدة وكانت هناك وحدات من الجيش بالقرب منها وكان يمكنها منع ذلك لكنها لم تتخذ الاجراء اللازم !

قتل من رجال السفارة الكولونيل جراهام مدير الشؤون الداخلية .

قام السفير بإعدام جميع الوثائق الهامة وقام طاقم السفارة بتدمير أجهزة الشفرة وقام الغوغاء بتدمير شبكات اللاسلكى وطلب السفير ضمان سلامة حياة البريطانيين من « اللجنة » التى احتجزته فى السفارة ثم نقلته إلى فندق بغداد الجديد ومنه اتصل بالسفير الأمريكى يبلغه بمكانه وللاتصال بلندن .

عرض السفير الأمريكى على زميله البريطانى اللجوء إلى سفارة الولايات المتحدة ولكن فضل البقاء فى الفندق الذى أحيط بحراسة قوية من الجيش العراقى . .

حطمت الجماهير تمثال الجنرال البريطانى مود والملك فيصل الاول ونسفوا بيت نورى السعيد .

وبعد ساعات خشيت الحكومة الجديدة أن يفلت تماما زمام الجمهور فقامت بفرض حظر تجول فى الواحدة ظهرا ، وألقت القبض على جميع أعضاء الحكومة السابقة الذين عثرت عليهم وآخرين حتى تستكمل سيطرتها على السلطة وربما لحمايتهم من هجوم الغوغاء !

فى تلك الاثناء ألقى القبض على ثلاثة وزراء أردنيين فى حكومة الاتحاد فى فندق بغداد وقامت الغوغاء بتنفيذ « القصاص » على اثنين منهم فى الطريق إلى وزارة الدفاع وكذلك على اثنين من المواطنين الأمريكين ومواطن ألماني كان قد ألقى القبض عليهم بطريق الخطأ ، ولجا وزير المالية إلى السفارة الأمريكية . وقال الملحق العسكرى الأمريكى أنه لا يعرف شيئا عن معظم الضباط الذين قاموا بالثورة .

ورغم أن « الانقلاب » تم التخطيط له وتنفيذه من جانب عدد قليل جدا من الضباط وصدرت الأوامر بتنفيذه قبل ٢٤ ساعة فقط من الموعد المحدد إلا أنهم نجحوا قبل ذلك فى تسريب مؤيدين لهم إلى المراكز الحساسة . منهم ضابط فى الحرس الشخصى للملك

وآخرين في القيادة العسكرية الخاصة بتوزيع الفرق . وكان الجنرال عمر علي القائد المتحمس والمخلص للفرقة الاولى في الديوانية يرغب في اصدار الاوامر بمقاومة الثورة لكنه غلب على أمره .

وفي الفرقة الثانية في كركوك ناقش ضباط المراكز القيادية حتى الخامسة مساء ١٤ من يوليو الاجراء الذي ينبغي عليهم اتباعه لكنهم ، بعد علمهم بعدم وجود مقاومة في أي مكان آخر ، أعلنوا تأييدهم للحكومة الجديدة ! واستولى الثوار على البصرة وقاعدة الحبانية بدون معارضة والمراكز الاقليمية الرئيسية الأخرى .

وكان مقتل جميع أفراد الاسرة المالكة بضربة واحدة والقبض على جميع الشخصيات السياسية القيادية ومصرع كثيرين منهم يعني أنه ليست هناك شخصية بارزة ترفع صوت المقاومة .

ولعل أهم ملمح من ملامح الثورة هي السرعة التي أجري بها الثوار اتصالات مع وحدات الجيش خارج بغداد ومع السلطات الاقليمية والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج ...

ان التعليمات الادارية التي أصدرها الثوار من خلال هذه القنوات هي التي أزالته الشكوك في عقل أي فرد موال للنظام القديم .

وفي بغداد صدمت الحكومة الجديدة نفسها وارتفعت لجنون العنف ووحشيته لدى الجماهير .

وفي حين أن الحكومة من جهة كانت تشجع الحماس لاهداف الثورة فقد عملت على وضع حد لهذا الجنون عن طريق اجراءات أمن يقوم بها الجيش من ناحية وعن طريق نداءات بالتزام العقل تتمشى في نفس الوقت مع الحماس للثورة .

ولكن لعدة أسابيع ظلت بغداد ملتهبة وساعد على ذلك انفجار مشروع شركة للبترول في وسط المدينة نتج عنه حريق هائل وعاصود من الدخان استمر فوق بغداد أسبوعاً كاملاً .

وقد ساهم ذلك كله في استمرار التوتر في لبنان والقوات البريطانية في الأردن .



وفي لندن اجتمع هارولد ماكميلان رئيس الوزراء بجيتسكيل زعيم المعارضة لإبلاغه تطورات الموقف .

قال ماكميلان :

– تطور الموقف في الشرق الأوسط بشكل خطير وبسرعة غير متوقعة وتبع الاضطراب في لبنان الذي نظمته عبد الناصر كما هو واضح مؤامرات في الأردن كانت متزامنة مع العراق ولكنها أحبطت .

وقد أدت ثورة العراق إلى تدهور الموقف في لبنان بسرعة كبيرة .

طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون في اليوم ذاته - ١٤ يولييه - التدخل الانجلو - أمريكي الفوري على حدود سوريا .

جرت اتصالات بين لندن وواشنطن لاحتواء الموقف للمحافظة على وحدة لبنان وقد حاولتا التعامل من خلال الأمم المتحدة .

وقام شمعون ببناء على تحريض الانجليز بدعوة مجلس الأمن وبذلك لعب ما أسماه الكارت الاخير بطلب تدخل بريطانيا والولايات المتحدة التي رأت بعد التشاور مع لندن أن من الصواب الاستجابة لدعوته . ولكن واشنطن لم تطلب من بريطانيا التدخل العسكري في لبنان كما أن مجلس الوزراء البريطاني رأى أنه من الأفضل للقوات البريطانية ألا تشترك وإن كانت الحكومة البريطانية قد أيدت تأييدا تاما تصرف حكومة الولايات المتحدة .

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في لندن في الحادية عشر صباحا برئاسة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء .

ويكشف محضر الاجتماع عن جهل السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت بمايجري ، فقد مات الملك فيصل بينما يعتقد السفير أنه على قيد الحياة .

قال سلوين لويد وزير الخارجية للأعضاء :

– وقع انقلاب في بغداد هذا الصباح والموقف غامض ولكن تقارير غير مؤكدة تفيد أن المتمردين يزعمون أنهم أطاحوا بالملكية وأقاموا حكومة جمهورية وأن الملك فيصل الثاني بعد أن احتجز في البداية سمح له بالهرب وأن ولي عهد العراق ونوري السعيد رئيس وزرائه قد قتلوا ويبدو أننا نحفظ بمركزنا في قاعدة الحباينة العراقية لكن ليس من المعروف إلى أي مدى نستطيع ذلك .

ومن الحديث عن العراق انتقل وزير الخارجية إلى لبنان .

قال :

– أبلغنا الرئيس اللبناني كميل شمعون أنه سيدعو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة ، إلى الوفاء بتعهدهم بالتدخل بالقوات العسكرية على طول الحدود السورية .

وأضاف الوزير :

– لقد أبلغت حكومة الولايات المتحدة شمعون بأنها مستعدة للقيام بذلك . وستقوم بالعملية وحدها بعد إبلاغ مجلس الأمن .

وافق الوزراء على ألا تتدخل بريطانيا بقواتها في لبنان بل تبقى بعيدة حتى لا تتعرض مصالحها التجارية لخطر خسائر ضخمة في الوقت الذي لا يقوم فيه أي احتمال لحل دائم للفتور السياسي الذي ينتشر عبر الشرق الأوسط .

وقال الوزراء البريطانيون :

– علينا أن نحاول أن نتخذ قرارا بسرعة بالاتفاق مع الولايات المتحدة حول ما إذا كنا على استعداد للاستسلام أمام زحف المشاعر القومية عبر شبه الجزيرة العربية على أمل أن يتبلور في النهاية موقف سياسي أكثر استقرارا ، أم أن علينا أن نتخذ اجراء فوريا لوقف تطور قد يشكل تهديدا متزايدا لمصالحنا وهيبتنا قبل أن يفوت الأوان وبالنسبة للافتراض الأخير سيكون من الضروري أن نكون نحن والولايات المتحدة بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة مستعدين للمضى إلى نهاية ناجحة .

وفضلا عن ذلك لا يمكننا تحديد أنفسنا في اجراء مرسوم لمجرد تمكين الانظمة القائمة في الدول العربية من استعادة سلطاتها الداخلية .

وينبغي أن يكون هدفنا أن ننسق مع الولايات المتحدة تطوير التنمية الاجتماعية والسياسية للشعوب العربية ولو كان ذلك على حساب تغييرات جوهرية في الانظمة القائمة للحكومة وبذلك نقلل الجاذبية السياسية للجمهورية العربية المتحدة .

وإذا سمحنا بالإطاحة بالحكومة الشرعية للبنان وأدعنا للعصيان المسلح في العراق سنتنشر الفوضى بسرعة في الأردن وإسرائيل وتركيا والخليج الفارسي وستعزل دول الخليج وسيكون الأوان قد فات لاستعادته مركزنا في العالم العربي بالتدخل الذي ستكون الدول الغربية مضطرة للقيام به حينئذ للدفاع عن مصالحها الخاصة .

ويجب أن نبين للرأى العام العالمى أن النزاع فى لبنان ليس حرباً أهلية فى المحل الاول لكنه شكل للعدوان المغطى دبرته الجمهورية العربية المتحدة .
وينبغى ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون مضطرين لسحب قواتنا فور قيام الجمهورية العربية المتحدة .. مؤقتاً .. بالتوقف عن تغذية العصيان وذلك بتبرير تدخلنا فقط بالحاجة إلى حماية حياة البريطانيين ومصالحهم .
ويقرر مجلس الوزراء عقد جلسة أخرى فى المساء بعد التشاور مع الرئيس الأمريكى ايزنهاور .



فى اليوم التالى للثورة توجه جالمان السفير الأمريكى فى بغداد لمقابلة قائد الثورة عبد الكريم قاسم . وقد وصفه السفير فى ذلك اليوم بأنه « كان ودياً بل وخجولاً أيضاً يريد أن يترك لدى زائره انطباعاً حسناً من العهد الثورى الجديد » .

قال السفير :

.. جئت لأنى أتوقع أن نناقش معاً أموراً كثيرة فى المستقبل القريب .

وافق عبد الكريم قاسم قائلاً :

.. نحن العراقيين نرغب فى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة .

قال السفير :

.. أطلب تأكيدات محددة بشأن سلامة الأمريكيين وممتلكاتهم .

اعطاه قاسم التأكيدات المطلوبة .

قال السفير :

.. أريد تأكيداً آخر بضمان سلامة خروج الأمريكيين من العراق إذا تقرر ترحيلهم .

قال عبد الكريم قاسم :

.. ان التأكيدات التى قدمتها لكم عن ضمان سلامتهم تجعل الترحيل غير ضرورى .

الح السفير فوافق عبد الكريم قاسم على ضمان خروج الأمريكيين إذا تطلب الأمر

ذلك .

ويتصل هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا .. تليفونيا .. بالرئيس الأمريكى ايزنهاور فى واشنطن لتنسيق الموقف بين الدولتين فى العراق ، وفى لبنان ، التى طلبت

قوات غربية خلال ٢٤ ساعة خوفا من تحرك قوات الجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا إلى لبنان .

قال أيزنهاور :

.. قررت الولايات المتحدة إنزال قوات أمريكية في لبنان خلال الـ ٢٤ ساعة القادمة .
وستقوم بهذه العملية وحدنا .

قال ماكميلان :

.. معنى ذلك أنكم لن تتعاونوا معنا في العراق والأردن مادامنا لن نشترك في عملية لبنان .

قال أيزنهاور :

.. اشتراك بريطانيا في أي تحرك في لبنان يجر عليك مخاطر كبيرة أكثر مما تجر على الولايات المتحدة ، وهي عملية صعبة التبرير بالنسبة لكم . ما لم تعتبر عنصرا في مسعى مشترك لنا ولكم لإعادة الاستقرار السياسي عبر الشرق الأوسط .

وأضاف أيزنهاور :

.. التدخل المقترح في لبنان قد يكون المرحلة الأولى فحسب في عملية أوسع ولكن قرارا مثل هذا بشأن عملية أوسع نطاقا قد يتعدى حدود سلطاتي الدستورية ولا أستطيع أن أخذ على عاتقي قبول أي التزام أكثر من التدخل في لبنان .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطاني مرة ثانية في السابعة من مساء اليوم ذاته .

قال رئيس الوزراء :

.. عرضت على أيزنهاور تقديم وحدة بريطانية رمزية للعملية في لبنان وأوضحت له أنه حتى إذا رأى أن هذه الوحدة غير ضرورية فإننا نتوقع منه أن ينظر للمشروع الكلي لإعادة الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط على أنه عملية متصلة ينبغي أن يشتركوا معنا فيها .

وقلت لأيزنهاور أيضا :

.. لقد وافقت « لجنة الدفاع » العليا البريطانية على القيام ببعض الإجراءات الوقائية لتدعيم مركزنا في الخليج .

وقال رئيس الوزراء :

.. قلت لأيزنهاور أن هناك خطورة إساءة الفهم من جانب حكومة الولايات المتحدة في

الغرض من التدخل المشترك في الشرق الأوسط الذي نراه ضروريا على ضوء التطورات الأخيرة في العراق .

ولكن ايزنهاور أصر على موقفه فوافق مجلس الوزراء البريطاني على رأى الرئيس الأمريكى .

ولم يكن في استطاعة وزراء بريطانيا الرضا ، بل كل ما يمكنهم عمله الخضوع لايزنهاور ولكنهم رأوا أن الأحاديث التليفونية بين رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكى لا تسمح لهم بشرح وجهة نظرهم فاتفقوا على أن يبعث ماكميلان ببرقية إلى ايزنهاور يقول فيها :

« ان المشكلة لم تعد محدودة في لبنان ولكنها ممتدة في الشرق الأوسط بأكمله ونحن نتطلع إلى الولايات المتحدة لتمدنا بالمساعدة المعنوية والمادية في اتباع سياسة تتناسب مع هذا الموقف ، وبشكل خاص نريد تعهدا حاسما منكم بمساندتنا » .

وقال رئيس وزراء بريطانيا في برقيته إلى ايزنهاور :

« ان الحكومة البريطانية ستكون عرضة للنقد من جانب الرأى العام في هذا البلد إذا لم يظهر أنها تتصرف بسرعة لمساعدة الحكومات الصديقة الأخرى في الشرق الأوسط » .



بدأت القوات التركية تتحرك نحو الحدود السورية قرب مدينة الاسكندرونة بعد قيام ثورة العراق مباشرة .

سألت السفارة البريطانية الاتراك عما إذا كانوا يزمعون التدخل ولكنهم تخلصوا من تقديم إجابة حاسمة وقالوا إنهم سيعلمون رأيهم .
.. ولم يقولوا شيئا .

سأل السفير البريطانى في واشنطن روكويل مدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية فقال :

— لابد أن نتوقع رد فعل سوفيتى في شكل تهديدات و عمل محدد .

وأضاف :

— سيكون العمل السوفيتى مؤكدا بشكل حاسم إذا تدخل الاتراك ضد سوريا .

وقال :

- اعتقد أن الأتراك سيصرون على الحصول على ضمانات محددة من الغرب ضد أى عمل سوفيينى محتمل كشرط للتدخل التركى .

ولكن تركيا قررت غزو العراق لإخماد الثورة بعد ثلاثة أيام من قيامها ، وطلبت إلى الولايات المتحدة مساعدتها بسلاح جوى .

أبلغ الأمريكيون ذلك إلى سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا ، وكان فى واشنطن ، فأبرق إلى رئيس وزرائه هارولد ماكميلان محذرا من خطر الغزو التركى للعراق .

وعلى الفور أبرق ماكميلان في منتصف الليل إلى وزير خارجيته يقول :
« قيام الأتراك بمهاجمة العراق ، أسوأ من مجرد حماقة . إنه حماقة مجرمة . ويجب أن نكون واقعيين في هذا الصدد . ولم أفقد الأمل إطلاقا في أن الحكومة العراقية الجديدة ستبتعد تدريجيا عن جمال عبد الناصر ، وتنضم ، تدريجيا ، إلينا ، ولو بعد فترة من الحياد ، يفتقد فيها القرار .

ومن الجنون أن ندفعهم للمعسكر الآخر .
وبغض النظر عن مخاطر الغرب الحقيقية التى قد تنجم عن أى تحرك تركى . فهناك أمر مؤكد وهو ضياع إمداداتنا البترولية وما يتضمنه ذلك .
والبيانات الأولى للحكومة العراقية أشارت إلى أنهم قد يفون بالتزاماتهم ، أى أنهم يستمرون في حلف بغداد .

وينبغى ألا نسمع لرعبنا واستيائنا لمصر أصدقائنا أن يقف في طريق مصالحنا . بعيدة المدى .

إننا لا نستطيع مساعدة أصدقائنا الراحلين بهذه الأعمال .
وَأمل أن تبلغ جون فوستر دالاس - وزير الخارجية الأمريكى - بالآ يقتصر على عدم تشجيع الأتراك فحسب ، بل منعهم من ارتكاب هذه حماقة . فالإقتصاد التركى لا يستطيع البقاء ، دون المساعدة الأمريكية . لديهم يد ممدودة بسوط يستطيعون استخدامها !

انى اعتبر هذا موقفا خطيرا للغاية ولا ينبغى أن نفقد عقولنا .
وقد أعربت الحكومتان الفرنسية والالمانية اليوم عن خشيتهما وتوجسهما من أن تفكر في الترتيب لهجوم ضد العراق . كما أعرب العسكريون عن شكوكهم في قدرة تركيا وكفاءتها على القيام بهذه المهمة بسرعة .

وسيقودى ذلك إلى تصدع حلف بغداد ويجعل موقف مواطنينا البريطانيين وكذلك الأمريكيين في الأردن ولبنان أكثر صعوبة . ويهدد ، إلى حد كبير ، امداداتنا من النفط ، والوضع في الخليج ، بالإضافة إلى التعقيدات السوفيتية .

ولا يزال الوقت مبكرا جدا لوضع خططنا في أسلوب التعامل مع الحكومة الجديدة . وربما تكون الثورة المضادة هي السبيل الصحيح ولكن من الأفضل أن نحاول إبعادهم عن جمال عبد الناصر ليقتربوا منا .

وهذه أفكارى الخاصة ، وأعتقد أن كل زملائى يوافقوننى عليها . والأترك أصدقائنا وهم رجال أشداء ينبغي منعهم من ارتكاب هذه حماقة دون أيذاء كبريائهم .

* * *

وعقد ماكميلان اجتماعا مع وزير الدفاع ورئيساء أركان حرب القوات البريطانية اتخذوا فيه قرارا برفض التدخل التركى ضد العراق لإخماد ثورتها .

وبعث ماكميلان إلى وزير خارجيته سلوين لويد وجون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة برقية أخرى قال فيها :

« نوافق على رأيكم ورأى دالاس بأن التدخل التركى حماقة ينبغي وقفها مهما كان الثمن .

ومن الخطأ الاقتراف في استغلال الجدل الدائر حول الثورة المضادة في العراق . ولا نريد اعطاء الأتراك ، أو الحكومات الأخرى الانطباع بأننا نخطط لمهاجمة العراق ، أو استخدام قواتنا في الأردن ولبنان لهذا الغرض .

ولا نعلم ، بعد ، شكل الحكومة الجديدة في العراق . ولا شك أنه من صالحنا التام ، ومن صالح الغرب أيضا ، ككل أن يقبل بوجودها ويحاول التوافق معها على أسس معقولة .

إن التدخل التركى سيشجع الحكومة العراقية على دعوة السوفييت للتدخل في العراق . وسيؤدي إلى غزو سوفيتى لتركيا .

وسيدعى السوفييت بأن هناك ما يبرر تدخلهم ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج محرجة ويثير معارضة قوية في الأمم المتحدة ، وسيصيب الحلف الأطلسى بالانقسام وربما يدمر الحلف .»

* * *

ويلتقى السفير البريطاني السير مايكل رايت برئيس وزراء العراق الجديد عبد الكريم قاسم ليحتج بشدة على تدمير السفارة البريطانية قائلا :
- تعتبر حكومتى السلطات العراقية مسئولة عن قتل أحد الدبلوماسيين البريطانيين واحراق السفارة .

ويعقد في بغداد اجتماع لسفراء ايران وباكستان وتركيا والمانيا والسودان .
وكان عدد من الايرانيين قد توقف في بغداد بعد أداء فريضة الحج فطلب السفير الايراني عودتهم إلى طهران فهم لا يملكون طعاما أو مالا .
وقرر السفراء الخمسة التقدم بالطلبات التالية إلى حكومة الثورة العراقية :
١ - فتح المطار يوميا لاية طائرة تجارية أو غيرها للسماح للأشخاص بمغادرة العراق أو الدخول اليها بحرية تامة .

٢ - طلب السفير الايراني توفير مسار خاص آمن من بغداد .
وطلب باقي السفراء بأن يتمكن مواطنوهم من استخدام هذا الطريق بحرية أيضا .
طلب رئيس ادارة البروتوكول بوزارة الخارجية العراقية من السفير البريطاني ألا يتصل بحكومته بالشفرة .. فلم يقل السفير أنه لم يعد يملك جهازا للشفرة بعد تدمير السفارة واكتفى بإبداء عدم موافقته على الطلب .



ظلت السفارتان البريطانية والأمريكية تلحان على عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بعد ثورة ١٤ يولية ١٩٥٨ مباشرة ، في ضرورة السماح بإجلاء رعايا الدولتين من العراق . فقد خشيت الدولتان من أعمال الذهب والسلب والقتل التي صاحبت الثورة . واستمرت مخاوف الدولتين خلال الـ ٤٨ ساعة التالية للثورة فتوجه السفير الأمريكي مرة أخرى للقاء عبد الكريم قاسم قائلا :

- على ضوء الحالة غير مستقرة في هذا الجزء من العالم فإننا نرغب تخفيض عدد الأمريكيين الموجودين في العراق .. وبصفة خاصة الموجودين بصورة غير رسمية .. إنى أطلب اجراء ترتيبات لإرسال طائرة أمريكية أو طائرة تجارية أو طائرة تجارية أجنبية وحتى لو استدعت الضرورة أن يتم ارسال طائرة نقل عسكرية ذهابا وإيابا إلى العراق لجلاء المواطنين الأمريكيين ..

كان رد الفعل الأول لعبد الكريم قاسم غير مشجع .

قال :

- لا أعتقد أن هذا الوقت مناسب لإجلاء الأمريكيين فإذا تم إجلاء الأمريكيين ، فإن مواطني دول أخرى عديدة س يرغبون في ترك البلاد أيضا .. والإجلاء بأعداد كبيرة سيكون له تأثير مزعزع ومحدث للفوضى في العراق .

قال السفير الأمريكي :

- أذكرك بالتأكيدات التي قدمتها في ١٥ يوليو - اليوم التالي للثورة - فقد قلت أننا لو شعرنا بأن الوقت قد حان للبدء في إجلاء رعايانا فإنيك ستقدم التسهيلات لنا .

قال قاسم :

- سيتم السماح للطيران بالاشتراك في عملية إجلاء منظمة وليست هرجاء أو شاملة وضرورة أن يتم تقديم قوائم متضمنة الأشخاص الذين سيتم إجلائهم مجموعة بعد مجموعة ، على أن يكونوا مزودين بنوعية الطائرة (عسكرية أو تجارية أو مدنية) وجدول الإقلاع والهبوط وأن تكون كافة القوائم والجداول موجودة سلفا لدى وزير الخارجية العراقي .

في ختام الحديث قال السفير الأمريكي لعبد الكريم قاسم :

- سيساعدنا جدا استئناف الرحلات التجارية العادية .. وأعرف أن معظم زملائي بما فيهم السفير البريطاني والذي يبدي بالطبع اهتماما وقلقا مماثلا في بشأن إجلاء الرعايا يساندون هذا الرأي وبقوة .

قال قاسم :

- الموضوع خاضع للدراسة حاليا ولكن الوقت ليس مناسباً .

كتب السفير الأمريكي إلى حكومته يقول :

« أمل وبقوة أن يتم تجنب استخدام طائرات عسكرية في عملية الإجلاء .. لأن استعراضا للطيران الحربي الأمريكي في العراق قد يفسر تفسيراً خاطئاً باعتباره انعكاساً لنوايا عدوانية - وإذا كان ولا بد ، واستخدمنا طائرات عسكرية ، فربما استطعت إجراء ترتيبات مع قاسم لصعودها وهبوطها في قاعدة الحبيانية بعيداً عن بغداد » .

ومما يذكر أنه بين ١٦٠٠ مواطن أمريكي الموجودون في منطقة بغداد هناك ١١٠٠ امرأة وطفل والعديد منهم مرضى ، كما أن هناك عددا من النساء الحوامل اللاتي يحتجن

إلى رعاية خاصة .. كما أن هناك ٢٨٨ مواطنا أمريكيا في شمال العراق منهم ١٠٠ امرأة وطفل .

ويوجد ١١٣ مواطنا أمريكيا في منطقة البصرة منهم حوالي ٦٠ امرأة وطفل .
كما يوجد ألفا بريطاني وعدد من الألمان والإيطاليين والهولنديين والسويسريين وغيرهم

الغريب في الأمر أن رفض قاسم خروج الأجانب بعد الثورة ، تكرر بعد غزو صدام حسين للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ . ولكن صدام حسين أخذ كل الرعاية الأجانب .. رهائن بصفة مؤقتة!!

* * *

توجه أوجدين السفير البريطاني في ليبيا لمقابلة رئيس وزرائها عبد المجيد كعبار بعد يومين من قيام الثورة العراقية .

قال رئيس الوزراء إنه لا يرى مبررا للتفاوض ، فإذا كان المتمردون يسيطرون على بغداد فماذا فعلت العناصر الملكية المخلصة ؟

وأخذ رئيس وزراء ليبيا يستعدي الانجليز ضد الثورة . قال :
- الملك فيصل ونوري السعيد أفضل أصدقاءكم في العالم العربي فهل ستتركونها
بضيعان دون مساعدة .

وأضاف :

- إذا كنتم ستخذون إجراء ضد الثورة فليكن ذلك فورا ، ولدى أسباب تشير إلى أن
حكومة الثورة ستنضم للجمهورية العربية المتحدة . وإذا حدث ذلك فإن عملية التدخل
تصبح معقدة فمع مرور الايام تعترف دول أكثر بالحكومة الجديدة مما يجعل عملية
التدخل أكثر صعوبة .

ومضى رئيس وزراء ليبيا يقدم مبررات أخرى لضرورة التدخل . قال :
- إذا لم تتدخل بريطانيا والولايات المتحدة ، فإن العراق والأردن ولبنان ستصبح
خلال بضعة أشهر جزءا من الجمهورية تحت سيطرة جمال عبد الناصر والسوفييت .
وسيكون موقف تركيا وإيران مستحيلا
ولكن الانجليز رفضوا التدخل !

* * *

في إيران أصيبت الطبقة الحاكمة بصدمة عميقة بشأن مصير العديد من أعضاء الحكومة العراقية الذين كانوا أصدقاء شخصيين لهم . وقبلوا - بنفور - نجاح الثورة - واستتباب الأمن وغياب أية معارضة ، ولكنهم ، بعد أيام ، أخذوا يظهرن قبولاً بالامر الواقع .

وقد اعتبرت السلطات ان ما حدث في العراق يعتبر بمثابة تحذير لهم خاصة وأن الامبراطور كان في استانبول .

ولذلك اتخذت احتياطات خاصة ضد محاولة أي انقلاب مماثل ، وجرّت تدريبات للدفاع عن القصر . وأسرع الجنرال باختيارى بالعودة من أنقرة ليتولى تكثيف الترتيبات الأمنية في جميع أنحاء البلاد .

وأخذت الحكومة في القيام بجهد دعائى يعتمد على مقارنة بين مصرع الاسرة المالكة في العراق وبين مصرع الحسين بن علي بن أبى طالب في كربلاء وهو حدث له أهمية كبرى بالنسبة للمشيعية خاصة وأن شهر محرم بدأ يوم ١٩ يوليو .

وقام بالترويج للحملة الملالي - رجال الدين - التي نجحت إلى حد ما في احباط الحماس الشعبى لثورة العراق ، ولكن تلك الثورة ، رغم ذلك ، أثارت استجابة شعبية حارة .

ويوم عودة الشاه صدرت الأوامر الحكومية بتجميع الناس على طريق المطار لتحيته وجمعت الأموال عنوة من التجار وغيرهم للانفاق على المصنقات والزينات ا

بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة العراقية عاد شاه إيران والرئيس الباكستاني اسكندر ميرزا من استانبول إلى طهران .

وكان الامبراطور قد دعا ميرزا لزيارة ايران .

وجد الامبراطور والرئيس سفيرى أمريكا وبريطانيا في المطار فانفردا بهما يشرحان لهما موقفهما من ثورة العراق .

قالا :

- من المستحيل التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الثورية في العراق فقد قتلوا أصدقاءنا

وأي فرد يقول بأن علينا أن نتعلم التعايش مع هذه الثورة يعتبر متوحشا وفضا .

الايرانيون والباكستانيون مستعدون للموت دفاعا عن هدفهما المشترك ، وهم

يريدون قتل الآخرين أولا .

... أي قبل أن يقتلهم الآخرون .

وقال الماهلان الايراني والباكستاني :

.. أولئك الذين أهملوا تزويدنا بالسلاح مدة طويلة يمكنهم رؤية بصيص من النور .
... أى أن الانجليز والأمريكيين الذين تأخروا في مد الدولتين بالسلاح عليهما الآن
ادراك ما ارتكبه من خطأ ويتعين عليهم الإسراع بتقديم الأسلحة المطلوبة .
ويجتمع سلوين لويدي وزير خارجية بريطانيا بوزير خارجية إيران .
قال سلوين لويدي :

.. الخيار بسيط تماما .. فاما أن تغزو العراق .. وهذا مستحيل .. أو نعتزف خلال هذا
الوقت بنظام الحكم العراقي الجديد .. وينبغي أن نعالج الموضوع بمهارة وحذق وعندما
يحدث رد الفعل أزاء النظام الحالي ينبغي أن نكون مستعدين لاستغلاله لصالحنا .. وائى
واثق من أن رد الفعل هذا سيحدث ويرجع السبب جزئيا إلى أن الأمة العراقية تنفر من
فكرة قتل الملك .
قال حكمت :

.. معلوماتي أن الشيعة في العراق هم بالفعل في كرب وضيق شديد لقتل صاحب
الجلالة .. ومع ذلك ينبغي أن ننتظر حتى يزداد رد الفعل ضد نظام الحكم بالعراق .
وافق وزير الخارجية وقال إنه في الوقت نفسه ينبغي أن نظهر احترامنا لذكرى الملك
فيصل.

وقال حكمت :

.. ليست هناك مقاومة منظمة ضد نظام الحكم الجديد .. لذلك فإن الحكومة الايرانية
لا يمكنها أن تتفق مع المقترحات التركية للتدخل في العراق ..

تلقت بريطانيا تحذيرات كثيرة بعدم التدخل في العراق .
التقى باركلي السفير البريطاني في كوينهاجن بهانسين رئيس وزراء الدانيمرك بعد
أسبوع من قيام الثورة .
قال رئيس الوزراء :
.. أخشى القيام بأية محاولة لاعادة الزمن للوراء في العراق مما قد يستفز السوفييت
ويدفعهم للتدخل .
وأضاف :

... ما حدث في العراق كان سيحدث غالباً إن أجلاً أو عاجلاً . لقد استطاعت دعاية جمال عبد الناصر السيطرة على الرأي العام . وقد سمعت أن الألمان يفكرون في الاعتراف بنظام الحكم الجديد . وهذا الاعتراف من قبل بعض القوى الغربية قد يكون له تأثير مهدي .

وفي بون قال المستشار الألماني ادينادر للسير ستيل السفير البريطاني :
... اني قلق بشأن موقفكم المكشوف في الأردن ، وأفهم تماماً أنكم والأمريكيون مضطرون ، أو ملزمون ، بالتدخل إذا أردتم الاحتفاظ بأي نفوذ في الشرق الأوسط . ولكنني أتساءل : كيف يتسنى لكم الخروج من الأردن .
قال السفير ياشا :

... نحن لا نعارض التوصل إلى تسوية مع القومية العربية والحكم العراقي الجديد على وجه الخصوص .



قال السفير البريطاني في تقريره :

و كان عام ١٩٥٨ عاماً مصيرياً للعراق ، ففي ١٤ يولييه أطيح تماماً ... خلال ساعات وبشكل لا رجعة فيه ... بالملكية الدستورية القائمة تحت لواء الأسرة المالكة الهاشمية التي أقيمت أثناء الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي التي صعدت لهزات ١٩٣٠ والحرب العالمية الثانية وتحالفت مع بريطانيا في حلف بغداد .
ويرجع هذا التغيير ووصول المعارضة إلى نقطة الانفجار إلى جمال عبد الناصر الذي أثار من خلال الدعاية مشاعر قومية ضد نظام الحكم بين طبقات عديدة في البلاد .
وفي الوقت نفسه ، حد من مساحة الحركة التي تستطيع الحكومة أن تتحرك فيها وكان عبد الناصر بطلاً في عيون معظم الشعب العراقي لأنه ليس بطلاً ناجحاً ضد الغرب فحسب ، بل الزعيم الوحيد الممكن لتحقيق وحدة الشعوب العربية .



توجه الوزير الايطالي المفوض في لندن بعد ثورة العراق مباشرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ليقابل وكيلها المساعد وقال له :
... هناك تقارير تشير إلى أن نظام الحكم الجديد في العراق يتجه إلى محاولة إقامة مركز

ثان للنفوذ العربي على أساس مشروع الهلال الخصيب وهذا من شأنه أن يجعل العراق مستقلا عن مصر ومنافسا لها .

وكان الايطاليون يتنبأون فعلا بما جرى وأصدق في تحليلاتهم السياسية من لندن وباريس ووشنطن فان العداء بين قاسم وعبد الناصر وصل بعد ذلك إلى أقصى حد !!



كانت نهاية أبطال أحداث العراق قبل الثورة وبعدها متشابهة ومتكررة .
الامير عبد الاله ولي العهد أمر بتعليق جثة الضابط صلاح الدين الصباغ الذي اشترك في ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ٤١ على باب وزارة الدفاع .
ونوري السعيد الذي أمر باعدام يوسف سلمان يوسف والشهير باسم فهد السكرتير الاول للحزب الشيوعي العراقي وحسين محمد الشبيبي وزكي باسم عضوي المكتب السياسي للحزب قتلا في الثورة .

عبد الكريم قاسم الذي تولى قيادة تنظيم الضباط الاحرار اعدم بالرصاص في استديو بدار الاذاعة في ٢ فبراير ١٩٦٣ .
عبد السلام عارف اذاع البيان الاول للثورة ودعا الناس إلى مهاجمة القصر الملكي قتل في حادث طائرة في أبريل ١٩٦٦ .

ورفعت الحاج سري أول من شكل تنظيما للضباط الاحرار اعدامه عبد الكريم قاسم .
وأخيرا النقيب عبد الستار العبوسي الذي أطلق الرصاص مع جنوده على الاسرة المالكة العراقية في قصر الرحاب اعتزل العمل في عام ١٩٥٩ وبعد عشر سنوات .. انتحر !.



المهرس

٥	الحياة الشخصية لرئيس الوزراء
١٧	أول مؤامرة على السد العالي
٥١	السلطان يعتنى بواجهة المحل
٧٥	الدستور بين النور وصاحب الجلالة
١١٥	الفتى
١٣٥	ليلة لن ينساها العرب
١٥٩	شركة القناة قبل التأميم
١٨٣	ولي العهد
٢١٥	الذين باعوا جمال عبد الناصر
٢٣١	(حلايب)
٢٤٩	ثورة العراق

كتسبب النور لئسبب

الناشر أخبأر الئوم	١ - حكايات مصطفية
“ “ “	٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠
“ “ “	٣ - تاريخ اللبيع
“ “ “	٤ - ولا عجيب الا الصين
“ “ “	٥ - دفاع عن الزوجات
“ “ “	٦ - سرقة واحة مصرية
“ “ “	٧ - الصحافة قصص ومغامرات
الناشر المكتب المصري الحديث	٨ - الشعب والحرب
“ “ “ “	٩ - التلفزيون
“ “ “ “	١٠ - التاريخ السرى لمصر
	١١ - حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)
الناشر مجلة الإذاعة	١٢ - عندما يموت الملك
الناشر دار التعاون	١٣ - سنة من عمر مصر
الناشر دار المعارف	١٤ - التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)
الناشر دار المعارف	١٥ - أصول الحكم
“ “ “	١٦ - الشيطان
الناشر دار الهلال	١٧ - دنيا الصحافة
الناشر مؤسسة الأهرام	١٨ - أفندينا يبيع مصر
“ “ “	١٩ - ٥ أيام هزت مصر
“ “ “	٢٠ - الإنسان حيوان تلفزيونى
“ “ “	٢١ - سرقة ملك مصر

٢٢ - سرقة ملك مصر (طبعة ثانية	الناشر مؤسسة الأهرام
بإضافات جديدة)	
٢٣ - من قتل حسن البنا	الناشر نار الشروق
٢٤ - صاحب الجلالة التليفيون	الناشر مكتبة فريب
٢٥ - أنهم يقتلون الأدياء	“ “ “
٢٦ - أقوال غير مأثورة	“ “ “
٢٧ - سعد زغلول مولد ثورة	“ “ “



١٩٩١/٨٠٧٣: المجلد ٢

٩٧٧-٩٨٠٠٧٣٧: المجلد ٢

مطابق الشريعة.....

٢٠٢٥م ١٦ ذى الحجة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م ٢٠ شعبان ١٤٤٧هـ
٢٠٢٥م ٢٠ شعبان ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م ٢٠ شعبان ١٤٤٧هـ

هَذَا الْكِتَابُ

- في التاريخ المصري والعربي فصول وصفحات مجهولة رأى الصحفي المؤرخ محسن محمد أن يزيح عنها الستار .
- إن غزو مصر عام ١٨٨٢ تأخر شهرا كاملا لأن جلادستون رئيس وزراء بريطانيا كان يحاول هداية الخاططات في شوارع لندن يوم تلقى برقية القنصل الإنجليزي في الإسكندرية يطلب الموافقة على ضرب الإسكندرية بالقنابل بعد وقوع مذبحة مزعومة ضد الأجانب .
- وفي الكتاب فصل عن الإقرار الذي وقعه الملك أحمد فؤاد للمندوب السامي البريطاني الماريشال اللورد اللنبي يتعهد فيه بإصدار الدستور المصري .
- وخضع الرئيس الأمريكي ترومان للضغط اليهودي فوافق في اللحظة الأخيرة على الاعتراف بقيام دولة إسرائيل .
- وانتهز حزب الأمة السوداني فرصة أزمة حلايب بين مصر والسودان ليكسب الانتخابات البرلمانية وكان مقرا ومتوقعا أن يفوز الحزب الوطني الاتحادي .
- وكان الرئيس جمال عبد الناصر يثق ببعض الساسة العرب والأجانب فيتحدث إليهم في صراحة تامة ولكنهم ينقلون نص الأحاديث إلى الإنجليز والأمريكيين .
- وأخيرا فإن هذا الكتاب يكشف ما جرى يوم قام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالثورة في العراق ضد الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الله وكان السفير البريطاني آخر من يعلم !.

To: www.al-mostafa.com